

MS. - 135

MS. — 135

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES



McGILL
UNIVERSITY

تسويد الفواعل وراهمول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل
والحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من سائر الخلق
والحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من سائر الخلق
والحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من سائر الخلق

الحمد لله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل والحمد لله الذي جعلنا من عباده الذين هم خير من سائر الخلق والحمد لله الذي جعلنا من عباده الذين هم خير من سائر الخلق والحمد لله الذي جعلنا من عباده الذين هم خير من سائر الخلق
و جعل ذلك عرضا للشهادة الابدية ووسيلة الى الكرامة السعيدة والصلوة على نبي محمد
مظهر الاسرار الخفية والنباتات الجليلة وعلى غزيرة الائمة الثيبة وذو ربه الطاهر
المؤيد بالعصمة الالهية والطهارة الخلقية للذين عن بصره الاراء الخفية و
الاهتمام الرتبة وعلى صحابه الاعم المضية وارواح الصالحة الموصية **و بعد** قال علم الفقه
لا يخفى شرفه وفضله وجلالة قدره ومفسر حاجة المكلفين اليه وافعال الخلق عليه وعنايته الله
حتى اخذ به خاصة رفع درجة حامله على غيرهم من العلماء وجعلهم ورثة الانبياء وفضل مدادهم
على ماء الشهداء وورج منامهم على مقام الجهاد ونظم جلدتهم في كلك السعداء فوجب لذلك
مزيد الاهتمام بصرف الهمة اليه وبذل الوسعة في تحقيق مطالبه وما يتوقف عليه وكان من
اعظم مقدّماته علم اصول وعلم العربية اذ الاصل فاعده وسيله والثاني مسلكه وسيله
وغیرهما من العلوم اما غير متوقف عليه كعلم الكلام الا ما لا بد منه في تحقيق الايمان ونحو
عليه ومنها ومعها يكفي الرجوع فيه الى الاصول المتفق في ذلك الشأن كالحدیث واصوله
واللغة ونحوها من المقدّمات المفترقة في موضع يلقي بها من المصنفات فلا جرم رتبنا هذا
الكتاب الذي قد استخرنا الله نعم على جمعه وترتبه على قسمين **الاول** في تحقيق الفواعل الاصولية
وتنزيح ما يلزمها من الاحكام الشرعية **والثاني** في تقرير المطالب العربية وترتيب ما يناسبها
من الصروع الشرعية واخترنا من كل قسم منهما ما نراه فاعده متفرقة من ابواب مضافة الى

مقدّمات

مفاهيم وفوائد ومسائل يتم بها المقصود من صيانة به ليكون ذلك غونا طالبا للنفقة في حصيل
ملكه استنباط الاحكام من المواد ورد الفروع الى اصولها المفيد للملكة القدسية التي هي العمدة
في الاجتهاد مراعاة في ذلك سبيل الاختصار بحسب الامكان مناسبة لطباع اهل الزمان **وسميه**
تمهيد القواعد الأصولية والعقائدية لتفريع قواعد الاحكام الشرعية **واعلم** ان الغرض الذي من
هذه من العلمين للفقهاء انما هو بيان أدلة الفقه عليها لا يضرغ نظر المطالب ونحن لو تسلك في هذا
الكتاب هذا السبيل لافضانه الى الاطناب والتطويل لان كل مسألة فيها الفقهاء وكل
حديث ورد في ابواب الفقه يمكن رده الى بعض هذه الاصول فنطوّل في الكلام في ذلك
ولكننا سلكنا في تفريع المسائل على الاصول المذكورة مسلكا اخر وفرغنا المسائل الفقهية على
نظر القاعدة من غير مراعات الدليل المذكور الا ماشاء والله اسأل ان يعصمني من الخلل في الهدى
ويوفيني على ما منهج السداد انه اكرم من فاد واعظم من سئل فجاد **الفصل الاول في قواعد الأصول**
الفقهية وفيه مفاصل **الاول في حكم** وفيه بابان **الباب الاول في الحكم الشرعي** وفيه مفاصل
الحكم الشرعي خطاب لله ثم اومد لول خطابه المتعلق بافعال المكلفين بالافضاء والتخيير ورد
بعضهم والوضع ليدخل جعل الشيء سببا او شرطا او مانعا كجعل الله ثم زوال الشمس موجبا
للتطهر وجعل الطهارة شرطا لصحة الصلوة والنجاسة مانعا من صحتها فان الجعل المذكور حكم
شرعي لاستفادته من الشارع ولا طلب فيه ولا تجبراد ليس مانعا حتى يطلب منا او تخير فيه
وتكلف المضطر على الاول يمنع كوننا احكاما بل هي اعلام له او يعود لها اليها اذ لا معنى للسببية الا
ايجاب الله ثم الفعل عنده وللشرعية الا ذلك ونحوه عنده وللمنافعة الا التحريم وهكذا وهو
تكلف على بعد ومع ذلك يتخلف كثيرا في افعال غير المكلفين كما ستقف عليه **والثاني** في
فروع ذلك كون الحكم الشرعي لا يذ من تعلفه بافعال المكلفين ان وجب تشبهه الفاعل بالفاعل
وهي ما اذا وجب اجتنابه طائفا اثنان وجهه مثلا هل يوصف بالحل او الحرمة وان انتفى عنه الاثم
او لا يوصف شيء منهما فاللزام من القاعدة الثالثة لان الشاهي ليس مكلفا وربما ابدل بعضهم
بالعباد ليدخل مثله ذلك التفاضل الى تعلق الحكم الشرعي بكثير من غير المكلفين كضمان الضمي فما يثلفه
من الاموال ومجته على الهيايم والاشهر عتبار العتيد وجعل المكلف بذلك هو الوالي وعلى هذا
ينفرد جواز وصف فعل الشاهي المحترم على غيره بالحل نظرا الى عدم ترتيب الاثم على فعله ويحرم
ذلك في هذا الخطاء وكل المضطر المنية والاولى وصف هذا بالاباحة وان حرم احتيازا **فاما** ما لو

منه

اللف الصبي والحنون ما لا فعلي مغايرة الحكم الوضعي الشرعي لا اشكال فيشعلق بهما الضمان لان
الانلاف حال الغير المحرم سبب في ضمانه والحكم الوضعي لا يعبر في متعلقة التكليف ولكن لا يجب
عليهما الاداؤه مادامنا فوضين لان الوجوب حكم شرعي نعم يجب على وليهما دفعه من مالهما
فلا فرق بين ان يكون لهما حال الانلاف وعدمه **وهنا** ما لو اودعنا فخر طائفة
لا ضمان لان حفظ الوديعة غير واجب عليهما لانه من باب خطاب الشرع ولو بعد ما يتقانا
او بعضهما ضمنا لما ذكرنا وفي هذين خلاف مشهور بين الاصحاب والموافق منه للقاعد
ما فرزناه **وهنا** ما لو جامع الصبي والحنون فانه لا يجب عليهما ما اح الفل لانه من باب
خطاب الشرع ايضا ولكن الجماع من قبل الاسباب التي يشترك فيها المكلف وغيره فيجب عند
التكليف عليهما الفصل بذلك السبب السابق انما لا للسببية ولا يقدح فيه تخلف السبب
لفقد الشرط كما لا يقدح في تخلف عنه بوجود المانع فاذا وجد الشرط ازال المانع عمل السبب
عمله ومثله القول في وجوب الوضوء بالحدث الاصغر الواقع قبل التكليف لو حضروا وقت
عبادة مشروطة به بعدة قبل وقوع حدث موجب له ح ونظاير ذلك من الامكام كثيرة
قاعدة الاولى اصل لغة ما يبنى عليه لشيء وفي الاصطلاح يطلق على الدليل والراجح و
الاستصحاب والقاعدة من الاول قولهم الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة
ومن الثاني الاصل في الكلام المحقق ومن الثالث بغرض الاصل والظاهر ومن الرابع
قولهم لنا اصل وهو ان الاصل يقدم على الظاهر وقولهم الاصل في البيع اللزوم والاصل
في تصرفات المسلم الصحيحة اي الفائدة التي وضع عليها البيع بالذات وحكم المسلم بالذات
اللزوم وصحة بخرقه لانه وضع البيع شرعا لنقل مال كل من المتبايعين الى الاخر وبناء على
المسلم من حيث هو مسلم على الصحة وذلك لا ينافي وصفا بدليل خارجي كوضع الجاهل في
وعروض مبطل الفعل المسلم وتقديم الظاهر على الاصل في موارد وانما قولهم الاصل
في الماء الصهارة فيكون كونه من هذا القسم وهو لا لب وان يكون من قسم الاستصحاب
والفقه لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العلمية المكتسبة من ادلتها الشرعية
واحرزنا بالاحكام عن العلم بالذوات كزبد وبالصفات كسواده وبالأفعال كقيامه و
بالشرعية عن العقلية كالحسابات والهندسة وعن اللغوية كرفع الفاعل وكذلك
نسبة النبي الى غيره انما بالكلام زيد وسلبا كالم يفهم وبالعلمية عن العلمية كاصول الدين

فإن المعنوية منها هو العلم المجرد أي الاستعداد الخاص المستند إلى الدليل وبالمكث عن علم
نعم وهو مرفوع صفة للعلم ويقولنا من أدلتها عن علم الملكة وعلم الرسول الحاصل بالوحي
فإن ذلك كله لا ينبغي فيها بل غلبا ونقولنا التفصيلية عن العلم الحاصل للمفكر في المسائل
الفقهية فإنه لا ينبغي فيها بل تغلبا لأنه أخذ من دليل إجمالي مطلق في كل مسألة
وذلك لأنه إذا علم أن هذا الحكم المعين قد وافق به المفتي وعلم أن كل ما افتأه بالمفتي
فهو حكم الله نعم في حقه فنعلم بالضرورة أن ذلك المعين حكم الله نعم في حقه ويفعل هكذا
في كل حكم وعلى التعريف إيراد مشهور **أحدهما** أن الفقه غالباً من باب الظنون لكونه
مبنياً على العوائد وهي ضمنية الدلالة بالنسبة إلى جميع الأفراد وعلى الأخبار الأحكام والآثار
وعبرها من المظنونات فتكف فكيف يعرفون عنه بالعلم **والثاني** أن الأحكام جمع معرف بالآثار
فيصير العموم وهو لا يتم في جميع المجتهدين أو أكثرهم لأن كل واحد منهم لم يعلم جميع الأحكام
بل بعضها أو أكثرها ومن ثم عثر لا مدي بقوله هو العلم بحالة غالبية من الأحكام فزار من
الثاني واجابوا عن ذلك بأن الظن في طريق الحكم لأنفسه وضمنه الطريق لا ينافي
في علمية الحكم وإن المراد بالعلم التمهيد بالقوة الضمنية عن الفعل لأن تردد المجتهد يستلزم
الحكم المجتهد ويجوز المنقضي في الأخذ بأحد الطرفين ولأنه إذا وضح في الجواب عن الأول
بأن يراد بالعلم معناه الأعم وهو ترجيح أحد الطرفين وإن لم يمنع من التفتيش بينهما ولا
الظن وهو معنى شائع سبها أحكام الشرع وعن الثاني بأن يراد هنا بالعلم الملكة كما يفهم
ذلك من قولهم فلان يعلم العلم الفلاني يعني أن له ملكة يقتدر بها على فهم ما يرد
عليه من مسائل لا أنها حاضرة عنده بالفعل هذا عجب الاصطلاح وقد يطلق الفقه
عرفاً على محضيل جملة من الأحكام وإن كان عن تقليد وهو معنى شائع الآن **والثالث**
ذلك فينبغي على ما ذكره من تعريفه مسائل كثيرة كالوفاء والوصايا والأيمان
والنذور والتعلقات وغيرها **ثانياً** وقف على لفظها مثلاً فإن أراد المجتهد بن أو غيره
الضرف إليهم وإن أطلق فالأول حمل على المعنى العرفي فيصرف إلى من حصل جملة من الفقه
ولو تقليد الجنب يطلق عليه اسم عرفاً ولا يرد أن الأول معنى شرعي وهو مقدم على العرف
لمنع شرعيته بل هو معنى اصطلاحى والعرف العام أشهر منه **فائدة** الثاني يتضمن الحكم
الشرعي إلى الخمسة المشهورة وهي الإيجاب والنذوب والتحريم والكراهة والإباحة

ووجه الحصر فيها ان الحكم ان افغى الفعل انقضاء ما نافع من النقص هو الاول وغيره نافع
منه هو الثاني وان افغى الترك انقضاء ما نافع من الفعل هو الثالث ولا معه هو الرابع ولو
شبهنا منهما بل بنا وحي الامران هو الخامس ويرد على هذا التفسير امور **احدها** مكروه العباد
كالصلوة في الاماكن والادوات المكروهة فان الفعل راجح بل مانع من النقص مع وصفه
بالكراهية المنقضية الرجحان الترك ومن ثم قالوا ان المراد بمكروه العباد فانقص الثواب
خاصة وهو اصطلاح مغاير لقاعدة الاصولية وموجب انقسام المكروه الى معنيين عام
وخاص **ثانيها** مستحبهما مع كونه واجبا وذلك في الواجب المحترج حيث يكون بعض افرادة افضل
من بعض فانه يوصف بالاستحباب مع عدم جواز تركه لا الى بدل **ثالثها** انهم حصروا
الانقسام في الفعل مع ان الفقهاء قد استعملوه فيه وفي الترك كقولهم يكره ترك الصلاة في
ويكره ترك الحنك وغيرها وهو كثير وكذا يقولون يستحب ترك كذا اذا كان فعلة مكروها
وهو خارج عن الانقسام وزاد بعض من اخرجوا اصوليين او منادى سائما وخلاف الاول
هنا من الاول وهو حين قال بنا في انقضاء الفرد المروج من العباد باصل الرجحان
فان مرجوحته بالاضافة الى غيره من افرادها الذي هو اولي منه وان اشركا في اصل
مصدر رتبة الرجحان وهو اولي من ستمه مكروهها الرجحان فعلة في الجملة ولا يندفع
الاول الا بذلك **رابعها** الاستحباب المتعلق بالفرد الكامل من افراد الجنس لا بفرد غيره
مفاده مع جواز تركه والبدال الكامل من فعل الاخر انما هو بدل الفرد الاخر من حيث
الوجوب لا الاستحباب ولا يثبت على فضيلة المترك فلا استحباب فيه عني والوجوب
خبري فلا منافاة وهذا يظهر ان محلها مختلفان محل الوجوب امر كلي ومحل الاستحباب
خبري شخصي وهو اظهر في عدم الشافعي **واما الثاني** فبني على جعلهم حكم متعلق الفعل
على ان المكلف به لا بد ان يكون فعلا يمكن احداثه وتركه اذ الترك هو عند محال
قدرة على تركه الاستلزام محضد الحاصل ومن ثم جعلوا التكليف به متعلقا بايجاد
صدقه او توطين النفس عليه ههنا من ذلك ومعنى كراهية الترك يرجع الى كراهية الفعل
المتعلق عليه ومخالف ذلك **انفراد** فنبه على القاعدة المذكورة فروع كثيرة اولها
واضح بعد ما فرغنا من ذلك كالطهارة بالماء المتحن بالشمس الاحياء وبالمسح بالثياب
للادوات والصلوة في الادوات الحسنة والاماكن المشهورة واستحباب الجهر بالبسملة في

مواضع الاخفاف وبالقراءة في الحج وظهورها على قول والنجاسة في حال العينة وقراءة سورة
معتبة في بعض الفرائض والوفاء والهولاء بالشيء في مواضع والحجر الامام بالذكاره
والاخفاف للمأموم وصوب المندوب بسفر والمدد على طعام ويوم غرقه مع الضعف عن
الدعاء او اشتباه الهلال وغيرها **قاعدة** الحكم الوضع اي خمسة اقسام وهي السبب و
الشرط والعلة والعلامة والمانع كالوقت والطهارة والبيع بالنسبة الى الملك والامانة
بالنسبة الى الحد الخاص والحبس بالنسبة الى العبادات المشروطة بالطهارة ويمكن ان
العلة الى السبب والعلامة اليه او الى الشرط ويضاف اليها الصحة والجلان وفرب منها
الاجزاء وعدمه وهذه الاحكام ليست مشروطة بالتكليف بل المشهور ومن ثم حكم بها
الصبي والمجنون والسفيه ما انلقوه من المال ولم ينفذ بسبب الحدث صلوة الصغير
غير ذلك من الاحكام وقد تقدم بعضها **ثم** الاحكام بالنسبة الى خطاب التكليف والوضع ينقسم
افسما **فانها** ما يجمع فيه الامران وهو كثير كالجماع وغيره من الاحداث فانها يوصف بالامانة
في بعض الاحيان وسبب في وجوب الطهارة ويوصف بالخرم مع بقاء السببية وكذا فرب
الكفايات فانها مع الفرض سبب في سقوط التكليف بها عن الباين وصول العبادات
وسبب في عصمة دم غير المختل لتركها والمعاملات يوصف بالاحكام مع سببها لما يثبت
عليها **ومنها** هو خطاب تكليف والوضع فيه ومثل جميع الطوائف فانها تكليف محض
ولا سببية فيها ولا شرطية ولا ما يغنيه ولشكك بانها سبب لراهم لمبطل كالصلوة
المندوبة او الخمر كما في الحج لوجوبه بالشروع **ومنها** ما هو خطاب وضع لا تكليف فيه
كالاحداث التي ليست من فعل العبد من الحبس واخوته وكا وفات العبادات الموقفة
فانها موانع واسباب محضة **ومنها** ما هو خطاب الوضع بعد وقوعه ومثل خطاب التكليف
بئله كسائر العقور فانها قبل الوقوع يوصف بالاحكام الخمسة وبعد الوقوع يثبت
عليها احكامها **فانها** السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته
فانها للالزام في الوجود يخرج الشرط فانه لا يلزم من وجوده الوجود وانما يلزم من عدمه
العدم وباللزام في العدم يخرج المانع فان وجوده يؤثر في العدم وعدمه لا اثر له
واحرز بقوله لذاته عن افتراض السبب بعدم الشرط او وجود المانع فانه لا يلزم ح
الوجود لذلك **وما** الشرط هو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود

في كتاب الاحكام الشرعية
والاحكام الشرعية
والاحكام الشرعية

ولا عدم لذاته ولا يشتمل على شيء من المناسبات في ذاته بل في غيره فبالاول يخرج المانع وبالثاني
السبب ويخرج بالثالث عن مقارنته وجوده لوجود السبب فيلزم الوجود لكن لا لذاته بل
للسبب وقيام المانع فيلزم عدمه لاجل المانع فيلزم عدمه لاجل المانع لا لذاته الشرط
والقيود الرابع احراز من جوه العلة فانه يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده
العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته فبالاول يخرج السبب وبالثاني الشرط
وبالثالث احراز من مقارنته عدمه لعدم الشرط فيلزم عدمه او وجود السبب فيلزم
الوجود لكن لا لذاته فان ذاته لا يشتمل شيئا من ذلك فظهر ان المعنى من المانع
وجوده ومن الشرط عدمه ومن السبب وجوده وعدمه وقد اجمعت في الصلوة فان
الذات مسبوقة في وجوبها والبلوغ شرط والحض مانع وفي الزكوة فان الضابط
والحول شرط والحض مانع المنع من الضرب مانع **فائدة** **الرابعة** الفرض والواجب عند
متراد فان وكن البطلان والفساد وعند الحقيقة انما متباينان فقالوا ان ثبت
التكليف بدليل فحق كالكتاب والسنة المتواترة هو الفرض كالصلوة الخمس وان
بدليل ظني كحزب الواحد والقياس المظنون فهو الواجب وصلوه بالوتر على قاعدتهم
وقالوا الباطل ما لم يشرع بالكلية كما بيع ما في بطون الامثبات والفاصد ما يشرع
اصله ولكن اضع لا شماله على وصف كالوباء والحق انهم ان دعوا ان التفرقة
شرعية او لغوية فليس بينهما ما يقتضي وان كانت اصطلاحية فلا مساحة في
الاصطلاح والتفريق عندنا لا يختلف وانما يختلف عندهم نعم فروع بعض العامة
الموافق لنا على القاعدة ما اذا قال المطلق لازم في واجب على فبطلت رخصة
مخالفة ما اذا قال فرض على محجبا بدلالة العرف والحق ان الجمع كتابية فان اوقعناه
بها ثبت فيها الا انشفي فيها وتفرقة العرف ممنوعة وافق الحقيقة في الاخرين
في الاربعه مواضع الحج والعمارة والكتابة والخلع وفرض الحج بانه يبطل بالردة
ويستد بالجماع على بعض الوجوه وحكم للباطل انه لا يجب المضي منه بخلاف الفاسد
وصور الباطل في الكناية والخلع بما كان على عوض غير مقصود كالزوم ورجع الي
خلل في القاعد كالضغرة والفاسد خلافه وحكم الباطل ان لا يثبت عليه مال و
الفاسد يثبت عليه العتق والطلاق ويرجع الزوج والسيد بالفتنة وفرض الاناء

وجود ولا عدم
للمناسبة فان خرج
واثا المانع فهو الذي يلزم وجوده

الفاسدة بائنة الذرأهم والذئاب منهم من جعلها فاسدة فيكون مضمونة ومنهم
من جعلها بائنة فلا يكون صحيحة مضمونة بناء على أنها غير قابلة للإعادة ولا يخفى
أن تخصيص هذه العقود بحكم وثبوت قيمة العوض في بعض موارد المعاوضة لا
يقضي فسادها بل يقتضي فساد العوض المعين خاصة **قاعدة** **الحاشية** ذهب الجمهور إلى
أن المباح حسن وكذا المكروه بناء على أن الفعل الحسن ما للفاعل القادر عليه العالم
بحاله أن يفعله والبيع بخلافه وإن ما بهي السارخ عنه فهو بيع وإن لم يسه عنه فهو
حسن سواء أمر به كالواجب والمندوب بام لا كالمباح وقال بعض المعتزلة إنما البيا
حسن ولا يبيع وقال في نفسهم الفعل أن يشتمل على صفة توجب الذم وهو محرم فبيع على
صفة يوجب المذم كالأوجب والمندوب بخن وما لا يشتمل على أحد هما كالمكروه و
المباح فلا يخرجن ولا يبيع وأما الحسن فهو فاعل الإحسان وذهب بعضهم إلى أنه فاعل
الحسن أي وضع عليه عدم ترتيب الصان على مثل فاعل بدل الجاني فضا صافات لأنه
محسن أي فاعل الحسن وهو المباح وقد قال لغم ما على المحسنين من سبيل وفيه نظر وأما
المحقق منه فاعل الإحسان يقال أحسن محسن وهو محسن وأما الحسن فاعله حسن أي بضرع
على ذلك رجوع المنفق على الحيوان من المسودج والمسناجر والمسنجر والممنفق الخ
حيث يتعد راد المال فيه والتحاكم بانه محسن على التقديرين لأن حفظ الحيوان
بالنفقة أما واجب ومندوب وكلها بوجوب الإحسان وقد قال لغم ما على المحسنين
من سبيل فيندرج في الآية كلما قيل أنه محسن والسبيل المنفي وقع نكرة في سياق
النفى فيعم واحد عدم رجوعه بما عزم إثبات سبيل عليه وقد اختلف في رجوعه
في موارد كثيرة والابتداء ليدل المثلث وكذلك اختلف في قبول قول الوكيل في الرد
ومقتضى الآية أنه إذا كان بغير جيل يكون محسنا فيثبت عليه قبول قوله **قاعدة**
الآية العبادات ان وقعت في وقتها المعين لها أو لا شرعا ولو سبق بأخرى مثله
على نوع من التحلل كانت آداء وإن سبقت بذلك كانت آعادة وإن وقعت بعد أو
المذكور كانت فضاء وأخرى تأيولنا في الآداء أو لا عرف فضاء رمضان فانه موثقت
بما قبل رمضان الذي بعده ومع ذلك هو فضاء لأنه يؤقت ثان لا اقل وأعتبر
بعضهم في الآداء فعلها في الوقت مطلقا وهو آداء وحرون لا يعتبروا في الإعادة

الفعل في الوقت فعل الاول بين المفهومات الثلثة متباينة وعلى الثاني يكون الاداء اعم
 من الاعادة مطلقا وهما متباينان للفضاء وعلى الثالث يكون بينهما وبين كل منهما عموم
 من وجه لصدفهما مع الاداء دون الفضاء اذ فعلت في الوقت ومع الفضاء دون
 الاداء اذ فعلت خارجه وصدق كل منهما بدونها اذ لم يكن مسوقا ببيان آخر
واعلم ذلك فمن فروع الفائدة ما اذا احرمت بالتحريم ثم اسندته فان المأني به احد
 ذلك يكون فضاء لانه يحرمه احرامه نصيب عليه الاثبات به في ذلك العام انفا
 ولهذا لا يجوز له البناء على احرامه الى تمام آخر ويجعل عدم وجوب بنية الفضاء
 هنا لان المضايقة المذكورة ليست بوقتيا حقيقة والالزم كون النذر المطلق
 موقفا اذ اشروع فيه ثم اسندته على تقدير تحريم قطعه كالصلوة المندورة وهذا
 احتمال موافق الا ان الاصحاب وغيرهم اطلقوا على التحريم المذكور الفضاء وهو حقيقة
 في معناه الظاهر مع احتمال ارادة فعل مرة أخرى فانه احد معانيه لغة ولعل
 هذا الجواب **وهنا** اذا احرمت بالصلوة في وقتها ثم اسندتها واجب بها ثانيا في الوقت
 فانها يكون فضاء على ما ذكره بعض العلماء لتغير الوقت لها بالشروع ومن ثم تجزئ
 الخروج منها وقيل ينبغي اداء وهو الاقوى **وهنا** فالوطن النادر مطلقا الوفاء بقيل
 الفعل واخره عن الوقت المعين او بعد فعله فان الفعل يتعين عليه ح في ذلك
 الوقت فاذا كذب بنية بان غاثر بعده او لم يقع له عند مانع ولم يكن فعل المندورة
 ففي صبره رده ح فضاء بناء على قواف الوقت المعين المتعبد بنية بنية او ينبغي اداء
 على اصله نظر الى خطأ بنية وجهان احدهما الثاني **وهنا** لوطن حر والمانع قبل
 اخروفت العبادة الموسعة فان العبادة يتصديق بنية ح ولا يجوز اخراجها من
 الوقت الذي ظن انه لا ينبغي بعده او يطرأ فيه المانع من الفعل فلو اخرجها وامكن
 الفعل فالوجهان ولا قوي بقاء الاداء وان اتم بالناخير **وهذا الباب** فالوطن
 المرأة صرنا الحظ عليها في اثناء الوقت من يوم معين فان الفرض يتصديق عليها كما
 وكذا الوطن صاحب التمس والبطن وقوعه في بعض الوقت من غير انقطاع وانقطاعه
 في بعض بحيث نسخ الصلوة فانه يتعبد في جميع ذلك بنية ويجب عليه بحري الغرة
مسألة الامر بالاداء هل امر بالفضاء على تقدير خروج الوقت فيه مذهبنا

أصحهما عند المحققين أنه لا يكون أمرا به **ومرفوع المسئلة** فالوقال لو كتبه أدعني
زكاة الفطرة فخرج الوقت هذله أن يخرجها بعد بني على القولين **ومها** إذا نذر
أصغية ووطئ شخص في دجها وإدائها إلى الفضا فخرج وفيها هي كالاولى وقد
بغيا الوكالة فالخرج الوقت بعد دجها وقبل نفيها **ومها** وإن لم يوصف
بالأداء والقضاء كما إذا قال بع هذه الساعة في هذه الشهر فلم ينفق بيعها فيه فليس له
بيعها بعد ذلك ومثله العتق والطلاق وربما حمل الحمار بناء على القول الثاني
وهو ضعيف **قاعدة الشيخ** الرخصة لغة التسهيل في الأمر والعزيمة القصد المؤكد
ونوعا الرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل أعذر وهو المشقة والجرح
واحرزنا بالبعد الأخير عن المكافئ كلها فاتها أحكام ثابتة على خلاف الأصل مع
ذلك ليست برخصة مطلقا لأنها ثابتة لذلك لأجل المشقة **أدعيت** للمالك الرخصة
تنقسم أربعة أقسام **الاول** أن يكون واجبة كحل الميتة للضرر وربما قبل حجاز
صبره إلى الموت وهو ضعيف وكالتيم لفاقد الماء أو الخوف من استعماله وإطارة
المريض الذي ينصرف بالصوم **والثاني** أن يكون مندوبة كقديم عند الحجعة يوم الخميس
عدم الماء وفقد التدوب للثقة حيث لا ينجي بتركه ضرر **والثالث** أن يكون مكروهة
كالثقة في المني حيث لا ضرر عاجلا ولا أجلا ويجوز منه للناس على عوام المذهب
والرابع أن يكون مباحة وهو ما رخص منه من المعاصيات كبسج العربا وقد وقع في بعض
الأخبار البصر بالرخصة فيها فقال ورضي في العربا ومنه الاستحباب بالأجارجيها
لأنه امر خارج عن إزالة الجاسة المعنوية ولكن الكافي الشارح به تخفيفا للعموم البلوي
وقد يلحق هذا بالواجب العيني حيث يفقد الماء أو الخبز عند وجوب الإزالة
الواجب يتوقف عليها **وسند** أظهر كلمة الكفر عند الإكراه فانه مباح على المشهور وإن
أتى تركه إلى الغنى لما في منة عزاز الإسلام وتوطيد عفا بد العوام وربما
منه بوجوبه حفظ النفس من الهلاك كجرح وقد يقع الاستثناء في بعض الموارد
كالعسر في السفر فانه عند عزيمة على ما صرح به الأصحاب مع انطباع التعريف
الرخصة عليه وإنما الآية الشريفة البواشع وبعضهم عن ذلك بأن الدليل
لم يدل على وجوب الصوم سفره لأنه مستثنى بالآية ولا على تمام الصلوة شيئا

لما روي من ان الصلوة وصفت ركعتين ركعتين فريدت في الحضر واخرت في السفر
فلم يكن السبب فيها فاما فلا يكونان ركعة خفيفة الا ان المشرقة لما كانت ثلثا
في الجملة امكن اطلاق الركعة على العشر مجازا فكان التعبير بالعزيمة او حتى قال الشيخ
رحمه الله لا يستقيم فرض السفر الا ان فرض المسافر يخالف لفرض الحاضر وورد بظاهر
قوله نعم فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة واجب بان الآية صوفية في الحق
وان كان فيها ذكر الضرب بآء على الانكليزية والعصر في الخوف داخل في النصوص الجنية
للاتمام في الحضر فتكون صلواته مفضولة خفيفة وان اطلق كثير من الاحباب
الفرض على الصلوة السفر مجازا من حيث مشروعية صلوة الحضر فيه ايضا كما في كثير السفر
فائدة النامية اذا طلب الفعل الواجب من كل واحد معين كحضور بعض النبي صلى الله عليه وسلم فهو فرض العين
مخضرون وان كان المقصود من الوجوب انما هو ايقاع الفعل مع وضع النظر عن الفاعل سمي
فرضا على الكفاية ووجه التسمية بذلك ان فعل البعض منه يكفي في سقوط الاثم
عن الباقيين مع كونه واجبا على الجميع بخلاف فرض العين فانه يجب ايقاعه من كل عين اي
ذات او من عين معينة وما ذكرناه من تعاقب فرض الكفاية بالجميع هو مختار جماعته من محقق
الاصول وقال بعضهم انه يجب على طائفة غير معينة وهذا ينقسم ايضا في السنة
سنة العين كثيرة الاوصاء والصلوة والصوم وغيرها **سنة الكفاية** كشمية الطاهر وابتداء
السلام والاضحية في حق اهل البيت والاذان والاقامة للجماعة الواحدة **ومن روي**
الاضحان الطهارة والصلوة والزكاة والصوم والحق **ومن روي الكفاية** الجهاد وزيارة السلام
واقامة الحج العينية والاحكام الدينية والنقطة في الدين وحفظ القرآن واغاثته
في النبايات واحكام المولى الواجبة وغيرها واختلف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
هل هما من الواجب العيني والكفائي والاصح الثاني **واعلم** ان فتن فرع عليه فروع
منها تفصيل فرض الكفاية على فرض العيني فخذ ذهب اليه جماعة من المحققين استنادا
الى ان فاعله ساع في حبانة الامة كلها او ما في حكمها من المائتم ولا شك في رجحان
من حمل حمل المسلمين اجمعين بخلاف فرض العين فان فاعله يخلص نفسه خاصة
وقيل اذا صلي على الجبارة واحد مكلف كفي وان كان انبي وهذا يشترط عند النجاشي
من حيث ان الفاسق لا يقبل خبره لو اجبر بايقاع افعالها التي لا تعلم الا من قبله

مخضرون وان كان المقصود من الوجوب انما هو ايقاع الفعل مع وضع النظر عن الفاعل سمي

كنه

لوجوب التثبوت عند خبره ومن صحة صلوة الفاسق في نفسها معصية باصالتها
من المسلم ولو كان طفلا عمرا في الاختيار وترجى أن مبدئان على أن عبادته هل هي
شرعية أو مرتبة ولو صلى عليه أكثر من واحد دفعة أو متعاقبان بحيث شرع
المناخ بعد فراغ الأول فراغ الأول وقع الجميع فرضا لأنه لا سقوط بالشروع سقوطا
مستقرا على الأقوي وح ينوي كل الوجوب ولو صلى المناخ بعد فراغ المتقدم جمعا
أو فرادى أو بالتفريق قبل وقوع الجميع فرضا أيضا كالسابق لأن الفرض متعلق
بالجميع وإنما سقط عن البعض بقيام البعض به تخفيفا وما فيه من رغب المصلين لأن
توابع الفرض يزيد على توابع التقيد وقد يكون المناخرة نقلا لسقوط الفرض بالآخر
ولا معنى الواجب إلا ما ياتى بتركه أما مطلقا أو بغير بدل ولا يتم هنا التباين هذا
إذا اعتبرنا ثبوت الوجوب والاستصحاب الحث واكتفى الثاني بنبذ القرينة وبقي جعله فرضا
أو نقلا واجبا إلى الله نعم من جهة الأمانة عليه وقد ظهر ما بدنه في التذرع ونحوه
إذا سلم شخص على جماعة فرد عليه أكثر من واحد فالتقصيد السابق بالتعاقب على
أثر فيه ويزيد هنا أن المسلم عليه لو كان مسلما وردت غيرة فان قلنا يكون الجميع فرضا
جائزه الرد أيضا فصحا وكذا ان قصد مع الرد قراءة الفرائض مطلقا أو جعلناه قرآنا
ولو جعلناه سنة ولم يقصد الفرائض لم يجعل هذا المقدار قرآنا في جواب رده
وجهاان أجودهما الجواز لعموم الدالة على الأمر بالرد على كل من سلم عليه الشا
لمن سقط عنه الفرض وغيره ووجه المنع سقوط الفرض وكون الرد من كلام الإذنين
ليس بفرائض ولا دعاء فبدنا وله التهي وضعف واضح **فائدة التاسعة** الوجوب قد يؤول
لشيء معين كالصلوة والحج وغيره ويسمى واجبا معينا وقد يتعلق لشيء معين
كالصلوة والحج وغيره ويسمى واجبا معينا وقد يتعلق بأحد أمور معينة كحصال
كفارة اليمين وكفارة رمضان على أحد القولين فتبدل كل واحد من أفراد ^{يوصف}
بالوجوب ولكن على التخيير بمعنى أنه لا يجب على الاثنين بالجميع ولا يجوز تركه قبل
الواجب مبهم عندنا معين عند الله نعم أما بعد اختياره أو ضلله بان الله نعم
اختياره وهذا قول مبهم القائل بحسبه كل من لا شاعره والمغترلة إلى صاحبه
والخيار الأول ونسحق أن العقد يرجع إلى محال لأن أحد الأشياء قد يشترك

بين الخصال لصدقة على كل واحد وهو واحد لا يفتد فيه كما ان النواحي موضع لغني واحد
 صادق على افراده كالانسان وليس موضوعا لمعارضة عدة واذا كان واحدا استحال
 فيه التخيير وانما التخيير في خصوصيات كالاعثان والكسوة والاصطام والذي هو
 الوجوب لا يختص به كما ان الذي هو متعلق بالتخيير لا وجوب فيه **واعلم ان** فيفتقر
 عليها فروع **فما** اذا اوصي في الكفارة المحترمة بمصلحة معينة وكانت فتمت بها بريد
 على قيمة الخصلتين الباقيتين فلهما بغير من الاصل وجهان احدهما نعم لانه ناديه
 واجب ما في خصوص اذا قلنا ان الواجب احدهما واجد هما اعتبارا من الثالث لانه
 غير متعينة ومحصل البراءة بدونه وعلى هذا فالمعتبر منه ما بين القيمينين لان
 اقلها لازم على كل حال ومجمل صغيفا اعتبارا جميع فتمت المخرج من الثالث فان لم ينفذ به
 عدل الى غيره لانه فروع غير متعينة للاخراج مكان كالمبتدع **فما** ما اذا اتي بالخصال
 معا فانه يثبت على كل واحد منها على ما ذكره جماعة لكن ثواب الواجب اكثر من
 ثواب النطوع ولا يحصل الا على واحدة فقط وهي علاها ان تفاوت لانه لو اقتص
 عليه لمحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنفذ وان تساوت فعل احدهما ولو
 ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتص عليه لاجراءه **فما** ما لو كان بعض الافراد
 احلا في البعض الاخر كسبح الرأس في الوضوء حيث ان الواجب منه امر كل يحصل في ضمن
 المسح باصبع وازيد في محله فان مسح جميع المقدم ائيب عليه سواء مسح دفعة
 او على الغلاف بناء على ما سلف من الاثابة على فعل جميع افراد الواجب المختار ويجوز المجموع
 فردا واحدا كاملا كما اذا مسح ازيد من المستحب ولكن هذا يوصف المجموع بل بالوجوب
 يثبت عليه ثواب الواجبات بكون الواجب متماها والباقي سنة اوجه باقي الكلام
 فيها ان شاء الله تعالى **فما** يجوز عندنا تحريم واحد لا بعينه خلافا للمفسر
 كان يقول الشارع حرمت عليك احدهما من الثمينين لا بعينه ولا احدهما عليك
 واحدا معتبرا ولا الجميع ولا ابدا ولا الكلام فيه كالكلام في الواجب المختار **فما**
فما ما اذا كان له امانان ولهما اختان فانه يجوز له وحي احد بهما ومحرمة عليه
 وطولهما معا من غير عيبين ومشي وحي احد بهما حرمت عليه الاخرى حتى يخرج الاخرى
 عن ملكه فان قدم ووصفها بذلك ففقدت فاولان مشهوران **فما** تحريم الثاني

دون الاولى **والثاني** انه ان وحى الثانية عالمًا بالحرزيم حرمت عليه الاولى ايضا ان يموت
الثانية ونجسها عن ملكه لا لغرض العود الى الاولى وان اخرجها لذلك حلت الاولى
وان اخرجها ليرجع الى الاولى فالحرزيم باق وان وحى الثانية جاهلاً بالحرزيم لم يحرز عليه
الاوي وهذا التفصيل مروي ولا حاجة لنا هنا الى تحقيق الحال لحصول المطلوب من المنا
على التفديرين **ومنها** ما لو عتق احدي امتهن لا بعينها وسوغناه وجعلنا الوحي معينا
مبنيًا عليه فاذ كراهه لان كل واحدة منهما محرم بوحى الاخرى وهو محترق في وحى
مشتا منها فيكون محترق في محترق من مشا **ومنها** ما لو اسلم على خمس سنة مثلاً وجعلنا الوحي
معينا فاذ وحى ثلثا فممن بقي الامر في الرابعة والخامسة على ما ذكرناه في الامتنين
ومنها ما لو طلق واحدة من زوجتي لا بعينها وقلنا بوفقه فانه وان حرم وطهرها
معا قبل التبعين الا انه يمكن جعل الوحي معينا فيحترق في وحى انبهاشاه فحرز عليه الاخرى
قاعدة الحارثية عشر الواجب ضمان **مطلق** وهو ما اوجبه الشارع من غير تعليق على امر
كالصلوة **ومشروك** وهو ما علق وجوبه على حصول امر اخر كالنجاسة فانه لو وجب الا
على المستطيع اليه سبيل سواء كان الشرط مفترضا به كالنجاسة او منفكا عنه كالزكاة **تكملة**
بذلك النصاب والثاني لا يجب على المكلف تحصيل شرطه اجماعا واخلاقا في وجوب ما يقف
عليه الاول وهو المعبر عنه بمقدمة الواجب على مذهب صحتها انه يجب مطلقا ولا يعبر
عنه الفضاة بقولهم ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب سواء كان سببا او شرطا وسواء
كان ذلك السبب مترعيا كالصيغة بالنسبة الى العتق الواجب ام عقليا كالنظر المحض
للعلم الواجب ام غاديا كحجر الرقبة في الفتل اذا كان واجبا وهكذا الشرط ايضا الشرعي
كالوصف العقلي كترك اضرار المأمورية والعادى كغسل جزء من الرأس في الوضوء
للعلم حصول غسل الوجه **قوله** اذا قال السيد لعبده كن على السطح فلا يثاق ذلك الا
ينصب السلم والضعود فالصعود سبب والنصب شرط والقول الثاني ان يكون امرًا
دون الشرط والثالث انه لا يكون امرًا بواحد منهما وقيل في المسئلة غير ذلك **انظر**
فيخرج على القاعدة فروع **لها** غسل جزء من الرأس والوفية ونحوها ليدفن غسل الوضوء
وغسل جزء من العضد ليدفن غسل اليد ومسح جزء من الشاة او ما تجاوز الكعبتين
مسح وطاهر القدمين وغسل جزء من البدن لغسل الرأس والوفية في العضد وجزء من الجنب

الامني وبالعكس ليدفن غسل وكل منهما واما العورتان فتابعان للجانبين يجب غسل خروجا
على نصف كل واحدة عند غسل جانيهما او غسلهما معا معهما وحولهما بعضهما عضو منفلا
وخبر في تشدها قبل الجانبيين وبعدهما وبينهما وهو ضعيف ومثله القول في مسح النائم
فان ذلك كله واجب لما ذكرناه **ومنها** اذا شبهت روضه باحنية فيجب عليه الكف عن
الجمع ومثله ما لو اشبهت حرمة باحنيات محصورات فليس له ان يخرج واحدة
منهن او سقطت عمرة بحصة ونحوها بين تركيز محض عادة اما لو انحصرت حل الجمع
الي ان يبقى منه ما ينحصر كذلك **ومنها** اذا نسي صلوة من الحنبل ولم يعرف عنها فيجب عليه
صلوة الحنبل وتلك فرائض منها رباعية مطلقة اطلاقا لا يشان ان كان حاضرا او
فرضين احدهما معرب والاخر في ثنائيه مطلقة رباعية ان كان مسافرا وكذا
لو صلاها لكن يفتن فساد طهارة صليها ولو اشبهت الحضر والسفر كفت مع اطلاق التثنية
بين الجمع والتأنيبات المتأني **ومنها** اذا اخطأ نوب يحسن فضا عند بيتاب محضرة طاهرة
وله ملكة تحصيل نوب طاهر يقينا فانه يصلي الواحدة منعقدة بينهما يزيد عن عدد
الحنبل الواحد مع سعة الوقت **ومنها** اذا اخطأ صوتي المسلمين بموت الكفار يجب غسل
الجمع وتكفينهم والصلوة عليهم ثم هو بالحنبل ان شاء صلي على الجمع دفعة واحدة
ونوي الصلوة على المسلمين منهم وان شاء صلي على الجمع كل واحد ونوي صلي عليه
ان كان مسلما هدام مع تغذرا لاطلاع على ذكره واخباره بكونه مكشفا ام لا او لم يعمل
بالقراءة التي وردت بالوجه الى العلامة المذكورة وربما قيل هنا بالضرورة لانها
لكل امر مشبه **ومنها** اذا خرج منه شيء ولم يعلم هل هو حي او بول مع ثبوتها **ومنها**
بما هي يجب العمل بموجبها للفتن الراية فيقتل وينوضا ويقتل بغير لانه اذا
ان بموجب احد يما تشك في الاخر هل هو عليه ام لا فلا يجب والاخر الاول فيكون
من القائده **ومنها** لو علم الشئ وحصل مغلقة لكن اعلم اعضاره في موجب السجود خاصة
او الثلاث في اوفي موجب الاضياء او الثلاث في اوفي موجب السجود او الاضياء وجبا
معالمه ذكرناه اما لو دار بين ما يوجب شيئا وبين ما لا يوجب له يجب الاضالة
البراءة **ومنها** اذا غضب لوجا وادخل في سفينة له واشبهت بغيرها من سفينة
فانه يلزمه نزع الراح الجمع فلو كانت السفينة في البحر ومنها مال للقاص

الثالث

نقط

فقط ولو استشهد وكان نزع يؤذي الجرحى النفس في النزع وجهاً فان قلنا به هو
 الاقوى فاخلطت الي فيها اللوح ليس احيى للغايب اي حيث لا يعرف ذلك اللوح
 الا نزع الجميع في نزع وجهاً ولو لم يعد له هذا لو قيل به ثم كان سفينته المعضوب
 منه لشرف على العرف اذ لم يجد فيها اللوح الذي غصبه منها فالجرح وجوب قلعه
 وان منع منه ثم ترجى الحي المالك حيث يفرض احدهما **وهنا** اذ اندر صوم بعض
 يوم فقد قيل انه يجب عليه كامل لان صوم بعض اليوم يمكن بصيام باقية وقد
 التزم البعض ببلز منه الجميع بناء على هذه القاعدة وقد لا يلزمه شيء لانه غير معتد
 شرعاً ولو قيل بان مفهوم اللقب حجة فلا اشكال في الضمان لانه ح بمنزلة قوله على صوم
 النصف دون غيره والظاهر الضمان مطلقاً **وهنا** ما لو غصب ضامناً من الحنطة مثلاً
 وغلطه باخرجت لا يحكم بانتقال الى المثل فانه يلزم تسليم الضامن الى المعصوب
 منه لو طلبه لان اعطاء المعصوب لا يمكن الا بذلك وبصرح شريكاً والقول بمنزلة
 منزلة النالف والفرف يخلطه بالاجود وغيره خارج عن البحث **وهنا** ما اذا اندر الضلوة
 في وقت له فصيلة على غيره فانه يتعين ايضاً عنها فيه او مطلقاً فلو قال الله على ان
 ليلة القدر ركعتين مثلاً تعينت ثم بيني برة في ليلة مخصوصة على ما يحكم به فيها
 فقد اختلف العلماء في بعضها من الشهر السنة اختلفا كثيراً وكذلك التوقيعات
 فان قيل باحضارها في شهر رمضان وجب عليه الضلوة في كل ليلة او في العشر
 الاخرى في الاشراك الاخبار الكثيرة فيه يجب تكوارها في ليالي العشر وفي احضارها
 في ليلة احدى وعشرين وثلاث وعشرين رواية حسنة عن ابي عبد الله **فانما الثاني**
في الواجبات الذي يمكن معلقاً بمقدار معين بل على اسم تفاوت بالقلّة والكثرة
 كمقدم الراس في الوضوء فزاد فيه على الاسم فهل يقع ذلك الزائد نقلاً ام واجبا فيه
 او ال يفرق في ثابتهما بين ما لو اوقفه دفعة وعلى العاقب فيما يمكن فيه الامران
 واستند الموجب الى ان الواجب هو لما هبته الكلية المناديه في ضمن افراد متعدده فاق
 فرد او بعضها في صفة كان واجبا زاماً نقص وناقص الى ترك الزائد لا الى بدل وهو انه
 عدم الوجوب ومنه منع كلية الكبرى المطوية ان اخذت كلية ووقع عدم البدلية
 هنا فان المجموع الواقع كيف كان يدل عن الافراد الناقصة وان دخلت فيه لان كذا

لا تجزئها وكذلك في ثابتهما الى الامور
 او غيرها والتعقل باحضارها في ليالي العشر

مغاير بحريته وقد وقع مثله في المضرو والتمام حب بخر باث الركعتين الاخرتين بحوزتهما
 في المضرو مع انه لو انهم كانوا اجنبتين نعم يمكن ان يقال على تقدير الغائب بان الدمنة
 قد برئت بفعل الخبز والاصل عدم وجوب الزايد وان امكن الحكم به فان مجرد الامكان
 غير كاف وح الفصيل اورد **وتنفع على الفاء** مسائل منها اذا صح زيادة على الواجب
 او زاد على السجدة واحدة في الركوع والسجدة او على الاربع في الاخرتين او زاد في الحلق
 والتقصير على شماء او في الهدى على واحد اما او زاد في الكفارات والزكوات والصدقة
 والديون ونحوها فالزايد ليس بواجب قطعا لان هذه قد راضبوطا محددا شرعا
 بخلاف ما سبق وقايد الخلاف تظهر في مواضع منها **الثواب** فان ثواب الواجب
 انظم من ثواب النفل لقوله صلى الله عليه وسلم ما يضرب الي المنفوتون بمثل اداء ما تركوا
 عليهم وقد روي ايضا ان الفذر الذي يمتاز به الواجب هو سبعون درجة وهذا
 مبني على الغالب والافضل بفضل المتدرب على الواجب في بعض الموارد ولتحقيقه
 محل آخر **ومنها** وجوب الاكل من الهدى الواجب والاهداء والصدقة حيث يجب في
 الواحد فان قلنا باستحباب الزايد من الهدى لم يجب شي من الثلاثة وان قلنا بوجوبه وجب
 اما الاضحية **ومنها** في المعتد منها ما يستحب في المتخذ على التقديرين نعم لو نذرهما
 لحققهما حكم الواجب **ومنها** الحسبان في الثلث اذا وصي بذلك او فعله في مرض موته فان جعلناه
 نفلا حسب الثلث فطاعوا ان جعلناه فرضا في احتسابه من الاصل او الثلث وجهان
 بل نقول ان وجوبه واطلاق اخراج الواجب المالى من الاصل والى اجزاء ما هو افضل منه عنه
 فلا يجب الزايد وقد تقدم نظره **ومنها** كيفية التوبة لما يوفق عليها عنه كالهدي فان جعلناه
 الجميع فرضا فلا بد من توبة الهدى الواجب في النسيك المعين كالمتخذ والصدقة المفروضة
 ونحوها وان جعلناه نفلا كفاه الافتضار على التوبة الاول وان توفقت الثواب وجوب
 احكام الهدى في الجملة على التوبة للباقي **ومنها** وجوب كمال الزايد متى شرع منه لو قلنا
 باستحبابه بان فطره ويحمل جواز فطره مطلقا وعدم احتسابه واجبا الا بعد اكمال
 الحوزة كذا ابتداء فبشرطي ولا صلاة البراءة من وجوب الاكمال وهذا صحيح ولا يستلزم
 زيادة ما ليس بواجب في الصلوة على تقدير فطره على ما يتحقق معه ذكره ما ليس بذكر
 ولا في طعنه لمنع الهبة عن ذلك في المتنازع فان الشروع فيه ما دون فيه شرعا والخروج

استثنى وان قلنا
 بوجوب التوبة على العمل بالواجب

من وضع المذكور بعد القطع فلا يقدح فيها بوجه **فائدة الثالثة** غشا إذا وجب الشارع شيئا
ثم نسخ وجوبه جازا لا فدام عليه عملا بالبراءة الأصلية كما أشار إليه في المحصول في هذه
المسئلة وصرح به غيره ولكن الدليل الدال على الإيجاب قد كان أيضا دالا على الجواز دلالة
تضمن فتلك الدلالة هذا زالت بزوال الوجوب هي باقية اختلفوا فيه فقال الغزالي
إنها لا ينبغي بل يرجح الأمر إلى ما كان قبل الوجوب من البراءة الأصلية أو الإباحة أو
التحريم فقال الوجوب بالنسخ كان له يكن وذهب إلى أن لا يثبتها بافية ومردهم بالجواز
هو التخيير بين الفعل والتزك وهو الذي صرح الغزالي بعدم بقائه وحسب فيكون الخلاف
بينهما معنويا بخلاف ما ادعاه بعضهم ويكون الجواز الذي كان في الواجب حينا ومضاه
المنع من التزك وقد صار فضلا بعد النسخ هو التخيير بين الفعل والتزك فان التنازع اثبت
وضع الجرح عن التزك فالماهية الحاصلة بعد النسخ مركبة من مبدئين أحدهما زوال الجرح
عن الفعل وهو مستفاد من الأمر والثاني زواله عن التزك وهو مستفاد من النسخ وهذه
الماهية هي المندوب والمباح وقد يخص من ذلك أنه إذا نسخ الوجوب بقي التذنب
أو الإباحة من الأمر مع ما ينسخه لا من الأمر فقط موضع الاشكال ما إذا قال الشارع لنسخ
الوجوب ولنسخ تحريم التزك ورفع ذلك فما إذا نسخ الوجوب بالتحريم وقال
رفع جميع فادل عليه الأمر الثاني من جواز الفعل وامتناع التزك فيثبت التحريم
أو قال رفع فقطع ونحو هذا الخلاف ما يعبر عنه الفقهاء كثيرا بقوله لم إذا بطل
المخصوص هل يبطل العموم **أما** في فرض مسئلة نسخ تلبية ومما فرغه عليه بعض الأئمة
الغضاد الحجة حال الغيبة وعدم بناء على أن وجوبها إذا ارتفع لفقد الشرط الذي هو
الانعام أو من نصبه يعني الجواز وهو يفرع فاسد لأن الوجوب لم ينسخ وإنما خالف على القول
به لفقد الشرط وهو أمر آخر غير النسخ ولو كان فقد شرط الوجوب لنجاسة لزم القول
بان العبادات كلها منسوخة حيث يمتثل بعض شرائعها وهو فاسد اجماعا والحق أن
المرتفع هو الوجوب الخاص وهو العيني على ما ادعاه الأصحاب لا التخييري وهو أحد أفراد
الواجب فوجوبها في الجملة باق وما ارتفع الخاص مع بقاء العام فنزوعه تنزيل
الفرازة السادة منزلة التحريم وسباني الكلام فيها **مسألة** إذا بطلت الحجة بجرح الوثق
في أمثاله قبل ادراك ركعة على القول باشتراط هذا فيقلب ظهر حيث تغدث

الوضيفة الخاصة للجمعة وهي الحجعة فيبقي العام ام ينطل لفقد شرط صحة فضلا عن الوجوب
 مع عدم بنية الظهر التي هي شرط في صحة العمل ولان الصلوة على ما افشيت عليه وقد
 افشيت على الحجعة ولم يستلم قولان **فيها** اذا نذر صلوة وعين لها مكانا لا مرتبة فيه قبل
 بطلان التبعين ووجب الصلوة وبوعدها في اي موضع اراد على احد القولين والا فوي
 لغتين ما عتبه مطلقا **فيها** اذا باع السيد العبد الماذون او اعفاه ففي الغرلة وجهان
 من ان الاذن تابع للملك ومن نفياء معناه العام وان يوقف بضره على اذن المولي
 المحدث وموضع الخلاف ما اذا غلب الاذن المطلق اما لو صرح بالوكالة لم يبطل على **فيها**
 وردت في وجه الوجهان **الباب الثاني في كراهة الحكم** وهي كراهة الحكم والمحكوم عليه وبه **باب**
الرابعة عشر الافعال الضاردة من الشخص قبل بعثته الوكيل ان كانت اضطرارية كما
 في الهوى واكل ما تقوم به البنية فهي غير ممنوعة منها واما الاختيارية كاكل الفاكهة
 وحوها ففيها ثلثة اقوال احدها انها على الاباحة والثاني على الحظر والثالث الوقف
 بمعنى عدم العلم باحدهما مع انه لا يخلو عنه او بانه لاحكام واستند الاول الى ان الله
 لم يخلق العبد وما ينفع به فلو لم يبح له كان خلقا عبدا وبانه اذا تحقق
 انه لا مصلدة في اكل الفاكهة مثلا ولا مضرة مع ظهور المنفعة فذلك حسن
 والثاني الى ان القيد بضره في ملك الله بغير اذنه وهو مباح واجب بان الاذن
 معلومة عقلا لا يجب الاصر على المالك كالاستئذان لحاجب العبد **باب** **ذلك**
 فله مسئلة فروع **فيها** اذا وقعت واقعة ولم يوجد من يفي فيها فنقل حكمها عما حكم
 ما قبل ورد الشرع ونقل الحكم فيها ولا تكليف **فيها** ما لو خفي عليه المقدار المعقود
 عنه من الدم ولم يجد من يعرفه فنقل بنية على هذا الاصل ومنه نظر لان الجاسسة ما
 فلا يقع الصلوة بها الا مع ثبوت المعقود عنه ويحمل ان يقال الاصل صحة الصلوة
 وبرائة الذمة من وجوب زالتها الى ان يعلم خلافه **فيها** ما عرفة بعضهم فقال اذا
 اذ اضر النبي ص غيره على فعل من الافعال هل يدل على الجواز من جهة الشرع او من جهة
 البراءة الاصلية فيكون الاصل هو الاباحة فان قلنا الاصل الاشياء على التحريم دل
 المضرب على الجواز شرعا وان قلنا اصلها على الاباحة فلا **فيها** فوايد هذا الخلاف
 الاخير ان رفعة هل يكون نسخا ام لا فان رفع البراءة الاصلية باسناد من عتبة الغيا

ليس ينسحب على ما خفي بحله **فائدة** **الخامسة عشر** لا يصح عندنا ابتداء التكليف من لا يفهم الخطاب
 كالنائم والمجنون والسكران والغافل مطلقا بناء على امتناع التكليف بالحال واطلاق الأصوليون
 بطلان التكليف له من غير تقييد بالابتداء ولكن يظهر من قوة استدلالهم ارادة ذلك
 كقولهم ان مقتضى التكليف بالشئ الايمان به امثالا وذلك بموقف على العلم بالتكليف به
 والغافل لا يعلم ذلك فتمنع تكليفه فان هذا لا يجب مراعاته الا في بيته العقد الموقوف
 على اليقظة دون سائر كما لا يخفى **ينفرد** على امكانه به استدامة عدم بطلان صلوة
 الناهي عن بعض الافعال وصوم النائم المعتكف والحرم وغيرهم من المندبتهن بالعبادة
 وان استحال ابتداءهم بالتكليف وما ذهب اليه بعضهم من بطلان الصوم بالنوم بناء
 على خلاف الفاعل **ضعف** لما ذكرناه موافقة للاجماع على عدم بطلان الصوم
 بالاكل سهوا وهو اقوى منافاة له من النوم وبعد امتثال الامر به وكذا بطلان
 صلوة الناهي على كسر الوجه وجوب القضاء على بعض الفاعلين كالنائم والسكران
 ويثبت الحد عليه بالزنا والحد الفذف على الخلاف لدليل خارجي وقد روي ما
 القاعدة ان السكران اذا زوجت نفسها ثم افاقت وامضته وان العقد بطل وان
 المحنون اذا زنى بغافل يحد وحمل بمقتضاها بعض اصحاب وهو مخرج وللغامة
 خلاف في ان السكران هل هو مكلف ام لا ففي قول لهم ان حكمه حكم النائم مطلقا
 فان عدمه مطلقا وفي ثالث انه مكلف فيما عليه دون ماله **فائدة السادسة**
 شرط التكليف بالعقد حصول التمكن منه فاذا كلف فلا بد ان يمضي زمان فعله
 منه والا كان تكليفا بما لا يطاق وهذا شرط لوجوبه في نفس الامر فاجب الظاهر
 فقد يجب الشروع فيه قبل العلم باستمرار الشرط ثم ان حصل بين استقرار الوجوب
 والابتن سقوط **ادع** **ذلك** فمن شروع القاعدة ما اذا دخل وقت الصلوة وحسب
 او خاصت المراجعة او نفقت ونحو ذلك قبل مضي زمن تسعيتها فان القضاء لا يجب
 ولو زال العذر اخر الوقت كفي ادراك قدر ركعة مع الشريط المفقودة اذا امكن
 فعل الباقي خارج الوقت لاجتماع الشرط وهذا يجب لظاهره وان كان مخالفا للفتاوى
 من حيث التكليف لعبادة في وقت لا يسعها الا ان ما خرج من الوقت بمنزلة للمض
 الصبح المستفيض بان خالف ذلك الوقت اجمع وعليه ينفرد كونه مؤذيا للجميع ونضعف

(هذا هو الذي
 في قوله لا يصح
 عندنا ابتداء
 التكليف من لا
 يفهم الخطاب
 كقولهم ان مقتضى
 التكليف بالشئ
 الايمان به
 امثالا وذلك
 بموقف على العلم
 بالتكليف به
 والغافل لا يعلم
 ذلك فتمنع
 تكليفه فان
 هذا لا يجب
 مراعاته الا في
 بيته العقد
 الموقوف على
 اليقظة دون
 سائر كما لا
 يخفى

كونه فاضيا مطلقا او لما رفع خارج الوقت **فيها** اذا وجد المني في الماء وتكون من استعماله فان
 المشهور انقراض بتمتع وليس كذلك بل الحنفي ان انقراضه مشروط بمضي زمان يمكن
 فيه من فعل الطهارة ثمانية لثيم الحكم بالقدرة على الطهارة المائية فلا يجد ونحوه
 عند منع المالك او لمرض ونحوه فيلزم مضي زمن الطهارة كسقف عن عدم التمكن فلا ينقض
 التيمم **فيها** اذا السرح لم يخرج ثم مات تلك السنة قبل التمكن من الحج فلا يجب قضاء الحج
 عنه لعدم وجوبه عليه بسبب ما ذكرناه سواء كان يساره وموته في شهر الحج ام لا وكذا
 لو ذهب ماله قبل مضي زمن الحج فيه الايمان بواجب الحج سواء ذهب وهو مقيم
 بالسفر ام لا واشترط العلامة في التذكرة بقاء المال الى رجوع القافلة استنادا الى
 اشترط نفقة الرجوع في وجوبه وهذا كله اذا سقط الشرط لغير اختياره اما لو كان اختياره
 بان وهب ماله فظاهر الاطحاب وغيرهم عدم السقوط اذا كان ذلك بعد التمكن من السفر
 او ما في حكمه ويمكن الحاقه بغير الاختاري لفقد الشرط وان اتم **فيها** اذا نذر النجاسة
 بجهنم معين فمات قبل امكان دحجه في وقتها ولو مات قبل انقضاء ايام الخشوع
 وبعد التمكن في الصمان وجهان من نفوس النذور مع القدرة وخبر عدم التفصيل
 من حيث اشاع الوقت ونحو الكلام في وجوب قضاء صلوة موسعة لو مات في وقتها
 بعد مضي زمان يمكن فعلها فيه **فيها** اذا حرم وفي ملكه صيد فمات قبل التمكن
 من ارساله ومدما احمل هذا الصمان بناء على وجوب ارساله حين ارادة الاحرام كما
 يجب عليه ازالة الطيب عن يده ويؤيه قبله وهو ضعيف **فيها** اذا فعل موجب التكفير
 في شهر رمضان ثم جن او مات ذلك اليوم فلا كفارة لثبته في عدم وجوب الصوم
 وكذا الوساوس ضرورية بل مطلق التكفير الموجب للضرر على حد القولين وقبل
 لا يسقط الكفارة بذلك كله لصدق فعل موجبها في صوم واجب من العفل فلا
 يبطله طرد المسقط وربما ضرب بعضهم بين الضرر الضروري وغيره ويمكن بناء المسئلة
 على قاعدة اخرى وهي انه اذا علم المكلف عدم الشرط المعبر في التكليف قبل
 ان يكلف به فقد جوزه فمما لا يشمل عليه من مصلحة لو طعن النقص وبطل الثواب بالرضا
 بما مر الله تعالى ورده احرى للاستحالة من حيث انه تكليف بما لا يطاق **قاعدة السابغون**
 الاكراه ان كان ملجيا وهو الذي لا يبي للخصم معه قدرة والاختيار كالا لفارغ من

وحيب الفنا رحمة

عليه لانه اكره بخوان لم ينعين فوجها **منها** اذا اكره المشتري على قبض البسج هل يكره
في ضمانه والمجته الذحول ان كان المكره البايع وكان ذلك في حالة يجب عليه قبضه منه
وان لم يكن كذلك فلا **منها** اكره المعصوب منه على اكل المعصوب او اذله وفي
براه الغاصب بذلك وجهاً صديتان على ترجيح جانب العروا والمباشرة والاول
اولي **منها** اذا وقف على مكان موضع فخرج احد كرها ففي بطلان استحقاقه
نظروا بعد البطلان اوجه مع خروجه عن كونه مسكناً عرفاً **منها** اكره الذي على
الشهادتين ولا يحصل به الاسلام بخلاف الحربي والمرئذ غزيلة والمرأة مطلقاً
الظاهر الحاق الخندق بها **منها** اذا فعل الملعوف عليه مكرهاً والافوي عدم الحث مطلقاً
وفي الخلال البين كالعهد وجهاً **منها** الاكره على العتود كالبيع ونحوه بغير حق
وهو مانع من حقيقتها فطحا **منها** النالقة بكلمة الكفر يباح بالاكراه والافضل ان لا ينجس
وان قتل **منها** اذا اكره على القتل فانه لا يباح اجماعاً ويجب به الفضاض ان لم يجرم
حد الاجزاء والافالدية ويحقق في غيره وان كان طعناً عندنا **منها** الاكره على
الزنا وهو محقق في طرف المرأة عندنا فلا حد ولا اثم وفي تحققة في طرف
الرجل فولان اورد هما ذلك لان الاختيار طبعي والابلاج منه ووروان عند
الدائمي **منها** السرقة وشرب الخمر يباح بالاكراه وليسقط الحد عندنا **منها** انك
المال وهو يباح بالاكراه واذا الضمان ينجس على الامر وهذا يطالب المأمور به
وجهاً فان قيل به رجوع على الامر بما عزم ويحمل عدمه **منها** اكره المحرم على
الضيد وهو كالاكره على اذلاف حال العزف كالكفارة على الامران كان محرماً
وفي وجوبها على المكره وجهاً **منها** الاكره على الارضاخ ولا خلاف في بئوت
الحريم اذ القصد غير محترق واذا غرامة المهر اذا انفسح به النكاح ففي وجوبه
على المصغرة او المكره الوجهان **منها** اكره المحلل على الوطى بعد العقد الصحيح وهو
يبيد الخليل واستقرار المهر على ما يقضيه اطلاقاً **منها** اكره ان ياتى مكرهاً
لو قيل به في قتل الخطاء وفيه وجهاً من عموم النص على عدم ارتبه وضار
تفاد حكمه بالاكراه **مسألة** الكفار هل هم مكلفون بفروع الشريعة فيه هذا
اصحها انها هم مكلفون بها مطلقاً تناول الامر بالعبادة العام لهم والكفر

غيرها من الأصناف الزائدة ولايات الموعظة بترك الفروع من قبل المتركين الذين لا
يؤمنون الزكوة وغيرها فبطل هذا يكون الكافر مكلفا بفعل الواجب وترك الحرام وبالاعتقاد
في المندوب والمكروه والمباح **والثالث** مطلقا **والرابع** مطلقا **والخامس** مكلفون بالنواهي دون الأوامر
المرتد مكلف دون الكافر الأصلي **والسادس** مكلفون بما عند الجهاد لا منافع قتالهم
انفسهم **ادعيت** **والسابعة** فليسلة فروع **منها** اذا ربي الذي فعندنا يجب عليه الحد و
يخبر الامام بن اقامته عليه بمقتضى شرعنا وبين رغبة الى اهل ملته ليقضوه عليه
بموجب شرعهم واختلف العامة في ذلك اخلافا كبيرا السب لا قول المتقدمة **منها**
اذا نجا شيئا وجب الكفارة على المسلم وجب عليه وفي حوازا اخذ الامام ومن في
معناه لها فخره له وجهان وكذا في سقوطها لو اسلم كالكوفة للعموم **منها** اذا نذر
شيئا فانه لا يجب عليه الوفاء به مطلقا النذر وصحة النذر منه من حيث اشتراطه
لكن ليجب له الوفاء به لو اسلم **منها** اغانة المسلم له على ما لا يجد عندنا كالاكل والشرب
في بهار رمضان بضيافته وغيرها فبطل القول بتكليفه بالفروع ففي خربه وجهان
من انه اغانة على المحرم واصالة التحل والوجهان يثبتان في تمكن الزوجة المحللة
والمفطرة للزوج المحرم او الضام وجوبا والبايع بعد النداء للجمعة فمن يجب
عليه الجمعة مع من لا يجب عليه والاحود الخرب في الجمع وعلى القول بعدم تكليفه
لا يجرم **منها** اذا جاوز الكافر اليقات مريد الدنك ثم اسلم فعلى تكليفه يكون
كالمتعد وعلى الاخرى كمن لا يريد الدنك **منها** اذا غضب نحو اخر في وجب واللازم
من الفائدة عدم وجوب ردها الا ان الخنار هنا الوجوب مع استناده بها **منها**
منع من ليس الحر والذهب اذا كان رجلا واللازم وجوبه ايضا والظاهر عدم
وجوبه وح فلو غاب الذي فاراد فريبه المسلم تكفيه فيه فهل له ذلك لان
ليس له حيا جازا لا لا نظر في خربه خصوص على المسلم وجهان **المقصد الثاني في**
الكتاب والسنة وفيه ابواب **الباب الاول** في اللغات **مقدمة** الكلام ونحوه كما
لقول والكلية بطون عندنا حقيقته على اللساني خاصة وهو اللفظ ويطلق مجازا
على النفساني وهو المعنى القام بالتفسير وعند الاشاعرة يطلق عليها بالاشراك
اللفظي وبالغ في الحصول في باب الاوامر والنواهي فقال انه حقيقته في النفساني

نقطوا في الجمهور فيه في باب اللغات **اعلم** **ذلك** من مروع المسئلة قوله ما اذا كان
يوم صيام احدكم فلا يرفث ولا يجهل فان امرئ سائمة او فائكة فليقل الى صايم
هذا يقول بغيره او بلسانه وجهان فذهب جماعة الى انه يد كونه بغيره بذلك
لشرفه لانه لا معنى لذكره بلسانه الا اظهار العبادته وهو رياء او معرض له براء
هذا التزبد على الاخر واصح وعلى الثاني بالحمل على احد المعاني المشتهرة لفرقة في
الاول بجعل الفرقة مرجحة للمعنى المجازي ويبدل بقوله بلسانه حمل على معنى الخفية
اولا فربما الى امساك صاحبه عنه وفصل ثالث فقال ان كان الصوم واجبا قال
بلسانه وان كان ندبا فبقوله بعد الاول عن الزيادة قرب الثاني وهو حسن الا ان
ثبوته لعدم الرتبة والتمتع فان اللسان اولى منها مراعاة للحقيقة **ومنها** اذا حلف الا
تتكلم او لا يذكر كذا فانه لا يحسن الا بما تكلم بلسانه دون ما يجرب به على قلبه
ووافق القائل بالكلام النفسي هنا ولعله فهم التخصيص من العرف **ومنها** ما قالوه في
الجبنة انها اذا ذكر الشخص بما يكره بشرط المفردة وهو لفظ الحديث النبوي
وقد ذهب جماعة من المحققين الى انها تحصل بالقلب كما تحصل باللفظ وهو سوء
الظن به اذا عقد عليه القلب وحكم عليه بالسوء من غير يقين وهو وجه الجرح الثاني
بوافق القاعدة ولنا على تحقيقها به قوله ما ان الله حرم من المسلم دمه وماله وان يظن
به ظن السوء فلا يسباح ظن السوء الا بما يسباح به الدم والمال وهو يقتل
مأهدة او بينة عادلة او ما جرى مجرهما من الامور المقتضية لليقين وغيره من
الاخبار **فائدة الثامنة عشر** اختلفوا في ان اللغات هديي توقيفية ام اصطلاحية
على هذا ذهب الاسعري وجماعة الى الاول مطلقا ومعناه ان الله يعم صنعا
ووقفنا عليها اي علمنا به وذهب ابو هاشم الى الثاني مطلقا وقال ابو اسحق
الاسعري الالفاظ التي يقع بها التنبه الى الاصطلاح توقيفية والباقي محتمل
وفي المحصول قول رابع وهو ان اسداء اللغات اصطلاحية والباقي محتمل
توقف جماعة في المسئلة وذهب عباد بن سليمان الصمري وجماعة الى ان
الالفاظ لا يحتاج الى وضع بل تدل بذاتها لما بينهما وبين معانيها من المناسبة
كذا نقله في المحصول ومقتضى كلام الامدي في النقل عنه ان المناسبة مشروطة

لكن لا بد من الوضع **واعلم ذلك** فمن فروع القاعدة المسئلة المعروفة بمهر السور والعلانية
وهي ما اذا تزوج الرجل امرأة بالف وكانا قد اطلقا على ثمة الالف بالعين فهذا الواجب
الف وهو ما يقصده الاصطلاح اللغوي والقانوني الوضع الحادث فيه وجهان مبنيان
ويمكن القول بالبطان على القول بالتوفيق لان الموضوع اللغوي غير ملفوظ والمملفوظ غير
مقصود ولا يتم العمل العمود الا **بما فيها** اذا قال يا حلال يا ابن الحلال ونحوه وهما في المحضوم
نوي ان نأخذ عليه لان اللفظ لا يحمله ويثبت عليه والتعريف للتعريف **هنا** ان قلنا ان
ولو قلنا اصطلاحه انما هو بونه وربما احتل بونه مطلقا لما بين اللفظين من العلاقة
وهي المضادة فيكون محاذ اصحها معبر في كلام العرب وقد اشرقت به المسئلة بغير حاله
ومنها البيع المسمى بالثجبة بالناء والمثناة والجم وصورته ان يخاف غصب ما له والاكراه
بيعه فيلجأ الى الشان فينفق معه على صد ورلفظ الاجاب والقبول لا يحذف البيع ولكن
لرفع المتغلب عليه ثم يبيعه ببيع مطلقا فيصح بعض العامة اعتبارا بالوضع والاحود العدم
بالعقد **ومنها** اذا باع او اطلق او حلف ونحو ذلك ثم ادعى عدم ارادة المعنى من اللفظ فخذ
بمدعى على الخلاف السابق فان قلنا ان اللغات توقيفية لم يثبت في دعواه وان قلنا
انها اصطلاحية ونزنية **ومنها** اذا غلط الامام فبنيته المأموم يقول سبحان الله ونحوه
التي تبيها فقط او توقفت عليه لقراءة فترم بها بهذا المضد او كبر المبلغ فاصدا ونحو ذلك **التبليغ**
ان صلواته بطل بناء على كونها اصطلاحية لعدم تحقق الذكر والقراءة وح على القول
بانها توقيفية بحمل ذلك ايضا نظر الى تضاد خلاف المعنى والصحة لان اللفظ موضوع
لذكر والقراءة فلا اثر للمضد المخالف وشكل باته انا صرفه الى غيره الحق بكلام
الادمين وامتنع التواب عليه واستحل منه ما لم يقصد شيئا وولي بالصحة هنا حمل اللفظ
على موضعها حيث لا معارض ويحق على الاصطلاح البطان حيث لو ينصرف الى الذكر وما
في معناه لخالف مضده **مسئلة** القراءة السادة كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فضأ
ثلاثة ايام شتا لعات هل تنزل منزلة الجزاء لاذ هب الى كل منهما فترى في الاثمة والاصوات
نظر الى روايته والقائما الى ان الراوي لم ينقلها جزو القرآن لا يثبت بالاحاد وضرخوا
على ذلك وجوب الشايع في كفارة اليمين وعدمه وهذا الحكم عندنا ثابت من غير القراءة
وانما تظهر الفائدة في الحجة من القراءة **قاعدة الناسخ** اطلاق المتن كالقائل

واسم المفعول باعتبار الحال حقيقته بلا نزاع وإطلاقة باعتبار المستقبل كقوله نعم انك ميت وانهم
 ميتون مجاز فضا وباعتبار الماضي فيه مذاهب مختلفة عندنا انه حقيقته سواء امكن مفارقتها
 له كالضربام لم يكن كالكلام والثاني انه مجاز مطلقا والثالث الفصل بالمكان وغيره وهو
 الامدي وخجاعة فلم يمتحى اشياء ومحل الخلاف ما اذا لم يصرا على المحل وصف وجودي بناء
 المعنى الاول او بزيادة كالزنا والقتل والاكل والشرب فان طرأ من الموجودات ما ينافيه
 او بزيادة كالسور مع البياض والقيام مع العفوة فانه يكون مجازا اتفاقا على ما ذكره في
 المحصول وغير هذا كله اذا كان المشتق محكوما به كقولك زيد مشرك وقائل او مشكك فان
 كان محكوما عليه كقولهم الزانية والزاني فاحلدا والتاريف والتاريف فافضوا وافتلوا
 المشركين ويحوزه فانه حقيقته مطلقا سواء كان للحال ام لم يكن واستدل عليه بانه لو لم يكن
 كذلك لامتنع الاستدلال بالصورة السابقة في زماننا لانها مستقبله باعتبار ذلك الخطا
 عند انزال الآية والاصل عدم الجوز ولا قائل باسناع الاستدلال **واعلم ذلك** فنبتزع
 عليه مسائل منها ما لو قال انا صفر بما تدعيه او لميت منكرا له فانه يكون اقرارا بخلاف
 ما اذا قال انا صفر لم يقل به فانه لا يكون اقرارا لاحتمال ان يريد الاقرار بانه لا شيء
 عليه وبخلاف ما لو ابي بالمضارع فانه لا يكون اقرارا وان ابي بالمضارع لان المضارع
 مشرك بين الحال والاستقبال **ومنها** ما لو قال وقفت على سكران موضع كذا فاقا بعضهم
 مئة ولم يسمع داره ولا استبدل دارا فان حقه لا يبطل ولا فرق بين غيبته حال الوقف
 وبعده مع احتمال البطلان هنا نظر الى العرف **ومنها** اذا قال الكافر انا مسلم هل يحكم
 باسلامه ام لا ومقتضى جعله حقيقته في الحال الحكم عليه به ويحمل عدم الحكم مطلقا
 لاحتمال ان يعني دينه الذي عليه اسلاما **ومنها** لو غزل عن القضا فقال امراءه القاض
 طالق مع وضعية طلاق زوجته في وقوع الطلاق عليه وجهان وبينني الضغط بالوقوف
 نظر الى صحة الاطلاق مضاعفا الى العصد وفيه ايضا اما الظاهر مقام المصمر وهو
 صحيح وان قل لغيره **ومنها** اذا قال وقفت على حفاط الاثران في دخول سكران حافضا
 وتسببه البناء على ما ذكره ويحتمل عدم دخوله هنا نظر الى العرف ايضا **ومنها** كراهة الحث
 تحت الشجرة الممرة فان الكراهة لا تختص بزمان الممر بل تبقى وان زالت وفي ثبوتها
 لما لم يترجم بمثلها وجهان متباينان فاما كون الاطلاق مجازا كما عرفت ودلالة

العرف على ارادة المشرع بالصلاحية والقوة القرينة من الفعل **قاعدة العشر** في جواز قامة
 كل من المراد فين مقام الآخر بمعنى انه حيث يصح النطق باحد بنما في تركيب يلزم ان يصح
 النطق فيه بالآخر مذهب هذا الحراز مطر نظر الى ان المقصود من اللفظ انما هو المعنى
 وهو حاصل والثاني عدمه مطلقا لان صحة النظم قد يكون من عوارض الالفاظ اذ يصح
 ان يقول مررت بضارب زيد ولا يصح يدي زيد وان كانت ذ ومراة فلهذا صاحب
 نقول ههنا بمعنى بعد ولا يقع فاعله ضمير مفضل ولا ظاهر بعد الا فلا نقول ما ههنا
 الا زيد ولا زيد ما ههنا الا هو ويصح ذلك مع بعد والثالث الحراز خالفه واحدا
 دون لغات مختلفة حذرا من ضلالت اللغات ولان احدي اللغتين بالنسبة الى الاخرى
 مهملة فلا نضم الى المستعمل **اذ علمت ذلك** فمن مروع القاعدة تكبير الاحرام وقد
 اختلف المسلمون في جوازها بغیر القرينة احبنا لذلك وعندنا ان القرينة منعشة
 للاتباع ولكن لو عثرنا بالرحمن او الرحمن لم يصح ايضا ما ذكر ولو تعذر ذلك وصاف الوقت
 بوجهها بما شاء من اللغات من غير ترجيح على الاخرى ويمكن ادراجها في القاعدة وكذا
 بعين القرينة في العقود اللازمة عندما اذا الجارية فتصح باي لغة انقضت **ومنها**
 رواية الحديث بالمعنى المغايرة وفيه مذهب صاحب الحراز وهو منصوص عندنا لا يحسن
 الى رده الى القاعدة **ومنها** قوله امرت انا فائيل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 مقتضاها تعين هذا اللفظ لكن ذكر بعضهم انه يفهم مضمناه ما دل عليه كقوله لا اله
 غير الله او ما عند الله ولا اله الا الرحمن والباري والرحمن او لا باري الا الله او لا مالك
 او لا رازق الا الله وكن اوقال لا اله الا العزيز والعليم او احي كيم والكريم وبا
 لكون ولو قال احمد ابو القاسم رسول الله ص هو كقوله محمد وهذا خلاف ما لو
 قال في الشهد اللهم صل على احمد فانه لا يكفي للاتباع وقوله ص كما ينبغي اصله
قاعدة الحادية والعشر اذ اشتهر الجمع بين مدلولي المترك له بحز استعماله منها
 فطحا وذلك كما استعمال لفظ افضل في الامر بالشيء والهدى بد يقتضي الترك وان لم
 يمنع الجمع مفضل بحز استعماله فيما يدل نعم ذهب اليه المرئضي والسافعي وانما كان
 المناخيرين ومثلا مطلقا ومثلا بمنع في اللفظ المفرد ويجوز في النسخة والجمع لتعدد
 ومثلا في الابنات دون النفر لان السلب يقتضي العموم فيتعذر دخلا في الابنات

عليه السلام
 لا ينبغي جعل
 في قوله

وتوقف جماعة واستند المحزون مطلقا الى الوقوع في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي وان الله كبير له رزقي السموات الالهية مع انه قابل للتأويل والمانع الى انه حيث
لا يصح للمجموع ابتداء كان استعماله فيه مجازا وهذا اولى والفرضية في المسائل فاعية ثم على
تقدير الجواز فهل يجب حمل اللفظ على ما لا يصلح له من المعاني مع عدم قيام فرضية عليها
او على احدها هو لان للفرضي الاول وبالغ السانعي فيما نقل عنه فوجب حمل اللفظ على
حقيقته ومجازه ايضا وعلى القول بالمنع لا يحمل على احدها ولا يعلمها الا بفرضية وبدونها يكون
الدليل محملا **واقره** من فروع المسئلة فاذا قال لعنه انت تعلم ان العبد الذي
في يدي حر فاذا حكم بعنف لانه قد عثر بعد ولو لم يكن حرا لم يكن المقول له غلما
محرره ولو قال انت تظن انه حر لم يحكم بعنف لانه قد يكون مخطئا في ظنه فلو
قال انت ترى اخا العنق وعدمه لان الرؤية مشتركة بين العلم والظن والاصح عدم
الوضع ان لا يفرضه بالعلم لقيام الاحتمال فليس صحيح الفرضية **ومنها** شري يستعمل حقيقته
بمعنى اشري ومعنى باع كقوله تعالى اجارا غراخوه يوسف عليه وسره بمن تجنس
ورا هم ابي باخوه والحصيل والازالة معينان متضادان وينصح تصويره في رجل وكل
وكيلين يبيع سلعتهما فاحداهما صاحبه بهذا اللفظ فيحمل ان يكون لقصد الشراء
منه وان يكون لقصد البيع فبتميز بالنسبة وبدونها يشك ويثبت عليه عند
الحكم باحدهما وهذان فرضان على الشيء الاول فرضي المشترك وهو امتناع
الجمع بينهما **وتفرض** على الثاني **امور** **ومنها** اذا قال السيد لعبد ان رابك منك
فانت حر على وجه الندفانه يعنى بما يراه من العيون ولا يشترط رؤية الجميع
على عدم حمله على جميع معانيه وعلى وجوب الحمل بوجه عدم الغتافه بدون رؤية
جمع معانيها وعلى الاول لو دلنا لفرضية على ارادة بعضها او صرفت عن بعضها
الحكم به او بغيره **ومنها** اذا وضع على المولى وله مولى من اعدا ومولى من اسفل فعلى
حمله عليها ينصرف اليها وكان على القول به مع الجمع وعلى عدمه يبطل لعدم العلم بالمصر
الا مع قيام فرضية على ارادة احدهما او هما ويحمل صرفه الى المولى من انما لفرضية
مكافاة لهم والى الاسفل لفرضية احيناهم غالبا **ومنها** قولهم ان الكتابة لا تلحق
الا في عبد عرف كسبه وامانته لقوله تعالى فكا بئولهم ان علمهم منهم خيرا والخير

يطلق على العمل الصالح كقوله نعم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وعلى المال كقوله نعم وإنه
يحيا الخيرات دينه وقوله نعم إن ترك خيرا فغلي حبل المثلث على معنيد يحمل عليهما وعلى
عدمه يحمل الاكتفاء باحدهما المصدق الخيرة والافواه اعتبارها معا لنفسه بهما
عندنا في صحة الحملين **عبد الله** **منها** ان الشق المنقوطين على الاحمر والاصفر
وقد ورد انه م العا حين غاب الشق فان كان الشق مشركا وحملناه عليها لا
يدخل الا بالتالي وان كان متواطيا فقد دخلت عليه ال وهي العموم على احد القولين و
سيأتي فصل عليهما ايضا وعلى الاكتفاء باحدهما او عدم افادة العموم يكفي بالاحمر و
الصح عندنا ذلك لو رده مفسرا به في جاز كثيرة ويدل عليه ايضا عندهم قوله ص و
المغرب ما لا ينفذ نور الشفق فان النور بالنار المثلثة المنفوخة هو النوران ورد
بالفاء ايضا وهو معناه وهما يدلان على ان المراد هو الاحمر **منها** قوله نعم والله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا فقد قيل انه شامل للمنطبع بنفسه وبغيره وهو المعصوم
اذا وجد من حج عنه ووجه تناوله لهما مع ان اقامة فعل الغرض مقام فعل الشخص مجاز سمي على
الابنة وللخاء فيها ثلثة اوجه احدها ان المصدر وهو حج المضاف الى المفعول وهو
الفاعل والتقدير ان حج المنطبع البيت والثاني كذلك الا من شرطية وجزاؤها محذوف
والتقدير من استطاع اليه سبيلا فليعقد والثالث ان زيد الناس على انه يدل
من كل والتقدير برو الله على المنطبع من الناس حج البيت فاعلى الاول يكون الحمل على
الامر من جملة من الحج المخفض والمجاز وعلى الثاني والثالث لا يكون جمعا بينهما لانه
قوله حج البيت صادق على الحج بنفسه وبغيره والاولى ان تناوله لهما مر حجة العموم
لا الاشتراك مع انه عندنا مر في صحاح عن علي عليه السلام انه امر شيخا لم يحج وقد حج عنه
بنفسه ان السبب رجلا حج عنه ويروى عن الانبيا الاول ان المعنى على تقديره والله
على الناس ان حج المنطبع فيلزم ناهي جميع الناس اذا خالف منطبع غرض الحج وهو فاسد
وفيه مر حجة اللفظ ان الايمان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول ساذخ فيلزم
انه ضرورة فلا يليق بالقرآن **الثاني في المخفض** **الاول** المخفضة هو اللفظ المستعمل فيما
وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل في غيرها وضع له لمناسبة بينهما ولشيء العلاقة

انواع كثيرة والمشهور منها اثني عشر نوعا وبقا لبعضهم الى ثلثين وربما رجع الزايد
 او معظمه الى المشهور **الحقيقة** تلكه انواع لغوية وشرعية **فائدة الثانية**
والعشر ان اتخذ مدلول الحقيقة حمل عليه دون الحجاز وان تعدد في النوع الواحد
 فهو مشترك او متواحي او مشترك وفي حمل على الجمع والبعض بالقرينة وبدونها يصير
 محال خلاف مشهور فتقدمنا الاشارة اليه وان تعدد مدلوله بحسب الانواع
 الثلاثة فثبت الحقيقة الشرعية ثم العرفية ثم اللغوية فان تعدد الحمل على الحقيقة
 لدليل خارج صرف الى الحجاز ثم ان اتخذ فكا الحقيقة وان تعدد صار مشتركا وقد يرجع
 بعض افراده بالقرينة مشترك الحقيقة **اذن** فينضج على ذلك فروع **سما** قالو
 افرا وحي له بد بار مثلا فانه محمل على الدثار من الذهب لانه حقيقة فيه لغة
 وشرعا ثم ان اتخذ لغتين وان تعدد انصرف الى الغلب في الاستعمال فان تساوى حاز
 الافضار على اقله فثبت ولودل العرف على ارادة غير مفضضة او فلو كان ينقضي
 في بعض البلاد فالأقوى ترجح العرف **وهنا** ما اذا اراد باللفظ ما ليس حقيقة فيه ولا
 مجازا كما اذا حلف مثلا على الاكل واراد به المشي فان ذلك يكون لغويا لا شرعيا
 فيه شيئا ما الحقيقة فلفظ اللفظ عنهما واما الحجاز فلان اللفظ لا استعار له به
 والية بدون اللفظ لا يؤثر نعم لو قلنا ان اللغات اصطلاحية ايجبة على ما اراد
وهنا قوله لا صلوة الا بفاحة الكتاب ولا صلوة الا بظهور ولا سحاح الا
 بولي ولا صيام لم يثبت فيه الصيام ولا يمين لو لمع والده ولا اوجبة
 مع زوجها ولا المماولك مع سيده واستباه ذلك كثيرة فان نفى الحقيقة غير مراد
 هنا اوجدها من المذكورين فيحمل على ارادة الحجاز وهو صعد دكنة الصحة وفي
 الحال ونحوها لكن نفى الأول اقرب الى نفى الحقيقة لا قضاء نفى الصحة القضاء
 جميع الاحكام واللوازم بخلاف نفى الحال لبقاء الحقيقة معه فيحمل النفى على الاضرب
 وينضج عليه التنبية على خلاف جماعة من العلماء في هذه المسائل ونظايرها
 فنظن له وهذه القاعدة فلترغوش تعرض لها من الاصوليين في باب الحقيقة
 والحجاز لكنها يوجد في تضاعيف كلامهم ووجهها وجه **وهنا** قوله لا سبق الا

في فصل او حلف او حاضراً فان المراد في الشرع منه حب لا براه في الماهية مطلقاً لانه اقرب
المجاز ان الى في الحقيقة ثم ينضح في لفظ السبق فان كان ليكون الباء كانه مصدراً
ودل على في شرعية الفعل مطلقاً في غير التثنية فيحرم المسابقة بالصور والعدو
والمصارعة ورفع الاجار ورسمها وحذ ذلك وان كان يفتح الباء كما قال بعض العلماء انه
الصحيح رواية فالمراد منه العوض المبذول على العمل فيكون دالا على في شرعية بدل
العوض على غير التثنية وبقي اصل الفعل بدو العوض على اصل الاباحة وينضج على
لعارضاً كحابق التثنية وبعضها فروع كثيرة **ما** لو حلف لا يني بكذا فان الباء حقيقته
لغوية في مباحثه له وعرف بما يني ثم يحصله والوبعير فيخرج العرف على اللغة حيث
يحصله مطلقاً ومثله ما لو حلف السلطان ان يضرب عبده ويحرقه ممن يقتضيه العرف
عند مباحثه **ما** لو حلف ان لا يسرب له ما خرطط فانه لغة حقيقته في
سرب ما له اذ كان عطشاً فلو سربه وهو غير عطشان لم يحنث والعرف يقتضي اخناب
ما له مطلقاً وغيره من امواله وان ذلك ما لغته في اخنابه للفيلد من طائفة فضلائه
الكثير فيخرج العرف الا ان يدل على نبي اخر احض نماذكرناه او مبين له فيجعل على ما دل عليه
وتجدد الحكم بخلافه ويتغير شجرة **ما** لو حلف لا يطأ اوطاً لا يشرى رواية ولا دأ
فان العاط في اصل اللغة اسم للتخضخض الارض والزوايه اسم للجل الذي يحمل عليه
الماء والذابة لما يدل على الارض من صلاتي الحيوان لكن العرف نقل الاول الى الحديث
المخصوص بسبب وقوعه غالباً في تلك الارض فاطلق اسم المحل على الحال مجازاً ثم غلب
فيه حتى صار حقيقته والساني نقله الى المزاودة والثالث حظه بالقرن فيختص الحكم
بما دل عليه العرف من ذلك كله دون اللغة الا ان قصد غيره في جميع الفروض **ما**
فالونذر الصاوة ونحوها من الفاظ المنقولة شراً من معناها اللغوي فان الصلوة
كانت لغة اسم للذناء ثم نقلت شراً الى ذات الركوع والسيود والزكوة لمطابق
التمو ثم نقلت الى المال المخصوص بالصوم لمطابق الامساك ثم نقل الى الامساك
على الوجه المخصوص منصرف في اطلاقه الى المعنى الشرعي دون اللغوي **ما** لو خلق
الظهار على غيرها نوى ما اكلت عما اكل او على اخبارها بعدد ما في الزمانه من
الحب وفي البيت من الجواز في الوضع اللغوي او صرف النوى كل واحدة على حد

او غلبت عددا مخصوصا يتحقق فيه انه لا يتفرض عنه ولا يزيد عليه تخلصت من
 الظاهر وعلى الثاني لا بد من التفتين والنظر في الحقيقة لدلالة العرف عليه وفرو
 هذا الباب كثيرة وامر لها مشقة تفرض على ما ذكرناه ولما كان المحار منقسم الى اقسام
 كثيرة فليست في النسخ على بعضها ليكون ذريعة الى التدرب على الباقي فمنه
 كقوله نعم واسند الضربة واطلاق المصدر على الذات كقولك رجل عدل او صو
 على تقدير ذي او تقديره بغيره بغيره او ضياء فان اردت المبالغة في تقدير شيئا من
 هذين كما قاله الحاشية **وهنا** ما اذا قال الزوج انت طالق والطلاق او طلق
 فانه يكون كناية على النسخ فعندنا لا يقع بغير الكتابات ومن اجازته بالكناية من
 العامة اجازته بذلك وربما قيل انه صريح لان طالق صريح بالاجماع وهو مخرج
 المصدر فالاصل اولى بذلك ويضعف بان العقود والايقانات متلفاة من
 الشارع ولم يثبت عنه خلاف اسم الفاعل ومن ثم وقع بعض العقود بصيغة الماضي
 خاصة وبعضها به وبالمستقبل وبعضها بالامر مضاعفا الى الاول الى غير ذلك ومنه
 السببية وهو نوعان احدهما اطلاق اسم السبب على السبب كدعوة المرض للمهلك
 بالموت والثاني عكسه اطلاق اسم السبب على السبب وهو اربعة اقسام فابلى وتغير
 بالمداد في صورتي وفاغلي وغابني كقولهم سال الوادي وبدا الله فوفى ابدانهم
 وابنت اوسع النمل واني اراي اعصر حمر كذا امكوا به للاربعه بضر من الخلف
 قبل ومع التعارض فالثاني من القسمين الاولين اولى لان السبب المعين يدل على
 السبب المعين دون العكس كالقول مثلا فانه يدل على انقراض الوصو والامتناع
 لا يدل على البول والعلة الاخرى وهي الغائبة اولى فخرجنا هنا لانها علة في الذهن
 خرجها ان النسخ مثلا هو المذني الى غيب العيب ومعلولة في الخارج لانها لا يوجد
 الا متاخرا **وامر** فمن مروج المسئلة ان السكاح يطلق على العقد والوطي
 فمن الازل قوله نعم وانكحوا ابائكم وقوله نعم ولا تنكحوا امانيك ابائكم من النساء
 وغيرهما والثاني قوله نعم فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره **وهنا**
 مخرج بالنسبة الى المحار فوجب المصير الى كونه في احدهما محارا ولا شك ان
 العقد سبب في الوطى وهو العلة الغائبة له غالبا فان جعلناه حصة في العقد

من
 هنا

مجاز في الوحي كان ذلك المجاز ضربا بطلاق اسم البسبب على المبتدب وان جعلناه بالعكس
فبالعكس والاول ارجح لما تقدم ومنكس نظر الى غنضاد المبرجوح للجامعة الغائبة له
وبمفرغ على ذلك ما لو حلف على النكاح ولم ينو شيئا فانه يحمل على العقد لان الوحي على
الاول **ومنه** اطلاق اسم البعض على الكل وعكسه وفي معناه الاخص مع الاعم **ومفرغ**
ما لو حلف ان يصوم نصف يوم ونوي جمعه فانه يلزم ما نواه لان ذلك مجاز والحيث
يقبل المجاز بالنية كما يقبل تخصيص العام وتقييد المطلق وغيره فان الاعتبار في الحقيقة
لغة ويحمل عدم الحقيقة لعدم التقييد بما نلفظ به وعدم التلفظ بما يتقيد به وهو
اليوم الكامل ومثله ما لو نذر ركوعا او سجودا ونوي الركعة **ومنها** ما اذا حلف لا يشرب
له ماء فرغطس ونوي جميع الانتفاعات فبشرى اليها عملا بالمجاز مع احتمال اختصاصه
بما نلفظ به كما ذكر **ومنها** ما اذا اسار الزوج الى زوجته فقال احدهما طالق وهو
نواها جميعا ففي طلاقهما معا وجهان نعم لان صبي احدهما قد رشح وهو صادق
عليهما وقد اوقع الطلاق عليه ونواها فتعني وفوعه ولان احدهما بعض من كليهما
فيحمل عليه مع النية ولانه خلاف وضع احدهما لغة وعرفا كما لو قال انت طالق نصف
طلقة ونوي طلقة كاملة وللشك في مزيد الزوجية حيث لا يؤق بذلك
سرعا **ومنها** ما اذا قال ان سقى الله مربي فله على ربي ان ارجع ما سقا قبله
لان اطلاق الرقبة على الجملة مجاز سابع ود بما بلغ حد الحقيقة ومثلها الراس
والوجه ويحمل عدم ما ينويه لان الرقبة حقيقة في العضو الخاص وهو لا يقبل
الا التزام منصرفا لو نوي به الجملة فلا اشكال ولو قال غلب رجله فذلك مع نية
ومع الاطلاق او قصد التزام الرجل خاصة نظرا لا بعد عدم الانقضاء **ومنه**
المجاورة كاطلاق اسم المحل على الحال كالزانية على الاناء والجلد الذي يحمل فيه الماء
مع انه لغة الحيوان المحمول عليه ومثله الغايط وقد تقدم **ومفرغ** ما اذا قال
اصلي على الجبارة وابني بالحيهم مكسورة فانه لا يصح لان المكسورة اسم للنخلة
اريد الميت فحق جميعه وهو معنى قولهم لا غلب للاغلب والاسفل للاسفل فلا يشكل مع
قصد الميت فان النية في امثال ذلك كافية ولا عبرة باللفظ وانما يقع الاشكال
مع الاطلاق والافوي الصي مصالفا ما لم يقصد خلاف الميت عملا بالقرينة

مع ان بعض اهل اللغة جوت طلاق الامر بن على الامر بن وعمايه مع النية ان يكون قد عبر بلفظ
مجازي للعلاقة المذكورة وهو بما يع **مسألة** اذا غلب الاستعمال المجازي على الاستعمال
الحقيقي ويعبر عنه بالحقيقة المرجحة والمجاز الراجح ففي لسانهما فترجح الحقيقة او
المجاز للاصوليين خلافاً لمتن سائر الروجوع الى الاصل ومراعاة الغلبة المتوقفة
للظهور والتوقف لتعارضهما وحل الخلاف ما اذا كان المجاز راجحاً والحقيقة تبعاً له
في بعض الاوقات فاما اذا كانت تخالفه لا تزداد في العرف ارفع النزاع وقد تم
المجاز لانه ح بصر حقيقة شرعية او عرفية وهما مقدمان على الحقيقة اللغوية
مسألة فالوقال لا سرب من خمر هذا الهمز هو حقيقة في الكرخ من الهمز بغير واو
اخترت بالكوز وسرب فهو مجاز لانه سرب من الكوز لا من الهمز لكنه المجاز الراجح
المبادر للحقيقة قد تزداد لان كثير من الناس يكره بغير واو فيحمل على انهما
على المختار في الاقوال **مسألة** اذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة فان اليمين بحمل على الاكل
من عمرها دون الورق والاغصان وان كانت هي الحقيقة لا بها فذا مدت خلاف
ما اذا حلف لا يأكل من هذه الشاة فان اليمين بحمل على الاكل من لحمها وفي حمله على
لبنها الوجهان **مسألة** اذا رضى له بدابة فانه يعطى من الجند والمغال عمداً بالعرف
العام او يختص بالاول دون العاصم والشاة وحرفها **مسألة** لو كان له زوجتان
احدهما فاطمة بنت محمد والاخرى بنت رجل سماه ابو محمد الا انه اشهر في
الناس بنيد ولا ينادونه الا بذلك فقال الزوج زوجتي فاطمة بنت محمد طالق
ثم قال اردت بنت الذي يدعونه زيد اني بغير قبول قوله على الخلاف السابق فان
جعلناهما متساويين اوردت الحقيقة قبل والا فلا ويحمل تقديم الاسم المشهور في
الناس لانه ابلغ في التعريف **مسألة** صبغة العفود كبعت واشترت والضوح والا
لزومات كقوله القاضي حكمت اجارات في أصل اللغة وقد يستعمل في الشرع ايضاً كذلك
فان استعملت لاحداث حكم كانت منقولة الى الانشاء عندنا والفارق العفد و
دلالة الفرائض الحالية والمقالية ولو حصل التاك في رادة احدهما فالأصل يقتضي
بقاؤه على الاخبار وعدم نقله **قاعدة** **مسألة** **مسألة** تصرف اللفظ الى المجاز عند قيام
القرينة وكذلك عند تقدير الحقائق تلك صوتاً للفظ لا لهال ويعبر عن ذلك

والجواب

بان انما اللفظ اولى من افعالها له **انما** فلفظها فروع منها اذا قال بنوادم كلهم احرار
 لا يعقوب عبده بخلاف ما اذا قال عبيد الدنيا كلهم احرار فانهم يعقوبون ووجه ان
 الابن على الابن مجاز على الاصح فالحقيقة انما هو الطبقة الاولى وهم احرار بغير شك بخلاف
 قوله عبيد الدنيا فانهم متماثلون لعبده ويحملون انما في عبده في الاول ايضا اما
 بناء على تناول الاولاد للحق كذا ذهب اليه بعضهم اولغذا رعملة على المعنى الخفيف
 على جهة الانشاء السري فيحمل على مجازة وهذا كله اذا لم ينو المجازا وما يشمله والا
 حمل اللفظ على ما نواه **ومنها** ما اذا وصي بعين ثم قال هي حرام على الموصي له قبل يكون
 رجوعا وان كان اسم الفاعل حقيقته في الحال ولا شك انه في الحال حرام على الموصي
 له لكن حمل على ذلك بوجوب عراه عن الفائدة فيحمل على المجاز ويحمل قويا عدم كونه
 رجوعا استصحابا للحكم مع الشك في كون ذلك رجوعا والاجود الرجوع في ذلك الى
 دلالة الفراغ الخالية او المظالمية ومع تقديرهما فالوجهان **ومنها** اذا وصف على
 اولاده وليس له الا اولاد الاولاد فانه يصح ويكون وصفا عليهم لغذر الحمل
 على الخفيف مع امكان المجاز وظهور ارادته ومثله ما لو استنفذ خراف اللفظ
 اراده العموم كقولها لا على فالاعلى **ومنها** اذا ناول شمع صلا وقال امرتكها تبا
 بها فيحمل البطلان لان شرط المنقار ان لا يتضمن استهلاك عينه واللفظان
 في المخاربة والمحنة الصحيحة حمل اللفظ على الاباحة لدلالة الفرائض على ارادتها مع عدم
 احتضارها في لفظ **ومنها** ما اذا قال عبيدي اوتوي لزيد فان الارار لا يصح على
 المشهور لان اضافة اليه لبيدي انما ملكه وذلك مناف لمذلول اخوه كذا
 قالوه ولا يملوه على المجاز باعتبار ما كان ولو نزلنا وجعلناه مجازا مع ان المختار
 انه حقيقة او بان الاضافة بصدق بادي ملائمة كما يقال هذه دار زيد للدار
 التي ليس بها بالاجرة وغيرها ومثله كثيرة في لغة العرب وهو استعمال شائع وحمله
 عليه اقوي فيقع الارار ويؤي الاسكال لو قال ملكي لفلان من حيث ظهور الشافعي
 فابعد الا ان يجعل حقيقة باعتبار ما كان **ومنها** اذا حلف لا يشرب ماء الهم فشراب
 لعضيه لا حيث لا مكان حمل على الخفيف وهو جميع ما نه لا مكان الاصناع منه
 اجمع بخلاف الاباث فان شربه اجمع غير ممكن فيحمل على المجاز وهو ممكن بحمل الشرب

وان كان ارادة مملكة ظاهرة في الواقع كما هو الواقع في الامور الشرعية
 لا في اوقاف **ومنها** اذا قال لزيد انك تعلم ان العبد الذي في بيتي من فانا
 نكلم بعضه لانه قد اعترف بعبدته بذلك فلو لم يكن حرا لم يكن المولى له شيئا
 محرره وحمل لفظ العبد على المجاز مع ان مدلوله الحقيقة بانه قاض

على بعض ما نه خلاف ماء الكوز فان شربه اجمع ممكن فيحمل على مجموعته لئنه واثباتا هذا
كله اذ لو بدل العرف على غير ما ذكرناه كما لو دل على ان المحلوف عليه من ماء الله الذي
لعضه فنجت بالعض الا ان يقصد خلافا فخرج الى ما قصد مطا **ومنها** اذا قال له
على ان انا اذا جاور اس الشجرة يكون مني على الصبح لانه حقيقه في الاضرار المعلق
مع احتمال ان يريد به التاجيل فان المؤجل لا يجب اذ وء قبل الحول الا انه حاز
لانه ثابت في ذمته قبل مضيق انه عليه وحمله على الحقيقه ممكن **ومنها**
هذا الباب الحق غرض لالة اللفظ حقيقه حقيقه كان ام حازا وفي ضمان منطوف
ومعهوم فالاول ما دل عليه اللفظ في محل النطق والثاني خلافه **ثم** المفهوم
وتمان مفهوم موافقه ومفهوم مخالفة فالاول ان يكون المسكوت عنه موافقا في
الحكم وليس في محوي الخطاب ولحن الخطاب والثاني ان يكون المسكوت عنه مخالفا
وليس في ليل الخطاب وهو اقسام منها مفهوم الضقة ومفهوم الشرط واللفظ والغاية
والعدد والحصر والزمان والمكان وغيرها **فائدة الرابعة** **والقصر** مفهوم الموافقة حجة
عند الجميع لان الحكم في المسكوت عنه اولى به في المنطوق وحين **ثم** نذكره لو كان
مساويا وفاضلا دلالة قوله نعم ولا تقل لها ان على محرم ضربها ونحوه من
انواع الاذي والخبر او بما فوق المثقال من قوله نعم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
مادون القطار من قوله اليك وعدم الاخر من لا يؤد اليك وهو نفس ما لا يفي
فلذلك كان في غيره اولى ويعرف بمعرفة المعنى انه اشتد مناسبة في المسكوت عنه
اذا قلت ذلك فمن غرضه ما لو اذن المالك للوكيل في بيع متاعه بما انه فانه يجوز
لبيعه بازيد بصرى اولى نعم اودلت القرابين على ارادته حصر الثمن في القدر المعين
للارفاق بالمشرى ونحوه لم يجر الزيادة لانقضاء الدلالة حينئذ **ومنها** المشكل ما لو
قال ولي المحرر عليه لعز به هذه العين بعشرة وكما تساوى مائة فانه لا يبيع
البيع اصلا لا بالمائة ولا بمائة ونها مع ان الاذن في بيعها بالعشرة يدل بالمفهوم
الموافق على الاذن فيها بالمائة ولو اذن اشتد او البيع بها فمستفاد الصحة
في الزيادة حيث يدل عليها هذا المفهوم والوجه في المنع ان اللفظ المنطوق
به وقع لا غيا سرها وهو الاصل في استفادة المفهوم فاذا لقي الاصل بصرى اولى

مسئلة دلالة الالتزام حجة في كثير من الموارد وان لم يكن خفيشيل المفاهيم ذلك
 مثل يتوقف دلالة اللفظ على المعنى على نفي آخر كقولك اعنق عندك نني فانه
 يستلزم سؤال تملكه حتى اذا اعنق بين دخول في ملكه لان العنق لا يكون
 الا في مملوك **مسئلة** ما اذا قال ابرانك في الدينارون الاخرى فيجمل برائه
 فيما لان البرائه في الاخرى تابعه للبراءة في الدنيا ويلزم من وجودها في
 الدنيا وجودها في الاخرى لان وجود المملوك يستلزم وجود اللازم ويحتمل
 العكس لانه لما لم يبراه في الاخرى فقد انفي اللازم ويلزم من عدم اللازم عدم
 المملوك ومما يختلف فيه اعتبار الدلالة الالتزامية دخول ما يتناول له البيع
 بالالتزام فانه لا يندرج في البيع عند الاطلاق كما لو باع السقف فانه لا
 يدخل الحائط مع انه دال عليه بالالتزام فوارده كثيرة في نضايف الفقه
قاعدة الخامسة والعشرين ذهب جماعة من الاصوليين الى ان مفهوم الصفة والشرط حجة
 اي يدلان على نفي الحكم عند انقضاء الصفة والشرط ويحل لينا حجة وفضل اخرون
 فحفلوا بمفهوم الشرط حجة دون الصفة ولا فرق بينهما بين النفي والاثبات ولا يفرق
 في دلالتها في مثل الوصف والوصايا والنذور والايمان كما اذا قال وفقت هذا
 على اولادي الفقراء او ان كانوا فقراء ويحذر ذلك **منا** تظهر الفائدة في مواضع
 ينفرع على المذاهب **مها** قوله ص اذا بلغ الماء فلتين لم يحل حبسا وقول الضاد
 اذا بلغ الماء فلتين قد ذكر في حجة نفي فعله حجة مفهوم الشرط يدل على تجليس
 ما دونه بحمد الملاقات لانه موضع النزاع اذ لا خلاف في تجليس الماء مطلقا بالنفس
 بالخاصة فيكون حجة على القائل بعدم انفعال الفليل كما بنى على عقيدته وعلى من
 يحضه بالجاري كقول الأكثر فانه شامل له واخره من حيث العموم والاطلاق هنا
 وادعى بعض الفقهاء اجماع الاصوليين على حجة المفهوم في هذا الخبر وان يوزع
 في خبره وعلى القول بعدم العمل بمفهوم الشرط مطلقا ينفي عموم قوله ص خلق الله الماء
 ظهورا لا تحجب نفي الا ما غير لونه وطعمه وريحه وعلى الاول يجب الجمع بينهما
 فيفسد ما اطلق هنا بما يدل في السابق **مها** قوله ص ليس يعرف طالع حتى بالاضافة
 على الحقيقة او الوصف على الاستناد المجازي فانه يدل بمفهوم وصفه على ان عرف

غير الظاهر له خو عليه بفتح حكم ما لو فرغ او غرس المفسر في الارض التي اشتراها ولم يفتح
 ثمها واراد بالبعث اخذها فانه لا يفتح زرعه وغرسه محانا ولا بارش بل عليه انما
 الى وان جذاذ الزرع وفي القرس يباغان ويكون للمفسر بغيره غرسه من التمر وكذا
 او انقضت مدة المزارعة والزرع باق ولم يعلمنا آخره من المدة المشروطة وقت العقد
 فان الزرع ح لا يفتح ايضا لانه ليس بطا لم نعم بجمع بين الحقتين بالاحرف والفرق
 ان المشتري دخل على ان يكون المنفعة له لمباحة بغير عوض بخلاف الفاعل وكذا لو
 الشفع الارض بالشفعة بعد زرع المشتري ونظا يرد لك كثيرة وادعي بعضهم الاجماع
 ايضا على العمل بمفهوم الحديث هنا وان منع من العمل بمفهوم الوصف **فائدة السادة القسرين**
 انما يكون مفهوم الوصف والشرط حجة عند القائل به اذ لم يظهر للشفيع فائدة
 غير نفي الحكم فان ظهر له فائدة اخرى لم يدل على النفي من الفائدة ان يكون الغاري
 عن تلك الصفة اولى بالحكم من المصنف بها او يكون زوجا بالسؤال كالسائل مثلا
 غرسا ثمة الغنم هل فيها زكوة فقال في شأن الغنم الزكوة فلا يدل على النفي
 لان ذكر السوم والحالة هذه مما يفتي كلام السائل او يكون السوم هو الغالب
 فان ذكره انما هو لاجل شبهة حضوره في ذهنه **اذ انظر ذلك** من مروج الفوائد
 فاذا قال **الله على** ان اغتفر ربه كافر فاعترف مؤمنة او قال معيبة فاعترف
 سليمة ففقد لا يجزي ويتعين ما ذكره عملا بعد لول اللفظ ويحل مجزي لانها
 اكل وزكر العيب والكفر ليس للفقير بل لحوار الا فصار على الناقص كن نذرا للصدقة
 عينة ردية فانه يجوز المصدق بالحيثية اذا كان المنذور مطلقا انما لو قال
 هذا الكافر او هذا المعيب فانه لا يجزي به غيره فولا واحد العلق النذر بعينه
ومنها اذا قال ان ظاهري خفيك نذرا لحيثية فانت على كطهراني فزوجهما
 وظاهرها فانه يصير مظاهرا من الاخرى على احد الوجهين محالا للموصف على التعريف
 بالواقع ويحمل ان لا يصير مظاهرا لان الوصف لم يوجد هذا اذا قصد بظهور
 الالة جنبه مواجعتها باللفظ ولو قصد المعنى الشرعي لم يقع مطلقا والحكام
 في هذه كالتى قبلها **ومنها** حوان مخالفة الزوجين عند الامر من قامة الحدود
 والخوف من عدم اقامتهما مع ان الله يعلم قد قال فان خفتم ان لا يقيموا حدود الله

فلا جناح عليهما فيما افنت به لان الغالب ان الخلع لا يقع الا في حالة الخوف فلا يدل
ذلك على المنع عند انتفاء الخوف وذهب بعض القائمة الى عدم جواز الا في هذه الحالة عند
اطاها لاية **ومنها** ان قوله ٣٣ من انام عرضها ونفسها فليصلها اذا ذكرها وان اشعر
تصديق النازك عند الايفاض لان هذه النية لا مفهوم له لان الفضا اذا
اوجب على المعدو فغيره بطريق اولى وخالفه جماعة من القائمة فقالوا لا يفيض على
عليه قالوا وليس وجوب الفضا من باب المعاقبة حتى يقال يجب على غيره بطريق اولى
لان ناهد شخص للعبادة من باب اصطفاؤه وتفرقه فان الملوك لا يرضى كل احد
لخدمتها وهذا البحث على نقد براخضا والدلالة في الجبر ويمكن استنفاده منها
منصوص اخر **قاعدة السابعة والغير** مفهوم العدد حجة عند جماعة من الأصوليين
لانه لما انزل قوله نعم ان لشخصكم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم قال النبي ٣٣ والله
لا يزيدن على السبعين وذهب المحققون الى انه ليس بحجة مطلقا الا بدليل منفصل
كما اذا كان العدد علة لعدم امر فانه يدل على شناع ذلك الامر في الزايد ايضا او في
العلة وعلى بؤنه في الناقض لان نقضنا كحديث الفلئين وكذا اذا لم يكن علة ولكن
احد العددين داخل في العدد المذكور زائدا كان كالحكم بالحصر فان محرم جلد
المائة مثلا يدل عليه في المائتين ولا يدل في الناقض لا على اثبات ولا على نفي
او نافضا كالحكم بايجاب العدد او نديا وابطاحه فانه يدل على ذلك في الناقض
ولا دلالة فيه على الزايد لشي **اذا علمت ذلك** فالمسئلة فروع **منها** اذا قال بع ثوب
بمائة ولم ينه عن الزيادة فباع باكثر صح ومنه وجه انه لا يصح كالونها عن
الزيادة وهو الموافق لقاعدة كون المفهوم المذكور حجة ويقوى هذا القول مع
دلالة الفرائن على ارادة المالك الاقضا رجا العدد المذكور للارفاق بالمشتري
الخاص ومطلقا لانه امر مطلوب شرعا ويحوز ذلك ومع انتفاها يخرج على القولين
ورغبة المحار لضعف القول الاول **ومنها** لو قال لزوجتي ان اعطيني فلانة مائة
فان على كطرفي فزادت فانه يقع ايضا الا على قول الثاني وعدم الوقوع هنا
اضعف من الثاني لان ما عطي مائة ودها يصدق انه اعطي مائة بخلاف
باع بمائة ودرهم **وتفرع** على ما سبق ما لو قال بع ثوب ولا تبعها باكثر فانه

منها وما دونهما ما لم ينقص عن المثل ولو قال بعه بمائة ولا بعه بمائة وخمسين فليس
 له بيع بمائة وخمسين ولا بما زاد عليها في الأصح ويجوز بما دون ذلك ما لم ينقص عن
 مائة **منها** ما إذا قال أوصيت لزيد بمائة درهم ثم قال أوصيت له بمائة فوجهان أحدهما
 ليس له إلا خمسين ولا يجمع بينهما كما لو عكس فأوصي له بمائة ثم أوصي له بمائة فليس له إلا
 الموصي به أخير وهو المائة والأوجه الثاني أن له مائة وخمسين وهو ضعيف وهذا ياتي
 في كل عقد يجوز تغييره كما إذا قال خريذتني ثوبه عشرة ثم قال قبل العمل فله خمسة ولذلك
 الفراض ونحوه **قاعدة التنازل والعين** مفهوم الزمان والمكان حجة عند جماعة ومردود عند
 المحققين **من فروعه** ما إذا قال لو قبلت ففعل هذا ثم قال أفعله في هذا اليوم وفي هذا
 المكان فنقص العمل بالمعنى من أنه يكون منعاه بما عد ذلك **ومنها** إذا ادعى
 عليه عشرة فأجاب بأنه لا يلزم تسليم هذا المال اليوم فبعد لأجل مقررات
 الآثار لا يثبت بالمعنى ونحوه عند الفائل به الكزوم لأن مقتضاه لزومه
 في غيره فيكون إقراره بالموحل **بفتح** عليه لزومه حالاً أن لم يقبل إقراره بالأجل كما
 هو المشهور **ومنها** إذا قال بعه في يوم كذا أو في مكان كذا فخالفاً لو قبل فان العقد
 لا ينعى وكذا نحوه من العقود والأشياء وأن الحق أن العقد في الوكالة ونحوها تابع
 للفظا ومختص بما فيه الأرشح بالمعنى ومزج ثم لم يخالف من ذلك المعنى في اختصاص
 الوكالة والوفيق ونحوها بما فيه وصفاً وشرطاً وزماناً ومكاناً ونحوها **قاعدة التنازل**
والعين مفهوم اللفظ في نقل الحكم بالاسم طلباً كان أم خبراً ليس بحجة في الجهور فإذا قال
 فأنك أكرم زيداً وأقام زيداً وعينك هذا العبد فلا يدل اللفظ الصادق منه بمعناه
 على نفي ذلك عن غيره بل يكون مسكوتاً عنه وإن كان متفقاً بالأصل لأنه لو دل على
 ذلك للزم أن يكون قول الفائل محمولاً على الله والاعلى نفي رسالته غير من الرسل
 وهو كفر وذهب الدقاق والضري في الشافعية وجماعة من الحنابلة وبعض المالكية
 إلى أنه حجة لأن التخصيص لا يدل له من فائدة **قاعدة التنازل** من فروغ المسئلة ما إذا
 وكل جماعة في بيع أو تزويج ونحوه ثم حصص واحد بالآذن فإنه لا يكون رجوعاً
 عن غيره بحجته إلا أن نزل الضمنية الخارجية عليه **ومنها** إذا أوصي بعين لزيد ثم
 قال أوصيت لها العروة فقال بعضهم لا يكون رجوعاً عنها كوصية الأولى بل يشترك بينهما

بناء على القاعدة فانه خض الاسم الثاني فلا يدل على نفيه عن الاول والا فوي
انه يرجع لانه المعلوم منه عرفا ولا اشكال لو صرح بزيادة الشريك والرجوع **فائدة**
الثلاثون الحكم المعلق على اسم يكفي فيه الاضمار على ما يخفق معه في اقل مراتبه و
لا بد من اخذه احتياطا **ومرعى** ما اذا اسلم اليه في ثي على ان يسلم في البلد الثاني و
سببه فانه يكفي لتسليم في اول خبر من البلد لان الظرفية قد خففت فلا يجب عليه
ان يوصله الى منزله ولا الى اخر البلد **ومعها** ما لو اسلم واجد البيع او مال الاجارة
ونحوها الى تجاري او ربيع فانه يحمل على ضربها لصدق الاسم على الاول ومثله الى
الخمس وغيره فان اسم الاسبوع وفرو بعض اصحاب بني الامرين يحمل الاطلاق في الثاني
على الاول واما الاول استناد الى دلالة العرف وقد ليحل الحكم بينهما معا بانه يعتبر
عندهما بالاجل على وجه لا يحمل الزيادة والنقصان بل العقد ليقضيه فاضدها الى
اجل مضبوط فلا يكفي بؤنه شرعا مع جهلها او احدها كما لو اجلته الى اليوم ونحو
وهما واحد لانه لا يعلمانه فانه لا يكفي في صحته امكان الرجوع فيه الى الشارع
او غيره ويمكن الفرق بان اللفظ اذا دل على شيء مشترك او حمل على بعض الوجه بحيث
يمكن الرجوع عند الشارع الى مفهوم اللفظ مخ وكذا لو استفيد معناه من العرف و
نحوه بخلاف ما لا يدل اللفظ وما في معناه عليه وفيه نظرون ثم ذهب بعضهم
الى عدم جواز التناجل بذلك من غير الشك حيث لا يكون معلوما بينهما ولو وجه
وجه **ومعها** ما يوي من كراهة تقديم الاضمار وخلق الشعر لو بد الشخصية اذا دل
على غير ذي الحجة فلو اراد الشخصية باعداد من النعم منهل يعني النبي الى اخرها ام
يدول بدج الاول يخرج على القاعدة ويجوز ان الكراهية بدج واحد ونحو
لصدق الاسم به **ومعها** اذا اطلق الحاكم فولدت نوا مبن فان عدتها تنقضي
بوضع الاول على الاول وبالثاني على الثاني والمسئلة موضع خلاف ويمكن بناء
على القولين والا فوي توقف انقضاءها على اوضاع الجمع لتعلق احدهن في الاثر
بوضع حملهن ولا يخفق وضع الحمل المضاف اليهن الا بوضع الجمع ولان الغرض
من العدة استنباط الوحم من الحمل ولا يخفق بدونه وهذا دليلان خارج
ومعها ما لو نذر الصوم يوم نذر امره فولدت نوا مبن كل واحد في يوم

ففي وجوب الاول والثاني الوجهان واقواها الاول وفرض عليه نظائر ذلك **الباب الثاني**
في الامور والنوا وفيه فصلان **الاول** في الامور **مقدم** لفظ الامر وما يصر فيه كما
 زيد ليكن وقول الصحابي امرا وامرنا رسول الله ص بكذا حقيقته في القول الدال بالوضع
 على طلب الفعل فالطلب بالاشارة والقرين المفهمة لا يكون امر حقيقته واحرز بالوضع
 من قول الصادق او جئت عليك والنا طالبه منك وان تركته عما بينك فانه
 خبر عن الامر وليس بما مر ودخل في طلب الطلب والنجاب والندب بخلاف صيغة افضل
 فانها حقيقته في الانجاب حاصه كما سباني فمقتضى لذلك وربما سبني على كثير وجميع
 مما ذكر في الامور في النبي واشترط بعضهم مع ذلك العلويان يكون الطالب على مرتبة من المطلوب
 منه واخرى الاستعلاء وهو العالقة ورفع الضوئ ونحوها وثالث جمع الامر معا وفيلان
 الامر مشترك بين القول والفعل ومنه قوله نعم وما امرنا الا واحدة **قاعدة الحارثي** **الثاني** **الامر**
 كان بالفظ افضل كائنه واسكت واسم للفعل كزال وصفه ص والمضارع المفروق باللام كقوله
 نعم ولياخذوا سلحتهم للوجوب عند اكثرها المحققين انه لو نفى قرينة على خلافه في المسئلة هذا
 كثير هذا احدها والثاني انه حقيقته في الندب والثالث الاباحة والرابع انه مشترك بين
 الوجوب والندب والخامس انه مشترك بين هذين وبين الارشاد والسادس انه حقيقته
 في القدر المشترك بين الوجوب والندب ولكن لا يتعين لنا ذلك والثامن انه مشترك بين الوجوب
 والندب والاباحة والتاسع انه مشترك بين الثلاثة المذكورة بالاشراك المعنوي وهو لادن
 والثامن انه مشترك بين خمسة وهي الثلاثة التي ذكرناها والارشاد والتفديد والتجديد عشر
 انه مشترك بين خمسة الاحكام وهي الوجوب والندب والكراهية والتحريم والاباحة والثاني
 عشر انه موضوع لواحد من هذه الخمسة والاعمال والثالث عشر انه مشترك بين ستة هي
 الوجوب والندب والتفديد والتجديد والاباحة والتكوين والرابع عشر انه مشترك بين الوجوب
 وامر رسول الله والندب واذا اخذت هذه مع الاقوال الثلاثة المبرقة على القول الاول وهو
 الوجوب بخلافها سبعة عشر قول **الامر** **والندب** فرض الفاعلة في ادلة الاحكام من
 الكتاب والسنة اكثر من ان يحصى **من قوله** في الصروع فالوقول المنجيب عليه طاعة كعبه
 افضل كذا وله بصرح بما يقتضيه احدا الامور المحملة من اللفظ في وجوب ذلك عليه ما سبق **قاعدة**
الثانية والثالثة اذا قرئ على ان الوجوب فيرد بعد الخبر فالاصح انه يحمل ايضا على

وهو القلب والتابع
 في الوجوب والندب

الوجوب لان الامر بغيره والحكمة لا تدفعه وفيد على الاباحه وفيد لا استحباب **فائدة**
 اذا عزم على نكاح امرأة فانه ينظر اليها لقوله ص انظر اليهن الحديث ولكن هل ليحت ذلك
 اوبساح وجهان مبدان على ما ذكرنا الوجوب فمضى هذا بدليل خارجي ومنها الامر بالكتابة
 في قوله نعم كما يؤهم فانه وارد بعد التحريم على ما ذكره بعضهم من ان حب الكتابة مال
 الشخص بماله وهو ممتنع ففي عمل الامر على الاستحباب والاباحه الوجهان **فائدة الثاني والثالث** اذا
 ورد الامر بالشيء بغيره بالما مود وكان عند الما مود راع محله على الايمان به فذلك محله ذلك
 الامر على الوجوب لان المصنوع من الاجاب انما هو المحث على طلب الفعل والحرف على عدم
 به والواع الذي عنده يكفي في تحصيل ذلك كذا ذكره بعض الاصوليين **فائدة** عدم
 اجاب النكاح على القادر فان قوله ص والله يا معشر النساء من استطاع منكم الباء فليزوج
 وان كان باطلا فليقتضى الاجاب كما قال به داود الطاهري لكن ما تضمنه ذلك لما ذكرناه **فائدة**
الرابعة والثانية الامر بالامر بالشيء كقوله لزيد مرعرا بسبع هذه السبعة لا يكون امر
 امته للمالك وهو عمر وسبعها على المختار وذهب بعضهم انه امر له **فائدة** ما لو
 نضر الثالث فبدل الثاني له هل يفيد الا بعدا من الثاني وعلى القولين فاذا لم يفيد
 الموكل الاول احب له وكذا عني ولا عنك فان الثاني وكذا لا يخرج المالك الموكل على
 قال وكل عني زال الاشكال او عندك هو كيد غير الوكيل الاول للمالك عزله على الصحيح لانه
 بسوغ له من الاصل فالضرع اوتي **فائدة الخامسة** الامر بالعلم بالشيء لا يستلزم حصول
 تلك الشيء في تلك الحالة فاذا قال منك اعلم ان زيدا فاهم فلا يدل اللفظ على وقوع
 قيامه ووجهه انه يصح نقبها **فائدة** يقال اعلم قيام زيدا اذا رفع او علمه بانه قد وقع
 ونقبه الشيء الى الشيء وغيره فايدل على انه انهم من كل منهما والاثم لا يدل على الاختص وكان
 الامر لا يكون الا لطلب ما هيته في المستبعد فسد بوجد سببها وقد لا يوجد **فائدة**
 اما اذا قال لنحضر اعلم اني طلقته وحيي قد يكون ذلك اقرارا بوقوع الطلاق ام لا فليد
 لا يكون اقرارا لانه امره ان يعلم ولم يحصل هذا العلم ويحمد قوله اقرارا وان قلنا بالفائدة
 بدلالة العرف على كونه اقرارا وهذا قوي **فائدة السادسة** اذا ورد امران متعاقبان
 بفعلين مماثلين والثاني غير معصوف فان وضع القول شيكا راما مود به مانع عارفي
 كغيره او غيره حمل الثاني على التاكيد نحو ضرب رجلا اضرب الرجل واسقي ماء وان لم

في قوله نعم كما يؤهم
 فانه وارد بعد التحريم
 على ما ذكره بعضهم
 من ان حب الكتابة مال
 الشخص بماله

ينبغي منه ما منع كصل وكغنين صل وكغنين صل فبطل يكون الثاني فوكيد ايضا عند بيعة الدقة
والكثرة التاكيد في مثله وفيل بدل بعمل بما لها بدو الناسيس واختاره في الحصول والامد
في الاحكام وفيل بالوقف للمعارض فان كان الثاني معصوما كان العمل بهما ربح من التاكيد فان
حصل للتاكيد ربحان لشيء من الامر من القاد بين تعارض هو والعطف وح فان يربح احدهما
فدونهما والا فوقف واختار الاول لان العمل بهما في هذا القسم ايضا **والفرد** فتنفرد على
القاعدة ما اذا خاب وكيله لشيء من ذلك كما اذا كان له زوجان مثلاً فقال لغيره طلق
زوجي بالنكاح او كثر الامر بالغنى كذلك فله عيب هو التوكيد تطابق امرين واختار
عبد بن بليغ على ما ذكره في الحكم ياتي في الزوجة الواحدة ايضا اذا كان طلاقها بعينها
وظاهر ذلك كثره ولو كان احدهما عاماً والاخر خاصاً خصم كل يوم المحو قال في المحصول
فان كان الثاني غير معصوم كان تاكيداً وان كان معصوماً فقال بعضهم لا يكون داخل تحت
الكلام الاول والا لم يصح العطف والاشبه بالوقف للمعارض بين ظاهر العموم وظاهر العطف
وتنفرد عباد لك ما اذا قال اوصيت لزبد وللغفر او ثلث مالي وزبد بغير نصيب اوجه سواء
وصف زبد بالفقر ام لا وسواء قدمه على الفقراء ام اخره اذها انه كاحدهم مخوذين
اقل ما يقول ولكن لا يجوز حرمانه وان جاز حرمانه من بعض الفقراء والثاني انه
سهما من سهام الفسنة فان قسم المال على اربعة من الفقراء اعطى على زبد الخمس وعلى خمسة
اعطى النديس وهكذا والثالث لزبد ربع الوصية والباقي للفقراء لان ذلك اقل
من رفع ثلثه اسم الجمع والرابع له النصف ولهم النصف نظرياً في الاسماء من غير التفاوت
الى ما فيها من الاضرار والخامس ان الوصية في حق زبد باطله لجهالة من الافراد والظاهر
ما اصفى اليه الذي جعل له واوصف زبد بغير صفة الجماعة فقال اعطوا ثلثي
لزيد اكتاب وللغفره قبل له النصف فما ربح ان يهي فيه خبر وجه الرابع ايضا
فمنه العمل والتدبير الامر المطلق لا يدل على نكاح ولا على ثرة بل على مجرد ايقاع الماء
وايقاعها وان كان لا يمكن في اقل من مرة الا ان الامر لا يدل على التقييد بما حثي
يكون ما عاخر الزيادة بل ما كثر عنه هذا هو الذي اختاره المحققون وذهب
بعضهم الى انه يدل بوضوح على المرة واخرون الى انه يدل بوضوح على النكران
المشعوب ان فان العمر لکن بشر الامكان كما قال الامدي ونوقف رابع في اعماله

في احدهما لا يشتركة بينهما فينوقف حمل على احدهما على القرينة **اد الفرض ذلك** من فروع الفاعل
فما اذا قال لو كيد بع هذا العبد فباعه فردد عليه بالعيب وقال بعد بشرط الخيار ففتح المشترطي
بل بشرط بيعه ثانيا على الخيار ويحتمل على اعادة التكرار **الحجاز ومثها** اذا سمع مؤذنا ما
مؤذن فهد لبخت اجانية الجميع لقوله صم واليه اذا سمعهم المؤذن فهو لو كما يقول ام لفظ
الاستحباب بالمرة الوجهان ويمكن القول بالاستحباب وان لم يجعل الامر الا على التكرار
نحو ان يعلق الحكم على الوصف المناسب الدال على التعبد فيكون الحكم بتكرره عليه **فان**
الثالثة والثانية تعلق الجزاء الشرط لقوله ان جاء زيد جاء عمر ولا يفرض التكرار انفاقا
وكذا تعلق الاشياء كقوله لزوجته ان خرجت فانت على كضراحي وانما تعلق الامر
كقوله ان اذ خرجت زوجي من الدار فطافها على وجه يصح معه الوكالة المعلقة اذا قلنا ان
الامر لا يفرض التكرار فنية ثلثة مذهب اصحابنا في الحصول الا يدل مرجحة للفظ اى لم
يوضع اللفظ له ولكن يدل مرجحة القياس بناء على ان ترتيب الحكم على الوصف لا يغير العلية
والثاني يدل بالفضة والثالث لا يدل بلفظ ولا بالقياس ومحل الخلاف فيما لم يثبت كونه
عله كالا حضان فان ثبت كالتزنا فانه يتكرر لاجل تكرر عله انفاقا وحكم الامر المعاوز
بالصفة حكم الامر المعلق بالشرط **ومما يفرع على ذلك** الخلاف في وجوب الضاوة على النبي
ص واليه كلما ذكر عملا بقوله صم واليه بعد من كثر عله فلم يصل على وفد ذهب ابن بابويه
الى وجوبه وكذلك جماعة من العلماء منهم الرضوي وفضل عز ابن بابويه الى وجوبه
وكذلك ورجحة المقادير في اكثر ما ذكر ولما روي عنه ص واليه الا ان الله وكل لي
ملكين فماذا ذكر عند مسلم فبصلي على الا قال ذاك الملكان غفر الله لك وقال الله
وملكك امين ولا اذكر عند مسلم فلا يصلي على الا قال الملكان لا غفر الله لك وقال
وملكك امين وهذا من لوائح البيان ويمكن ان يستدل على الوجوب بحسنة ذراية
من ابي جعفر عليه السلام اذا اذنت فافتح بالالف والها، وصل على النبي ص واليه كلما ذكر
او ذكره ذا كوفي اذ ان او غيره بناء على حمل الامر على الوجوب ولكن الامر السابق بالا
فصاح للندب واختلاف الحكمين بغير قرينة مشكل ان لم يكن الاول قرينة على استحباب
الثاني واعلم ان محل الخلاف ما اذا كان الفعل الثاني وانفا في محل الاول فاما اذا
وقع الثاني في غير محله فان تكراره فوجب تكرار الحكم كقوله من دخل دارى فله در

فإذا دلت دارائهم دار أخرى استحق درهمين لعدد الفقد على وجه لا يحمل الاخذ **لص**
في قلنا ان الامر لطلب الفقد المذكور فانه يفيد الفور ايضاً وان لم يفد به
لم يدل على فور ولا على تراخ بل على طلب الفقد خاصة على المختار ويدل بفقد الفور ويدل
بفقد التراخي ويدل مثله بينهما لا يدل على احدهما الا بقرينة فان بارعد عندئذ **را**
فمن عروج القاعدة ما اذا قال لشخص بع هذه السلعة فقبضها الشخص واخر سبها مع الفقد
عليه فنقلت ففقد المهور لا ضمان عليه وعلى الفور ضمن النفس **وهنا** انه قد خرج منه
ذلك جملة من الامور وجب على الفور بدليل من خارج **وهنا** دفع الزكوة والخمر والدين
المطالبة لان المقتضود من شريعة الزكوة والخمر سد حلة الفقراء ومعونة لها شمان
ففي تأخيرها اضرار بهم لا يتما مع بقاء طاعتهم ولست في زكوة تأخيرها شهر
وشهرين للزكاة الصحيحة ومن الخمر تأخيرها في المكاتب لا تمام حوله احتياطاً للنفقة وفي حكم
الدين مع المطالبة كونه لمن لا يعلم به فيجب المبادرة الى وفائه او ائلام صحفه بالحال
وفي معناه الامانة التي لا يعلم بها مالها **وهنا** الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان تأخير
كالنظر على المعصية **وهنا** الحكم بين المصوم لان المعصية منها ظالم يجب كفارة
كالامر بالمعروف **وهنا** اقامة الحدود والنظر يراف لان في تأخيرها تقليب الزجر
المفاسد المترتبة عليها وفي بعض الاخبار ليس في الحدود نظرة اللهم الا ان يعرض
ما يوجب التأخير كخوف الهلاك والسرقة لحر او برد ونحوها حيث لا يكون القصد انذار
النفس **وهنا** المحارم لا تكسر المقعدة ومنه قتال البغاة **وهنا** الحج عندنا دلالة
الاخبار عليه ولان تأخيرها كالتوقيف لنفوس لجواز عرض العارضات بما دلت تأخير
خمس سنة الى سنة والسلامة فيها من العوارض مشكوك فيه والحمد لله على النص
الكفارات عند بعض اصحابنا محتمل بانها كالنوبة الواجبة على الفور من المعاصي
رد السلم لقاء التعقيب في قوله نعم فحبوا باحسن منها ولان السلم يتوقع في الحال
فتأخيرها اضرار به **وهنا** الامر بتعريف اللفظة حولاً فانه يجب على الفور جزم به
جماعته ولان طالبها انما يطلبها غالباً عقيب الصياح فتأخيرها يوجب الغرض منه
ولكن لا يخرج بالاخلال بالفورية غير الوجوب وان اتم كفه **وهنا** اذا صالحو
بالزائلة فانه واجبهم عند البيت على الفور على المشهور بين اصحاب الواحل

بقيت اداء وضام كذا **وهي** فضاء الصلوة الفانية عند اكثر الاصحاب خصوصا المتقدمين
والافوي انه على الاستحباب **فصل** الامر بالنهي هل هو نهي غرضي مطلقا او صله
العام وليس يدل عليه اصلا افعال او سطحا وسطها ونفثها انه اذا قال السيد لهدي
مثلا انعقد ومعنا امران متباينان للامور به وهو وجود العقود احداهما مضاف له لذاته
اي بنفسه وهو عدم العقود لانهما متضادان والمناقاة بين التقيضين بالذات فاللفظ
الدال على العقود دال على النهي من عدمه او على المنع منه بخلاف الثاني مضاف
له بالامر ضام بالاستلزام وهو الصلة كالقيام في المثال والاصطلاح وضابطه
ان يكون معنى وجوديا لا محال للامور به ووجهه منافاته بالاستلزام ان الفعل
مثلا يستلزم عدم العقود الذي هو نقض العقود ولو جاز عدم العقود لا جمع بينهما
فامتناع اجتماع الصدين انما هو لامتناع اجتماع التقيضين لا لانهما فاللفظ
الدال على العقود يدل على النهي من الاصداد لوجوده كالقيام بالانزام والذي بامره
قد يكون عافلا عنها وادعي بعضهم ان المناقاة بين الصدين ايضا ذاتية وهو باطل
ومن هؤلاء الاموال نصبت ان الامر بالفعل هو نفس النهي غرضي فاذ قال فعلا
حرك فمعناه لا لشك وانضافه بكونه امرا وهما باعتبارين كالنصاف الذات
الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة الى متبئين وقد هو غيره ولكنه يدل عليه
بالانزام لان التوكيد على المنع من التزك ومن لوازم المنع من ذلك منع من الاصداد
فيكون الامر الا على المنع من الاصداد بالانزام وعلى هذا فالامر بالنهي نهي عن جميع
اصداده بخلاف النهي عن الشيء فانه امر باحد اصداده كما ستعرفه وقد انه لا يدل
عليه اصلا لانه قد يكون عافلا عنه كما سبق ويحتمل الحكم على الشيء مع العقلة
عنه واذا قلنا بانته بدله فلهذا يخفى بالواجب يدل ايضا امر الندي على كراهة
صدقه فيه فلو كان ويشترط في كونه متبعا غرضي انه ان يكون مضيقا كما نقل جماعة
وان اطلقه اخرون لانه لا بد ان ينهي عن التزك المنهي عنه حين ورود النهي
ولا يفتقر لانتهاء عن ترك الامع الايثان بالامور به فاستحال النهي مع كونه
اول فبظهر فائدة الخلاف في مواضع **فصل** اذا قال الامر انه ان طافت
امري فانت غيبي كظهر اي عندنا او طالق عند مجوز تغليف على الشرط من العامة

مطلقا

ثم قال لها لا تكلمي زيد فكلته لم يقع ما علفه لانها خالفت له فيه لا امره وقال الغزالي ^{العرف}
بعد وانه مخالفا لا امره او قال ان خالفت نبي فانك على كضهري ثم قال لها ثوبي ففقدت
بني الحكم على ان الامر بالنبي هل هو نبي غرضه ام لا فذهب بعض فرجه بها الى وقوع
الظهار والاضهر المنع مطلقا لا يقال في العرف لمن قال ثم انه نبي **ومها** لو ترك المصلي
اداء الدين في مع المطالبة به واشتغل بالصلوة في سعة وقتها فان قلنا ان الامر
بالاداء نبي غرضه مطلقا لا يقع صلوته الى ان يضيء الوقت للنبي عنها المفتضي لها
وان معناه مطلقا او حصصا بالنبي غرضه العام **محتها** لو سلم على المصلي فوجب
الرد عليه فترك الرد ولشغل بافعال الصلوة فهل يبطل صلوته ام لا يعني على الاقوال
فعل الاقل يبطل النبي غرض الفعل الواقع في وقت يمكن الرد في فيه المفتضي للفساد في العبادة
لان النبي يرجع الى غيرها وعلى الاخرين لا يبطل وان اتم ورتبا فربما يفرغ بعضهم بن ما لو
ترك المصلي المشاغل بالصلوة غرض الرد وعدمه فبطل الصلوة بالتالي دون الاول
وهو منقيح الاول وينبغي ان الراد ان كان فورا لكن لا يدخل ليقطع حربه
بالاحلال بالقرينة فيسعي الحكم بالفعل الواقع بعد زمن يمكن الرد **محتها** لو وجدني
المسجد نجسا صلوته او مطلقا جبت بوجوب زالتها سواء كان الواحد هو واضعها
ام لا فهل يقع صلوته في مع سعة الوقت فتداز النجاس لا يعني على الاقوال ايضا لانهم مو
بازالتها حين الوجدان امر مضيقا فان جعلناه مستلزما للنهي غرض الصلوة مطلقا
بطلت والاحتياط واسباه ذلك كثيرة **الفصل الثاني** في التواهي **محتها** النبي هو القول الذي
بالوضع على الترك وقد سبق في الكلام على هذا الامر ما يعلم منه شرح لهذا الحد وان العلو
والاستعلاء ههنا بشرطان واحد هما لا وان لفظ النبي يطلق على المحرم والمكروه
لا يفعل ويحرم فانه عند خرقه غير الفرائض بل على المحرم على التحار واختلفوا انهما
في دلالة على الشكوار والفور كما مر المشهور دلالة علىهما والضرر بينهما وبين
الامر واضح **الفصل الثالث** في تنزع على انه للخرم ما اذا اساء السيد الى المهي شي من المصالح
بالاصالة وبالعبادة لا تفعله اذ ان له في الضرر ثم ذكر بعده هذا اللفظ ولم يعم
فرضية على ارادة غير هذا المعنى وهذا يجري في غير المولي غير المالكين اذا اذن في ملكه
ثم نبي بالصيغة المذكورة غرض فيه **الفصل الرابع** في ان الامر بغير الخرم

للوجوب قال ان النهي بعد الوجوب للحرية انهم حرر ما لم يلبوا في الامر والنهي ومن قال انه
 الوجوب للحرية او الاباحة فقال بعضهم بالنافي طرفا للقاعدة وقال بعضهم بالاول لان
 النهي يعمد المفعة والامر يعمد المصلحة واغتناع الشارع برفع المفاسد استدراكا لثبوت
 بطلان المصالح والنهي يرفع على القاعدة كالسابقة بالنهي ونقد في المحصول ان الامر بعد
 الاستبعاد كان النهي بعد الوجوب لان المقصود رفع المانع وقياسه ان يكون النهي ايضا
 لا الوجوب **من فروع المسئلة** اما اذا اوصي بالكثر من التثنية وقد اختلفت القاعدة بسبب ذلك
 في تحته وفساده واصحهما عندهم وهو ظاهر اتفاق اصحابنا الا من سدد انه صحيح ولكن
 لو ثبت على اجازة الوردية وفساده ثبوتهم قضية سعد بن ابي وقاص فانه مرض في
 حجة الوداع فعاده النبي **والله** فقال بارسول الله **ص** فقال بارسول الله ان لي ما لا كثير
 وليس لي الا ابنة واحدة فاضدق بالتضيق قال لا قال فما التثنية قال بالتثنية و
 التثنية كبر الى اخر الحديث **قاعدة الثاني** **الاربعين** النهي في العبادات يدل على الفساد مطلقا
 وكذا في المعاملات الا ان يرجع النهي الى امر صار للعقد غير لازم له بل ينقض عنه
 كانهي عن البيع يوم الجمعة في وقت النداء فان النهي انما هو لحوف نفوق الصلوة لا لفساد
 البيع اذا اتمت كلها كذلك والنقض غير لازم لما هيبة البيع وفي المسئلة احوال اخر احدها
 لا يدل عليه مطلقا فله في المحصول غير اكثر الفقهاء والامدي غير المحققين والثاني
 يدل عليه مطلقا صحيحا انما يلزم والتالث يدل في العبادات دون المعاملات اختا
 في المحصول وجب فلنا يدل على الفساد فنقد يدل خر جهة الشرع وهو الاظهر واذ قلنا
 لا يدل على الفساد لا يدل على الضحى بطريق اولي وبالغ ابو حنيفة ويلمذه محمد
 فقال لا يدل على الضحى لان التبعية يقتضي اضرافه الى الصحيح لا يستبعد النهي عن
 المخذل **اذ نفي ذلك** ففروع القاعدة كبرية جدا لا يخفى كالصهارة بالماء المعصوب
 والصلوة المعصوب والصوم الواجب سفر عدا ما استثنى واجح المندوب بدون
 اذن الزوج والمولي وسبع الربوا والغزو وغيرها **هذا الباب** فالوزنك المنصوص على
 رجله في موضع النقطة او صحح حقيقة كذلك وان اتي بالهيئة المستروعة عنده لان
 العبادات المأمور بها هي الحسد والمكس والعدول عنها فهي عنه نفع فاسد اخلا
 فالوزنك الشكف والثاني في موضعها فانما امران خارجان عن طائفة العبادات

الحرم للحوازل فلو ان النهي
 بعد

الاستبعاد كان النهي بعد الوجوب

في المكان صح

والرفع بدلها اخر من العبادات فهي عنه

رغيفا او علوا

لعينه فلا يكفي البعض وفي النهي يكفي الاستفاه عن البعض ولو حلف ان لا ياكل الظهار ولو لم يحلف
او علوا الظهار به ولم يحلف باكله حلفه ولو وقع الظهار به باستيفاه لان الماهية
المركبة لعدم عدم خبر منها وقال بعض العامة حث في النهي بما شؤ البعض ولو اكل
بعض الرغيف المحلوف على تركه حث لانه اذا اكل منه شيئا فقد اخرج من صبي
الرغيف المحلوف على تركه حث لان الحصة المركبة لعدم عدم اخرجها منها **فان**
نوعه النهي انما هو على المجموع ولم يحصل **واما لا يجزي** فلا فرق فيه بين الامر والنهي
كالعهد ولو حلف على فعله او تركه **واما المطلق** ففي الامر يخرج عن العهدة بخبري فخرج بانه
وفي النهي لا بد من الامتناع عن جميع خبريانه ولو حلف على اكل رمان بري باكل واحد
ولو حلف على تركه لم يبرأ الا بترك الجميع لان المطلق في حث النهي كالنكوة المنقبة في العموم
مطلوب لا رجل عندنا **فائدة الخامسة والاربعون** يخرج كل من الامر والنهي عينا وكذا الامر بخبري
الامر بالهدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم احدها ولا يخبر فيه ومنع ان الخبر هو
الافراد لانه لا يجب عليه غير احدها كما لا يجوز له الاخلال بجميعها **واما النهي** فقد
وقع بخبري في مثل نكاح الاختين والام والبنات وقد تقدم ذلك كله وقد ينقدح
المنع في النهي من حيث ان منعطفه هو مفهوم احدها الذي هو مشترك بينها فخرج
جميع الافراد لانه لو دخل فرد الى الوجود لدخل في ضمنه المشترك فحرم جميع الافراد وقد
حرم بان النهي والحريم في الاختين والام والبنات ليس على الخبر لانه انما تعلو بالمجموع
عينا لا بالمشارك بين الافراد ولما كان المطلوب ان لا يدخل ما هيته المجموع في الوجود
وعدم الماهية يخفى لعدم خبريها انما هي الاجزاء كان فاني ائتت تركها خرج
عن عهده النهي عن المجموع لانه نهي عن القدر المشترك بل لان الخروج عن **عهده**
المجموع يكفي فيه فزاد ذلك المجموع ويخرج عن العهدة بواحدة لا بغيرها وهكذا القول
في حصول الكفارة فانه لما وجب لمشارك حرم ترك الجميع لاستلزامه ترك المشترك
فالحرم ترك الجميع لا واحدة بعضها من الحصول فلا يوجد نهي عن هذه الصورة الا وهو
معلق بالمجموع لا بالمشارك اذ في الحال عطلا ان يفعل فرد من نوع او خبري تركي مشترك
ولا يفعل ذلك المشترك المنهي عنه لاستعمال الخبري او الكلي ضرورة وفا على الاخر
فاعل الاثم فلا يخرج عن الخبر **النسبة الرابع في العموم والخصم** وفيه وصول **الاول** في الفاظ

فرد

العهد في النهي لا بترك كل فرد
وذلك بخبري عن

العموم **مقدم** الجهور على ان العرب وضعت للعموم صيغة مخصوصة فان استعمل المخصوص كان
 محارا وعكس جماعة وفي اللفظ مشترك بينهما وتوقف حرون **فائدة** **الاسماء** **الاصح**
 العموم عند القابل به كل وجميع وما تصرف منها كجمع وجمعوا وجمعين وتوابعها المشهور
 كالكنع واخوانه وسائر شاملة اما الجمع ما بقي والجميع على الاطلاق وعلى تفسيرها وكذا
 المعسر ومعاشره وغامه وكافه وقاطبه وخر السوطية والاستفهام في الموصولة
 خلاف وما كذلك وقال بعضهم ما الزمانية للعموم ايضا وان كانت حرفا مثل الالام
 نليه فانما وكذا المصدرية اذا وصلت بفعل مستقبل مثل يجني ما نضع واي شرط و
 الاستفهام وان اتصل بها فامثلة ايما امرأة نكحت ومعنى وحيث هو ان وكيف واد الشرطية
 اذا اتصلت بواحد منها فاما واما واي ويا بان واذ ما واذ اذا قلنا بامتنها كما قاله
 المبرد وعلى قول سيبويه بانها حرف ليدل على التانيب وكذا الاستفهامية والجمع المضاف
 والمعرف والنكرة المنقضة وحكم اسم الجمع كالتاس والقوم والرهط والاسماء
 الموصولة كالذي والي اذا كان نعتا لغيرها للجنس وتبينها وجمعها واسماء الاسماء المجموع
 مثل قوله نعم اولئك هم الفائزون ثم امة نتم هولاء تغفلون انفسكم وكذا مثل لا تغادر
 صغيرة ولا كبيرة الا احصيتها ولا تدع مع الله الها اخر وكذا الواقع في سياق الشرطية مثل
 ان امرأة هلك وفيه احد للعموم في قوله نعم وان احد من المشركين استجارك فاجوه وكذا
 في النكرة في سياق الاستفهام الامكار في مثل قوله نعم هل تعلم له شيئا هل تخش منهم
 واحد قبل واذا اكد الكلام بالابد والديوام والاستمرار والتمردا وهما الداهرين
 او غرض او قضا في النفي فاذا العموم في الزمان قبل واسماء القابل مثل ربيعة ومضر
 والامم والخروج هذه جملة الصنع وسنشير الى بعضها مفصلا **فائدة**
التابعة **والاصح** دلالة العموم على امراده كناية اي يدل على كل واحد منها دلالة تامة
 وبغير عنه ايضا بالكلية التخصيص والكل العددي وليست ضربا بالكلية اي الهئية الجماعية
 المتفرقة بالكلية المجموعي لانها لو كانت ضربا بالكلية المجموعي لتعد والاستدلال
 بها في الشيء على البعض كقوله نعم وما الله بغافل عما يعملون وما زيك بظلام للعبيد
 وكذلك في النهي كقوله نعم ولا تقربوا الزنا ولا تغفلوا ولا ذكر كما لو قال فاعل

ما جاء في عشرة أو لا يضرب لعشر فانه لا يلزم منه النفي أو النهي عنماذ ومنها خلاف الايتا
 والفرف بن المعين ان الكلي هو المعنى الذي لا يشترك فيه كيثرون كالعلم والجهل و
 الانسان والحيوان واللفظ الدال عليه لشيء مطلقا وفيه الجزئي والحل هو المجموع ^{حيث}
 هو مجموع ومنه الالاء الانداد فان ورد في النفي أو النهي صدق بالعض لان مداولة
 المجموع ينفي به ولا يلزم نفي جميع الافراد ولا النهي عنها فاذا قال ليس له عندي
 عشرة جاز ان يكون له عنده نسخة بخلاف البتوت فانه بدل الافراد بالثبوت
 لان الخبر والعرض **الشيء الذي هو ذلك** فينزع عليه فروع **منها** ما اذا قال المالك
 جماعة بيعوا هذه السلعة او كلتكم في بيعها او وكلت فلانا وفلانا واصب
 اليها او قالت المرأة بجماعة زوجي اشترط الاجتماع لان الحكم مرث على الكل
 المجموعي لا على الكلي ولو قال والله لا اكلم الزيد بن اولا ليس هذا الشاب ولا
 اكل هذه الرغيفات او غير ما لم يثنى كالثوبين والرغيفتين وازيد بن فلاح
 الا بالجمع وفي معناه لو قال لا اكلم زيدا وعمرا ولا اكل اللحم والعنب فانه لا
 الا بأكلا مهما وبأكلا معا ولو كوز لو قال لا اكلم زيدا وعمرا فاما ببيان
 فلا يخل احد يما بالحث في الاخرى ولو قال لا اكلم احدهما او قال واحد منهما فاما
 بكلام الواحد واغلت ليمين فلا يخل بكلام الاخر **ومرارة السكال على الفاعلة**
 ما لو حلف لا ياكل ويشاور طبا فاكل منصفه فقد بطل انه حثت وعلم بان
 النصف يشتمل عليها مع ان الوط جمع ربة كما صرح به الجوهري وغيره والبر
 وقد نفي الجوهري ايضا على ان العيب جمع غيبة وهو مثلها والمجته انه لا يخل
 به لذلك ما البرة والوطبة فلا يخل بالمنصفة فضا **منها** ما لو قال لزوجاته
 الاربع والله لا وطبتكن فان الابداء يتعلق بالمجموع من حيث هو مجموع لا بكل واحدة
 فلو حثي ثلث فبعض الخبر في الرابعة ويثبت له الابداء بعد وطبتن ولها
 الموافقة ويجب الكفارة بوجي الجميع ولا يزول الحكم بتلاف واحد ولا ازيد
 مني بفي واحدة لا مكان وجي المطلقة ولو بالثمة وفي زواله بموطها وجمهان
 من التثنية في تحقق اطلاق الوجي عليها ولعل تخففة ارفع **منها** لو قال والله لا
 البر حليا فليس مرداه ككأنهم اوسار وحوه فقد حكموا بانه عيث مع ان

اسماء

واحد

اليمين
اليمين

يفتح لها، وسكون اللام مفرد وجمعه على بضم الهاء وكسول اللام وتسد بد الباء وفيه لغة
مكسوكا، ووزنه على المعين مفعول فان فعلا وجمع مفعول كاهلير وفلوس حلوي
احصيت الباء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو وياء وادغمنا على الفاء
الفرضية ثم كسر اللام لما في الانتقال من الضمة الى الياء من العسر ثم اجازوا مع ذلك
كسوكا، ابتداء للام ومقتضى الفاعل ان المحلوف عليه ان كان هو المحلوف المضموم
المجموع لا يحث بالواحد وان كان المفتوح حث فيذهب النسيب له حث يوجد
في كلامهم لئلا يلزم نفي نفع الاشكال كما لنا في **قاعدة الثامنة والاربعون** صيغة كل
عند الاطلاق من الفاظ العموم الدالة على التفصيل اي ثبوت الحكم لكل واحد كما
قرناه وقد يراد بها الهيئة الاجتماعية لقضية **من نفع القاعدة** ما اذا قال اجنبي
بجماعة كل من سبق منكم فله دينار فسبق ثلثة ففي استحقاق الجميع دينار او
استحقاق كل واحد دينار وجهان اورد هما الثاني بخلاف ما لو انصرف على
مرفاههم لشركون في الدينار قطعا كذا قال بعضهم وفيه نظر **صحيحا** اذا قال
والله لا اجمع كل واحدة منكم فان حكم الايلاء من ضرب المدة والمطالبة
يثبت لكل واحدة على انفرادها احقا اذا طلق بعضهم كان للباقيان المطالبة
ولو وجب واحدة منهم ففي الخلال الجهل في حق الباقيات وجهان من انهما يمين
واحدة وقد خالف مقتضاها ومن تعددتها في المعنى يجب تردد مقتضاها بالثاني
قطع الفاصل وفيه نظر **قاعدة التاسعة والاربعون** غرامة في اولى العلم وما غرامة
في غيرهم هذا هو الاصل وهو المعروف ايضا والسبب فيه نفي بوجه ان ما لا ولى
العلم وغيرهم وقال به جماعة وشروط كونها للعموم كما قاله في المحصول وغيره ان
نكونا شرطيين او استثنافيين فاما الذكر الموصوفه فهو مرتب بمن او بما
لمعجب لك اي الشخص معجب والموصولة نحو بمن قال او بما فام لا ولى بالذي فاما
لايمان وكذلك اذا كانت ما نكوة غير موصوفة وهي ما البعجة ونقل الصريحي
عن بعض الامويين ان الموصولة نعم ورد عليه نقله **اعلم ذلك** فنزوع الفاعل
ما اذا قال زيد دخل الدار فزيد ي هو مؤخر على وجه النذر فيصير ان الى

محروما مذكورا على أصل النفاة الساكنين عم الغنى جميع الداخلين وإن أتى به مرفوعا الزم من قول ^{حد}
 فقط هذا أقصى لفظ من عرف النحر فإن لم يعرفه سلك غير مراده فإن أخذت حمل المحقق وهو ^{الموصولة}
ومنها الواقعة المشهورة وهي أنه وقع حجر من سطح فقال رجل لأمرأته إن لم تخبرني الساعة
 من ماء فانت طالق عند العامة أو على كظهر أبي عندنا قال بعضهم إن قلت رماه مخلوق
 لم يقع وإن قلت رماه أدبى وقع الحجاز أن يكون رماه كلبا ورجح وفي الاكتفاء بلفظ
 المخلوق مع كون السؤال وقع بمن الموضوع للعدا نظر من حيث على الخلاف السابق مع أن الشك
 بهما إنما يجاب بتعيين الشخص لا بالنوع **ومنها** إذا وصي بما تحمله هذه النسخة أو بما ربه
 ولم يبين الاستحقاق فإنه يعطى له حمل حيث دون حمل موجود لكن هل يعطى الحمل ^{صولة}
 خاصة لأنه المحقق أم لا يخفى الجميع لأن الحمل يصدق عليه وجهان مبتدئان على أن ما الو
 هل نعم أم لا **ومنها** لو كان في يد شخص عين فقال وهبتها فلان وأبضتها في صحته و
 أقام بذلك بنية فأقام باقي الورثة البنية بأن الواهب رجع بهما وهبه حيث يجوز له
 الرجوع فيه فالأجود أن لا ينزع العين من يده لهذه البنية لاحتمال أن هذه العين ليست من
 المرجوع فيه بناء على أن الموصولة لا تنعم مع أنه يحمل كونها انكوة موصوفة وغير ذلك
فائدة الخبان صيغة أي غامته في أولى العلم وغيرهم كذا ذكره جمهور الأصوليين منهم
 الفخر الزاري وأبناءه إلا أنها ليست للذكر خلاف كل ونحوها فإنها بغض النكر
ومفرد ما لو قال لو كيد في رجل دخل المسجد فأعطه درهما ففرض على أن عطاء ^{حد}
 لأنه المبتغى خلاف ما لو قال كل رجل دخل المسجد فأعطه درهما فإنه يعطى الجميع وأما
 أن بين أي وكل فردا ظاهرا وذلك لأنه يصح أن يقول أي أولادك أسن ولا يفتح ذلك
 مع كل وكذلك أي أولادك ضرب زيد أم عمرو أم بكر ولا يفتح مع كل مطلقا وبذلك ^{يصح}
 عموم أي ليس للممول بل للبدل إلا أن الفرض بينهما وبين النكوة إذا لم يستبد
 الحكم بينهما إلى ما مضى يدل على فرد واحد غير منبغته بخلاف أي والفرض بينهما وبين
 المطلق أن المطلق لا يدل على سبي فردا بل على الماهية فقط **فائدة الحاز والخمين**
 الجمع إذا كان مضافا أو محلي بال أي ليست للعهد نعم عند جمهور الأصوليين إذا لم
 فربنه نداء على عدم العموم **أعلن** ذلك فنصر عليه فروع **ومنها** إذا قال إن كان الله
 لعذب الموصد بن فانت على كظهر أبي وقع الظاهر أن قصد أخذ بابا حدهم ولو قصد

فذهب الجميع او لم يقصد شيئا لو يطلق لان التعذيب يختص ببعضهم **ومنها** التفت بملك الملوك
 ونحوه كشاء شاه بالذكر ارفائه بمعناه اي فبنوا ان اراد ملوك الدنيا ونحوه وقامت فريضة
 للناموس بدل على ذلك جاز سواء كان منقضا هذه الصفات لا كغيره من الالقاب لموضوعة
 النقال او المبالغة وان اراد العموم فلا اشكال في الخبر لاي محرم الوضع هذا القصد وكذلك
 التسمية بقصد سواء قلنا انه للعموم ام مشترك بينهما وبين المحضون وكذا لو قلنا انه للمحضون
 لانه احدث له وصفا اخر وان اطلق عارفا بمداولة بني خلد انه للعموم لا وهذه المسئلة
 وقعت ببغداد سنة ثمان وعشرين واربع مائة لما استولى الملك الملقب بجلال الدين
 احد ملوك الديلم على بغداد وكانوا مشكطين على الخلفاء العباسيين فوجد في القابله
 سلطان شاه الاعظم ملك الملوك وخطبه بذلك على المنبر فحري في ذلك ما اخرج الى
 استفتاء علماء بغداد في جواز ذلك فاختلفوا فيه وافني الاكثر بالجواز وحري بينهم
 في ذلك صياح ورسائل نقضا وجوابا وكان فرجة المحرم ما روي عن النبي ﷺ والله انه
 قال ان اخضع اسم عند الله تعالى رجل يسمى ملك الامالك وفي رواية اخي وفي رواية اغنظ
 رجل عند الله تعالى يوم القيمة واخيه رجل كان يسمى ملك الملوك لا ملك الا الله تعالى
 ودواه الجاري وسلم الا الاخر فائضا لمسلم واخيه بالحاء المعجمة والنون ومعناها
 ادل واوضح وارذل **ومنها** جواز دعاء المؤمنين والمؤمنات بمغفرة الله لجميع الذنوب
 او بعدم دخولهم النار قبل مجرم ذلك لاننا نقطع باخبار الله تعالى واخبار الرسول ﷺ ان
 من دخل النار واما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي
 ولجميع المؤمنين والمؤمنات وشهداء المؤمنين والمؤمنات وشهداء المؤمنين والمؤمنات وهو
 كثير فانه ورد بصفة الفعل في سياقات الايات وذلك لان لفظ العموم لان الافعال تكررت
 وجواز قصد معهود خاص وهو اهل زمانه **ومنها** ما لو اوصي للفقراء ونحوهم او فقرا
 البلد فان كانوا محضين وجب صرفه اليهم جميعا بما بالعموم مع مكانه وان كانوا غير
 محضين صرفا اليه فضا عدلان العموم غير مراد فخل على الجمع والمروي صرفا الى خريفي
 البلد منهم وان زاد واعثلته **ومنها** لو حلف على عدم مصادرة كالمساكين وان كانت هناك
 على الايات لم يبرر الاثباته اعتبارا باقل الجمع ممكن وايضا الجمع منعذرا باعتبار اقل الجمع في
 الايات واقل العدد في النفي **ومنها** لو حلف بصوم الايام فحمل على ايام العز لا مكانه

وعلى ثلثة نظر الى عدم الاختصار عادة كما سلف **فان** اذا احتمل كون الالعاده وكونها
 لغز كالحبس والعموم حملت على العهد لاصالة البراءة من الزايد ولان تقديمه قريب
 مرسله اليه **ومن** فالوحلف لا يشرب الماء فانه يحمل على المعهود حتى يثبت ببعضه
 اذ لو حمل على العموم لم يثبت **ومها** اذا حلف لا ياكل البطح فالعضم لا يثبت بالهندي
 وهو الاخص وهذا يتم حيث لا يكون الاخص معهودا عند الخالف اطلاقا عليه الا **في**
ومها الخالف لا ياكل الجوز لا يثبت بالجوز الهندي في الكلام فيه كالسابق اذ لو كان
 اطلاقا عليه معهودا في عرفة حث به الا ان الغالب خلافه الخالف السابق فانه على
 العكس **فان** **الثاني** **والثاني** الجمع اذ لو يكن مضافا ولم يدخل عليه الحوة اكرم مالا قال الجاهل
 انه للعموم سناد الى انه حقيقه في الثلثة والاكف وغيرها من انواع العدد والمترس
 عنده على جميع مغايبه والجمهور على انه لا يتم بلا فله ثلثه على عدد الصحيح عند
 الاصوليين كما هو الصحيح عند النجاة والفقهاء وقيل اثنان وهذا الخلاف المذكور
 اخرج في المضار والمفرون بال اذ اقامت فرضية تدل على ان العموم غير مواد
 وينبغي تحرير محل النزاع فنقول الخلاف في اللفظ المبتر عنه بالجمع نحو الزيد بن ورجال
 لا في لفظ ج م ع فانه يطلق على الاثنين بلا خلاف كما قاله جماعة من المحققين منهم
 الامدي وابن الحاجب في المحضر الكبير لان مدلوله ضم شيء الى شيء ولا في لفظ الجماعة
 ايضا فان افله ثلثه **وعلم** انه لا فرق خلاف عند الاصوليين والفقهاء بين النجس
 بجمع الفلانة كالفلس وجمع الكثرة كفلس على خلاف طريقة النجس **والثاني** **فان** **الثاني**
 عليه ما ذكره في باب الاقارب والوصايا والعنف والندور وغيرها **فان** **الثاني**
والثاني النكرة في سياق النفي نعم سواء باشرها النافي نحو ما احدا مما يشرع
 هو ما احدا وسواء كان الباقي ما ام لم ام ان ام ليس ام غيرها ثم ان كانت النكرة
 نفي القليل والكثير كني او ملاحظة للنفي نحو واحد وكذا صيغة بد نحو مالي عند
 بد كما نقله الفراء في شرح النيفع وادخلها من نحو ما جاء من رجل او واقعه بعد
 لا العاملة عملان وهي لا التي لنفي الجنس واخرج كونها للعموم وقد صرح به مع ضوح
 النجاة والاصوليين وما عند ذلك نحو ما في الدار رجل او لا رجل فاما نصب النجس
 فبها **للخاتمة** اصحها وهو مقتضى اطلاق الاصوليين بها هو **وهو**

يحمل

مذهب سبويه ونفذ عنه الوجهان في الكلام على الخبر ونفذ من الاصحابين امام الحرمين
 والبرهان في الكلام على معاني الحروف لكنها ظاهرة في العموم لا فيه قال الخري
 سبويه على جواز مخالفته بقول فيها رجل بل رجلان كما بعدل الظاهر فنقول
 جاء الرجال الا زيدا وذهب الميرد الى انها ليست للعموم رتبة عليه الخبر جاني في قول
 شرح الايضاح والخبر في تفسير قوله نعم مالك من الله غيره وقوله ما يابا بينهم من نعم الله
 مما ذكرناه سلب الحكم من العموم كقولنا كل عدد زوجان فان هذا ليس برباب عموم السلب
 اي ليس حكما بالسلب على كل فرد والا لم يكن في العدد زوج بل المقصود به ابطال قول
 من قال ان كل عدد زوج فباطل السامع ما دناؤه من العموم **واذا فرغ** من فروع الفاعل
 مما اذا قال المدي ليس ما يثبت حاضره المدي عليه ثم جاء المدي يثبت ما لنا
 نسخ ولو قال ليس لي حاضره ولا غايه فوجهان اوجهما السماع لانه قد لا يعرفها
 او يثبتها وان قال لا يثبت لي واقتصر وهي مسئلتنا فالتوقي انه كاللفظ الثاني فنه
 الوجهان **ومنها** انه قد تقرر ان اسم لا اذا كان على الفتح كان نصبا في العموم بخلاف
 المرفوع فاذا قال الكافر لا اله الا الله بالفتح مع ما يجتمع حصوله به الاسلام يكون الخبر
 محذوفا ولفظ الله مرفوع على البدلية فلورفع لفظ الا لله احتمل عدم الحصول لما
 من كونه ظاهرا **لانصا** **ومنها** اذا حلف لا محكم احدهما واحدهم او واحدا منهما او منهما
 ولم يقصد واحد بعينه فاذا كلف واحدا حث واخفى ولا يثبت اذا كلف الاخر
 والحكم في الاثبات كالحكم في النفي ايضا اذا قال والله لا كل واحد او واحدا منهما ولو
 زاد كلا فقال كل واحد منهما فكذلك على الظاهر مع احتمال كون المحلوف عليه كلام
 الجميع فحيث هو مجموع فلا يثبت بكلام البعض وحيث يثبت في المسائل كلها بكلام واحد
 ان المحلوف عليه هو سبئي الواحد الموجود في كل فرد وقد وجد يثبت به ولا
 يثبت بما عداه لا خلاص اليه بوجوه المحلوف عليه وقد تقرر في الكلام في نظره
 ولا اشكال في الحكم به **ومنها** اذا كان له زوجان فقال والله لا طاء واحدة منكن فله
 ثلثة احوال اقول **احدها** ان يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون مولىا منهن كلهن
 وظهر المطالبة بعد المدة فان طافوا بغيره في الايام في خواتم اثبات وان وطأ
 بعضهن حصل يثبت لا قوله لا طاء واحدة منكن ويحل اليهن ويرفع الايام

وان اراد صهيمة

فوله لاحتمال اللفظ

في جوابات الحالة **الثانية** ان يقول اردت الامتناع عن واحدة

وحيث ان عدم القبول للثمة ثم قد يراد معنى وقد يراد صهيمة فان اراد معنى فهو مؤول به
ويؤمر بالبيان كما في الخلاف لوجود ثمانية عدم التعيين فاذا

فذلك وان ادعت غير المعينة انه اراد وانكوصدق صهيمة فان كل حلفت المدعية
وحكم بانه مؤول منها ايضاً فهو مؤول في جواب الثانية انه نواها اخذنا بموجب **الاول**
او الطلاق ولا يقبل رجوعه عن الاول واذا وطأها في صورة اقراره

لزامه

الكفارة وان وطأها في صورة نكوله وبين المدعية له يبعد دلالة بينهما لا يصلح
الكفارة ولو ادعت واحدة او لا انك اردت في فقال ما اردت اوما

واجاب بمثل الثانية والثالثة تعينت الرابعة وان اراد واحدة صهيمة

كذلك الامر بالتعيين فاذا عين واحدة لم يكن لجزءها المنازعة وفي كون ابتداء المدة
موقوف اليقين ام وقت التعيين وجهان كالطلاق المبهم اذا عتبه هل يقع من اللفظ

ام من التعيين وان لم يعين ومضت اربعة اشهر طولياً اذا طالين بالتعيين او الطلاق
وانما يعبر طليهن كلهن ليكون طلي المولي منها حاصل فانما منع طلق الحاكم واحدة

بجاء الانهاام وضع فممن الى ان تعين المطلق وانما الى واحدة الى اثنتين او ثلث
او طلق لم يخرج عن موجب الايلاء وان قال طلق التي اليها منها يخرج عن موجب

الا يلاء لكن المطلق صهيمة فعليه التعيين **الحالة الثالثة** ان يطلق اللفظ فلا تعينها
ولا تخصيصاً فهذا محل على التعميم والتخصيص بواحدة وجهان احدهما الاول عملاً

بظاهر الصيغة **الحالة الرابعة** النكوة في سياق الشرط نعم عند جماعة من الاصويين
وشرح به الخيري في البرهان وابعه عليه الانباري في شرحه له وافضاه كلام

الامدي **واعلم** ان فروع القاعدة ما لو قال الموصي ان ولدت ذكر فله
الف وان ولدت انثى فلها مائة فولدت ذكرين وانثيين فانه ليشرك بين الذكر

في الف وبين الانثيين في المائة لانه ليس احدهما اولي من الاخر فيكون عاماً ومثله
ما لو قال ان كان في بطنها ذكر فله الف وانثى فمائة ومثل استحقاق كل منهما

او مائة اصدق الاسم في كل منهما مع مراعاة العموم وفي وجه ثالث استحقاق
خاصة بناء على كون الموصي له من الوصايا وان النكوة هنا عامة وح فبغير الوارث

في البعدين كما في كل منوحي ولو ولد في هذا ذكر أو أنى فكل منهما ما عين له على
 القولين لخص المعنى فيها **فائدة** **النار والمحيط** النكرة في سياق الأبحاث ان كانت للأشياء
 ثم ذكره جماعة كقوله ثم فيها فأكهة ونخل ودرمان ووجهان للأشياء مع العموم
 أكثر الوصف بالنوع الواحد من الفاكهة لم يكن في الأشياء بالمجدين كثير معنى **ومن**
فروعه الاستدلال على ظهوره كل ماء سواء نزل من السماء أم نبع من الأرض بقوله
 ونزل من السماء ماء ليطهركم به ولو لم يكن النكرة المنبثقة للأشياء لم يعم وذكر
 في المحصول كلاما بوجه خلاف هذا فقال انما ان وقعت في البحر نحو رجل ما
 لا نعم وان وقعت في البحر نحو رغبة ثم عند الأكثرين بدل ليل البحر يخرج عن العهد
 بأشياء أما ساء هذا كلامه وقد علم منه ان ليس
 الخلاف إنما هو في حلاق اللفظ ووجه كونه لا نعم في البحر ان الواقع يخص ولكن
 النقص علينا خلاف الأمر **فائدة** **النار والمحيط** المفرد المحلى بال والمضاف للعموم عند جماعة
 من الأصوليين والمعروف من ذهب إليها ببيان ونقله الأمدى عن الأكثرين ونقله
 الفخر الرازي عن الفقهاء والمبرد ثم اختاروه وهو مختصر وكلامه عكسه وهو لا يظهر
فائدة **فروعه** دعوى ان الأصل جواز البيع في كل ما يدفع به عملا بقوله
 وأحل الله البيع وحرم الربوا حتى يستدل به مثالا على جواز بيع كل فرد وقع فيه التزاع
 كبيع ابوالوارث ما يوق كل نحر والسباع والمسوخ والكلابا المختلف فيها وبيع العزير
 وغير ذلك وإنما يخرج عنه ما بطل بالإجماع **فيها** دعوى جواز البيع في الضلوة
 لقول المحيط الله أكبر والتكبير استدلالا بقوله ص واليه حزمها التكبير وكذا الخروج
 منها بآتي صيغة النفقة في التسليم بقوله وتخليلها التسليم ويمكن مع ذلك ان يجعل
 اللام للعهد وهو الواقع عنده ص واليه فانه لم ينقل عنه سوى الله أكبر والسلام
 عليكم **وما** لو قال لو قيل بيع يوم السبت لا يخرج يوم السبت الأولى وما بعد على
 الأقل وخاصة على الثاني لانه المتيقن **فيها** لو حلف الكاظم لاري منكر الأربعة
 إلى الوالي غير ثمان فهل يتعين المصوب في الحال أم يبر بالرفع إلى كل من نصب
 ولا يجري برفعه إلى الأقل فيلان مبنيان ويمكن رده إلى فائدة تردد اللام
 بين الحين والعهد الشافعية **فيها** اذا قال لعنه اذا قرأت القرآن فلك كذا فقل بعضه

على الصحيح إلا بالجمع عملاً بالظاهر لا أن يدل الفرضية على غير **قوله** المسئلة المشهورة الدائرة
 على السنة الافاضل **وهي** ما اذا قال الثلاث لسورة من لم يحرفي منكن بعد دركات صلوة
 المفروضة فهي طائف على طرفية محرز فعلى الطلائ او هي على كطرفي على طرفنا نقول
 واحدة سبع عشرة ركعة وثمانية خمس عشرة وبالثلاثة احدى عشرة له طائف واحدة ضمن
 وله يقع بها ظاهراً فالاول معروف والثاني يوم الجمعة والثالث في السفر كذا اطلقوا
 وهو كلام غير محرز ومخبر به يتوقف على كراقسام المسئلة والبحث في اللام الواقعة
 في المفروض هل ينجم لا والاقسام خمسة **الاول** ان يقول بعد دركات كل صلوة مفروضة
 في كل يوم فان قصد التميز فلا بد من ذكر عدد كل صلوة مخصوصاً وعدد صلوة كل يوم
 وليست مخصوصة وح في الاخبار بما لا يكثر ويوم الجمعة نزل بها لئلا يثبت مفروضة
 في كل يوم وليست وكذلك صلوة السفر والمخافة عدم دخولها في ذلك وان لم يقصد التميز
 فيكفي اخبارهم باعداد ليشمل على الاعداد المفروضة كما ذكره وفي اجارها
القسم الثاني ان ياتي بما ذكرناه بعينه لكن حذف كلاه **الاولي** وباني بالثانية
 فله طائفتان احدهما ان ياتي بالصلوة منكوبة فيقول بعد دركات صلوة مفروضة
 في كل يوم وليست فيخلص كل امرأة بذكر الصلوة واحداً من الصلوة المتقدم ذكرها
 والثاني ان ياتي لها معرفة فيقول بعد دركات الصلوة الخمس فالمخافة مستغنى
 صلوة اليوم والليله ان جعلنا المفرد المعروف للعموم عند العهد والحمل على
 المحلين بعد وان اه يجعله عاماً كما انكره **القسم الثالث** ان يكون بالعكس
 وهوان حذف كل الثانية وباني بالاولي فيقول بعد دركات كل صلوة في كل
 او كل الصلوة المفروضة في اليوم والليله فان جعل ال للعموم فكلاهما في والا
 كيف الاخبار بما فرض منها في يوم من الايام **القسم الرابع** ان يحد بها معان فله طائفتان
 احدهما ان ياتي بما بعد ها متكررين فيقول بعد دركات صلوة مفروضة في
 يوم وليست فيخلص كل واحدة بذكر صلوة واحدة من اي يوم كان وبقي النظر
 في انه هل يكفي مجرد العداد لا بد من اقرانه بالمعدود فيقول مثلاً صلوة
 الجمعة ركعتان والثاني ان ياتي بهما معرفتين فيقول بعد دركات الصلوة
 في اليوم والليله فيلبي حمل على العموم في الصلوات والايام على ما سبق عليه

فغلبه ثابراً يذكر الجميع **القسم الثاني** أن يحدوها ويحدف معهما ما يدخل عليه كل الثانية
 فله ايضاً حالان احدهما ان ياتي بالصلاة منكوبة فيقول بعد دركعات صلاة مفروضة
 فلا اسكال في خلاص كل واحدة بعد دركعات صلاة واحدة اي صلاة كانت و
 الثاني ان ياتي بها معرفة فيقول بعد دركعات الصلاة المفروضة فيجعل حبله للعموم
 خلاص كل واحدة ان يخرج جميع الصلاة حتى لا يترك واحدة هذا كل الجمع
 وان لم يجعل للعموم فكأن في قبلها فيحصل الخلاص يذكر واحدة هذا كله مع عدم
 فرضه العهد بفرضه مخصوصه **قاعدة الشا والخبير** ترك الاستفصال في حكم
 الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المثال على ما ذكره جماعة من المحققين
مثال ان غيلان اسلم على عشرة لسوء فقال له النبي واله امك اربعاً فارف
 سائرهن وله ليا له هذا ورد العقد عليهن معا وثرثا فلا يدل على انه لا فرق في
 ما يقوله ابو حنيفة من ان العقد اذا ورد ثرثا يفتك الاربع الا وابد واصل هذا
 الكلام والقاعدة للساني وروي عنه كلام اخر يعارضه ظاهر وهو ان حكماً
 الاحوال اذا نظرت اليها الاحتمال كما انها توب الاحمال وسقط بها الاستدلال و
 للاصوليين في ذلك قولان كالغبارين واختلف اصحابه عنه فقيل هما قولان
 له ايضاً والاكثر على الجمع بينهما وان تقولوا واحداً مفصلاً فقال بعضهم ان الاحتمال المرجح
 لا يؤثر وانما يؤثر الرابع والمساوي وح فالاحتمال ان كان في محل الحكم وليس
 في دليله فذبح لا يفتدح كحديث غيلان وهو مراده بالكلام الاول وان كان
 في دليله فذبح فهو يفتدح وهو المراد بالكلام الثاني واعترض في الحصول على
 القاعدة باحتمال انه صر واله اجاب بعد ان عرض الحال واجيب بان الحال لا يصل
 عدم العلم وهو ظاهر وفصل اخر من فقههم وترك الاستفصال الى اقسام **الاول**
 ان يعلم اطلاع النبي ص واله على خصوص الواقعة ولا ريب على ان حكمه لا يقتضيه
 العموم في كل الاحوال ان يشب بطريق ما استفهام كيفيتها وهي تنقسم الى ثلاثة
 يختلف بسببها الحكم فينزل اطلاقه الجواب عنها منزلة اللفظ الذي يعم تلك الاحوال
 كلها **الثاني** ان يسأل عن الواقعة باعتبار وجودها لا باعتبار انها وقعت فهذا
 ايضاً الاسترسال على جميع الاقسام التي تنقسم عليها اذ لو كان الحكم خاصاً ببعضها لا

لتنفي

لاستفصل كما فعل النبي صلى الله عليه وآله لما سئل عن سبب الرطب بالتمر ينفص اذا حفت قالوا نعم قال
فلا تاذن **الرابع** ان يكون الواقعة المسئول عنها قد وقعت في الوجود والشوا
عليها مطلقا واللفظ لهذا العضد الوجودي يمنع الفضا على الاحوال كلها واللفظ
الي اطلاق السؤال واسئال الحكم غير تفصيل يقتضي استواء الاحوال في عرض الحجج
قال بالعموم لاجل ترك الاستفصال التفت الى هذا الوجه وهو ضرب الى مقصود
الارتداد وازالة الاشكال وفرضوا بين ترك الاستفصال وفضا بالاحوال بان
الاول ما كان فيه لفظ وحكم من النبي صلى الله عليه وآله بعد سؤال عن فضة جمل وقوتها على
وجه مفردة فترسل الحكم من غير استفصال عن كيفية الفضة كيف وقعت
فان جوابه شامل لتلك الوجه اذ لو كان مختصا ببعضها والحكم يختلف لغيره
النقيض والاما فضا بالاعيان التي حكاها الصحابي ليس بها سوى محرم فعلة
صلى الله عليه وآله الذي يثبت الحكم عليه ويحمل ذلك القعد وفرضه على وجه
مفردة فلا عموم له في جميعها فيكفي حمله على صورة منها **اذ انظر الى** فتنفر على
القاعدة غرض كثيرة في ادلة وردت بخبر هذه الالفاظ **ففيها** وقابح من اسلم يد اكثر
من اربع وخبر النبي صلى الله عليه وآله كعبان يرسله وفس بن الحارث وغروة ان مسعود الثقفي
ويؤيد بن معوية **وفيها** حديث فاطمة بنت خنيس ان النبي صلى الله عليه وآله قال لها وقد ذكرت
انها لستما من دم الحوض سود يعرف فاذا كان ذلك فامسك عن الصلوة ولما كان
الآخر فاعلم في صلتي ولم يستفصل هل لها عادة في ذلك ام لا وبه اخرج من قد
التفت على العادة **وفيها** سوال كثير من الخارج عن النبي صلى الله عليه وآله عند الحجرة في النقد
والناخير يجب الاجرح ولم يستفصل عن العمد والسهو الجحد والعلم **وفيها** جوابه نعم
للرأفة التي سالته عن الحج عن امها جدمونها ولم يستفصل هل اوصت ام لا **والا**
فروع مضابا الاعيان حكايات احوال نزل بها النبي صلى الله عليه وآله عن اربع مرات في البع
بحال فحمل ان يكون قد وقع ذلك اتفاقا لانه سر فيكفي فيه **عمل** على اقل مراتبه **وفيها**
حديث ابي بكر بن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله قال له النبي صلى الله عليه وآله فادك الله صرا
ولا بعد اذ حمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله غير كثر عادة كما يحمل الكثرة فيحمل على ما لم يكثر فلا يقع
فيه حجة على جواز المشي في الصلوة مطلقا **وفيها** صاوة النبي صلى الله عليه وآله على الجاشي

على غير الدعا، فثبت جحدان يكون رفع له سريره حتى شاهده كما رفع له بيت المقدس حتى
وصفه ورده بعد هذا الاحتمال ولو وقع لآخرهم به لأن فيه خوف عادة فيكون محجوزا كما
بفضة بيت المقدس وحمله بعضهم على أن الجاشي لم يصل عليه لأنه كان يكتم أيمانه
فلم يصل فومه على الصلوة الشرعية فمن ثم قال بعضهم لا يصل على الغائب الذي صلى عليه
ويمكن أن يكون ذلك خصوصية للجاشي رحمه الله وإنما اخرج إلى حمل الواقعة لرواية
أصحابنا أنه لا يصل على الغائب **مسألة** قول الصحابي مثله في رسول الله ص واليه
العرز وفضي بالشاهد واليمين لا يفيد العموم على تقدير دلالة المفرد على العموم
المحتمل في المحكي وهو كلام الرسول ص واليه لا في الحكاية والمحكي قد يكون خاصا فتقوم
ثامنا وكذا قوله سمعته يقول فثبت للشفعة الجار لا احتمال كون اللفظ كذا قال
في المحصول ويغنى على محضها كلامه وغيرهم من المحققين وأما إذا كان معنوا كقوله
ص واليه فثبت للشفعة جار وفول الراوي فضي بالشفعة جار فثبت حاجب
العموم أرجح واختار أن الحاجبان المجموع للعموم **إذا نفي ذلك** فنبتزع عليه صحة الاستدلال
بعموم الأحاديث كثيرة وردت بهذه الصيغة **منها** الأحاديث الشافعية ما روي عن
عن بن عباس رضي الله عنهما اليوم الذي شك فيه فقد عصي ما القسم وعجز ذلك **مسألة**
المدح والذم كقوله نعم أن الأبرار في نعيم وأن الفجار في جحيم وقوله والذين
يكفرون الذهب والفضة الآية لا يخرجان الصيغة عن كونها عامة لعدم المناقاة وقيل
يخرجانها عنه لأنها سبقت بلفظ المبالغة في التحث والزجر فلا يلزم التعميم
وطاهر أن مثل ذلك لا ينافي بد التعميم **المسألة** ما لو قال لعبد أو زوجه
والله من يعمل كذا منكم ضربته أو أن فعلتم كذا ضربتكم فمقتضى عدم عموم حصول
البر بضر باحدهم ونحوه **قاعدة الشافعية** مساواة النبي شيء كقولنا استوفى زيد عمرا
أو نساء فلان أو هو ذلك وما صرف من أن كان معه قرينة تشعر بإرادة شيء معين
حملناه عليها وإن لم تكن قرينة على ذلك هذا يدل على التثاوي من جميع الوجوه الممكنة
أو يدل على البعض فيه مذهبان منشارهما كونه نفيا ورد على نكوة وكون نفى
أنتم من نفية من كل الوجه أو بعضها فلا يدل على الخاص وهذا لا يخفى بصادق
وعلى القولين ينفي النبي كقولنا لا يسئوبان فإن قلنا مقتضاها في الأبيات

ومنها

هو المساواة من كل وجه فلا يستوي ما ليس بعام لأن نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية
وان قلنا انه من بعض الوجوه كان النفي عاما لان نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية
ويخرج عليه فروع كثيرة **منها** ان المسلم هذا يقيد بكافرا لا لقوله نعم لا يستوي أصحاب
النار وأصحاب الجنة **ومنها** جواز تزويج الفاسق لعزم منع منه بعض العامة لقوله نعم ان
كان مؤمنا من كان فاسقا لا يستوي **ومنها** ان الزوجة الكافرة لا تقسم لها بقدر المسلمة
للاية بل يحدد كالامة فلها ليلة فرجتان ولو كانت امه من ثلث عشرة لكانت نسا وبكالامة
المسلمة **ومنها** اشتراط عدالة الوصي فقد استدل بعضهم عليه بالاية مزحيا انه لو طار
وصيه الفاسق لزوم مساواته للمؤمن العدل وهو منفي بالاية الثانية وفيه نظر لانه
يلزم على ذلك عدم جواز معاملته واكرامه وغير ذلك من الاحكام السالبة للمؤمن وهو
بالاجماع الا ان يجعل الاجماع هو المحض ويجعل الاية دليلا في موضع الخلاف **ومنها**
ما اذا قال السيد لعبد انت حر مثله هذا العبد واساري عند خله فيحمل ان لا يعق
المشبه لعدم حرية المشبه به ويكون الجزئية في كلامه محمولة على حرية التخلق ونحوه ولو
قال انت حر مثله هذا ولو قيل العبد احتمل ان يعق بغيري ابي ويجعل عنقهما معا
في الثانية والاحود عنق المشبه في الثانية دون الاولى **ومنها** ما ذكره بعضهم في
واقعة مخصوصة **وهي** ان رجلا راي امراته تحت خشفة فقال ان عدت الي مثل
هذا العفل فانت علي كظهي محنت خشفة من شجر اخري فني وفزع الطهار عليهما لو
لان الحث كالحث لكن المحنت غيره والوجه الوقوع هنا **ومنها** ما لو قال احرمت كاحرام
زيد وجوزناه فانه يصير محرما بعين ما احرم به زيد من حج او عمره منع او غير ان جعلنا
للعوم والا كفي كونه مشابها له في احصل الاحرام وعين ما شاء لكن فيه انه لا يفي
لقوله كاحرام فلان مزيد فائدة والمبتدأ هنا عرفا اراده النوع الخاص **ومنها**
لو قال اوصيت لزيد بمثل ما اوصيت به لعمرو فخل العموم يكون وصيته بذلك
وصيته وصفته ومثله ما لو قال بعثك بمثل ما اشتريت ولو حذف الموصي البناء
الداخل على مثل احتمل ان لا يتعين ذلك المقدار ويضرب منه ما لو قال اوصيت لعمرو
وكا اوصيت لزيد وكذا في الاثر لو قال لزيد على الف ولعمرو على كذا لزيد وكذا
له **قاعدة التاسعة** **والجواب** المأمور به اذا كان اسم جنس مجونا مجرورا بمن كقوله نعم

من اموالهم صدقة تفتتضاه الايجاب من كل نوع له يتم الدليل على اخواجه عند جماعة
ونقله الامدي وابن الحاجب عن الاكرمين واهلهم ما خلا من وهو الصحيح لصدق البعض
بالعض **ومرور** الاستدلال بالاية على ما وقع فيه الخلاف في وجوب الزكاة فيه
كما نجد ونحو **ومنها** ما انفقت في رافعة مخصوصة **وهي** ان وافق مدرسته شرط على
مدرستها ان يلقي كل يوم ما يستر من علوم ثلثة وهي النفس والاصول والفقه فهد
بحيث بحث عن كل واحد منها ام يكتفي بغير علم واحد **مسئلة** اطلاق الاسماء بغير تقييد
الفرع النادر بدخول في العموم وصرح بعضهم بعدم دخوله **ومرور المسئلة** دخول
النادر كاللفظ والمهبة والمطالبة **ومنها** اذا غلط بالجمع بالتقديم فوقوا يوم الثامن
فانه لا يخبرهم على الاصح لان الغلط بالتأخير يحصل بالجمع ونحوه وهو كثير خلاف التقديم
فانه نادر فلا بد من دخول في قوله ص والدة غزوة يوم يعرفون او اليوم الذي يعرف الناس
قاعدة السنين المتكلم بدخول في عموم متعلق خطابه عند الاكرمين سواء كان خبرا
ام امرا ام هيبا لقوله نعم وهو بكل شئ عليهم وقول القائل من احزبك فاكفه او فلا
لهذه اوجوه المقتضى وهو العموم وانتفاء المانع فانه كونه محاطا لا يقتضيه وخروجه
في مندرجات كل شئ بدليل منفصل **واعلم ذلك** فللقاعدة فروع **ومنها** اذا قال
لنا المسلمين طوافي زوجة وجهان مبتدیان ومثله لو قال لنا العالمين
ولو ضم الي ذلك قوله وايت بازوجي كذلك لم يوتر عندنا كما لو طلق واحدة ثم
قال للآخرى شركتك معها وايت كذلك **ومنها** لو وقف على الفقراء وانضم وكان
فقرا حال الوقف فانه يدخل في الوقف راوي بالدخول او يخرج دفعه **ومنها**
لو وقف على المسلمين فان الواقف يدخل فيه ولو صرح في هذه المواضع باخراج نفسه
لم يستثنى كما لو صرح باخراج بعض من يدخل في العموم **ومنها** اذا قال وقف على
الاكرمين او لادي او لافقة وكان الواقف بذلك الصفة فان قلنا ان المتكلم لا
يدخل في عموم كلامه صح وطرف الى غيره ممن انصف بذلك الصفة وان قلنا بدخوله
احتمل كونه كذلك حذر من الغاء الصفة اذا لا يصح عندنا ان يوقف على نفسه ويحتمل
بطلان الوقف راسا هذا كله اذا طلق واراد العموم اما لو قصد ما عند نفسه صح
ومنها ما لو قال هذه الدار كانت تحت يد لورثة ابي فهد بدخول هو معهم فلا

علي بن هاشم او بني عثم بدخلن علي الاصح لان المصدق المحجة عرفا **ومنها** لو حاطب
 ذكورا وانا انا ببيع او وقف او غيرها فقال بعنكم او وقف عليكم او ملككم لنفسه
 ذلك عدم دخولن في الاطلاق في نعم لو وضد هن دخلن **ومنها** لو كان له رفوف
 كفا فقال لله علي ان اعني كل من منكم فلا يدخل الانا مع العلم بفساد
 من دخلن بغير الظاهر ان الخاتي يحكمهن لا الملك في الذكورية الموجب للشك
 في دخولن في صيغتهم **ومنها** اذا صلح بالمرأة واث بدعاء الاستفاح فلهن قول
 وما انا من المسلمين وانا من المسلمين او نائي بجمع المؤنث احتملان والوجه جواز كل منهما انه
 الاشكال في دخولن بغير مصادره وفردوي الحاكم في اليك يدرك عن عمران بن الحارث
 ان النبي صلى الله عليه وآله في هذه الذكر في دمج الاصحبة فقال لها فربي واشهد
 اخيبتك وفولي ان صالوني ونسكي ونجياي ونحلي الله الي قوله من المسلمين **ومنها**
 الدعاء في خطبة الحجعة واجب للمؤمنين والمؤمنات فلهن جواز الاختصاص على المؤمنين
 مطلقا بناء على دخولن وجها مرتبان وبغير الاجزاء به مع العصد كالاشبه في
 مع التخصيص **ومنها** ان الله عز النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم وذلك
 في حريم كاهن ووجوب احترامهن وطائفتن لافي النظر والخوف ويبدل بطلاق اسم
 الاخرة على بنائهن واسم النحلة على اخوتهن لبوث حرمة الامومة لهن **وانظر ذلك**
 فلهن يدخل الانا بنما ذكرناه فيه خلاف مرتب وعلي القولين لا يجوز ان يقال انه
 صلى الله عليه وآله ابو المؤمنين لقوله نعم ما كان محمدا با احد من رجالكم وجزء بعضهم بمعنى الاخر
 وجعل النبي ابو الغيب **فائدة الثالثة** في خطاب المناهضة هو يا ايها الناس خطابا
 لم يرد لهم وانما ثبت الحكم بدليل اخر كالاجماع ونقد غير الخنايلة انه نعمهم **ومنها**
القاعدة ما اذا حاطب عبده فقال يا عبدي ليحكم لي ليجل كل واحد منكم حجر اهد
 الاحجار ثم اشترى عبدا فله بدخل في ذلك الامرام لا وجها منديان واعلم
 ان استدلال بعضهم بغير ان الخطاب في ايها الناس ونحوه يجري في جميع المكلفين
 بشرعنا حيث يصلح له حتى يدخل الانس والجن وح فيكون قوله نعم واستشهدوا
 شهد بن من رجالكم وقوله نعم ذوق عدل منكم دليل على الاكفاء باثنين من الجن
 وبه نظر اذا الظاهر ان الخطاب للانس خاصة كما يخص بهم قوله يا ايها الناس

جعل النبي
 ابو المؤمنين
 فقال لعنه
 من
 جعل النبي
 ابو المؤمنين
 فقال لعنه
 من

المطلب الثاني في المخصوص مقدمة القابل للتخصيص هو الحكم الثابت المتعدد ^{جهة}
 اللفظ كقوله نعم افعلوا المشركين او من جهة المعنى كتخصيص العلة ومفهوم الموافقة
 ومفهوم المخالفة فاما تخصيص العلة فيجوز لبعضهم ومنه جمهور المحققين **ومنه**
المسئلة حوازي بيع العربا وهو بيع الرطب على رؤس الخيل بالتمر على وجه الارض
 بشرط فان الشارع نهي عن بيع الرطب بالتمر وعلة بالنقصان عند الجفاف وذلك بعينه
 موجود في العربا مع الاتفاق على حوازه الا ان ذلك كالمستثنى من القاعدة فذلك لا ينفقوا على حوازي
 مع بقاء التعليل واما مفهوم الموافقة كقوله نعم فلا نقول لهما ان يدل بمبطله على محرم الضر
 وسائر انواع الاذي فيجوز تخصيصه لانه دليل عام **ومنه** حوازي جبر الوالد نحو الولد
 حوازي وجهازي وظاهر المذهب حوازي واما مفهوم المخالفة لقوله ص واليه اذا بلغ الماء كراحي
 خشا ابي لم ينجس اوله يظهر منه البحث فانه يدل بمفهومه على ان ماء ونه ينجس بخره ملافا
 التماسه فيجوز تخصيصه بما سبق من كونه دليلا عاما **ومنه** ما لا ينسب له مثابة كالذي باب
 لا رعيته ان قلنا انه حسن **ومنها** ما لا يدركه الطرف على ما اخبره الشيخ وجماعة استنادا الى
 رواية علي بن جعفر غرضه عليهما السلام وان كان في دلالتها على ذلك نظرا **فائدة** اطلاق الا
 يقتضي انه لا فرق في حوازي تخصيص العام بين ان يكون الحكم مؤكدا لكل ومخوفا ام لا لو جرد ^{المفوض}
ومنه ما اذا قال ابن صوابي كلكن او اعتقنكم جميعكم ونوي اخرج بعضهم فانه لا يقع
 على المخرج طلاق ولا عتاف على ما دل عليه اطلاق **فائدة** استنباط معنى من الضيق بريد على
 ما دل عليه وهو القياس المعروف واستنباط معنى لبا وبه هو العلة الفاصلة ولا يجوز ان يستنبط
 منه معنى يعلو على اصله بالطلاق **ومنه** المسئلة الاخيرة ان قوله ص في اربعين شاه شاه
 وجهه لا يجوز ان يقال فيه المعنى في ايجاب الشاه انما هو غناء الضيق وغناؤه بالنقد اتم وج
 يجوز اخرج القيمة لان استنباط ذلك من وجوب الشاه يردى الى عدم وجوبه بجواز الانفا
 الى القيمة على هذا النقد بكذا قيل وفيه نظو يجوز رجوعه الى الواجب المحتر فلا يلزم ارتفاع
 الوجوب مطلقا **ومنها** التحريم بالرضاع استنباطا منه معنى وهو وصول اللبن الى الحف وعك
 الى ما لا يصدق عليه اسم الرضا كالاغط وكل الجبن المعمول لبن المرأة وهذا عندنا فاس
 وانما المعبر صدق اسم الرضا عنه الذي لا يخفى الا بالنظام الرضيع الثدي وشربه منه **ومنها**
 حوازي الخطأ من الكتاب يدل لاشيائ المأمورة في قوله نعم وانفهم من قال الله قالوا لان

المعنى في الانشاء هو الرق والرق في الخط اكثر من تكليف اعطاه ثم رده عليه وهذا عندنا على
سبيل الاستحباب ان لا يجب على المولى حق كازكوة والاوجب مع الحاجة المجاب اليه **مسئلة** اختلفوا
في المقدار الذي بشرط بقاؤه بعد تخصيص العام على احوال **احدها** والله ذهب اكثر من ان
لا بد من بقائه جمع كبر سواء كان العام جمعا كالرجال ام غير جمع كمن ونا وابن الا ان يستعمل ذلك
العام في الواحد بغير ما راعى ما بان به مجرى مجرى كبر ففسره ابن الحاجب بانه الذي يفرق
من مدلوله قبل التخصيص ويفضي هذا ان يكون اكثر من النصف وفسره البضاوي بان يكون
محصورا فيلحق بحوز التخصيص الى ان يتمنى الى اقل المراتب التي يطابق عليها ذلك اللفظ المحصور
مرغاة لمدلول الصيغة فعلى هذا يحوز التخصيص في الجمع كالرجال وعنه الى ثلثة لانها اقل مرثبة
على الجمع وفي غير الجمع كن وما الى الواحد فنقول من كبرني كرمه ويريد به شخصا واحدا وفيد
بحوز الى الواحد مطلقا جمعا كان ام غير لقوله نعم الذين قال لهم الناس والمراد به نعم من
الاشيخ **منه** **المسئلة** ما اذا قال لسانه طالق ثم قال كنت اخرجت ثلثا فعلى الاول لا
يصدق لان اسم النساء لا يقع الواحد ولو قال غزيت واحدة بنفي قبل ولو قال غزيت اثنتين
فوجهان **منها** ما اذا قال والله لا اكلم واحدا ونوي زيد ولا اكل طعاما ونوي
معنا وظاهر اصحاب هنا بقوله مطلقا ونفي المطابق كتخصيص العام **الفصل الثاني**
في المحصص اعلم ان تخصيص العام وعنه كقيد المطلق قد يكون باللفظ وقد يكون بغير
فغير اللفظ ثلثة البنية والعرف الشرعي والعرف الاستعمالي وبغيره بالقرينة والتخصيص بالنية
كقوله والله لا اكلم احدا ونوي زيدا والعرف الشرعي كقوله لا اصلي فانه محمول على الصلوة
الشرعية خاصة والعرف الاستعمالي كقوله لا اكل الروس فان العرف يخرج روس العصاة
وعنه وهذا المعبر نفس البلد الذي يثبت فيه العرف او كون الخلف من اهله وجهان
ونفزع على ذلك خروج **منها** ما لو خلف لا يسلم على زيد فلم يعم قوم هو فيهم واستثنا
بقاؤه فانه لا يثبت على الصحيح كما لو استثناه لفظا بخلاف ما لو خلف لا يدخل عليه فدخل
على قوم هو فيهم واستثناه فانه لا يخص على الاخرى **ومنها** ما لو قال لا طاعة لي على
الجمع معك فقال ان حبب يوما في بيتي فانت على كظهراتي لم يقع الظاهر بالجمع في ايام
الصوم للعرف **ومنها** اذا قال له في الضيفاء شرابي ثلثا فليس له شراؤه في النساء المعرف
ابن **ومنها** لو قال لزوجتي ان ثلث ما احب شيئا فلم نقول له لي فانت على كظهراتي

يصرف ذلك إلى ما يوجب دية ويؤثم فاحش دون ما لا يقصد العلم به كالأكل والشرب
ومنها لو حلف لا شرب الماء حث بالجرم المالح لدخوله في عمومها أو طلاقه ومن ثم جازت
 به نكاحه لدخوله فيه وهو لا يشكك في القاعدة من حيث العرف **ومنها** لو حلف لا يأخذ منه باليد
 والتمسار لم يدخل في اليمين ما أخرج العرف من الأكل والشرب وبحوثها وزمان الأثر
 والنوم الماء لفرفة ولو حلف بغيره باليد والتمسار جرح ما ذكرناه وكذلك الرمان الذي يكون
 له الضرب فيه بأفبالان العرف يقتضي تحلل فترات بين الأفعال وسبب في هذا المقام من حيث
ثم المحض أقسام **الأول** الاستثناء وهو الأخراج بالآلة التي ليست للصفة وأما كان نحو الأ
 في الأخراج وضابط ما يكون للصفة أن يكون تابعة لمجم منكر غير محصور كقوله نعم لو كان
 منهما المنة إلا الله لصدنا وقال جماعة لا يشترط فيها ذلك فعلى هذا إذا قلت على الف الأ
 مائة ترفع المائة كان إقرارا بالالف وتبته بقوله ما كان نحو الأ على خلاف ما ذكره بعضهم
 في تعريفه من أنه الأخراج بالآلة أو حثا إلى آخره وتظهر الفائدة في أمور **ومنها** إذا قال هذه
 الدار لزيد وهذا البيت مني في وهذا الخاتم له وفقه في فائده بقوله لأنه أخرج بعض ما شئت
 اللفظ لكنه ليس بالآلة أو حثا **ومنها** إذا قال على الف حط منها مائة أو استثنى وبحوث ذلك
 مقتضى التعريف بقوله أيضا **قاعدة الرابعة** **والثانية** الاستثناء من العدد جازم جزم به جازم
 من الأصول ولا فرق بين أن يكون منوعين أم لا **ومر فروع القاعدة** ما إذا قال لنسوة
 الأربع أربعتكن أو إلى الأولاد فانه يقع الطلاق عليهن دونها وذهب بعض الناصفة
 إلى عدم صحة هذا الاستثناء لأن الأربع ليست صيغة العموم وإنما هي اسم ورد بان مقتضى
 التعليل بطلان الاستثناء من الأعداد في الأمر وهو معلوم البطلان ووفق بعضهم بين
 ما لو قدم المستثنى منه فقال أربعتكن أو فاذن طالق وبين ما لو أخرج ففتح المنفرد دون
 المتأخر وهو محكم **مسألة** اختلاف في الاستثناء هل هو أخرج قبل الحكم أو بعده فإذا
 قال مثلا له على عشرة الأتكة فأكثرون على أن المراد بالعشرة سبعة والأربعة مبنية
 لذلك والتخصيص وقال القاضي عشرة الأتكة بأن سبعة كاسين مركب ومفرد ومثل
 المراد بالعشرة مد لو طأتم أوجب صوم ثلثة واستثناء البه بعد الأخراج فلم يستند
 إلا إلى سبعة وقد بين بما ذكرناه أن الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص وعلم ربي
 الأكثرين بتخصيص لأن اللفظ قد أطلق لبعضه إرادته واستنادا وعلى الآخر محتمل لكونه

في
 قوله
 ما كان
 نحو
 الأ
 على
 خلاف
 ما
 ذكره
 بعضهم
 في
 تعريفه
 من
 أنه
 الأخراج
 بالآلة
 أو
 حثا
 إلى
 آخره
 وتظهر
 الفائدة
 في
 أمور
 ومنها
 إذا
 قال
 هذه
 الدار
 لزيد
 وهذا
 البيت
 مني
 في
 وهذا
 الخاتم
 له
 وفقه
 في
 فائده
 بقوله
 لأنه
 أخرج
 بعض
 ما
 شئت

اريد الكل واستند الى البعض **فروع المسئلة** ما ذكره بعضهم ان الاستثناء من العدد يجوز مع تقديم
 الاستثناء عن المثنى منه ولا يجوز مع تأخره كقولنا له على عشرة الادرها والله بان صنع الاند
 لبث صنع العموم وانما هي اسماء الاعداد خاصة فقوله الا كذا رفع الحكم عنه بعد التخصيص عليه
 مبذو ومن قواعد الخلاف ايضا التقديم به عند التعارض فاننا اذا قلنا ان الاستثناء بعد الحكم
 فهد صار المثنى منه يدل على احوال ذلك الفرد ولكن الاستثناء عارضة فاذا عارض الاستثناء
 ولابد ان يقتضي احواله في المثنى منه قد منها فلما عليه لان كثرة الادلة من جملة المرجحات
قاعدة الزيادة الخامسة والمثنى بشرط اتصال المثنى منه بالاتصال العادي في الاصوليين
 والفقهاء بان لا يفصل بينهما باجنبي ولا سكوت حو يد يخرج عن الاتصال عادة **ومرورها**
 ما لو قال له علي الف استغفر الله الامة او علي الف يا فلان الامة فان لا يصح عدم سماع
 الاستثناء واجاره بعض الشافعية فيما عجزا به فصد بشر فلم يؤثر ولو وقع هذا الفضل
 بين الشرط والمشرط كقوله اني علي كذا ثم ابي استغفر الله ان دخلت الدار قالو حيان
 حكما وتخليل **قاعدة السادسة والسبب** لا يجوز تقديم المثنى منه في اول الكلام كقولك لا زيد
 فام القوم كحرف العطف اذ معني الا زيد الا زيد ولو تقدم حرف نفي فالمنع بحاله كقولك
 ما الا زيد في الدار احدنا وقول الشاعر وبدية ليس بها حوري ولا خلا الحن بها
 المثنى فشا بخلاف ما لو كان الثاني فعلا فانه يجوز كقولك ليس الا زيد فيها احدو
 كذلك لم يكن ويجوز توسط المثنى بين المثنى منه والحكم به وما في معناه كقولك
 فام الا زيد القوم والقوم الا زيد اذا هبون في الدار الا عمرو واحسانك وابن الا
 زيد اقومك وضرب الا زيد القوم نعم اذ تقدم على المثنى منه وعلى العاقل فقيه
 مذاهب ثلثها اذا كان العاقل مضرا فاقولك القوم الا زيد ابا واجاز او غير ذلك
 هو الرجال الا عمرو في الدار فلا يجوز **ادخلت ذلك** فن فروع القاعدة ما اذا قال
 له علي الا عشرة دنانير مائة دينار فان الاستثناء صحيح على الصحيح ومبذو لا يصح وضرب على
 ذلك ما شئت **قاعدة السابعة والسبب** الاستثناء المنقطع وهو الذي لم يدخل في المثنى
 منه صحيح وهذا صلا فالاستثناء عليه طلاق حقيقي ويجازي فيه مذهبنا انهما
 الثاني وعلى القول بانه حقيقي فمبذو مشرك ومبذو متواحي **ادخلت ذلك** فلو قال
 المقر على الف درهم الا ثوبا او عبدا او غيره ذلك صحيح وحمل اللفظ على المجازي ثم عليه ان

توبا لا يستغرف ثممة الالف فان استغرف فقب كلام يأتي **واعلم** ان بعضهم فسر المنقطع
بكونه من غير جنس المستثنى منه وهو فاسد كما بين عليه ابن مالك وغيره لان قول القائل
جاء ببول الابني زيد منقطع مع انه من جنس الاول **قاعدة النفي والسلب** اذا اخذ الاستثناء
ان يكون مستثلا وان يكون منقطعا محله على الاتصال اولى لانه حذيفة والمنقطع محله
واللفظ انما يحمل على حذيفة مع امكان محله عليها لكن هذه القاعدة خولفت في باب
الاختلاف كما اذا قال له على الف الاثنته درهم فان له تعين الالف بما اراد بذلك خلاف
ولا يكون تعين المستثنى بغير المستثنى منه وشبهه قيام الاحتمال فيما خالف الاصل اذا ^{صل}
جاءه الدلالة بما زاد على ذلك **قاعدة النفي والسلب** الاستثناء من الاثبات كقولك قام
القوم الا زيد ا يكون نفي القيام غرضه بالاثبات كما اذا ناه جماعة وانا اختلفوا في
مدركه وانما الاستثناء من النفي محو ما قام احدا لا زيد فالاكثر على انه يكون اثباتا
وقال ابو حنيفة لا يكون اثباتا لانه يدل على احواله المحكوم عليهم ورح فلا يلزم
منه الحكم بالقيام في المال اما من جهة اللفظ فلا لانه ليس فيه على هذا التقدير ما يدل
على اثباته كما قلنا وانما من جهة المعنى فلان الاصل عدمه بخلاف الاستثناء من الاثبات
واختار الرازي في المعالم مذهب ابو حنيفة وفي المحصول مذهب غيره **واعلم ذلك**
فمن مروج القاعدة ما اذا قال له على عشرة الا خمسة او ماله على ثني الا خمسة فانه يلزم
خمسة منهما على المشهور **ومنها** قالوا لقاله عشرة الا خمسة يلزمه ايضا خمسة وقيل
لا يلزمه ثني هاتان العشرة الا خمسة مدلولها خمسة فكانه قاله ليس على خمسة و
سباني الحب ثمه النساء الله نعم صنوف في التفرع على القواعد العشرية **ومنها** اذا
ما لوقال والله لا اعطيتك الا درهما او لا اكل الا هذا الرغيف او لا اطعمك الشاة
الاثره ويحذف ذلك كقوله لا اضرب او لا اسافر كذا فلم يفعل بالكلية ففي حنيفة
وجان **احدهما** نعم لا افشاء اللفظ ذلك وهو كون الاستثناء من النفي اثباتا
والثاني لان المقصود منع الزيادة لا اثبات المدكور فيجعل الامتع غير مدلاله
العرف **ومنها** لوقال والله مالي الا مائة درهم وهو لا يملك الا مائة درهم فان نوي
انه لا يملك الا خمسة درهما فان نوي ان لا يملك زيادة على مائة صدق وان اطلق
فان وجان **ومنها** اذا قلنا ان الخالف بكفي فيه بين واحدة بجمع بين النفي والاثبات

فاني هذه الصيغة فقال والله ما بعته الا بكذا فهل يكفي ذلك عنهما فيه الوجهان ومقتضى
 القاعدة الاكفاء **ومنها** لو قال لا لبث ثوبا الا الكنان فقد غاب بفعله لا يلزمه
 كفارة ورتبه بما تقدم وجوابه ان الا في الحالف انتقلت عرفا الى معنى الصفة مثل سوا وغير
 فكانه قال لا لبث ثوبا غير الكنان فلا يكون الكنان محلوا عليه فلا ينصرف ولا
 ليه **قاعدة السعير الاستثناء** المستعرق باطلا ايضا فاعلى ما نقله جماعة منهم الرازي
 والامدي وابناءهما لا يضاف الى اللغو ونقل الفراء في غزير المدخل ان طلبة ان صحته
 قولين ونقل ابو حبان عن الفراء انه يجوز ان يكون كثر ومثله بقوله غلب الفاء الا
 الفين قال الا انه يكون منقطعا وضروعه كثيرة في باب الا فرار لا يخفى **ومنها** في غير
 اذا قال كل امرأة لي طالق الا ثمة او الا ثمة او الا انت ولم يكن له غيرها فان الطلاق يقع
 عليها بمقتضى القاعدة لبطال الاستثناء فيبقى الباقي ولو اني بغيرها كوفي
 فقال كل امرأة لي غيرك طالق او طالق غيرك فاليمين عدم وقوع الطلاق لان اصل
 غير الصفة ويجعل الحالف لا يغيرها فاذ يقع صفة وقد اختلفوا فيما لو عطف
 بعض العدد على بعض اثنائي المثنى والمثنى منه هل يجمع بينهما حتى يكون كلاما
 الواحد كقوله له علي درهم ودرهم الا درهما وقال ابن الجراح ان المضاف لا يجمع
 الحائزين المعطوفين بفرادى بالحكم وان لم يكن الواو للترتيب كما اذا قال غير المدحول
 بها انت طالق وطاق لا يقع الا واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق طالق طالق
 فانما يقعان عندهم **ويخرج على ذلك** له علي ثلثة دراهم الا درهما ودرهما
 وكذلك علي درهم ودرهم الا درهما وله علي ثلثة الا درهما ودرهما ودرهما
القاعدة الحادية والتعبي الاستثناء المحمول باطلا في المبيعات وشاير العقود كقوله
 بعيتك الصبرة الاخرى منها ويحيى في الاقفاغاث كقوله عبيد بن جراح ارا الا واحدا
 وله تحلى الا غزالة ولو قال بعيتك الصبرة الا صاعا منها وهي منفردة واراد واحدا
 من المنفردة ولم يعين بطل البيع وكذا لو قال بعيتك صاعا من الصبرة منفردة
 ولو كانت مجمعة وقال بعيتكها الا صاعا منها فان كانت محمولة الصاعان بطل
 البيع لعدم معرفة المبيع وكذا لو قال بعيتك صاعا منها ان نزلناه على الاشاعة و
 الاصح اذا علم استعمالها عليه ولو كانت معلومة واستثنى منها عدد معين صحيح فظا

واختلف في ثبوته فبطل هو بمثابة خبر من الجملة كالرابع والعشر فلو كانت الصيغة
اربعة اصوات فالمبيع ربع وعلى هذا حتى اذا تلف منها شيء سقط بالحساب وبطل
بل المبيع خبر شائع منها فقد رُفِعه يؤول منها الاصطاح يعني المبيع فيه وعليه دل
خبر يزيد بن معاوية عن الصادق عليه السلام في تفسيره في ذلك الاثر ان يفتح الاستثناء
فيه كالف درهم الاشياء ويرجع اليه في تفسير الشيء وكذا الف الاثر باو انما اخرج
الاثر لاختلاف من الجملة في اصله ما لا يحتمل غيره من حيث انما اجاز الاشياء **الفصل**
الثامن والسبعين اذا لم يكن الاستثناء مستغرفا جاز على الصحيح عند الأكثر ما
كان المخرج ام اكثر وبطل لا يجوز استثناء الأكثر بطل ولا المساوي ايضاً وفاربع ثمة
عليها واخنة كما اذا قال له على عشرة الاشعة وله هذا الدار الا الثلثين منها
ولو بعد الاستثناء ولم يستغرف الثاني لما لوه ولا عطف عليه رجوع كل نال
الي صناعه وعليه وعلى ما سبق من فاعلة النفي والاثبات ينفع مما لو قال له على
عشرة الاشعة الا ثمانية الا سبعة الى الواحد فانه يكون اضرار بحسبه ولو انه لما
وصل الى الواحد قال الا اثنين الا ثلثة الى العشرة فالاضرار بواحد وخمسة يظهر
من القواعد **وخاطبة** ان يجمع الاعداد المثبتة وهي الارواح على حدة والمنقبة وهي
الاضرار على حدة وسقطها منها فالاضرار بالباقي وهي في الاول ثلثون وحمته
وعشرون وفي الثاني خمسة وسبعة واربعون ومن عليه ما يرد عليك في هذا
الباب كما لو بدأ بالمنفي ولم يصل الى الواحد كذا اطلق جماعة وفي بعض فرضه
بحث **ومنها** ما لو قال المريض اعطوه ثلث مالي الاكثر منه جاز اعطاؤه جميع
مقول ولو قال الاشياء فكذلك فيد وكذا اوفال الاقل لا وفيه نظر **القاعدة الثامنة**
والسبعين الاستثناءات المتعددة اذا لم يتعاطف وكان الثاني مستغرفا لما
قبله اما بالتناوي كقوله عشرة الا ثلثة وكذا اللفظ الاخر وهو استثناء الثلثة
واما بالزيادة كقوله عشرة الا ثلثة الا اربعة فانما لا يبطل بل يعود جميعها الى
المستثنى منه حملا للكلام على الصحة كذا جزم به في المحصول وسبعة جماعة وفي
المساوي في قول احزان الثاني يكون مؤكداً ثالث وهو انه يلزمه في المثال ثم
لان الاستثناء من النفي اثبات وهما نادران ولو تعاطفت رحت جميعا الى المستثنى

والاشارة فيكون في قوله
لوقال ثانيا ولا خمسة

فالمستغرفه فيبطل ما لو حصل به الاستغراف خاصة كما لو قال له عشرة الا خمسة ولو
قال والا اربعة فواحد وهكذا يبطل ما حصل به الاستغراف لو لم يتخاطف ولكن كما
بعضها مستغرفا لبعض كقوله له عشرة الا خمسة الا خمسة فيصح الاول خاصة وهي باي
خمس الفاعلة الوافة والسبعين الاستثناء عنقب التحمل المعصوف بعضها على بعض يعود
الى الجميع ما لم يعم فترتب على اخراج البعض وقال ابو حنيفة يعود الى الاخير خاصة
واخاره الرازي في المعالم وقال جماعة من المعتزلة منهم القاضي والشيخ ابن سببر
الاضراب عن الاول فلا خبره والا فلا للجميع وهو في معنى ما ذكرناه من الترتيب وقال
المرضي بالاشراك لوروده لهما وتوقف الغزالي وجماعته ووافوا بحنفية على غير
الشرط والاستثناء بالمشبه الى الجميع وكذلك الحال والصفة بمجناه والتفصيل
بالغاية كالنفيد بالصفة صرح به في المحصول بشرط الجوهري في عوده الى الجميع
شرطه **احدها** ان يكون العطف بالواو فلو كان ثانيا خضع بالتحمل الاخير
والثاني ان لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل فان تخلل كما لو قال في صيغة
الوصف على اولاده علي ان من مات منهم واعقب فنصيب بين اولاده للذكر
مثل حظ الانثى وان لم يعقب فنصيب للذين في درجته فاذا انقضوا
هو مصروف الى احوالي الا ان يفتى احدهم بالاستثناء عنقب باحوال التغير
بالجمل منبئي على الغالب والا فلا فرق بينهما وبين المفردات **انفراد** ولا يفتى
ما يفرغ على القاعدة في باب الاقارب كقوله له على عشرة وخمس وثلاثة الا
درهمين ونظير الفائدة فيما لو استغرف الاستثناء ما قبله دون الجميع **وهي** لو قال
علي الف درهم ومائة دينار الا خمسة فان اراد بالخمسين حنبا غير الدراهم و
الدنانير قبل منه وكذا ان اراد عوده الى الخمسين معا والى احدها وان لم يبين
عاد اليهما معا والى الاخير على الخلاف وعلى نقد بر عوده اليهما هذا يعود الى كل
منهما جميع الاستثناء فيسقط الخمسون دينار وخمسون درهما ويعود اليهما انصاف
فيسقط خمسة وعشرون من كل جنس وجهان **الثاني** اذا قيد بالمعاطفة فينقص
كلام جماعة انه يعود اليها اتفاقا ولكن في المحصول بعد ان قال ان الحنفية قد وافقوا
على عود الشرط الى الجميع ونقد في الكلام على التخصيص بالشرط عن بعض الادباء ان

مختص بالحلة التي تلبه فان تقدم اخض بالاولي وان تاخر اخض بالثانية ثم
قال والمختار الوقف كما في الاستثناء وابقى الحاجب سوي بينه وبين الاستثناء
والنهي عن عليه واضح **الثالث** الصفة واذ تعضبتا بحل على عادو الي الجمع كالشرط
ومزفروخ ذلك ما اذا قال وقفت على اولادي واولادي المحتاجين فيكون الحاجب
شرطا في الجمع وكذا لو تقدمت الصفة عليها كما كقولته على المحتاجين مركزا وكذا
وهذا يقتضي طلاق الجماعة وشروط اتمام المحرمين فيه الشرطين السابقين في الاستثناء
ومزفروخ الثانية وهي بعد الجمل كالنقيد بالصفة كقوله وقفت على اولادي و
اولاد اولادي الي ان تستغنوا **الخامس** النقيد بالجمال وهو كذلك ايضا وسبابة
الحجب فيه النساء الله نعم مستغنى في القواعد العربية **ومزفروخ** ما اذا ذكر ان يحج
ما شيا قبل زنه المشي حالة الدخول في افعال الحج والتلبس به لان بحلة ذلك
من حجب الاحرام الي حين الفراغ منه هذا هو المفهوم من جسد المشي وصفا للحج في حجب
في جانب الاخر انقطاعه بالخلل التام نظر الي زوال صورة الحج كالخلل في
الصلوة وهذا هو الذي طلقه الاصحاب وغيرهم فيكون اخره طواف واثما
اوله فقد ذهب جماعة من الاصحاب الي وجوب المشي من البدء وهو خارج عن حقيقة
وصف المختص بالحج الا ان يدل عليه العرف المتقدم على اللغة **السادس** التخيير
وهو كالصفة ايضا في عوده الي الجمع **ومزفروخ** اذا قال مثلاله على خمسة وعشرين
درهما فالجمع دراهم وكذا لوضه لفظ الف الي ذلك كله ومثله الف وثلاثة
الاقاب بخلاف الف ودرهم والف ويوب ويحمل في الجمع كون الاول باضبا
على انها مة وكذا اما قبل الاخرة خصوصا اذا لم يصلح المهر للسابق ككائة و
عشرون درهما فان بمنزلة المائة مجرور والعشرين منصوب الا ان العرف مساعد
على انصرف الي الجمع في هذه الامثلة **السابع والثامن** ظرف الزمان والمكان
كقوله اكرم زيد اليوم او في مكان كذا وغيره وهذا يعني يكون القيد راجعا
الي المعصوف ايضا توقف فيه ان الحاجب في محضه وذكر البيضاوي الانفاق على
عوده اليه ويمكن الفرق بين ان شاخر الظرف عن المعصوف عليه كما في هذا
المثال وبين ان يتقدم كقولنا اكرم اليوم زيدا وعمرا بمعنى انها هنا قطعا

الرابع

التي ذكرها في كتابها في حجبها

ولو قلنا بالرجوع اليهما فاختلف المعنى كقوله طلق زوجي اليوم واعتق عبدي المعنى احدا
 لكن اذا عيّد العام نحو اكرم زيد اليوم واكرم عمر فافق الرجوع اليهما ايضا **نظرا**
علمك ذلك فمن فروغ المسئلة ما اذا قال طلق هند اليوم وزيت وبخود لك
 من الضرر فافق بالبيع والشراء والوقف وغيرها **القاعدة الخامسة والسبعون** الخاص اذا عاود
 العام الخاص بوجه بالخاص فنقد ما كان او من آخر لان احتمال الدليلين ولو
 مروج به اولى اعمال احدهما هذا مختار الاكثر وعلى هذا الاحتجاج الى المجتهد من خارج
 المجتهدين وقال ابو حنيفة يكون للمناخ ناسخا للمنفذم وليشكل مع هذا النسخ
 لزيد بن النخعي والخصم فمن ثم روى ابو حنيفة هنا **من مروي** قوله من قال
 خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غتر كونه اوصعه او رجه وقوله
 والى اذا بلغ الماء كرا او غلبن لم ينجسه شيء فان نازحها حمل ولم يعلم
 التخصيص فتم من عمل العام فلم ينجس القليل بالملاقاة والمجهور على التخصيص
 واشترط عدم الانفعال ببلوغ الكربة جميعا بين الدليلين **وصفها** اذا قال لو كمل
 لا تطلق زوجي زيت ثم قال له بعد ذلك طلق زوجاني ومقتضى القاعدة
 ان لا يطلق زيت وهكذا في الوصية لو قال اوصيت بهذا العين لزيت ثم قال
 اوصيت بما في هذا البيت لعمرو وكانت تلك العين فيه فلو تم ثم خصص
 بعضهم بالخراج ثم بعد ذلك تم ايضا فخصه بنظر المجتهد الدخول لانا ونخصنا
 العام المناخر للزم التوكيد والناسخ خرمه **وصفها** عدم وجوب قضاء العدة
 واثام الشتر في رمضان ان قلنا بعدم دخوله في النذر بناء على جواز نذر
 الواجب **وصفها** لو نذر صوم شهرين عكفارة فقل او طهرا او جماع في رمضان
 ونذر صوم الاثنتين وانما قدم صوم الكفارة على الاثنتين لامكان قضاء الاثنتين ولو عكس
 تقدم النذر وعدم انقطاع الشايع به كاثام المحض ان لم يؤخذ تاخير الكفارة
 عن زمان النذر حيث يكون مقبدا ان زمانه والا فخير زمان يغلبها نظر في القدر
 على المتابعة بالتاخير وعدم الوثوق بالنفاصصول المشقة بالتاخير كما لا يجزئ التأخير على
 الخاص الى زمان اليأس ويمكن الفرق بين المدة الطويلة والقصيرة كالسنة وغيرها
القاعدة السادسة والسبعون تخصيص العموم بالعرف جائز وكذا بالعادة والشرح وشاهد

في النذر على نذر صوم سنة معينة قل
 الدليل المقتضي لاختصاصه ولا يفي بدخول رمضان في
 النذر

الحال **اما الاول** فله صورتان **احدهما** ان يكون قد غلب استعمال الاسم العام في بعض افراد
حيث صار حقيقته غريبة هذا يخص به العموم بغير خلاف كما لو حلف لا يأكل شويها حلفت
بمنه بالعموم المشوي دون البضنة وغيره مما يشوي وكذلك لو حلف على لفظ الدابة والسقف
والشمس والسراج والوريد لا يثنى اول الا ما يثني في العرف بذلك وحيث لا يدي والشماء
والشمس والجيد فان هذه الذميمة فيها هجرت حتى صارت مجاز **الصيغة الثانية** اي لا يكون
كذلك وهو بان احداهما لا يطلق عليه الاسم العام الا مقيداً به ولا يفرد بحال فقد
لا يدخل في العموم بغير اشتكال كخيار سبته وثمره يدي لا يدخلان في مطلق النمر والحيا
كما لا يدخل في الورد في الماء المطلق والثاني ما يطلق عليه الاسم العام لكن الاكثر ابط
لا يدخل معه الا مقيداً او مفرقة ولا يكاد يفهم عند الاطلاق ودخوله فيه وفيه جهتان
ويشترط عليها المسائل **منها** لو حلف لا يأكل الرؤس فانه ينصرف الى الغالب
من رؤس النعم وفي رؤس الصر والجراد والسمك وجهان اجماعاً لعدم التحول
لا يأكل البض في جنسه بل في السمك وهو الوجهان **ومنها** لو حلف لا يأكل اللحم ففي
الحنت بل في السمك الوجهان ايضا **ومنها** لا يدخل بتبائيد خد مسجد او حتماً ففي الحنت
الوجهان **ومنها** لو حلف لا يأكل لحم بقر ففي اخضاضه بالاهل او عمومه للموختي **وجهان**
ومنها لو حلف لا يشكلم ففراء او يتخ في الحنت وجهان مرثبان والاولى العدم
واما الخصص بالعادة فتجوز مسائل **منها** لو اسنا جراحاً بعد له مدة معينة حمل على
ما جرت العادة بالعمل فيه من الزمان دون غيره بغير خلاف **ومنها** لو حلف لا يأكل
من هذه الشجر اخضت بمنه بما يوق كل منها عادة وهو المردون ما لا يوق كل عادة
كما لو رقت والحنت وان جاز اكله **ومنها** لو وقف على بعض اولاده وشماهم ثم على اولاد
اولاده فقد خفف البطن الثاني باولاد المستين او ليشد جميع ولد ومرتبات العادة
على الاول لا ينعطيه واحدة يظهر منها عادة تخصص ولد من وقف عليهم ويمكن
رجوع هذه المسئلة الى القاعدة الشائفة ولو حصل الشك في دلالة العادة على ذلك
فلا تغارض لعموم اللفظ **واما الخصص بالشرع** فيظهر في مسائل **منها** اذا نذر صوم الدهر
لم يدخل في ذلك ما حرم موصوفه من ايام السنة كالعباد واما الشرقي ولا ما كان
كرمضان على القول بعدم انعقاد نذر الواجب والاقوى في انعقاده فيدخل ونظيره

القابضة في زيادة الباعث على الفعل وعد الكفارة بافاده من جهة التذكرة في شهر
 رمضان **ومنها** لو حلف لا يأكل لحال يتيان ولا يمتنع اللحم المحرم ويمكن رجوع هذا إلى ما سبق
ولما خصصه بشاهد الحال فيظهر بما لو اذن مالك العفار المغضوب في الصلوة فيه
 على العموم او مطلقا فان الخاص لا يدخل في هذه الحالة فان المالك انما يريد الانتفا
 من الخاص والمواحدة له الا اذن له وقد مضى الاصحاب على عدم دخوله في اطلاق
 الاذن وعمومه **ومنها** ما لو وصي او وقف على الفقراء فانه ينصرف إلى فقراء مله
 الموصي والواقف لا جميع الفقراء وان كان جمعا معرنا مفيدا للعموم والمخصص ايضا
 شاهد الحال الدال على عدم ارادة فقراء غير مله **القاعدة الثامنة** في نفي التام
 ومخصص العام ونفي المطلق فهذه اقسام **الاول** نفيم الخاص وله صور **ومنها**
 لو قال ان رايك قد دخلت هذه الدار فانت على كذا امر حتى اذا اراد ان لا يدخلها
 بالكلية قد دخلت ولم يرها وفع الظاهر وان كان نوي اذا اراد ان لا يدخل حتى
 يراها قد دخلها **ومنها** لو حلف لا يدخل هذا البيت ويريد هجران قوم قد دخل
 عليهم بيتا اخر حث على ما ذكره بعضهم **ومنها** لو حلف لا يشرب له الماء ونوي
 الامتناع من جميع ما له حث يتناول جميع ما ملكه ومثله لو حلف لا يشرب له ماء
 من عطش **ومنها** لو حلف ان لا يضره ونوي ان لا يؤلمه حث بكل ما يؤلمه من ضيق
 وغض وغيرهما على مقتضى القاعدة **ومنها** لو حلف المرأة لا تخرج في كسبه ولا
 تخرجه ونوي ان لا تخرج اصلا حثت بخروجها غيرها على الظاهر **واقفا الفهم**
الثاني فهو كثر جد افرضا بل ان يقول لثاني حوائف وليست في قلبه واحدة
 او يحلف لا يسلم على زيد فسلم على جماعة هو فهم واستثناء قلبه بخلاف ما لو
 حلف على الدخول عليه قد دخل على قوم هو فهم واستثناء الفرق ان التسلم بها
 الى الجماعة عام فيدخله التخصيص ومثله قوله لجماعة بعنكم فانه بمنزلة عقود
 صغرة ومن ثم جار للشفيع الاخذ من بعضهم دون بعض بخلاف الدخول فانه
 فعل واحد في نفسه فلا يقيد بالتخصيص وهذا يظهر ضعف قول الشيخ بجواز
 تخصيصه بالنية كالقول استناد اليان النية مؤثرة في الافعال لا اعتبارها
 في العبادات ومعظمها افعال فيكون مؤثرة هي هنا وهذا خلاف المتعارف والانتظام

سلم على العلماء الا على قوم ضمام دون من دخل عليهم الا على قوم منهم وما قبلت
الباعث على الدخول ان يكون هذا الشخص وقد عرف فساد فان الواحد لا يقبل شيئا
وان خضض الباعث والنزاع في الاول لا في الثاني **ومنها** ان ليس الثوب القلاب
فانت على كظهره ونوى وفنا محضو صا فانه مختص به ويقبل قوله في شيء ذلك
ويدين مع الله بذنبه **ومنها** اذا نذر الصدقة بماله ونوى في نفسه فذرا معتبرا
اخضض بما نواه ومن المطلق ما اذا قال زوجتك بنتي وله بنات ونوى واحدة معينة
مع علم الزوج بالحال ونفويضه اليه **القاعدة الثاوية السابعة** اذا ورد دليل بلفظ
عام مستعمل بنفسه ولكن على سبب خاص كقوله ص والى الخارج بالطان حين سئل
عن اشري عبدا فاستعمل ثم وجد فيه عيبا فزعه هل يخرجه اجرة وكقوله ص والى
وقد سئل عن برقضاء خلق الله الماء طهورا لا يجنبه شيء الخ فالعبر بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب عند اكثر المحققين لانه لا منافاة بين ذكر السبب والعموم وقد
احضهم الى ان العبرة بخصوص السبب لانه لو لم يكن لذكره فائدة واجب بالمعرفة
السبب القوي **اذا قرئ ذلك** من فروغها ان العرايا هل يخرض بالفقر ام لا
فان اللفظ الوارد في حوزة عام وقد قالوا انه ورد على سبب وهو الحاجة الى الخ
وليس عندهم ما يشهد به الا التفرقة بين بعض العامة الى اختصاصه بالفقر لذلك
وهو ضعيف والسبب شكوك فيه **ومنها** اذا نفي الى موضع فيه منكر فحلف الا
مخضض ذلك الموضع فان الجهل ليس من ان رفع المنكر بناء على القاعدة **ومنها** اذا نفي
على جماعة وفيهم وليس هو المصنوع بالسلام فهل يكفر بغير وجهان ويمكن اخرج
هذا الفقر القاعدة نظر الى دلالة القرينة على تخصيص هذا العام بالنسبة الى
يقبل التخصيص **القاعدة الثاوية السابعة** اذا كان السبب عاما واللفظ خاصا فالعبر
ايضا باللفظ كما نفي **ومنها** ما اذا حلف لا يشرب له ماء من غرض فانه لا يثبت
بالاكل والشرب من غير غرض وان كانت المنازعة بينهما والمنازعة يقتضي العموم
لان اللفظ لا يحملة قبل وكذا ان نوى العموم اعدم صلاحية اللفظ له وفيه نظر
فان ذلك من الحجاز المشتهر بان يطلق البعض ويريد الكل او يطلق الخاص
ويريد العام فالمجيء على ما نواه وقد تقدم في باب **مسئلة** الراوي محمد

عام اذا فعل فعلا يقتضي تخصيص العموم الذي رواه واقفي بما يقتضي ذلك فعمله
به لكونه قد اطلع على الحديث فلو لم يخالف لدليله ولما كان قد حاشا فيه ولا يؤخذ بذلك
لانه ربما خالف لما ضاع دليله وليس بدليل فيه مدعيه بان ويصح اكثر المحققين الثاني
وفزع عليه العامة فدل المراءاة اذا ارثت فان قوله ص والى من يدلي دونه فاقول
يقتضي بعمومه قلها لكن رايه هو ابن عباس ومذهبه هو ان المردة لا يقتل
بل يجلس وهو قول اصحابنا وابي حنيفة ومذهبه الشافعي الى وجوب قتلها لما تقدم
وهذا الجب عندنا سافط لان المحققين عندنا من الاخبار موجود **القاعدة الثانية**
المختصة بشئ معين هي في الباقي عند المحققين لانه كونه حجة في بعض موارد
لا يتوقف على كونه حجة في البعض الاخر والادار ونزج المخرج وكان اكثر العمومات
او جميعها كذلك وانما اذا خرج عنه فرد غير معين فلا يجوز العمل بذلك العام في
شئ من الافراد ولا الاستدلال به عليه بلا خلاف كما نقله جماعة منهم الامدي
لانه ما من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج مثاله قوله نعم احدث لكم بهيمة الا
الا ما ينيل عليكم وربما نقل بعضهم القول بانه يعمل به الى ان يفي واحد **اذا**
على ذلك فنخرج القاعدة الاستثناء فانه من جملة المحصنات ومع ذلك
لو قال اعتق هو لاء الا واحد اصح بل لو قال له علي درهم الا شيئا فانه يصح مع
انه منهم فكل وجه ثم يفسر الشئ بما اراده **ومنها** ما اذا وكل شخص في اعتناق
عبيده مثلا ثم قال منعك من اعتناق واحد منهم يقتضي القاعدة اعتناق
الجميع الا ان يقوم دليل على ارادة المنع من التميم فلا كلام فيه **ومنها** اذا قال علي ثوب
الى خمسة او ستة بلفظ او فقد قال بعضهم يلزم اربعة لان الدرهم الزايد مشكوك
فيه تضار كقوله علي اربعة وخمسة ويمكن ان يقال يلزم خمسة لانه اذا ثبت عشرة
واستثنى خمسة وشككتنا في استثناء الدرهم السادس **وبقر** هذا الباب ما اذا
اشبهت محرمة باجنبيات وانما يحس باواني طاهر او شبهة بمذكات فان كان
العدد محصورا لم يخرج **وبأخذ** ما شاء وان كان غير محصور فله ان يأخذ
بعضها بغير خفاء والى اي حد ينهي الاخذ فيه وجهان اظهرهما الى ان يفي
واحد والثاني ان ينهي الى عدد لو كان عليه ابتداء وهو العدد المحصور لم يخرج

الحكم في كلام من فصل
في الكلام الذي ذكره بذلك

ان ياخذ شيئا **الخاتمة والثمانية** اذا حكم على العام بحكم ثم افرد منه فرد وحكم عليه بذلك
مخصصا للعام اي حكما على باقي افراده بنقض ويبدل يكون مخصصا **ومرفوعا** ما اذا اذنت
المرءة بجماعة في التزويج ثم اذنت فيه لواحد معين هذا يكون مخصصا يعني على القولين
واصحهما لعدم وكذا نحوه من التوكيد في البيع وغيره وقد مثل العامة بقوله ص والديه
الهاب دبع فقد طهر مع قوله ص واليه في شاة مبهوتة هذا لا اخذتم اها بنا قد بعتم
فقال ابو ثور البعير بذلك الفرد بدل مفهومه على التخصيص حكم باختصاص الطهارة بالبيع
لشاة مبهوتة وخالفه الباقر وهذا عندنا مردود **القاعدة الثانية والثمانية** اذا ذكر
العام وذكر فيه اوجده اسم ولم يصرح به لادخل في العام الا انه حكم عليه بحكم اختص
فما حكم به على بقية الافراد الداخلة فيه لم يدل ذلك على عدم دخول ذلك الفرد في العام
لعدم التثاني ويبدل بنقض عدمه **ومرفوعا** ما اذا وصي لزيد بعشرة دنانير شيئا
للفقره وزيد فقهر هذا يجوز ان يعطى مع الدنانير شيئا من ذلك باختيار الوصي لكونه قاص
فيه وجهان مدرهما ما ذكرناه **الباب الخامس** في الاطلاق والتقييد **مقصد المطلق**
كالعام في وجوب حمل على طلاقه في كل فرد يصح اطلاقه عليه الى ان يوجد للتقييد
لبعضها فاذا وجد وجب الجمع بينهما بنقض المطلق انما لا للدين والفرق بينهما في
اكثرهما في الحكم ان العام هو الدال على الماهية باعتبار تعددها والمطلق هو الدال
عليها حيث هي لا يتبدل وحده ولا تعدد او مرجح الى ان العام هو الماهية بشرط
شيء والمطلق الماهية لا بشرط شيء **قاعدة الثالثة والثمانية** اذا ورد لفظ مطلق ولفظ
مقيد فقد يختلف حكمها وقد يتحد فان اختلف مثل اكس ثوبا هروبا واطعم طعاما
لم يجل احدهما على الاخر بالاتفاق بمعنى ان الطعام لا يتقيد بالهروبي لعدم المناقاة
واستثنى الامدي وابن الحاجب صورة واحدة وهي ما اذا قال اعنق ربة ثم قال
لا مثلك كافر او لا تعنقها و هو واضح ولا فرق في هذا القسم وهو حالة الاختلاف
بين ان يتحد سببهما او يختلف ويبدل جميع بينهما مع اتحاد السبب كالوضوء والنجس فان
سببهما واحد وهو الحدث وقد وردت اليد في النجس مطلقة وفي الوضوء مقيدة
بالرافق فحمل عليه بعضا لاتحاد السبب وان اخذ حكما نظرا ان يتحد سببهما كما لو قيل
في الطهارة اعنق ربة ويبدل فيه ايضا اعنق ربة مؤمنة فلا خلاف في حمل المطلق

على المصيد حتى يتبين اعتناق المؤمن لأن فيه اعتقالات لا تدل على لا المصيد على المطلق في خبر
اعتناق الكافر لأنه يؤدي إلى الفاء أحدهما ثم اختلفوا في صحة جماعة أن هذا العمل بيان
للمطلوب أي دال على أنه كان المراد من المطلق هو المصيد وقبل يكون نسخا أي دالا على نسخ
حكم المطلق السابق بحكم المصيد الطاري وإن لم يتجدد سببها كما طلاق الرقبة في إية
الظهار وتقيدها بالآيمان في إية الفل فقبه تلك مذهب **أهلها** من تقيده
أحد فها يدل بلفظه على تقيده الآخر لأن الضمان كالحكمة الواحدة ولهذا لما قيدت
الشهادة بالعدالة مرة واحدة واطلقت في سائر الصور حملنا المطلق على المصيد **والثاني**
أنه لا يجوز تقيده مطلقا لا بلفظ ولا بالقياس وهو الحق **والثالث** أنه حصل قبل
جمع يقتضي تقيده كالرقبة في إية الظهار والقتل وإن لم يحصل ذلك فلا **وعلم أن**
هذه مقتضى كلام الرازي في المحصول وصرح به في المنهج أنه لا فرق في حمل المطلق على
المصيد حيث حمل عليه الأمر النهي فإذا قال لا تقتل مكائبا وقال لا تقتل مكائبا كان
قائما على الأول على الثاني ويكون المهيئ عنه هو اعتناق المكاتب الكافر لكن ذكر جماعة
من المحققين منهم الأمدى في الأحكام وابن الحاجب أنه لا خلاف في العمل به لهما
والجمع بينهما في النفي إذ لا تغدو فيه لا مكان العمل بها وهذا هو الحق وعلى هذه
القاعدة فيخرج كثير من المسائل المتخللة ويظهر بها ضعف قول كثير من الأئمة
عقلوا غير خفي حال في الاستدلال ولم يفرقوا بين النفي والإثبات في مدارك
الحكم **وهنا** ما اختلفوا فيه من اعتبار المسحات الثلاث بذلك في موضع الاكتفاء بها
بأنه لا انفقت ولو بواحدة لتدل على تلك الجهات فذهب أكثر إلى الثاني واستدلوا
عليه بوجوه ذلك مسحات مطلقة في الأخبار ووردت تلك الأحاديث فيها في أخبار
فحملوا الأحاديث المتعددة على المراد المسحات وهذا كما ترى وأما جدها فإن الواجب على مقتضى
القاعدة حمل المسحات المطلقة على المصيدة في الأحاديث وشبهها المقتضى لغير ذلك لا لزوم
العكس كما لا يخفى **وهنا** اختلفوا في التيمم هل يكفي مجرد وضع اليد على الأرض أم لا
بذلك من اعتماد ما يخفف معه اسم الضرب بسبب اختلاف الأخبار في إطلاق اسم الضرب
المقتضى للاعتماد وإطلاق الوضع وهو لا يقتضيه فحملوا الضرب على الوضع وهو كما السابق
فإن الوضع مطلق والضرب مقيد والواجب حمل المطلق على المقيد دون العكس **وهنا**

والعام فخصه بالذكر بالعام
على ما كان اوزون مع

فما اختلفوا فيه من ان هو من الهوى غريب قبل قبضه هو ما يقال او يوزن عليه والحق انه
لا منافاة ولا تضاد هنا لان الحكمين منفبان فعمل بهما معا كما حقق في القاعدة مع ان
الطعام ربما كان اتم من وجه من المكيد والموزون ان له خصه بالحنطة والشعير كما هو
لعض معانيه في بعض الموارد الشرعية **ومنها** ما اختلفوا فيه من ان الهوى خارجا عن الآخرة
الا للزينة بالحنطة والشعير هل يختص بما يخرج منها ام يتم حلقه فابزج فيها سائر
خرج منها ام لا بسبب اختلاف الاخبار المشتملة بعضها على تفصيل الهوى بما يخرج منها
وبعضها على اطلاقه فحال اكثر المطلق منها على المفيد وهو غير جيب لما عرفت من انها
نافيان فلا يفرض الى الجمع بينهما لعدم المناقاة ومن على ما ذكرناه ما يرد عليك في
الباب هذا ما يتفق به من حيث الاستدلال **واقاما يفرع** على القاعدة من نفس
الاحكام الشرعية فهو امور **منها** ما اذا قال او صبت وان يد لهذا المائة ثم قال
له بمائة او بعكس فهو صحيح ولا يغير المعينة ثم بالمعينة فاما حمل المضافة في المثالين على
المعينة حتى يستحق مائة فقط كما لو اطلقها صاعا فانه لا يستحق الا المائة ولو كانتا متجايزتين
فلا اشكال **ومنها** اذا قال خرج علي ان اخرج ثم قال علي ان اخرج في هذا العام فانه
يكفيه حجة واحدة وقاعدة القيد الثاني بجعل ما كان له ناخرا كما لو ذكر خمر
تحت ان اخرج في هذا العام ومثله نذر الصوم والصدقة وسائر العبادات كن
يقيد وفيه نظرا لثبوت من ان فائدة التأسيس ولي خال التاكيد عند الاطلاق **ومنها**
ما لو قال لن يدي عندى الف ثم احضرها وقال هذه التي امرت بها كانت عندى و
وكن الوفا له على الف ثم احضرها وقال هذه وكن قد عديت فيها فوجب على
ضامتها فانه يقيد بها على قول **معي** فالحصم الموارد حمل المطلق على المقيد انما هو المطلق
بالنسبة الى الضميمة كما لو وصف الرقبة بالايمن وكوصف اليد في الوضوء بكونها الي
المرتقى مع اطلاقها في النيم فاما المطلق بالنسبة الى الاصل اي المحذوف بالكلية
كالراس والرجلين فانما مذكوران في الوضوء دون النيم وكلا طعام فانه مذكور
في كفارة الظهار دون كفارة الفداء فالاختلاف على المقيد لان فيه ثبات اصل
ويقال بل حمل المطلق على المقيد في الاصل ايضا كما حمل عليه في الوصف **فائدة الرابعة**
والثاني اذا كان كل واحد من الدليلين المتعارضين مطلقا من وجه ومقيد بالآخر

هذا

وصب نقيد كل منهما
بالاخر

والمثال كدليل وجوب الجمع بين المطلق والمقيد مطلقا ومن
فروع هذه القاعدة قوله ص خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غشاه او طعمه او
ريحه وقوله ص واله اذا بلغ الماء كواله يجل خبثا وحوه مرغبارا انه فان الاول مطلق من جهة
المقدار ومقيد من جهة الاوصاف والثاني بالعكس فمقيد الاول بما لو كان كوالا والثاني
بما اذا لم يتغير في احد اوصاف الثلاثة ولا ينجي ما يثرى عليه من حكم الماء ح وقوة الاول
المختلفة فيه ونقصها وقد تقدم الكلام على الخبرين في باب تعارض العام والخاص
وانما ذكرناهما في البابين للترك في ان دلالة الماء ههنا هي من باب العموم والاطلاق
نحو ان المصنف المعتبر ههنا لم يعم الا فاسد البابين **قاعدة الخامسة** انما انشأ حكم
بغيره من غير افراد ووجدنا دليلين منعاً رتب كل منهما يقضي احضار ذلك الحكم
في فرد مخصوص غير الفرد الذي دل عليه الاخر فثنا فطان وبني الفرد ان مع خبرهما
وغير الاصوليون منهم الرازي في المحصول عن هذه القاعدة بقوله اذا ورد نقيد
المطلق يقيد بن شافعي ولم يعم دليل على تعيين احدهما فانها ثبنا فطان وبني اصل
اصل الخبر بينهما وبين غيرهما ثبنا دل عليه المطلق او لا **ومثله** يقولون ص واله اذا
قلع الحلب في انا واحد كما فليضد سبع مرات فانه قد ورد في رواية احدثين **ومثله**
رواها الذارضي من رواية علي ولم يضعها وذكر التوري في المسائل المشهورة
انه حديث ثابت ونها عمل ابن ابي حنيفة من رواية اولهين رواها مسلم وهي **الصحيحة**
عندنا لكن مع ذلك خاصة وفي اخري التابعة بالتراب رواها ابو داود وهو **صح**
ما رواه مسلم ونقصه الثامنة بالتراب قالوا وانما سميت ثامنة لاجل استعمال
التراب معها فلما كان الصيدان متشابهين تشا فطا ورجعنا الى الاطلاق الوارد في
رواية احدثين وبعضهم جعل سقوط النقيد بالثنية الى ثبني الاولى والتابعة
خاصة لانها لما ثبنا رتبنا ولم يكن احد الصيدين الاولى من الاخر تشا فطا وبني
الخبر فيها حصل فيه التعارض لافي غيره وح فلا يجوز التغير فيها عند انشائها
الصيدين على نفسه ويؤيد ما رواه الذارضي باسناد صحيح اولهين واخريهين
بضعه او وهذا عمل الشافعي فيما نقل عنه والمشهور بين اصحابه خلافة وات
الخبر في الجمع عملا باطلاق القاعدة **فروع** القاعدة السابعة قالوا ساجرة

رَحْلَانِ عَنْهُمَا فَاحْرَمَ عَنْهُمَا مَعًا فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ خَرُوحَ أَحَدٍ مَهُمَا لَا تَأْتِي بِمَجْمَعٍ بَيْنَهُمَا مَنَعْدُ رَفِيعِي
الْفَيْدَانِ وَلَا مَرْفُوقَ بَيْنِ كَوْنِ الْأَجَارَةِ فِي الدَّمَةِ وَعَلَى الْعَيْنِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ أَحَدُهَا جَارِيَةً
الْعَيْنِ فَاسَدَتْ إِلَّا أَنْ الْأَحْرَامَ غَرِيبَةً لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى صِحَّةِ الْأَجَارَةِ **وَصَفَهَا** مَا إِذَا تَعَارَفَتْ
الْبَيْتَانِ فِي مَالٍ فَاتَّهَمَا بَيْنَهُمَا فُطَانٌ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي يَدِ بِيَاهِمَا أَمْ خَارِجَتُهُمَا إِذَا كَانَتْ مَطْلُفَتَيْنِ
أَوْ مَوْخِضَتَيْنِ بِنَارِخٍ وَاحِدٍ وَاحِدٍ بِنَاهُمَا مَوْخِضَةٌ وَالْآخَرُ مَطْلُفَةٌ وَلَكِنْ يَضُمُّ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَتْ
فِي يَدِ بِيَاهِمَا وَهُوَ مَرَاخِجٌ كَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدٍ هَاهُنَا فُتَمَّ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخَارِجُ عَلَى
الْآخَرِ **وَصَفَهَا** إِذَا تَعَارَفَ رِضَالُ الْمَتْنِ وَالْحَبْضُ فِي الْحَنْتِي فَإِنْ حَاصَ بِفَرْجِ النِّسَاءِ وَاصْبِي خَرْجُجٍ
الرِّجَالُ فَلَا تَحْكُمُ بِكُونِهِ ذَكَرًا وَلَا إِنْثَى لِلتَّعَارُفِ وَلَكِنْ يَكُونُ بِالْوُجُوهِ الْآخَرَى لِخَفَافَةِ
عَلَى التَّعْدِيرِ وَيُفِيدُ لَا لِلتَّعَارُفِ وَجَوَابُهُ أَنَّهَا مُتَنَفِّحَةٌ عَلَى الْبُلُوغِ وَالتَّعَارُفِ أَمَّا
وَضَعُ فِي الذِّكْرِ وَالْإِنْثَى **مَالِدُهُ** مَا ذَكَرَ فِي الْمَسْئَلَةِ الشَّابِقَةِ حَمْلُهُ إِذَا طَلَفَتِ الصُّورُ
الْوَحِيدَةُ ثُمَّ مَثَلَتْ تِلْكَ الصُّورُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ شَيْءٍ فَبَيْنَ كَمَا تَقْدَرُ مَثَلُهُ فَمَا
إِذَا وَضَعُ ذَلِكَ فِي الْحَبْسِ الْوَاحِدِ كَتَبْتِ صَوْمَ الظَّهَارِ بِالشَّابِعِ حَيْثُ قَالَ يَغْمُ صِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ وَتَقْبِيْدُ صَوْمِ التَّمَتُّعِ بِالشَّرْفَةِ حَيْثُ قَالَ يَغْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ
مَسْبُغَةٍ إِذَا رَجَعْتَ مَعَ أَصْلَانِ الصُّومِ فِي كَفَّارَةِ الْبَيْتِ حَيْثُ قَالَ فَنَ لَمْ يَجِدْ فُضِيَامُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَجِبُ بَقَاءُ الْمَطْلُوقِ عَلَى أَصْلَانِ هَذِهِ الْحُجَّةُ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهَا بِلَا
مَزْجٍ لَهُ عَلَى الْآخَرِ وَجِبَابُ بَقَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِيدَيْنِ عَلَى تَقْبِيْدِ **البَابُ السَّادِسُ**
فِي الْحَمْلِ وَالْمَبْنِيِّ **مَقْدَمُهُ** الْحَمْلُ مَا لَدَى دَلَالَةٍ غَيْرِ وَاصِحَةٍ سَوَاءٌ كَانَ لَفْظًا أَمْ فِعْلًا أَوْ لَفْظًا
يَكُونُ مَفْرُودًا بِالْأَصْلَانِ كَالْفَرْقِ الْمَشْرُوكِ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْحَبْضِ وَبِالْأَعْدَالِ كَالْحَتَارِ الْمَشْرُوكِ
بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَبْغَةً الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَوْ مَرْكَبًا حَوْوٍ وَبَعْضًا لَذِي بِهِ عَقْدَةُ التَّكَاخُ
لِزَوْدِهِ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْوَبِي وَالْأَجْمَالِ أَمَّا حَالُ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَوْصُوعَةٍ كَالْمَشْرُوكِ الْحَمْلُ
لِمَعَانِيهِ وَالْمَوْصُوعَةُ الْحَمْلُ مَوْصُوعَةٌ بِأَنَّهُ أَوْخَرَانُهُ عِنْدَ الْأَمْرِ أَحَدُهُمَا مُدٌّ وَأَوَّلُهُ
حَقَّةٌ يَوْمَ حَصَادِهِ أَوْ حَالُ اسْتِعْمَالِهِ فِي بَعْضِ مَوْصُوعَةٍ كَالْعَامِّ الْمُحْضَضِ بِالْحَمْلِ مُدٌّ
وَاحِلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِنْ تَلْتَفَعُوا بِأَمْوَالِكُمْ مَحْضِينَ حَيْثُ قَدْ قُبِلَ بِالْأَصْلَانِ الْحَمْلُ
وَقَوْلُهُ وَاحِلٌ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ الْأَمَّا يَنْبَغِي عَلَيْكُمْ **وَالْمَبْنِيُّ** مَا انْتَضَحَ الْمَرَادُ مِنْهُ نَصًّا أَوْ ظَهْرًا
وَيُخْفَى الْأَجْمَالُ فِي الْعَمَلِ حَيْثُ يَخْرُجُ عَنِ الرَّوْحِ كَمَا إِذَا صَلَّى الْبَيْتُ وَمَا لَهُ الصَّلَاةُ لَا يَعْلَمُ

انما صدقته او واجبه في محل الا ان يثبت به ما يدل على الوجه **قاعدة السار والمأثور**
 لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة عند كل من منع من تحليف ما لا يطلق وذهب اكثر
 الاصوليين الى جواز تاخير عن وقت الخطاب وقالة المقرلة لا يجوز مطلقا وقال جماعة
 ان كان مشتركا جازوا الا فلا الا اذا اقرن به بيان اجمالي كقوله ص والهاء ان هذا العا
 محصور وان المراد باللفظ جاز لا حقيقة وبالمطلق او النكرة فرد معين ويحذف لك لان
 ترك البيان الاجمالي يوقع في المحذور ثم بيان المحل يقتضي ان المراد من المحل وقت
 اطلاقه هو ما دل عليه المبين والامر يمكن بيانه **انما اذا قرئ ذلك** فلقاعدة مروج
 شرعية **منها** اذا قال له على عشرة الا توبيا ثم فسر التوب بما لا يستغفر العشرة فانه يقبل
 ولو استغفر لم يقبل الاستثناء ويبدل بطل النسخ خاصة وبفسره بغير هذا المصدر
 فما لا يستغفر **منها** اذا قال لعبد به احد كما حرره بنو معين فانا امره بالتعبد
 فاذا عتي كان ابتداء ووقعه عند الايقاع على التبع كما ذكرناه وقد عني التعبد
ومثله اذا قال لزوجيه احدكما طالق ومبني عليه العدة **ومرج عليه** العامة فاذا
 قال لها انت طالق ثلاثا الاطلافا اعني باستثناء المصدر فانه يقع عندهم ويؤثر
 بالتفسير فان فترة بواحدة او اثنتين قبل وان فترة ثلاث ففي بطلان الاستثناء
 او التفسير خاصة فاسبق في مسئلة التوب **ومثله** ما لو قال انت طالق ثلاثا الا في
 وهذا التفرع عنده ما ساقط لعدم صحة الزيادة على الواحد مطلقا **مسئلة** اختلف
 الاصوليون في اية الشقة وهي قوله نعم والشارف والشارفة فاقطعوا بدعها هل
 مجله ام لا فذهب جماعة الى انها مجله لان اليد تحتل الكل والعضو اما الى المرافق
 او الى الكوع ولكن يثبتها السنة وقال اكثر من الاجمال فيها بد اليد حقيقة في
 جميعها وهي من راس الاصابع الى المنيك ولكنها يطلق على البعض مجازا وهو خير
 من الاشتراك **انما اذا قرئ ذلك** فيخرج على المسئلة ما اذا قال لزوجيه ان دخلت
 الدار بميمتك انت على كظهرتي فقطعت يمينها ثم دخلت هذا يقع الظهار على
 القول صحيح لو لم يقطع وخجان مبنيان على انه على تقدير وقوعه هل هو من باب
 الشبهة اي يقع على الخمر ثم ليسر او من باب التعبد ببعض من الحل الميم الثاني
 وعليه يقع الظهار هنا لبقاء منعالف دون الاول لزال المبتوع واصناع نفاقه

بالتابع بدونه ولو قطعت يدها من الركوع مثلا فان قلنا ان اليد حفيضة في الكل ائجه وقوله
 على التقديرين وقال بعض العامة لا يقع هنا ولو غير اليد لعلق الحكم باليد الباقية
الباب السابع في الافعال **قاعدة العاشر والثاني** بعد النبي صلى الله عليه واله حجة كما ان قوله حجة
 اذا لم يكن من الافعال الطبيعية كالقيام والصوم والاكل والنوم والحركة والسكون
 وكذا ما ثبت تخصيصه به صلى الله عليه واله كالوضوء والزبادة على الاربع في التلاح المدايم واذا
 امكن حمل فعله صلى الله عليه واله على العبادة او العادة ففي حمله على العادة لاصالة عدم التبرع
 او العبادة لانه صلى الله عليه واله ثبت لبيان الشرعيات خلاف **ويشفع عليه امور الاول** حليته المشرقة
 وهي ثابته من فعله صلى الله عليه واله ورغم بعض العامة انه انما فعلها بعد ان ابدن وحمل اللحم
 فحملها للجلبه وقد ثبت عندنا انها عبادة **الثاني** دخول مكة من ثبته كذا يقع اقله
 من المدة وهي الثبته العليا ثمانية المظايروهي المعلى وخروجه من ثبته كذا بالضم والضم
 الثبته السفلى ثمانية باب العرفة فهذا ذلك لانه صادر في حقيقته ولانه سنة ونظيرها
 في استجابه لكل داخل **الثالث** دخوله بالحصب لما تقرب في الاخرة لغزله لما بلغ ذ
 الحليفة فذهابه في العبد بطريق وعوره باخر وعندنا ذلك كله محمول على الشرع
 لعموم ادلة الثاني **قاعدة الثاني والثاني** ما كان من الافعال ممنونا لوله يكن واجبا فاذا
 فعله الرسول صلى الله عليه واله فانما سئل بفعله صلى الله عليه واله وجوبه وذلك كالقيام والركوع
 الزايد بن في الكوفة فان اباده عمدا في الصلوة مبطله في غيره فشرعيه جوارها
 دليل على وجوبها كذا ذكره في المحصول ومنه **قاعدة الثامن** في وجوب الحنان لما
 ذكرناه في الذكر دون الاثني هل هو فيها سنة هذا في الصح واما الحنثي المشكل
 وفي وجوب حنانه فوضعا الى الواجب ام لا لان فيه قطع عصو يمنع فطعه مع
 يتوقف حنانه وجها **الرابع** يحوي الشئ في الصلوة لو قلنا به **قاعدة التاسع**
الثاني ما فعله صلعم واله يمكن منه مشاركة الامام دون غيره فالظاهر
 عندنا انه على الامام كما كان صلى الله عليه واله يقضي الدبون غير الموي لكونه اولى بالموي
 من انفسهم وهذا خاص في الامام والمرعي عندنا ان على الامام ان يقضي عنهم
 ولما امر النبي صلى الله عليه واله اهل خيبر على الذمة قال امرهم الله وذلك جائز ايضا للاما
 وقيل بالمنع لان المعنى الذي فعله صلى الله عليه واله لاجله هو انظار الوجي وهو لا يمكن

في حق الامام **مسألة** كما فعل ظهر فيه قصد الفرقية ولم يعلم وجوبه خالف فيه هل هو
على الوجوب وحققا ام الذنب لظاهر الامر بالناسي به صم واليه الشامل لذلك
وكن ذلك الامر مباحا ولاخذ بما اثنوا الانقضاء عما ينفي وعنده لك وتظهر اثر
ذلك في مواضع **منها** المولاة في الصها راة في خبر الغسل وفي الطواف وخطبة
الجمعة والعيد والقبام في الخطبة والمبيت في منزله ولكن ذلك صحيح عندنا وحيث
وان لم يثبت القاعدة **قاعدة** لو تعارض فعله صم واليه وقوله صم واليه كما نقل
انه صم واليه قام للمجازاة وامر به ثم بعد فالتا في ناسخ الاول وهذا من التفرع
على القاعدة وغيره لستفاد منه حيث **مسألة** شرع من قبلنا اذا ثبت بغير
صحيح كونه وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية ولم يرد عليها ناسخ هل يكون
شرعا لما في الان لا صوابين جزم بالعدم الامدي والرازي ومختصره واكلامه
واختار جماعة بثبوت **وفرو** كثيرة **منها** ما حلف لبعضين زيد امثلا مائة حسنة
فضربه بالعشكال ونحوه فانه براء على القول بثبوت لقوله نعم لا يؤمنه لما للضرب
زوجته ذلك وخد يديك ضعفا فاصوب به ولا خفت والضعف هو التمازج
القائمة على الشاف الواحد وهو المستقي بالعشكال وهذا الحكم مروي عنده نافي اليقين
لشروط خاصة وفي الحدود كذلك لا مطلقا **ومنها** ائجاب بعض الاصحاب على ارجحية
العبادة على التزويج حيث لا تتوافر النفس اليه استنادا الى مدح الله نعم يحكي كونه
سبدا وحصول **ومنها** ائجاب على جهة كون غرض الحال محمولا بقوله نعم ولكن
جاء به حمل بعير مع ان حمل البعير غير معلوم المقدار لا خلا فيه بالزيادة والنقص
ويمكن ائجاب البعض على شروعية اصل الحال بالاية المذكورة **ومنها** ائجاب
على صحة ضمان حال الحال قبل العمل بقوله نعم وانا به زعيم اي ضمان الحمل وهو
ضمان واقع قبل العمل **ومنها** الحكم بائساب الاخلاص في العبادة وبطلان
عبادة الربا لقوله نعم وما امر الا بالعبادة والله مخلصين له الدين فانه
حكاية غر اهل الكتاب فيثقف بثبوت في حقتنا على استمرار حكمه وربما قبل
هنا ثبوت الحكم وان لم يثبت القاعدة لنقصه بقوله وذلك في الغمزة
مضد قبل في نفسه ان المراد بها الثانية في جهة الثواب بحيث لم يفتح نص
بأنه

النقيض له فاعلا وفولا نارة بالتبليغ وهو الفتوى ونارة بالامامة كالجهد
 والنصرف في بيت المال ونارة بالقضاء كفضل المصنوع بين المنداعين بالبينة
 او البهين او الاقرار وكل تصرف في العبادة فانه حرام بالتبليغ **منها** قوله ص
 عليه واله مزاجيا ارضا صينة فهي له فصيل بديها وانشاء فحوز الاجاء لكل
 واحد وان لم ياذن الامام وفيل تصرف بالامامة فلا يجوز الاجاء الا باذن
 الامام وهو قول اكثر اصحاب **ومنها** قوله ص واله لهذا انبثا امره او سفيان
 لعنه الله حين قالت لمان باسفيان رجل شيخ لا يعطيني وولدي ما يكفيني فقال
 له ص واله خدي لك ولولدك ما يكفيك بالمعروف فصيل انشاء فحوز المفاضة
 للسلطان باذن الحاكم وبغير اذنه وفيل تصرف بالقضاء فلا يجوز الاخذ بالقضاء
 فاض واغلبت تصرفه بالتبليغ برجح الاول ترجحا للغالب على النادر واشترط
 اذنه في الاجاء بديل خارج على تقدير ترجيح هذا الغالب **ومنها** قوله ص واله
 من قبل قبلا فله سلبه فصيل فتوى فيعلم وهو قول ابي حنيفة وفيل تصرف بالامانة
 فتوقف على اذن الامامة وهو ان في ههنا ان الغضبة في بعض الحروب فهي محضنة
 بها وان الاصل في الغنمة ان يكون للغانم افعوله نعم واعلموا انما غنمتم من
 الانية فخرج السلب منه بنافي ظاهرها ولائذ كان يورد في احوالهم صام
 على مثل ذي السلب دون غيره فيجوز نظام الجاهدة ولائذ ربحا افسد الاخلاص
 المصنوع من الجهاد ولا غرض بالاشراط لان ذلك انما يكون عند مصلحة
 غالبية على هذه العوارض **الباب الثامن** في الاخبار **مقدمة** المركب النام وهو
 المصنف فائدة بحسب الشكوت عليها ان اخذ الصديق والتكذيب فهو الجبر
 الفضيلة والقول الجازم وان لم يحمها فهو الانشاء وهو جنس للامر والامري
 والضم والعتي والترجي والعرض والنداء والنداء وقد ظهر الفرق بينه وبين
 الجبر في التفسير والفرق بينهما ايضا بان الانشاء يؤخذ مدلوله في نفس الامر
 والجبر تقرير الابدان وان الانشاء بسبب مدلوله والجبر ليس كذلك ولتوضيح
 ان يتبع مدلوله بخلاف فانه تابع لمدلوله بمعنى انه تابع لتقريره في
 زمانه ما ضا كان ام حاضرا مستقبلا لانه تابع لجبره في وجوده والا

شي

له صدق في الماضي فأن الحاضر ماضٍ فهو ماضٍ في الوجود والمستقبل وجوده بعد
الحجر فيكون مبنوعاً لانا بجا والحجر يعني فيه الوضع الأصلي والانشاء قد يكون منقولاً
عن وضعه كما في صبح العفود والافاناث فان الصحيح انها منقولة عن الحجر إلى الانشاء
لأنه يلزم الكذب وتوقف كل صبغة على أخرى فيبطل سلسلته وقال بعض الأصوات
هي أخبار عن الوضع اللغوي والشرع مقدم مدلولاً منها قبل الضيق بها بان الضرر
صدق المنتكلم بها والأخبار أولى من النقل وهو مع ندوره تكلف **قاعدة العنبر**
الحجر كما عرفت هو الكلام الذي يحتمل الصديق والتكذيب كقولنا قام زيد
بهم وإنما عندنا من الصدق والكذب على ما ذكرناه لأن الصدق هو مطابق
الحجر للواقع والكذب عدم مطابقته ونحن نجد في الأخبار ما لا يحتمل الكذب بحجر الله
لغير رسوله وقولنا محمد رسول الله وما لا يحتمل الصدق كقول القائل مثله
رسول الله مع أن كل ذلك يحتمل الصديق والتكذيب لأن الصديق هو كونه
بصح من جهة اللغزان يقال لقائله صدق وكذلك التكذيب وقد وقع ذلك
في الموضع صدق خبر الله وصدق خبر رسول الله وكذب مسلمة والكاذب بالعكس
مع أن التبغير بالصدق والكذب يحتمل التاويل أيضاً بكونه محتملاً باعتبار شخص
ما ولو كان سوفطائياً أو أنه يحتمل بحسب نوعه أو باعتبار أنه بثبوت شيء
مع قطع النظر عن حجره وغيره من الأحوال الخارجة عنه وهذا **إذا نظر ذلك**
فنرى مروج القاعدة ما إذا قال لزوجاته من خيري بقدّم زيد فهي علي كظهر أبي
فأخبرته أحد بهن بذلك كاذبه وقع الظاهر **ومنها** وهو مشكل على القاعدة ما
قال من خيري بموت زيد وبقدومه فله على كذا على الوجه الجملة أو النذر خبر
محتمل لك كاذباً ينقض القاعدة لزوم ولكن يشك بأن ظاهر حاله إرادة الحجر
الضاد في الترتيب عليه سرور وحصول غرضه وهو لا يحصل بالالكاذب والارقي
النذر سهل لأنه يختص بالثبوت وينفد إذا الجملة فتعارض فيه الأصل والظاهر
ومنها ما أطلقوه وهو مشكل على القاعدة أيضاً ما إذا قال إن له خيراً بي بعد وحب
هذه الرمانة قبل ذكرها فأنيت علي كظهر أبي ولم يقصد معرفة الذي فيها على
التبني فالوفاة خلاصاً أن يذكر عند ما يعلم أن الرمانة لا ينقص عنه ثم يزيد واحداً

فواحد حتى تبلغ ما يعلم انها لا يزيد وعليه وعلى القاعدة لا يفترض في ذلك بل يكفي
 في تخلصها اخبارها باني حتى انفق لاث غايته ان يكون كذبا والحجز بصدق مع
 الكذب **ما لو قال لثالث** عزله بخبري بعد دركعات فريض اليوم فهي ثلثة
 كظهراني فقالت واحدة سبع عشرة واخرى خمس عشرة وثالثة احدى عشرة **بموجب**
 غرضه لانه لا الاول المعروف والثاني يوم الجمعة والثالث للسافر وكذا قال
 بعض الفضلاء ومنه ما سبق وانما يمان لو اراد الخبر المطابق لاه طلق الخبر ولعلم
 ارادوا ذلك بغيره فما اعتبروه في الجواب والا يكفي في التخلص اخبارهم باق
 عدد انفق وقد تقدم في هذا المثال بحث في باب المفرد المضاف والمجلى فراجع
ثم قاعدة الحاربه والشعبي المحضون على ان الخبر ما صدق او كذب والصدق
 هو المطابق للواقع والكذب غير المطابق وجعل الجاحظ بينهما واسطة فقال الصدق
 هو المطابق مع اعتقاد كونه مطابق والكذب هو الذي لا يكون مطابقا مع اعتقاد
 عدم المطابقة فاما الذي ليس به اعتقاد فانه لا يوصف بصدق ولا كذب **بما**
 كان ام غير مطابق فالقسمه عنده ثلاثه واستند في ذلك الى قوله نعم افترى على
 كذبا ام به حبه حب حصر المشركون وعربي النبي صلى الله عليه واله الرساله في الافراء
 والاخبار حال الجنون بمعنى مناع الخلو وليس اخباره حال الجنون كذا بالحكم
 الافراء في مقابلته ولا صدق ولا لا هم لم يعتدوا صدق فيكون شيئا ثالثا
 احب بان الافراء هو الكذب غير عمد من نوع الكذب فلا يمنع ان يكون الا
 حال الجنون كذا بايه مجاز ان يكون نوعا اخر من الكذب وهو الكذب لا عمد
 فيكون القسم للخبر الكاذب والخبر مطلقا والمعنى افترى ام لم يفسر وغيره التماس
 بقوله ام به حبه لان الجنون افراء له **واذا عرفت ذلك** فمن مروج القاعدة
 ما لو قال ان شهد شاهدان بان غي كذا فهما صادقان فانه يلزم ان على
 القولين معا لانا قد فررنا ان الصدق هو المطابق للواقع واذا كان مطابقا على
 تقدير الشهادة لزم ان يكون ذلك عليه لانه بصدق كل ما لم يكن ذلك عليه
 على تقدير الشهادة لم يكونا صادقين لكنه قد حكم بصدقهما على تقديرهما فيكون
 ذلك عليه لان **ومثله** لو قال ان شهد على شاهداه وليس كذلك لو قال ان

خيار

شهد علي فلان بكذا فهو صادق وان صدق الدليل المذكور لان الشخص المعين يجري
تلقه عرفا لا يجري على الشاهد مطلقا لحواز ان يعتقده المقر استحالة سماعه نه بذلك
لاعتقاده صدق رواه بري من المذكور **ومل** ذلك في المحاورات واقع كبر القول
احد هم ان شهد فلان اني لست لابي فهو صادق ولا يرد به صدق في هذا الخبر
بل استحالة نطقه بالخبر لاعتقاده صدق في هذا لا يجري في مطلق الشاهد بل
بل الشاهد الواحد المطلق لان الانسان لا يعتقده في جميع الشهود انهم لا يشهدون
الا صدقا وانما يجري في المعين **فائدة** **أو المعتبر** الخبر المحفوف بالقرائن يصدق
العلم وان لم يقدر به وثباته كمن يخبر مرضه عند الحكيم وينبذ ولو نه يدلان
عليه وكذا من يخبر غر موث احد والبناح والصباح في بطنه وكنا نعلمين بمرضه
امثال ذلك كثير وهذا الافادة من القرائن او منها ومن الاخبار وجهان ويظهر القرائن
فيما لو دللت القرائن على شيء من خبر خبر واحد الا في الاظهر **من فروع القاعدة** حوار
اكل الضيف بقدم الطعام من غراذن والضيف في الهدية من غراظا والسمادة
بالاعتسار عند صبره على الجوع والعري في الكلوة والقول من الصبي المنبر في الهدية
ومنع الباب وفي رجوع بعض هذه الى القاعدة نطولا منها انما ينفاد من الظن
القالب لا العلم وقد اختلف الامويون والمحدثون في قبول خبر الصبي الذي لم
يجرب عليه كذب والاصح عندهم عدم العبول الا ان يخف به القرائن كما ذكر
او يكون زائدا على ما خبر بطهارته او يخبر بان مثل هذا المرض يبيع النسيم
او الفطر او يخوف بفتني كون المضرب من التلث على القول بانه الضابط فيقبل
من حيث ان ضابط ذلك الظن القالب كيف اتفق وان ذا اليد قوله مقبول فيها
بدل كذلك **وهذه القاعدة** اخبار غير العدل من المكلفين بما ذكره لان شرط الخبر
العدالة كما يشترط فيه البلوغ والعقل ولكن هذه الموارد خرجت بدليل اخر **المقصود**
الثالث في الاجماع وهو اتفاق المجتهدين في حرامه محله والى على حكم وهو محجة عند
العلماء الا مشقة واختلفوا في مدرك حجة فالحجج هو على انه لا يرد الرواية
الخاصة على انه مدخل المعصوم بينهم وتظهر القايدين فيما لو طاف خبر من المجتهدين
فانه لا يصدق في حجة ما وافق هو عليه عند الحاصل لان الخبر بقوله لكن قصد ومع ان الاجماع

الاجماع حجة وان لم يكن من حيث هو اجماع ونزها لبعضهم اليها القول بان الاجماع ليس حجة
وليس يصح وانما الاختلاف في الحقيقة وعند الجمهور يفتح مخالفة غير النادر ويختلفوا
على احوال محترمة في الاصول **وقوله** اصحابنا على ما وجهه من حجة الاجماع كون اجماعهم
خاصة بجمعة عدم غير المصوم فيهم بعينه وعليهم عليه او قد مخالفة واحدا واللفظ
معروف في الحب فلا عبرة بهم ولو كانوا غير معروفين ففتح ذلك في الاجماع وفي هذا
كل عندى نؤيد حقيقته في كل مقرر ولا يخفى ما ينفع عليه في تضاعيف اللفظ
من المسائل الخلافية وهي اكثر من ان تحصى بل هذا من اصول التي تبين عليه الاحكام
وكلامهم من غير منفتح ومداهم فيه مختلفة جدا من استقراء كلامهم **واعلم الثالثة**
والمتعين اذا قال بعض المحققين في لا يعرف به الباقيون فيكونوا اول من ذكر وعليه
فالحق عندنا انه لا يكون حجة ولا اجماع لان التكويت اعم من الرضا به وجاز ان يكون ترجيح
لنوقفه في المسئلة او ذهابه الى بضرب كل حجة او خوف او غيرها من وجوه العبارة
فولاهم لا يخفى الى ساكن قول وفي المسئلة للاصوليين مذاهب **منها** انه يكون حجة واجماع
مطلقا **ومنها** انه حجة لا اجماع لان الظاهر الموافقة اخاره الامدي ووافقه ابو الحبيب
في المختصر الكبير واقا في المختصر الصغير انه جعل اختيار محصور في احد مذهبيها وها
القول بكونه اجماعا والقول بكونه حجة **ومنها** انه مع انقراض العصر موت الشاكنين في
انه اجماع لان استمرارهم على التكويت الى الموت يضعف الاحتمال ونقصا كما من فقال
ان كان ذلك في غير الظهارة فلا اثر له وان كان في عصرهم فان كان فيما نفوت استدل
كرافة الدم واستباحة الفرج فيكون اجماعا وان كان فيما لا نفوت كخذ الاغنيان كان حجة
وفي كونه اجماعا حتى يمنع الاختفاء وجهان **اذا لم يرد لك** فللقاعدة فروع **منها** اذا ابرأ
شيئا وما لك ساكن بل في الضمان **ومنها** اذا حضر المالك العقد الفضولي وسكت
فانه لا يكون اجازة وكذا سكوت البائع على وطى المشتري في مدة خياره **ومنها** اذا قال
في ملاء من الناس عز وجل صفتين هذا عدل ولم ينكر عليهما احد لم يثبت عدل الله بذلك
خلا فلا يوجب حجة سواء كان الفا بل عدلا ام فاسقا **ومنها** اذا سئل بالظان بفساد
قال هذا ولدي فكيف فانه لا يلحقه بل لا بد من النصيحة بالصدقة ويبدل بك في هنا
التكويت اختاره الشيخ رحمه الله **ومنها** اذا استدل قلت المراهة الموفى منه ذكر الزوج **محل**

تمسك بذلك وهل يحصل به الفسقة ويرفع حكم الايلاء وجهان وبقي امور مخالفة لحكم
بدلها خارج **ومنها** ما اذا استوفيت البكر فمكنت فانه يكفي على الصحيح للفسق خلاف غيرها
وينبغي نقبها بعد ظهورها فارة الكراهة منها ومنها **ومنها** ما اذا خرج احد المبتلى
من الميسر كرها فان منع من الفسخ بان سدد له لم يقطع خبارة وان لم يمنع انقطع ويمكن
اخراج هذا من القاعدة من حيث ان المبتلى بخبارة حاشى بكتاب حكم العقد ونحوه المقار
الموجبة لزوم **ومنها** ما لو حلق المحدث رأس المحرم مع قدرته على الاضلاع فالتكليف فيه حجب
للكفارة ولو كان مكرها او باعها فلا **وامر آخر** مشكك **ومنها** اذا فسد مع الصائم ما ينبغي
الا فساد بان طعن جوفه وكان قادرا على رفعه فلم يفعل ففي وطره وجهان فزاد فيه
وعدم فعله **مسألة** ما اذا تزكيت النخامة الى الباطن وكان قادرا على مجها فزكها حتى جرت
بنفسها **ومنها** اذا زوج صغيره لصغير ثم وثب الزوجه فارتضعت من الزوج
رضاعا محرما وكانت الام مسبقة مسكنة فهذا يحال الرضاع على الكبر لرضاها
ام لا لعدم فعلها كالتام وجهان وفيصيرها فائدة في لزوم المهر **ومنها** اذا حلف لا
يدخل الدار يحمل بغير امره وكان قادرا على الدخول فدخل فحشا وجهان **ومنها**
اذا ادعى رجل شخص بالغ في يده ولم يصرح الشخص له بالملك ولا بعدمه ففعل يكون
اعترافا بملكه وجهان وعلى النفذ بين يمينه الا فدام على شرائه عملا باظهاره خزان **مسألة**
لا يسرق ويحمل عدم جواز شرائه حتى يصرح بان مملوك **ومنها** اذا نفق بعض المشرقي
المهنة وسكن الباقين ولم يتكروا على النافضين يقول ولا فعل ففي انقضاء عهد
بذلك وجهان وان انكروا بالفعل والقول بان يعنى الى الامام باننا مضمون على العهد
لم ينقض عهدهم **مسألة** اذا اختلف اهل العصر على قولين جاز بعد ذلك حصول
الاتفاق منهم على احد القولين ويكون حجة خلافا لصريحى وادعى بعضهم ان هذا
الاجماع اقوى من اجماع لم يتقدمه خلاف لانه لا يدل على ظهور الحق بعد التماسه
وهذه المسئلة لم يذكرها اصحابنا في كتب الاصول كغيرهم وهي طلبة العهد وهي على
اصولنا لان العرف اذا كانت يقول المعصوم فلا اتى لقول خر خالفه او لا فلا لمز وفضة
نايما ورضها في اتفاق جماعة غير مختصين بعد اختلاف فهم كذلك العهد وعلى هذا فلو
اختلفوا ثم ما شئت احدى الطائفتين او ارتدت والعتاد بالله نعم فانه يصر قول

الباقين بحجة اجماع الكونه قول كل الامه **اذا عرفت ذلك** فمن فروغ المسئلة ما اذا طاف وخطف
ولد بن فاقتر احد ثنائك وانكر الاخر ثم طاف المنكر ولم يخاف اذا ما غير الاخ فان تنكر
له بشا ركه في الضيف لا عضا راث في المضرة **القاعدة الرابعة** **والثانية** اذا اجمعوا في شيء على
حكم ثم حدث في ذلك الشيء الجمع عليه صفة لجار الاحتماد فيه بعد حدوث الصفة
و قبل لا يحوز بل يستحب الاجماع قبل الصفة وبعد فاما يمنع الاحتماد **وقررها** حوز
الاحتماد في بطلان التيمم وعدم صدق رة التيمم على استعمال الماء بعد دحوه في
الصلوة مع انهم اجمعوا على بطلان التيمم بوبه الماء قبل الشروع في الصلوة والافق
عند ناعدم بطلانها وهو موافق للقاعدة **المقصد الرابع** في القياس **مقدمة** الاستدلال
اقام الحكي على الخبري وهو قياس عند المنطقيين او الخبري على الخبري وهو القياس
عند الفقهاء او الخبري على الحكي وهو الاستفراء وحاصل القياس المجتهد عند هؤلاء
تعدية الحكم من الاصل الى الفرع لعله متخذة بينهما كما يقال النبد حوام كالحجر لا شبر
في علة الحجرية وهي الاسكار وكل واحد منهما جوتي للسكرو والعللة ان كانت من جنس
فاجعل به اجازين على اصح القولين عندها وان كانت مستنبطة لم يخرج والحق الدال
عليها اما ان يكون قطعيا في دلالة عليها مثل لعله كذا او بسبب كذا او غير ذلك
كذا او ظاهر مثل كذا او يكذا وان كان كذا في قوله نعم وما خلفت الجن والانس الا
لعبده ون وقوله نعم ذلك بانهم شافوا الله وقوله نعم في الهرة انها خيطوا في
عليكم قال ذلك لما امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب فعبد له انك ندخل
على بيت فلان وعنده هرة فقال نعم واليه انما لكيت بحجة الخ او بالاماء كما اذا
وقع جو باخر السؤال كما لو قيل له ص والى افطرت في شهر رمضان فيقول ص والى
عليك بالكفارة فانه يفيد ظن وجوب الكفارة للافطار وكنف من صوم والمناجاة
من بيع الرطب بالتمر ينقض اذا جف قبل نعم قال فلا اذن فهم منه ان النقص بسبب
الجفاف علة الحكم ونحو ذلك **اذا عرفت ذلك** فما ينفع عليه المنع من بيع العيب
بالزبيب وكل رطب بيا لب للعللة الموجبة اليها وجوب غسل الجنابة لغيره
لقول الصادق ع لما سئل عن المرأة الجنب من قبل الاغتسال فيها فيها الجنب وفي
في المغتسل قد جاء لها ما يفيد الصلوة ايماء اليه ان غسل الجنابة انما وجب لاجل

الصلوة فاذا لم يجب عليها الصلوة لم يجب عليها الغسل **مسئلة** اختلفوا في وجوب الفياس
في حوائز في الحدود والكفارات والتفديرات والخص فحيزه الشافعية فيها وصغ
الحنفية **من فروع** الحدود ايجاب قطع الباش فياسا على الشافعي والجامع اذ مال
الغير خفية **ومن فروع** الكفارات ايجابها على قائل النفس عمدا فياسا على المخي لانه هو المصنوع
في الابه واجبا بها بالافطار بالاكل فياسا على الوقاع لجامع الافساد وقيل الضبط
عليه عمدا المفيد به النص قال نعم ومن فقه منكم منعدا فجزاه مثل ما قبل من النعم **ومن**
فروع المفديرات اجزاء منج ولو واحد في الفارة اذا كان تسع عشرين ولو ازيد كوا
للرخص فروعها **منها** حوائز النداوي بغير احوال الابدل من الجاسات ما عند الحر الصدوق
على اصح القولين عندهم واصل الخلاف انه صام امر الجماعة الذين قد صام المدينة فمرو
فيها ان يخرجوا الى ابل النبي ص والمعا لبادية وشربوا من الماء والبانها فشرىوا وصحوا
فشرى بهم لابل رحضة حوازل النداوي عند الفالدي بالجماعة **ومنها** اذا صلى صلاتي
شدة الخوف فبقي في اشائها واسند بن القبلة الحاجة اليها لم ينقل صلوة لو روي
النص بذلك فلو ضرب ضربات متواليات او ركب وحصل ركوعه فعد كثير ففقد ينقل
لان النص ورد في هذين فلا يقاس عليهما غيرهما لان الاصل في الفعل الكثير البطلان
وقيل لا يبطل فياسا على ما ورد **ومنها** انه ورد الحديث بحجاز الصوم عن الميت
مع ان القاعدة اصناع النيابة في الافعال البدنية فاختلفوا في بعدية الى الصلوة
والاعتكاف فاكثروا على منع ونقل النود في شيوخ مسلم عن جماعة من العلماء انه يصل
الى الميت ثواب جميع العبادات من الصلوة والصوم والقراءة وغير ذلك قال وحكي
صاحب الحاوي عن عطاه بن ابي رباح واسحق بن راهويه انهما قالوا يجوز الصلوة عن
الميت وقال الشيخ ابو سعيد عبد الله بن ابي عمرو عن صاحبنا المناخي في كتابه
الانضاف الى احبائه هذا قال رحمه الله الفياس على الدعاء والصدقة والحج فانها لها
ثمنا يصل بالاجماع **مسئلة** اختلفوا ايضا في حوائز الفياس في اللغات كما اذا ثبت
سنة محل باسم لمعني شريك بعينه وبين غيره فهل يسمى ذلك الغير بذلك الاسم لو
المعني المقصود للتسمية وذلك كتسمية الابن زينا والباش سارفا وحيزه
في المحل ونقل ابن خزيمة في المحضايع عن اكثر اللغويين كابن علي والمازني وروى

جماعة منهم الامدي وابن الحاجب وجرم به في المحصول في كتاب الاوامر والنواهي في
آخر المسئلة الثانية الى مسغره وفيه الخلاف في هذه المسئلة فاذكره في المحصول
او هو صحة الاستدلال بالخصوص الواردة في المحرر الشريف والرباني علي شارب البند
والبيان واللايط **مسئلة** ترتيب الحكم على الوصف المناسب يقتضي العلية عند اكثر
مختر في القياس بالعلة المستنبطة بمعنى كون الوصف المناسب علة لذلك الحكم كرفع
الارض يد الشارف واقل هذا الفائد فان لم يكن ضاسبا فالحقار عند الامدي وابن
الحاجب وجماعة انه لا يفيد لها واختار البضاوي عكسه واستدل عليه بان قول
الفايد اهل العالم واكرم الجاهل مستفح مع ان ذلك قد يحسن المعنى اخذ دل على انه لغتهم
التخليل فان كان الترتيب بالفاء فاد العلية سواء دخلت على الحكم كقوله ثم والشارف
والشارفة فافطوا بينهما وقول الرازي زنا ما عزم فرجم او على الوصف كقوله صه واله
لا تفزوه طبيا فانه يبعث يوم القيمة صلبا **اذ اقر ذلك** فمن فروع المسئلة ما اذا
سمع مؤد ناعبد مؤذن فافتح الوجهين استجاب حكاية الجمع لقوله صه واله في الحديث
اذا سمعتم المؤذن وهو يخفق فيها الا ان الاول متأكد الاستجاب **ومنها** اذا لم يسمع
بعض الفضول فالمتجه انه يجب فيه لقوله فالحديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل
ما يقول ولم يقل فقولوا مثل ما تسمعون **مسئلة** صلاحية كون الشيء حرا بالسؤال
مغلبة على الظن انه جواب كقول الاعرج وافقت واهل بارسولا الله فقال اغتورقته
وهذا من قبيل الاسماء كما تقدم والمسئلة فروع **منها** ما اذا قالت له زوجته
واسمها فاطمة طلقني فقال فاطمة طالق ثم قال نوبت وفاطمة اخرى طلقني
الملمسة على احد الوجهين ولا يفيد قوله لانه حال خلاف ما لو قال ابتداء
طلقت فاطمة ثم قال نوبت واخرى **ومنها** لو قيل له كلم زيد اليوم فقال والله
لا كلمني فقتضي الجواب الحلف على ترك كلامه اليوم وكلامه يقتضي الابد هذا اذا
لم ينو شيئا ولا تعين ما نواه ولعل العمل بالناسب هنا مع الاطلاق اقوى **ومنها**
اذا قالت له زوجته اذا قلت لك طلقني ما تقول فقال اتول انت طالق فقل
لا يقع الطلاق عليه ظاهر لانه اخبار عما يفعله في المستقبل عملا بالجواب المطابق
للسؤال الا ان قصد غيره وهو طلاقها المخبر فطابق **مسئلة** التعليل بالمطابقة

عند مجوز الغليل بالمشيطة كغليل حوز العضر وغيره من الرخص بالسفر الذي هو
 المشيطة وهو ضرب من اختلاف الحاجة في حد الضرورة المحركة في السفر ما يمنع في غيره و
 المسئلة فروع **منها** اذا قال الزوج ان كنت حاملا فاني عاكظها حتى وكان يطاها
 وهي من تحمل هذا يجب التفريق الى ان يثبت بها الزوج فيه وجهان ايجادها باللائق
 الاصل ندم الحمل ووجه المنع ان الزوج مضطرا **ومنها** تغليلهم بمنع العبد من
 الصوم المندوب بغير اذنه لانه مضطرا لضعفه عند منعه وهل يجوز ان
 يصوم في وقت لا ضرر عليه فيه الاصح لالان الضرر مطلقون به وقد مضى العبد
 غير مؤثر في الكفارة مع انه مؤثر **ومنها** انهم حوزوا للمعتكف الخروج الى بيته للاكل
 وقضاء الحاجة لاسيما انه يفعل ذلك مع الطائفتين هناك فلا يعتكف في موضع
 مغلق عليه او كان المسجد نفسه ممتلئا فغلق على نفسه اذا دخل اليه فتحة اصناع الخروج
 لانتفاء المعنى ويحمل الحوز اعتبارا بالمشيطة لان المسجد حرام في الظروف **مسئلة**
 اذا تردد في موضع بين مشاهة اصلين احدهما يشبه في الصورة والاخر يشبه في المعنى
 وغير بعضهم عنه بالمشاهة في الحكم فلا خلاف بينهم كما قال الخليل في المستصفا
 ذلك حجة الردية بين قاسين متساويين ولذلك سمي قياس عليه الاشتباه و
 اختلفوا في المعبر منهما فقال الشافعي يعبر بالمشاهة المعنوية وقال ابو بكر بن عمار
 يعبر بالصورة ومنه انجاب احمد الشهد الاول والثاني وعدم انجاب ابى حنيفة
 الثاني كالأول **اذا فرقت ذلك** من فروع المسئلة ما اذا قل عبد او كانت يمينه
 تزيد على الدية قال القتيبي يجب عند الشافعي وان زادت الحاقه بساير المملوك
 لمشاركة لها في المعنى وقال غيره لا يزداد على الدية نظر الى مشاهة الحرف في الصورة
 وهذا القول عند مصنوعي البتة لا هذه العلة **ومنها** الثلث ليس بمملة
 مضمومة ولا مساكنة فاء مشاهة في حرف وهو جئت لشيء الحنطة في الصورة
 اذ هو على وجهها لونها ونحوها وليست بالشجر في برودة الطبع هذا هو المنقول
 عن اللغويين والمعروف عند الفقهاء وعكسه بعضهم وقد اختلف فيه فحمل انه
 يلحق بالحنطة حتى يحال به تضارفا ويحمل بالشجر ويحمل جرس من قبل المعارض
 المعين **فائدة الخامسة في تغليل المحرم الواحد بعلمين جائز في العلة المضمومة**

امر

شدنا واتفقنا جماعة ممن جاز الغليل بالمسئلة منهم الرازي في المحصول في الكلام
على الفرق وتابعة البضاوي وأصحاب هذا القول ممن وافقوا السري معرفات لا مؤثر
فلا يفر اجتماعها كما يمنع اجتماع العقيدة وفي المسئلة اقول ثانياً الحراز مطلقاً لما
ذكر في الاول وثالثها المنع مطلقاً لان استناد الحكم على احدهما يقتضي صرفه عن الآخر
واختاره الامدي ورايها يجوز في المخصوصة للدليل الاول دون المسئلة للدليل
الثاني قال الامدي ومحل الخلاف الواحد بالشخص كخبر امرأة بعينها وجوب قتل
شخص بعينه قال واما الواحد بالفرع كالخبر بمزبحة هو يجوز بلا خلاف **اذ انظر**
ذلك فمن فروع الفائدة ما اذا حدث احد الثائم نوي حالة الوضوء رفع يده
وفيه وجهان احدهما لا يحد ث نفسه كالتوم ونحوه لا يرتفع وانما يرتفع حكمه هو
واحد وان تعدت اسبابه والثاني لا يكفي مطلقاً والثالث ان نوي الاول صحيح والا
فلا والرابع عكسه والخاص ان نوي غير المنوي لم يصح والاصح **ومنها** اذا صادف نذر
ان زماناً واحداً اذا قال ان قدم زيد فله على ان اصوم اليوم الثاني لغد ومعه وان
قدم عمر فله على ان اصوم اول خميس فقد ماعاً يوم الاربعاء فلا يخرب صيامه عنهما
صاعاً على القول بعدم اجتماع العلل بل يصوم غداً ونذر ويقتضي بوجوب النذر الثاني و
الاخرى اجزاه عنهما ومثله ما لو نذر صوم سنة معينة ثم قال ان شفي الله مرضي
فله على صوم يوم الاثنين فلهذه السنة بناء على جواز نذر الواجب **ومنها** اذا شرط
المبايعان خياراً فحينئذ انما الخيار المشروط خرج من العقدام التفرقة في لانا صحتها
الاول يجمع قبل التفرقة خياراً ونحوه فيسقط البيع بطل منهما ولو اشترى غائباً بالو
فخياراً للرؤية يثبت بطل عندنا وقد جامع الخيارين الاخرين وقد جامعها خيار
العقود والحبس والحيوان وغيرها ثم ان فتح العاقد جميعها انسخ بها وان صرح
بالعقود انسخ به وان اطلق انسخ بالجميع اطلاقاً لانه ليس بعضها اولى من بعض وكذا
في الاجازة اذا جاز في الجميع او اطلق ولو اجاز في البعض ففي الخيار بالباقي **ومنها**
ما اذا رجلي امرأتين واعتل غداً الجناية واخبرانه لم يغتسل غداً الثانية ففعل القول
بعدم لغدها وان المؤثر الاول هو صادق وعلى الاول كاذب **ومنها** ان
المرأة اذا كانت جنباً فحاضت ثم اغتسلت وكانت قد حلفت ان لا تغتسل

ان الجبابة في وقت معين يتعقد فيه الذرعا لغيره يثبت ما فان نوبت الغتسال عنهما يكون بينهما
عنهما ونحت وان نوبت من الحوض وحده لم تحت لانهما لم تغسل غرا الجبابة وان كان من
عنهما حجر باعتهما معا ويحمل الحنت مطلقا حيث نقول سيدا دخل الغتسال لان ارتفاعه
يدل على الغتسال له **المفصل الخامس** في ادلة اختلف فيها قد سبق في اول الكتاب
الخلافا في الاطفال قبل البعثة هل هي على الاباحه ام المحرم ام على النوقف وانما بعد
الشرع فنقضي الادلة الشرعية ان الاصل في المنافع الاباحه لقوله نعم خلق لكم ما في
الارض جميعا وفي المضار اي موانع القلوب هو الحريم لقوله ص ولا ضرر ولا
اضرار في الاسلام كذا ذكره الرازي والامدي وابنا عنهما ونقل بعضهم منها ثلثة او
كالشائفة **ادلتها** فالمسئلة فروع **منها** اذا وجدنا شعرا ولم ندر هل هو من
ما كوله ام لا من جحر العين ام لا فنقل هو حرام طاهر وعلى نقدر برطها رنه هل هو
بغني عنه في الصلوة ام لا او حرمه متبني على هذا الاصل وهو في الفرق بين الطهارة
والعفو لان الجاسات محصورة والاصل عدم كونه منها بخلاف غير المعفوعة فانه
غير محض لكن كونه الحيوان المحرم على وجه لا ينضبط كما نهى عليه في مواضع **منها**
في المتولد بين ما كوله وغيره اذا لم يلحق باحدهما ولا يعلم الجنس فانهم حكموا بطهارته
ومخرجه عملا بالاصلين المنضبطين وعلى هذا فنحكم بطهارة الشعر المذكور وعدم
العفو عنه وكذا القول في العظم ونحوه وخرها حكموا ايضا بانه لو استنبه الدم الطاهر
بالجنس حكم بطهارته ولكن حكموا ايضا بانه لو استنبه بالمعفوعة حكم بالعفو
وهذا لا يتم على ما ذكرناه بل على القاعدة وهي بعكس على التفصيل الا ان يقال انفق
عند خال الدم ايضا غير محض لعدم احتضار افراده من الحيوان الذي خرجت دم ما لا ينقص
له خلافا افراد ما يعفى عنه من الشعر والعظم فانه محض الحيوان المحلل وهو محصور
وهذا حسن **ومنها** اذا راي شخصا ولم يدرك هل هو ممن يحرم النظر اليه ام لا كما انك
هل هو ذكرا ام انثى او شك في ان الانثى محرم النظر اليه وان الاخنبة حرة ام غنة
ونحوه فيخرج حوازه على هذه القاعدة **ومنها** اذا لم يعرف حال البهائم هل هو
مباح ام مملوك فهل يجري عليه حكم الاباحه او الملك وحجبان فقرعان على الاصل
المذكور **ومنها** التوب المترك من الحر برودة غير اذا شككنا في استهلاك الحر فهل يجوز

للبسام لا وجهان مرئيان ولهذا المنع هنا اوجدها لوجود الحرمان مع الشك في المبيع
وهو الاستهلاك فان الاصل عدمه **فائدة السار والغير** استصحاب الحال حجة عند اكثر
المحققين وقد يعترض عنه بان الاصل في كل حادث تقديره في اقرب زمان وبان
الاصل فيها ما كان على ما كان وهو اربعة اقسام **أولها** استصحاب النفي في الحكم **ثانيها**
الى ان يرد دليل وهو المعترض بالبراءة الاصلية **ثالثها** استصحاب حكم التعميم الى
ان يرد محض وحكم النص الى ان يرد مانع مع استقصاء البحث عن المحض **رابعها**
الثاني الى ان يظن عدمه او مطلقا على اختلاف الرايين للاصوليين **والله اعلم**
حكم ما ثبت شرعا كالمالك عند وجود سببه وشغل الزمة عند انقضاء التمام
الى ان يثبت رافعه **والبعض** استصحاب حكم الاجماع في موضع النزاع كما نقول الخارج
خارجا عن السبيلين لا ينقض الوضوء والاجماع على انه منطوق بهذا الخارج فليس هو
اذا الاصل في كل متحقق دواءه الى ان يثبت معارض والاصل عدمه وكما نقول في
المنتهى اذ ارجح الماء في أثناء الصلوة لا ينقض نيمة الاجماع على صحة صلوة من قبل
وجود الماء فيشترط في يثبت دليل يخرج الشك به **اذ انظر ذلك** فلفظة
منزوع كثيرة مشهورة **سبها** لو علم نجاسة الماء بعد الطهارة منه وشك في سبها
عليها فان الاصل عدم نفوذها وصحة الطهارة كما انه لو علم سبها وشك في بلوغ
الكرية فالاصل عدمه وفيل هو خراب لغرض الاصلين لان الاصل طهارة الماء
والشك في تأثيره بالنجاسة ويضعف بان ملاقات النجاسة المعلوم دفع حكم الاصل
السابق **ومنها** لو كان كوا فوجد متغيرا وشك في تغيره بالنجاسة او بالاجون فالبناء
على الطهارة لانها الاصل المنصفي والمعارض له **هنا ومنها** لو شك في الطهارة
مع تنقير الحديث او بالعكس فانه يستصحب حكم ما علمه وبطرح المتكوك فيه اما
لو ينفقها وشك في السابق منها فانه خراب لغرض الاصلين وسباني
ومنها ما لو وجد على بدنه او ثوبه المختص منها فانه يحكم بجبانته من اخر
نومه وجبانته طاهر بحمل كونه منها الاصاله عدم نفذه ويضعف به
قول من حكم بها من اول نومه وان كان احوط فعليه ما اخرناه يعيد كل صلوة
لا يحمل سبها وعلى القول الاخر يعيد كل صلوة لا يعلم سبها **ومنها** ما لو وجد

عليه زكوة او خمس وكفارة وشك في اداها فان الاصل عدمه واستصحاب ما وجب
اولا ونكسه او شك في بلوغ النصاب فالاصل عدمه وليس منه ما لو علم النصاب في
الحيلة فخرج غرضها بحسب شك في وجود النصاب في الباقي فان ذلك لا يكتفي
في اسقاط الواجب لخلق الزكوة سابقا بالذمة بل بالمال فلا يبرأ منه الا بيقين
الخروج من العهدة بخلاف ما لو شك في تعلو الوجوب بالمال ابتداء فان اصاله
البراءة وعدم بلوغ النصاب لا معارض **للمشكل** لو شك في خروج مطلق للصلاة
او الصلوة او الصوم او الاعتكاف او غيرها من العبادات فالاصل عدمه واستصحاب
الصحة التي افتتحت عليها العبادة **ومنها** ما لو شك المعتكف في زمن خروجه هل هو
صحيح يخرج من ركوعه معتكفا عادة ام لا مع الاضطرار اليه ونحوه وكذا الشك في الا
بعد الفراغ من الفعل لا صالة البراءة وعدم المسند ويشكل لو كان الفعل تاما بغيره
فان الاصل عدم فعله ولا افساد وكذا لو وجد سجود التهور فالاولى ح ان يكون من
باب تغارض الاصلين وان كان الحكم هنا شرعا البناء على الفعل للنص ويمكن جعله
ايضا من باب تغارض الاصل والظاهر اما الشك في نفس فعل الصلوة فان كان
في وقتها فالاصل عدم فعلها بغيره عليه الصلوة وان كان بعده تغارض الاصل
والظاهر وسباني **ومنها** عدم مثل الصبي الذي يمكن بلوغه لا صالة عدمه
حيث لا يوجد ما يدل على بلوغه ولو وجد منقبا فادعى استجماله بالدواء **ومنها**
الاصلاح وسباني **ومنها** دعوى المشتري العيب وتقدمه ودعوى الغارم
تفضان القبي في ابواب المعاملات اجمع وهي مشهورة **ومنها** اذا شك الضامن
في دخول اللبيل فالحكم استصحاب بقاء البهائم فلا يجوز له الفضيحة ان يخفق الدخول
حيث يمكن ولو شك في طلوع الفجر جاز له استصحاب اللبيل فيما كل الا ان يخفق
دخوله عملا بالاصل فيها فان وجب القضاء لو بين خلافه حيث يكون مقتضا
في المراجعة على بعض الوجوه فان ذلك يدل خارجي وكذا القول لو شك
في دخول وقت الصلوة حيث يمكن العلم فلا يجوز له الدخول فيها ولو شك في
خروجه فالاصل بقاءه فتبقى الاداء ولو لم يكن له طريق الى العلم بالوقت جاز
المعويل على الظن في اوله وفي الرجوع اليه في اخره واستصحاب البقاء الى ان يتبين

وجهاً ظهرهما الثاني **ومنها** ما اذا ادعى عينا فشهدت له ببنه بالملك في وقت سابق واذا
 كان ملكه ففي وقتها وجهاً حران بنوت الملك سابقاً بوجبا استحباب حكمه في حصد الغرض
 منها ومن عدم ضافات الشهادة بملك غيره له هو صيد وما ذكره الشاهد وان كان لان
 ملكا الغرض مع علم الشاهد به وعند من ثم احاطا بالماخرون واوجبا بانه باق الى الا
 او لا يعلم المزبل لا ينفى احتمال علمهما بملك غير المسمور له ظاهر وعلى القاعدة يجوز للشاهد
 ان يشهد باسمرار الملك الى الان حيث لا يعلم له مزبلا عملا بالاستحباب كماله ان يشهد بانه
 لا يعلم له مزبلا وقد حكموا بانه لو قال لا ادري زال ام لا لم يقيد ويلبغى عدم الفرق بينه
 وبين السابق لانقضاء المانع المذكور مع الحكم بالاستحباب واما الفرق بين الصيغتين
 بان الثانية تشمل على نرد مع امزراط الجرم في الشهادة بخلاف الاولى فيما لا يجدي
 لتحقيق الجرم صحتها باسد الملك والشك في استمراره لا يبرئ ولا يعلم المزبل والاستحباب
 يجري بينهما **ويفرق** عليه ايضا لو قال المدعي عليه كان ملكك بالاسن والاق في انه يقول
 كما لو شهدت البينة انه اخر اسن والفرق على هذا بين ان يقول كان ملكه بالاسن وبين
 ان يقوم البينة بذلك لان الاخر لا يكون الا غير تحقيق والشاهد يضمن حتى لو استندت
 الشهادة الى تحقيق بان قال هو ملكه اشراه منه بالاسن قبلت **ومنها** لو غارض الملك
 القديم والبيد الحادثة ففي ترجيح ايتما في كان بها خذ تقدم الملك السابق في عدة الاستحباب
 فيغارض ح الملك والبيد والاول مقدم كما لو شهدت البينة لاحدهما بالملك
 والاخر بالبيد في الحال **ومنها** لو انفقا على الانفاق على الولد من يوم صوته الاب
 ولكن تنازعا في تاريخ موته فقال الولد من سنة مثلا وقال الوصي من سنتين فالقول
 قول البين لا يصلح بقاء الحيوة الى وقت الانفاق المتوقف على زوالها وبراءة منه
 الصبي من الغرم وما له من استحقاق غير المالك **ومنها** او شك الحايض في انقضاء أيام
 الغادة مع استمرار الدم بان لم تحفظ الايام الماضية او شك المصغرة في عدد ^{ضعف} ^{المر}
 او ابتداء الرضاع لغيره بالثمن او شك في انقضاء مدته ونحو ذلك
 فالاصد يقضي بقاء ما كان من حمل وحرمة وجبار وحض وعدم صفى زفان المشكوك
 فيه وكذا لو شك **ومنها** المدة التي يحق معها اليأس فالاصد بقاءها ولا يغارضه ضا
 وجوب العيادة قبل حصول الدم في وقت ما كان كونه حبضا ويمكن على بعد كونه من

مضي

تعارض الاصلين **منها** لو شك المرء في كونها فرسية فان كل من لا يعرف لغتها يمكن
كونها فرسية في سائر الاقاليم ما لم يعلم انتفاؤها عنها فالاصل عدم كونها منها لان
هذا العنصر طارئ على الاصل والاصل يقتضي عدم النول من النضرب كنهانه ويمكن رؤيتها
الى تعارض الاصلين ايضا بسببها بالحكم سقوط العبادة مع رؤية الدم الذي يمكن كونه
حبيضا في نفس الامر **منها** لو اختلف الموهوب له والوارث في ان الهبة وخرها من التبرع
وقعت في الصحة او المرض فان علم موثا المورث في مرض فالاصل عدم تقديم الهبة عليه
فيفقد قول الوارث وان لم يعلم موثا في مرض باننا حمل موثا نجاة او باقتل بالمقد
قول الموهوب له لصاله عدمه وفي المسئلة قول يفقد هم قول الوارث مطلقا نظرا الى
الغالب في جمع المرح الى تعارض الاصل والظاهر **منها** ما لو وصي بحمل فلانة فانه
انما يعطى ولدها اذا بنفنا وجوده في حال الوصية بان ولدته لدون ستمنا شهره
ولدتها لان بدنها الى الاضحية وكان لها نوح او مولي نعناهما لم يقط لا مكان فخذ
وان كانت خالته منها تعارض الاصل والظاهر وسباني وكذا لو اقر له بشي **منها**
لو اقر بجميع ما في يده او بحسب اليه لغيره فشا رعا في بعض ما في يده لهد كان موجودا
الاقرار ام لا فالقول قول المقر لصاله عدم تقديمه ولو قال لغيري يدي االف
واليا في لو يد قبل ايض **منها** لو شك هل احم باج قبل اشهر ام فيها كان محرما باج
لما ذكرناه فانه على يقين من هذا الزمان وشك في تقديمه **منها** لو تولى الملتقط غنك
اللفظ قبل التعريف والحول ضمن وان عاد الى بيت الامانة استنطقا بالما سبق وشك
ما لو شرط الابن في مال الوصي ثم رده الى الخبز وروحه فان الضمان لا يزول بذلك
استنطقا بالما ثبت **منها** اذا ادعى بجهنم او شجرة واقام عليها بجنة فانه لا يشترى الثمرة
والساج الحاصلين قبل اقامته البينة لان البينة وان كانت لا توجب بثوث الملك
بل يظهر بحيث يكون الملك سابقا على اقامتها الا انه لا يشترط سبق بن خرطوب
ويكتفي بلحظة لطيفة في صدق السهود ولا يقدر ما لا ضرورة اليه ومقتضى هذا **الاصل**
ان من اشترى شيئا فادعاه مدح واخذه منه بحجة مصلقة لا يرجع على بايعه بالتمسك **جمال**
انتقال الملك من المشتري الى المدي وفي ذهاب اليه بعضهم لكن المسموع بثوث الرجوع
بل لو باع المشتري ووهب وانزع المال من المتهب والمشتري منه كان للمشتري الاول الرجوع

يُبدى وسبب ذلك الحاجة إليه في عمدة العقود ولأن الأصل أن لا معاملته بين المشتري والمشتري
ولا انتقال منه فيندم الملك المستهوب به إلى ما قبل **ومنها** لو قال البائع لعنك الشجرة
بعد التنازل عنها لغيره في قول المشتري بل قبله فهي في وقتهم قول البائع هنا قوي
لاصاله بقاءه وملكه ويمكن رده إلى تعارض الأصلين لصاله عدم تقدم كل منهما
فخرج البائع بما ذكره بعد المناظرة **ومنها** إذا قالت طائفتي عيال فطلقها ثم
اختلفا فقال الزوج طلقك عقيب سؤالك وقال المرأة بل بعده مجتنب لا بعد
جوابا فالقول قولها لما ذكرناه وأخرجنا هذا بخرجنا بصاله الصحة لأن طلاقها
صح على التقديرين بل معها أيضا صالة براءة ذمتها من الألف **ومنها** إذا استأجر
الصبي مدة يبلغ فيها بالسنة فإن الأجرة لا تنفع في المدة الواقعة بعد البلوغ على
الصحة هذا إذا كان رشيدا حال الأجرة وإنما يوقف كماله على البلوغ إذا لو كان
غير رشيد فيمكن أن يقال بالصحة لصاله بقاءه بالحجر بالسبق فيلحق ما بعد البلوغ بالمدة
التي سبق في البلوغ فيها كانت لسنة الأربعة عشر مع أن الأقوى فيها الصحة نعم بلغ
رشيدا حيث لم يكن حاصل حال الأجرة وقف في الباقي على الجارية على الأقوى
ولا يخفى رجع هذه الفروع إلى القاعدة **ومما يفرع** على ذلك ما لو غاب الصبي
عزوبته مدة يبلغ فيها بالسنة فهذا يجوز له التصرف في ماله بناء على صالة عدم
الرشيد بصره إلى الحاكم بحكم العينة المقتضى على ما فصلناه بقاءه ولأية الأب
وعلى ما اختلف جماعة من عدم صحة الأجرة مدة يندم تحتها يحصل فيه البلوغ قولها
ح هذه مدة خالفها المشرقة على القاعدة والحق بها ما يحضر منها فأنه كثير
حديث وهي من أشرف القواعد **مسألة** قول الصحابي ليس بحجة عندنا مطلقا حيث
هو صحابي وعند الشافعي هو حجة فيما ليس للاختلاف فيه مجال فأنه قال روي
عن علي عليه السلام صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجدة وقال
لو ثبت ذلك من علي لعنك به فأنه لا مجال للقباس منه فالظاهر منه أنه يوفى
وأما قوله في الأمور المحمودة فيها فلا يكون حجة على أحد من الصحابة المحمدين
بالإشفاق كما قال الأمدى وابن الحاجب وهذا يكون حجة على غيرهم حتى يجب عليهم
العمل به فيه مذاهب أصحابنا أنه ليس بحجة وفرغوا بذلك فروغا **وما** إذا أصاب

الرجل عبك حماما خرهما فاعليه شاة ابناء جماعة من الصحابة وربما علل بات
 الشاة مماثلة للجماعة في القابل يوثق منه دخل في اطلاق الآية **ومنها** ترك قتل
 الواهب ابناء الاول وغير ذلك **المفصل الثاني** في التغافل والتزجج **مفصل** الامانة
 اجد الدليلان الظنيان يجوز تغافلها في نفس المجتهد بالاتفاق واما تغافلها
 في نفس الامر فبغير جماعة لعدم قايدهما وذهب الجمهور الى الجواز وعلى هذا فيقتل
 مختبر المجتهد بينهما ويقتل شيئا قطان ويرجع الى البراءة الاصلية واذ قلنا بالخبر
 لو وقع ذلك للقاضي حكم باحدتهما مرة هذا يجوز له الحكم بالآخر مرة اخرى جهان
 وفصل الرازي في الامارين طريفة ثالثة فقال ان كانا على حكمين متنافيين
 بغير واحد كالاباحة وحرمة فهو جائز عقلا يمنع شرعا وان كانا متنافيين على حكم
 واحد في فعلين متنافيين فهو جائز وواقع ومقتضاه الخبر والدليل على
 الواقع خبر المال كما بين من لا بد بين اربع حقائق وممن يثبت انون **ادع**
ذلك من فروع المسئلة ما اذا خبر المجتهد في القبلة فعند الجمهور يصل الى اربعة
 شاة عملا بالقاعدة وعندنا الامر كذلك مع ضم الوضوء الى اربع جهات
 والاوجب فقد ما على ذلك لغيره على الصلوة الى القبلة او ما في حكمها يقينا
 فلا يجوز له الانتقال الى غيره فاذا صلى الى اربع جهات متقاطعة على زوايا فوام
 فهو ما يصل الى القبلة او صغرى الى حد لا يبلغ اليه واليسار وذلك ايضا في
 حكم القبلة للخبر في صحة الصلوة مطلقا بخلاف ما اذا اقتصر على واحدة او صلى
 متقدرا على غير ذلك الوجه نعم اوصاف الوقت غرض لا رجوعا الى القاعدة ولكن
 ينبغي ان لو قدر على ما دون اربع فقد يجزى به الواحدة مقتضى التحليل عند مدلا
 لا يقدر على الثعبان بالثلاث ثمانية وثلاثون بالجواز لعدم تحصيل اليقين فيكون
 الثلث والواحدة سواء في خبر عملا بالقاعدة ويجعل الوجوب وبه صرح بعضهم لان
 بالاربع في مرسله خدش غرض الصادق ثم منه دخل ما دونها عند تغافلها في وجوب
 الايمان بما يستطاع من الامر حيث يتخذ اكمال وهذا انما يتم لو جعلنا الخبر
 حجة على الحكم كالشيخ وجماعة وفيه نظر لا رساله وجهالة راويه وانما صراخه اليه
 جعلنا الزايد على الفريضة من باب المقدمة حيث توفقت البراءة عليه كوجوب الصلوة

الواحدة في ثواب المستقيمة بالجنس حيث بنى بدعته والجنس بواحد خراب المفدمة مثل
هذا الاجتناع الى نص ورم عليه فلو اخذت فعل ما يحصل به اليقين لم يحصل الغرض من
الزائد على واحدة وان كان اقرب الى احتمال المطابقة فان مجرد ذلك غير كاف في الحكم
بوجوب الزائد وذهب سبدر رضي الدين طاووس رحمه الله في كتاب الامان في اخطا
الاسفار والازمان هذا الرجوع الى الفرعة استضعافا مستند وجوب الصلوة الى
الاربع وهو من حيث لا يمكن فعل الجميع كما ذكرنا لعدا الصلوة الى القبلة وما حكمها
بقينا نرجع الى الفرعة الواردة شرعا لكل امرئ منه اما مع امكان الصلوة الى الاربع
فانه يقدم على الفرعة لما حفظناه **فائدة الثانية** **والدفع** اذا تعارض دليلان فالعمل بهما
ولو خروجه اولهما اسقاط احدهما كطبيعة لان الاصل في كل واحد منهما هو الاعمال
فيجمع بينهما بما يمكن الاستحالة الرجوع من غير مرجح **فائدة** ما اذا وصي بعين الزيد
ثم اوصي بها العمري فيلزم ان يكون بينهما احتمال ارادته عملا بالقاعدة والاصح كونه
رجوعا وهذا خلاف ما لو قيل قال الذي اوصيت به العمري وقد اوصيت به الزيد
فانه رجوع قطعا والفرق انه هناك جوفان يكون قد لبس الوضوء الاولي فاستحسنا
تغير الاحكام على القول بالشريك وهذا بخلافه **ومثلا** اذا قاما بالبينة بان
جميع الدار لزيد وقاما حري بان جميعها للعمري وكانت في يدهما او لم يكن في يده
واحد منهما فانها يقسم بينهما ولو كان بين الدليلين عموم وحضور فوجه وهما
اللدان مجتمعان في صورة وينفرد كل منهما عن الآخر في اخر كالحوان والابيض
طلب الرجوع بينهما لانه ليس تفديهم حضور احدهما على عموم الآخر باولي من العكس
فان الحضور يقتضي الرجحان وقد ثبت ههنا ان لكل واحد منهما حضورا بالنسبة
الى الآخر فيكون لكل منهما رجحان على الآخر كما جزم به في المحصول وغيره **الاعلم**
قال فمفروض القاعدة تفصيل فعل النافذة في البيت على المسجد الحرام فان
قوله ص والصلوة في مسجد هذا تفدي الفصل فبما عده انما المسجد الحرام
يفتضي تفصيل فعلها فيه على البيت لعموم قوله ص والصلوة فبما عده وقوله ص والصلوة
افضل صلوة المرء في بيته الا المكنونة يفتضي تفصيل فعلها فيه على المسجد الحرام
ومسجد المدينة وشرح الثاني ان حكمة اخيار البيت على المسجد هو البعد عن

الزيادة المعتمدة في الموردي الى احتياط الاجر بالحلية وهو حاصل مع المسجد بن وانما حكمة
 مني الشريف المفتي في زيادة الفضيلة على ما عداها مع انزال الكل في الصحة وحصول
 الثواب ومحصل الصحة اولى من محصل الزيادة ويمكن رد هذا الى الاول فيجعل بكل
 مروج به بان تحمل عموم فضيلة المسجد على الفريضة وعموم فضيلة البيت على النافلة
 لان النافلة اقرب الى فضيلة الزيادة من الفريضة وهذا هو الراجح وفيه مع ذلك انما
 للدليلين وهو اولي فراخ احدهما **ومنها** قوله ص والى زمان غرضه او لغيرها
 فليست لها اذا ذكرها فان بينه وبين نفسه ص والى غرضه في الاوقات المكرهه
 عموما وحسوا لان الجز الاول عام في الاوقات خاص ببعض الصلوات وفيه الفضيلة
 والثاني عام في الصلوات خاص ببعض الاوقات وفي وقت الكراهة مبني على ان
 والمرجح للاول انه ص والى فضيلة الظهر بعد فعل العصر وقال شغلني عنها وقد
 عبد القيس ولما في المبادرة الى القضاء والاحتياط والمشاركة الى الجز وبراءة
 الذمة هذا بالنظر الى ما قد ورد عنه ص والى وانما على ما رواه اصحابنا من فضيلة
 الكراهة بغيرها ان السبب في حكم **واضح** **ومنها** عدم كراهة الصلوة في الاوقات المكرهه
 بمكة شرها الله نعم فان قوله ص والى بان عبد صان مروجي منكم ان هذا البيت
 فلا يمنع احدا طاف او صلى اية ساعة شاء من ليل او نهار مع لهب ص والى غرضه
 في الاوقات المكرهه فتباعد عن مخرج وجهه بعد عدم حصول مكة لعموم الصلوة
 من موصوع ونحوه وظاهر الاحتياط بتقديم عموم الكراهة **فائدة** اذا تعارض ما
 يقتضي اجاب شي مع ما يقتضي تحريمه فانها تباعد عن مكانه في المحصول وخبر
 في لا يعمل باحد لها الا بمرجح لان الجز المحرم يتضمن استحقاق العقاب على الفعل
 والموجب يتضمنه على الترك وخبر الامدي وحجاجة بمرجح المحرم للاعتناء به بدفع
 ولكن ذكر الامدي وانما الحاجب انما بمرجح الامر بالفعل على النهي عنه وفي معنى
 ما ذكرناه ما لو دار الامر بين ترك المسجد وفعل المني عنه **واعلم** **ذلك** فللقا
 مروج **ومنها** اذا اختلف موطن المسلمين في الكفار فانه يجب غسل جميعهم الصلوة
 عليهم فان صلى عليهم دفعة جاز ولو في الصلوة عليهم ان كان مسلما يقول اللهم
 اغفر له ان كان مسلما والصلوة عليهم دفعة افضل فيكون مخصوص المسلم كخصيص العام

في هذا الحديث
 في هذا الحديث
 في هذا الحديث

بالنية واختلاط الشهادة بغيرهم كما اختلط المسلمون بالكفار لأن الشهادة لا يجوز تعديها **ومنها**
إذا لم يعرف أن الميت مسلم أو كافراً كان في دار الإسلام صلى عليه لأن الغالب فيها الإسلام
بخلاف ما إذا كان في دار الكفر فلا فرق بين كون الغالب في تلك البقعة المسلمين أو الكفار
ولو قبل بالتقصيد كان وجهها إلا أنه مطرح عند الفقهاء وعلى الأول فلو استوى بين
والكفار في الدار بحيث لا يحكم لأحدتها أو استويا في تلك البقعة على الوجه الأخرى
على أغلب الحرمة على الوجهين **ومنها** إذا لم يعلم الميت شهيداً أم غيره فالمحبة
وجوب تعديله وتكفينه لأن المقتضى له وهو الإسلام فإجماع وقد شككتنا في السقوط
والأصل عدمه والتقليد هنا على قوله إن كان كذا بعيداً لأنه لم يعتمد أصلاً بشك
به خلاف الاختلاط فإن الموجب متحقق يجب بغايله بما يمكن التوصل إليه **ومنها** إذا
شك المتوفى هل غسل مرة أو مرتين أحسن الأخذ بالأكثر فلا يفضل أخرى لأنه مركب
بدعة يتقيد بالزيادة وتبارك للسنن بتقدير النقض ولكن المشهور هنا أن يأتى
بالمشكوك فيه لاضالة عدم العقد وإنما يكون الزيادة بدعة يتقيد العلم بها لأصلاً
قاعدة الثامنة والدمية إذا انفارض معنا أصلاً عمل بالأرجح منها الاعتضاده بما يرجح
فإن تبارخ أخرج في المسئلة وجهان غالباً ولذلك صور **ومنها** ما إذا وقع في الماء نجاسة
وشك في بلوغ الكربة فهل يحكم بنجاسته أم بظهوره فيه وجهان أحدهما الحكم بنجاسته
وهو الأرجح لأن الأصل عدم بلوغ الكربة والثاني أنه ظاهر لأن الأصل في الماء الطهارة
ويضعف بأن ملاقاته النجاسة رغت هذا الأصل لأن ملاقاته مناسب في نجاسة
بلا فيه مع اجتماع جميع المقدمات لقبول الشك فيه ومنه كونه لا يبلغ الذر وهو مشكوك
فيه فينتفي بالأصل ولا يخفى أن الحكم بالنجاسة مطلقاً لا يتم إلا مع عدم نفي النجاسة
والأوجب اعتباراً لأنه إذا توقف استعمال الماء الطاهر على الاعتبار وجب عدم
النجم بدونه ولا الصلوة بالنجاسة وإلا فمهم الحكم بنجاسته محمول على تقدير اعتبار
بوقوع ما أخرج فيه حصلاً به الجهد بقدر الماء الأول حين ملاقات النجاسة له ونحوه
هذا كله إذا أمكن الحكم بأصالة القلة فلو كان الماء كثيراً ثم نقص ولا منه النجاسة
وشك في قدر الباقي منه فالأصل استصحاب الكثرة السابقة وعدم نقصان ^{بنيقصة}
غير الكثرة وجوب الطهارة به فلا يعدل عنه إلى النجم وما في معناه إلا مع بقاء عند

كما لو كان كرا فوجد فيه نجاسة وشك في وقوعها قبل بلوغ الكربة او بعد ثبوتها لوجود المقتضى
 للطهارة وهو بلوغ الكربة والشك في المانع وهو سبق النجاسة فينبغي بالاصل **ومنها** مسئلة
 الصيد الواقع في الماء اجد وصيه بما يمكن موثقه واشبهه استناد الموت الى الماء والجرح
 فان اصل طهارة الماء ومخرجه الصيد حيث ان الاصل عدم حصول شرابط الذكينة و
 الاصلان متنافيان لان طهارة الماء يقتضي عدم نجاسة الصيد المقتضى لعدم موثقه
 حثافته ومخرجه يقتضي عدم زكاته المقتضى لموت حثافته فالعمل بهما مشكل فانه
 كما لا يخفى اجتماع الشيء مع نقيضه لا يخلو اجتماعه مع نقيض لازمه وموت الصيد لا يلزم
 نجاسة الماء فلا يجامع الحكم بطهارة كمالا يجامع نذكته وكذا يخرج احد الاصلين من غير
 مرجح ولا دليل مرغاة جانب الاحتمال او بان لم يحضر الماء الواجب استعماله فيه با
 وضوء ونسوة في العبادة المشروطة بالطهارة ولا يجد عرف لك الماء ونحو ذلك وربما
 مثل ان العمل بالاصلين المتنافيين واقع في بعض المسائل كما لو ادعت الزوجة وقوع
 العقد في الاحرام فانه يحلف وليس لها ح المطالبة بالنفقة ولا له التزوج باختها
 والفرق بينه وبين ما هنا لا يح **ومنها** اذا وقع في الماء القليل روثه وشك هل هي
 من طائر اللحم او غيره او مات فيه حيوان وشك هل هو ذئب وفرس او لا وفيه وجهان احدهما
 انه يحس لان الاصل في الارواث والمبثات النجاسة ومضى حكم بطهارة شئ فيها فهي رخصه
 في امور مخصوصة والاصل عدم كونها من غير ما يوجب النجاسة فانه غير مخبر
 والثاني انه ظاهر لان الاصل في الماء الطهارة فلا يزدل عنها بالشك وقد منع
 بعضهم ان الاصل في الارواث النجاسة لان ما روثه طاهر من الحيوان غير مختص بها
 فاذا غارضا في الماء على اصل الطهارة والذي يقتضيه اصولنا ان الحلال من
 الحيوان غير الطير صحر والمحرّم غير صحر وفي الطير غير صحر فيها لان ضابط الحلال والمحرّم
 فيه ما استدل على احد الاوصاف الثلاثة التي هي الفارضة والحوصلة والخصصة
 وعدمه فان احتمل كون الروث من طائر فالثاني اقوي والا فالاول **ومنها** اذا
 وقع الذباب على نجاسة رطبة ثم سقط بالفرس على ثوب وشك في خفاء النجاسة
 ففيه وجهان احدهما يحس لان الاصل بقاء الرطوبة والثاني لان الاصل طهارة
 الثوب وهو الوجه **ومنها** فالوئيق الطهارة والحدث في وقت سابق وشك

في الاخر ومنها للاخر فان استصحاب حكم كل واحد بوجوب اجتماع التقيضين ولا يترجح
وفي المسئلة اوجه وفي تحقيقتها طول والا فوي البناء على الحد ث حيث لا يستفيد
من الاتحاد والغائب حكما مخالفا اذا صلبت جميعتان فصاعدا في فرض فساد واشبه
السبق والا فتران تغاير صلا عدم تقدم كل منهما فحصل التغاير وذلك في قوة
الا فتران فيفيدون جميعا الجملة كما لو لم يصلوها لان ثابته في الذمة فليس صحيحا
ان يعلم المزبل وهو مخرج اخر فيل يجب عليهم جميعا جملة وظهر الاضلال سبق احدها
وهو بوجوب الظاهر عليهم حيث يقع الاستثناء كما لو علم السابق واشبهه والا فتران
وهو بوجوب الجملة فاحدهما في الذمة ولا يعلم بعينه فبحان كما يجب الفرضان المختلفان
كمية على مرفاة احدهما ولم يعلم بعينه **ومنها** اذا ادرك الامام في الركوع فكبر وركع
معه وشك هل رفع امام قبل ركوعه ام بعده والمد هبانه لا بعد له بذلك الركعة
لان الاصل عدم الادراك مع انه مغاير باصالة بقاء الامام في الركوع **ومنها** اذا
شك في ثبوت مرفاع الصلوة بعد الفراغ فوجب للاعادة او الفضا او السجدة
فان الاصل عدم الايثان به والاصل صحة الصلوة وعدم وجوب القضاء وتحق
التميم والمذهب هو الثاني **ومنها** العبد الباقي المنقطع خبره هل يجب فطرته ام لا
وجهاان احدهما الوجوب لا صالة بقاء حيوته ووجه العدم اصاله براءة الذمة
من وجوب الزكوة وهو مندفع بان الاصل الاقل طار عليه رافع له **ومنها** حوز
غير الكفارة والا فوي الجواز لا صالة بقاء الحيوة ووجه العدم ان الاصل بقاءها
الكفارة في الذمة الى ان يخفق البراءة بعبادة وقد يعرضه الظاهر الدال على هذا
العبد خراف قطع خبره ونحوه **ومنها** اذا ظهر بالمبيع عيب واختلفا هل حدث عند
المشترى ام عند البائع ففيد وجهاان احدهما القول قول البائع لان الاصل سلا
المبيع ولزوم البيع بالتفرق والثاني القول قول المشتري لان الاصل عدم القبض
المري **ومنها** اذا ادعى بعد بلوغه وعقد انه باع وهو صبي وادعى المشتري انه
كان بالغان تغاير صلا بقاء الصبي وتأخر العقد لكن مع المشتري مبرح اصاله
العقد فالعمل باصالة اقوي **ومثله** اما لو ادعى وقوعه في حالة الجنون ان عرف
له حالة جنون والا فلا اشكال في تقدمهم المشتري وكذا القول في غيره من العقود

كما انه اذا ادعى الزوج عدم البلوغ حالة العقد او الزوجة كذلك ونحوه **ومنها** اذا وجد
راس المال في يد المسلم اليه فقال المسلم ان قبضتك بعد التفريق فيكون باطلا وقال الآخر
بل قبله ولا يثبت لاحد لها غرض ارضا صلا عدم القبض قبل التفريق والتفريق قبله و
الترجيح هنا للمدعي الحق **ومنها** ما لو وجد في يد المسلم فقال المسلم اليه قبضته قبل
التفريق ثم رددته اليك وقال المسلم انه لم يقبضه الا ان الغرض هنا بين عدم
القبض واصالة الحق اياها لو اختلفا في اصل القبض غرض غير غرض لما ذكرنا فالقول قول
البائع وان نفى لانه منكر وفي مسئلة الرد انما يقبل قوله في الحق لا في رد الثمن
لاننا دعوي يقضي الي البينة بعد اغرافه بوصوله اليه نعم يتوجه عليه المسلم البيني
في عدم الرد كما ثبت على المسلم اليه البيني في كونه قبضه **ومنها** لو اختلف في المنيعة
في وقت الفسخ فقال احد هما فسخت في وقتي وقال الآخر بل بعد مضي وقتي لغرض
اصل بقاء العقد وعدم تقدم الفسخ على الوقت الذي بعث به مدعي الناحي
والترجيح مع مدعي الفسخ كالسابق ومنه ما لو انفقا على التفريق وقال احدهما
فسخت للحبس قبله وانكر الآخر **ومنها** لو باعه غير المشاهد حال البيع مع العلم به قبل
ثم اختلفا في التفريق غرض ارضا صلا عدم تغير وعدم علم المشتري لهذه الحالة وقد اختلف
في تقدمهم ايها والوجه تقدمهم المشتري ان كان هو المدعي للتغير الموجب للخيار لانفقا
اصل باصالة عدم وصول حقة اليه وبقاء يده على الثمن ولو انعكس الفرض بان ادعى
البائع تغيره بالزيادة وانكر المشتري فالوجه ان والاصل ان الا ان المبرح هنا
مع البائع ولو انفقا على تغيره لكن اختلفا في تقدمه وناحوه واحتمل الامر ان
فالوجه ان ولو وجداه نالفا واختلفا في تقدم التلف غير البيع وناحوه اوله
يختلفا لغرض ارضا صلا عدم تقدم كل منهما ويحججه تقدم حق المشتري لاصالة
بده على الثمن وملاكه له مع الشك في ثابر العقد لغرض الاصلين **ومنها** لو اختلف
الراهن والمرهن في تخيير العهر عند الراهن او بعده لارادة المرهن فسخ البيع المبروط
به فالاصل صحة البيع والاصل عدم القبض الصحيح الا ان الاول اقوى لتأييده بالظاهر
من صحة القبض وكذا لو كان المبيع عصير **ومنها** لو اذن المرهن للراهن في البيع
ثم رجع واختلفا فقال الراهن انما رجع بعد البيع وقال المرهن قبله فالاصل
عدم

عدم الرجوع فنغارضان ويبقى مع الواهن اصاله صحة البيع فيدل على بطلان به للشك في صحة
 البيع صحيحا للشرائط وفي بقاء الوهن كذلك الا ان الشك في بقاءها يوجب استصحاب
 بخلاف البيع فكان جانب تزج جانب الوثيقة اوفي هذا اطلقا الدخول بين وانقضا
 على زمن واحد اما وانقضا على زمن احدثها واختلف في تقدم الاخر فان الاصل مع
 مدعي التأخر ليس الا **ومنها** خر لزم ضمان بين او وضعها بعيب ينقص القيمة ونحو
 المسخى فهل يقبل قوله في دعوى العيب لانه غارم والاصل براءة ذمته او قول
 حظه في انكار العيب لان الاصل عدمه اوجه ثالثا وهو الاجرة المفصلة
 فان اخر بالعين مطلقا او قامت بها النية ثم ادعى العيب فالقول قول المسخى
 لاصالة السلامة وان اخر بها ابتداء معيبة بحيث انقضت وصف العيب بالآ
 بها لم يلزم زيادة عما اقر به والاصل براءة ذمته من غير ما اقر به واصالة
 السلامة منتفية هنا اذ لم يتحقق في ذمته عين صحيحة ولا مطلق بل موصوفة
 بالعيب الذي ادعاه ابتداء **ومنها** لو قال الكفيل لا حق لك علي المكفولة حالة علي
 الكفالة ولا يلزم مني احضاره لغرض اصداء براءة الذمة وصحة العقد والافوي
 بترجح قول المكفول له كجزء ممن يدعي صحة العقد والاخر فسادا فيخلف المكفول
 له ويلزم الكفيل احضاره **ومنها** لو اوجره عبدا وملك اليه ثم ادعى المستأجر ان
 العبد ابن خريف وانكر الاخر فيقول قوله وجهان خصاله عدم الأمان
 وان المؤجر ملك الاجرة كلها بالعقد به فيسحق وخصاله عدم تسليم المنفعة
 المحفوفة بملكها ولو ادعى ان العبد مرض فالقول قول المؤجر لاصالة عدمه
 والفرق بينه وبين الاباق ان المرض يمكن ان يثبت عليه بخلاف الاباق
 ولو قيل بالعنونة بينهما كان حسنا **ومنها** اذا ادعى شريك اشري بعبء
 وانه اسحق عليه الشفعة وانكر الشريك فالاصل عدم اسحقاؤه عليه الشفعة
 لكنه معارض بان الاصل عدم تقدم شراء الشريك فيحكم بباخره اليه ان يتحقق
 في وجوده وذلك يوجب تاخره عن شريكه فنغارض الاصلان وح فيبقى ملكه
 في يده لعدم دليل يخرج به عنه **ومنها** لو ادعى باعيا مع الشئ واراد كل منهما
 وعدم اسحقاؤه الاخر الشفعة عليه فيخالفان ويتخالفان ويسبقهما

وحدها ما لا ينفك عن زمن

الاخذ من الاخر الشفعة عليه فيقول
 فلا اصل لغيره عدم سبق كل منهما

على ما كان ويثبت في الشفعة **ومنها** واختلاف الجاعل والمجول له للسفر الذي يقال المالك
حصل في يدك قبل الجعل وقال الزاد بل بعد تعارض اصله براءه ذمة الجاعل من
المال وعدم تقدم الحصول على الجعل واذا تعارض له يبقى دليل على شغل ذمة المالك
فيقدم قوله بيمينه **ومثله** ما لو قال حصل في يدك قبل عليك بالجعل او غير ذلك
وان كان بعد صدوره **ومنها** ما لو وكل في تزويج ابنته فحصل موث المؤكل و
وفوع النكاح وشككتا في السابق فالاصل عدم النكاح وبقاء الحبو والتمتع عدم
النكاح لتعارض الاصلين فيبطل اصاله الخبر او يقال اذا وجب في الحادثة تقدم
وجوده في اقرب زمان لزم اقترانهما في الزمان وح فيحكم بالبطان **ومنها** او حصل
العدد المعين من الرضاع وشك في وقوعه في الحولين او بعد فلها تعارض اصلها
وبقاء الحل وفي تزويج ابنتها فولي لان مشهور ان **ومنها** اذا ضرب للمعتن لاجل
واختلفا في الاصابة والمره ثبت هذا القول قول الزوجة لان اصل عدم
الوجوب او قول الزوج لان اصل عدم موجب الفسخ فلان وفيها قول ثالث
وهو ان يجتنب قبلها خلوقا ويومر بوطيها فيصدق مع ظهوره على العتق هو
يرجع الى تزويج الظاهر على الاصل وسبب **ومنها** اذا اسلم الزوجان بعد
الدخول فقال اسلمت في عندك فالنكاح باق وقال بل اسلمت بعد انقضاء
في تزويج ابنتها وحجبان خصاله بقاء النكاح واصالة عدم اسلامه في العتق
ومنها اذا قال اسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت بل اسلمت قبلك فلي النفقة
وفيه وجهان ايضا منشأهما اصاله وجوب النفقة واصالة عدم وجوده
من الاستمتاع الذي هو شرط وجوبها **ومنها** اذا طلفت لامه طلقين ونقضها
سبدها فان اعتق العتق ولا فلا يرجع رجعها ويجد بد نكاحها وان طلق
او لا لم يجز الا بالحل فلو اشكل السابق وانزف الزوجان تعارض اصله عند
تقدم كل من الطلاق والعتق ولا يمان هنا الاثر ان العتق لان لا يفارق النكاح
مما ينفع الاشكال وفي الحكم بالحرهم الا بحلل احينا طار والخليل للملك في الحر
بدونه وجهان ولو اختلفا في السابق نظوان انقضاء على وقت الطلاق كبر
الحجة مثلا وقال عتقت يوم الخميس فلي الرجعة وقالت بل يوم السبت
فاقول

فالقول فوطا للقاعدة المذكورة وان انقضا على ان العنق يوم الجمعة وقال طلف يوم السبت
 فقال بل يوم الخميس فالقول قوله لما ذكرناه وان لم ينقضا على وقت احدهما بل قال
 طلفك بعد العنق وقالت بل قبله وانصر عليه فالقول قوله للتعليل السابق ايضا
 لانه اعرف بوقت الطلاق **ومنها** اذا انقضا على الرجعة وانقضاء العدة واختلفا في
 السابق منهما وفيه التفصيل السابق ومع الاشياء تقدم قوله لاصالة صحة الرجعة
ومنها لو ادعى المطلق الرجعة والعدة باقية وانكرت نكاحا صلا عدم انقضاءها
 قبل الرجعة وعدم تقدم الرجعة على انقضاءها فان انقضا على وقت الانقضاء بها
 او على وقت الرجعة حلفت كما سلف والا فني تقدم ايها نظر هذا كله اذا لم يزوج
 والا لم يقبل منه مطلقا **ومنها** لو قال خلعتك على الف في ذمتك فقالت بل في
 ذمتي زيد فالاصل براءة ذمتها والاصل في حال الخلع ان يكون في ذمتها وفي تقدم
 ايها قولان ايجوزهما الاول **ومنها** لو نكرت وعادت ثم اختلفا في مدة النكاح فترجع
 فيه النفقة فالاصل استمرار النكاح وعدم تقدمه في الوقت الذي تدعيه ولكن
 المقدم هنا الزوج لا عتضا واصله براءة الذمة **ومنها** لو اختلف الزوجان بعد الفقة
 فقالت المرأة قد فتنني بعد الطلاق فلا لحان وقال الزوج بل قبله فالقول قوله
 الزوج لنكاحه الاصلين فبرج عدم باصالة الحد المستقر كذا لو قالت قد فتنني
 قبل التزوج فقال الطلاق بل بعده **ومنها** لو اختلفا المكاتب ومولاه في قدر المال
 او الجوز فان الاصل عدم الزيادة وعدم العنق الا بما يوافق عليه المولى وقد يمتنع
 في تقدم ايها والمشهور تقدم قول مرصدي النقصان بينهما وهو المكاتب في الاول
 والمولى الثاني **ومنها** اذا دعي صيد اخرجته ثم غاب عنه ووجده ميتا ولا اثر به
 غيره سمي وجرحه جرحا موجبا ثم سقط في ماء ونحوه فهدى باح وجهان فاصلان
 عدم مشاركة سبب اخي في قتله واصالة تحرير الحيوان حتى يتيقن باحثة وبكره انقضاء
 الاصل الاول بالظاهر مونة لهذا السبب دون غيره **ومنها** لو كان من زجارتها وكما
 على وجه يبيع ثمن الزوج وله وارث غيرها وانقفت ورثته معها على اسلامها او غيرها
 لكن قالوا ان ذلك بعد موت الزوج وقالت المرأة بل قبله فان المصدف هو الورثة
 لنكاحه الاصلين فبنيهم صالة عدم الارث **ومنها** لو قد فتنه فارق وعرف له حالة

منها

منها

منها

منها

حنون وادعى الفاذف انه قد فده حالة الحنون فالقول قول الفاذف وان تعارض اصل عدم
كل من القذف والحنون ولا صلة لعدم الحق **ومنها** خرف من لا يعرف ثم ادعى رده وكفره
فانكروا لولي فهل يقبل قوله لا صلة عصمة رده وقوله الولي لان الأصل في القتل ايجاب القصاص
الا ان يمنع مانع ولم يحقق ذلك وبقي بطلان صلة عدم الاصلام واما الرق فانه طارفا لا اصل
عدمه ويمكن هنا القدرح في الاصل الثاني يمنع صلة ايجاب القصاص في القتل لانه مشروط
لبشرية ولا اصل لعدم اجتماعها عند الشك فيه **ومنها** لو جنى على بطن حاصل فالقتل ولد
الوقت بعيش المولود في مثله واختلفا في حيوته عند الوضع تعارض صلا بقاء الحيوة
وبراءة الذمة وفيه الوجهان **ومنها** لو قد ملفونا وادعى انه كان ميبا وقال الولي بلكا
حيثا تعارض صلا بقاء الحيوة وبراءة الذمة من القصاص والدبته وفي المسئلة قولان
مشهوران ضد بقاء الولي لتحقيق شغل الذمة بالجنابة والجنابة للبراءة الاصلية وفي تقديم
اصل الحيوة قوة وربما فرغ بعضهم من كونه في كفن وشبهه وفي بقاء الاجزاء وهو
ضعيف لان الميت قد يطأ حب شباب الاجزاء والحج قد يلبيس ثياب الاموات خصوصا
الحرم ولعل هذا القابل يرجع بتعارض الاصلين الى الظاهر فيجعله مرجحا كما سباني في
نظائره **ومنها** لو زاد في القصاص من الجرح وقال انما حصلت الزيادة باضطراب المقص
منه وانكر ذلك فالاصل عدم الاضطراب وبراءة الذمة وبعض الاقل صلة وجوب
الضمان للزيادة لانه غير مسمى وقع على نفس محرمة **ومنها** اذا جاء بعض العسكر بمسك فادعى
المسك ان المسلم امنه وانكر المسلم ففي قوله وجهان فصلة عدم الضمان فصلة الخط
في الدماء الا بيقين الاباحة وقد وقع الشك هنا ومثله ما لو دخل حربي دار الاسلام و
ادعى ان بعض المسلمين قتلوا امانا وفي قول قوله الوجهان والوجه انه يرد الى ماضيه
للتبينة **ومنها** لو ادعى الا بيقين استنجاه بالذواء مع امكانه في حقه فانه يتعارض
اصل عدم البلوغ وعدم النذابي والافوي ترجح الاول لانه شبهه بدروها القتل
كالسابق **فائدة النافعة العينية** شريفة تختم بها باب التعارض اذا تعارض الاصل والظاهر
فان كان الظاهر محبة يجب قبولها شرعا كالشهادة والزواجة والاجابة فهو مقدم على
الاصل بغير شكل وان لم يكن كذلك بل كان مستندة العرف والعادة الغالبة والقرينة
او غلبة الظن وهي ذلك فتارة يعمل بالاصل ولا يلتفت الى الظاهر وهو لا غلب وتارة

يعمل بالظاهر ولا يلتفت إلى هذا الأصل ونارده يخرج في المسئلة خلاف فهذه أقسام **الأول**
لما يترك العمل بالأصل للحجة الشرعية وهو قول من حجب العمل بقوله وله صورة كثيرة **منها**
شهادة العدل بين شغل الذمة المدعي عليه **ومنها** شهادة ندماء براءة ذمة من علم
اشتغال ذمة بدين ونحو **ومنها** شهادة ندماء بدخول الليل للمضايح وطاوع الفجر له ورؤية
الهلال للصوم والفسق والحجاسة والطهارة ودخول وقت الصلوة حيث يحجب الثقلان
فدلناهما على تقليد الواحد كما هو الظاهر وحذرك **ومنها** أخبار الواحد ذي البصيرة
ما بعده بعد العلم بنجاسته وبالعكس وإن لم يكن ندلا **ومنها** أخبار العدل لهلال رمضان
على قول بعض الأصحاب **ومنها** أخباره لعزل المؤمن كل لو كيد فانه كاف وحده كما دللت عليه
صححة هشام بن سالم **ومنها** أخباره بدخول وقت الصلوة والفسق للمعدور كما لا يخفى المحسوس
ومر لا يعلم الوقت ولا يفدر على التعلم أمّا مطلقا ومع تعدد خبر العدل بين كما مر **ومنها**
أخباره إذا كان مؤذنا بدخول الوقت بالأذان للمعدور كما مر نطعا ولغيره أيضا على قول
المحقق وبعض الأصحاب استنادا إلى قوله ص والموذنون أماء ولا تحقوا الأمانة إلا
مع قبول قولهم **ومنها** أخباره يكون الجدوى من المستقبل على الجهة الموجبة للفيلة ونحو
من العلامات وأخباره بوصول الظل إلى محل مخصوص يعلم الخبر بانه يوجب دخول الوقت
على قول بعض الأصحاب وإن لم يخبر بتقليده في نفس دخول الوقت **ومنها** قبول قول
الأماء ونحوهم من يقبل قولهم في تلف ما أو تمر عليه خصال وغيره **ومنها** قبول قول
المعددة في انقضاء عدتها بالأفراء ولو في شهر واحد سواء كانت عادتها منتظمة بها
يخالف ذلك أم لا وأخبارها بأبداء الحضر بها وانقطاعها عنها بعد العلم بخلافه ما لم
يعلم كفرها وحذرك وهو كثير جدا **ومنها** ادعاء المطلقة ثلثا الخليل في وقتها كما
مطلقا ومع كونها ثقة على رواية وإصابة الخلل وإن أنكرها على الأقوى **القسم الثاني**
ما عمل فيه بالأصل ولم يلتفت إلى القرين الظاهر وله صورة كثيرة **منها** إذا انفق
الطهارة أو الحجاسة في ماء أو ثوبا أو رجاو بدن وشك في نواها فانه يبنى على الأصل
وإن دل الظاهر بخلافه كما لو وجد الثوب نظيفا بعد مرغادته النظهر أو انظف
ونحوه إلا أن يتفق مع ذلك خبر مخفف بالقرين الكثرة الموجبة للعلم أو الظن المتأخر
له فيقوى العمل به وفي الاستفاء بالقرين منكفئ غرا الخبر وجبه فرحيت أن العرف في إفاة

الحرف المحفوف بالقرآن العلم بالقرآن لانه وكذا القول فيما علم من كساح وطلاق وغيرها **منها**
 اذا شئت في طلوع الفجر في شهر رمضان فانه يباح له الاكل حتى يثبت طلوع وان كان خلا
 بالقرآن المحملة لظهور خلافا وكان الحجة ثقة واحدا في ظاهر المذهب **ومنها** يباب من لا
 يتوفى النجاسة من الاطفال والفتيان ومنه معنى الحرف والكفار فان الظاهر نجاستها والاصل
 يقتضي طهارتها وقد ربح الاصحاب لنا الاصل على الظاهر **ومنها** اذا وجد دليلا خارجا
 يزيد فيه انا مكشوف ومعه اثر مباشرة له برؤية فانه يعمل بالاصل وهو الظاهر
 وعدم مباشرة وان كان الظاهر خلافا حتى لو كان انا فيه مثل اللبن مما يظهر على
 العصور وحده على فم الكلب اثره له حكم بالنجاسة على ما شرح به جمع الاصحاب **ومنها**
 معاملة الظالمين ومن لا يتوفى الحرام يجب بطن حريم ما بين فان الاصل الحلال وان
 معاملتهم **ومنها** البناء على غمام الشجر لو لم يتمكن من رؤية الهلال نعم ونحوه حيث لا يلبس
 بالرجوع الى غيره من الامارات والا كان من باب الخلاف في ترجيح ايهما كان لو غمست الشهور
ومنها اذا دعت الزوجة بعد حول بقائها مع الزوج ولبس رداء لم يوصلها النفقة
 الواجبة فقد قال الاصحاب القول قولها لان الاصل معها مع ان العادة والظاهر يحمل
 ذلك ولو قبل بزوج الظاهر كان وجهها في المسئلة ليس بذلك البعيد الا ان الفاعل
 به غير معلوم لكن بعضهم اشار اليه في تعريف المديني والمنكر حيث ان معها الاصل
 ومعه الظاهر فهو مدعى على الاول وهي على الثاني دونه وكذا على القول بانة تحلي
 سكونه او ينكح او ينكح **الفصل الثالث** فاعمل فيه بالظاهر وله يثبت فيه الى الاصل وله
صور منها اذا شك بعد الفراغ من الطهارة او الصلوة او غيرها من العبادات في فعل
 من افعالها يجب بترتيب عليها حكم فانه لا يثبت اليك الشك وان كان الاصل عدم **منها**
 به وعدم براءة الذمة من التكليف به لكن الظاهر من افعال المكلفين بالعبادات
 ان يقع على الوجه المأمور به فيرجح هذا الظاهر على الاصل وهو مروي عندنا صحاح الضا
 ثم انه قال ان زلزلة بن اعين اذا خرجت من شئ ثم دخلت في غرة فشكك ليس بشئ وكذا
 لو شك في فعل من افعال الصلوة بعد الانتقال منه الى غيره وان كان فيها لان الظاهر
 بغيره في حله مع ان الاصل عدمه وليس كذلك الطهارة والفارق النص والا لا يمكن
 القول بانها حكم **ومنها** شك الصائم في الشبهة بعد الزوال فانه لا يثبت وان كان

بالمدعي في الظاهر
 الاصل

الأصل عندنا عمل بالظاهر السابق من عدم إخلاله بالواجب ولو كان قبل الزوال وجب الاستئناف
وهذا الفرع في معنى الشك في انفعال الصلوة بعد خلو محلها فان محل السنة ما قبل الزوال
في الجمل والمحل على السابق لا كفاء في عدم الالتفات بالشك فيها بعد الفجر مطلقا لقوات
محلها الاختياري لكن لما أمكن استدراكها في الجمل على الشك فيها قبل الزوال الجديد
عمل بالأصل مع سهولة الحال **فيها** فالو شك بعد خروج وقت الصلوة في فعلها فانه يمين
على الفعل ولا يجب عليه القضاء وان كان الأصل عدم الفعل بناء على الظاهر من أن المكلف
لا يفوت العبادة في وقتها اختيارا وهو قريب من السابق **فيها** لو صلى ثم رأى على نوبه
أو بدنه نجاسة غير معقوعة عنها وشك هل تحته قبل الصلوة أو بعدها وأمكن الأثران
فالصلوة صحيحة وان كان الأصل عدم انعقاد الصلوة عليها وبهاؤها في الذم منه
يثبت صحة العمل لكن حكموا بالصحة لأن الظاهر صحة أعمال المكلفين وجوبها على الحكماء
وعند ذلك أن الأصل عدم مفارقتها النجاسة للصلوة ويمكن رجوع المسئلة إلى مفارقة
الأصلين فيخرج أحد الظاهرين بعضه هذا إذا أوجبنا على الجاهل الأمانة مطلقا أو في
الوقت وكان يمكن والأسقط الفرع **فيها** إذا ضل دخول الوقت ولا طريق له إلى العلم
بعدم وجوب ونحوها فنحو البناء على الظاهر من الدخول وان كان الأصل عدمه
ومها فالو شك في دخول التيمم للمصائب حيث لا طريق إلى العلم بنحو البناء
على الظاهر والافتقار **ومها** أن المسحاة المعنوية ترجع إلى عادة فان لم تكن لها
عادة فإلى غيرهما فان لم يكن لها عادة ولا يميز رجعت إلى سائرهما ثم الروايات على
فانصل في محله لأن الظاهر سائرهما لهن وكون ما هو بصفة الخص بصفة بشرائط
الباقية مع أن الأصل عدم انقضاء حبسها حيث قد علم ابتداءه وبقاء التكليف
بالعبادة حيث لا يعلم **ومها** امرأة المفردة تترقب بعد الحج عنه أربع سنين على
ما فصل لأن الظاهر ح فوزه وان كان الأصل بقاءه وهل يثبت له أحكام الموفى
مطلقا أم للزوجة خاصة ظاهر لأصحاب والاختيار الثاني حتى ورها الأمر بأن الحاكم
يطلقها بعد المدة ثم تعقد بعده ووجبا لأول الأمر باعتبارها عادة الوفاة فلو
كان الحكم للطلاق لا عند ثبوت عدته وجاز كون الطلاق احتياطا للفروج وإثباته
فأله قضاها أكثر نفعه على مضي مدة لا يثبت مثله إليها عادة مع ما فيه من الخلاف

المشهور المستند إلى اختلاف الروايات في الأخذ **بها** إذا ادعى خرفاء في دار الإسلام
من المسلمين الجمل بخبر الزني والخروج بصلوة وحفظه فانه لا يفيد قوله لأن الظاهر
يكذب وإن كان الأصل عدم علمه بذلك **وهي** خديعة ما يشهد الظاهر بخلافه كالجمل
بالجبار وعند **وهي** وأدعت امرأة على رجل أنه تزوجها في يوم معين بمهر مئتي شهدي
شاهدان ثم ادعت خلتها فقال المرأة لها كالحان قبل المهران وقال الزوج بل نكاح وحل
نكرو عقده فالقول قول الزوجة لأن الظاهر معها وكذا لو شهدت بثبته أنه باعته هذا
الثوب في يوم كذا بمئتي شهدي وبثبته أخرى أنه باعته منه في يوم آخر بمئتي شهدي
هو عقد واحد كزناؤه وقال البائع بل عقدان فالقول قول البائع لأن الظاهر معه **بجمل**
نفسه من كونه عقد لا ضالة براءته من الثاني **وهي** ما لو ادعى زوجة امرأة وأدعت
أختها زوجته وأما ما يثبت مع انضمام الدخول إلى بينهما وهي المسئلة المشهورة فأروا
والفتوى على تقديم قولها الشهادة الظاهرية وهو الدخول **بها** لو اختلف البائع و
المشترى في نقصان المبيع وكان المشتري قد حضر الكيل أو الوزن فإن القول قول البائع
كما ذكره شهادة الظاهرية من المشتري إذا حضر لأعتبار رجاء النفس وإن كان الأصل
عدم مبطل الجميع ولو لم يحضر قدم قوله عملاً بالأصل ويمكن رد هذا الفرع إلى تفاوت
الأصلين مع شهادة الظاهرية أحدهما بأن يقال إن المشتري عند قبضه الحق وبطل
دعواه الاعتبار كان يعرف بوصول حقه إليه وقبضه إياه كمالاً فإذا ادعى بعد ذلك
النقصان كان مدعيه مخالفاً للأصل الأصل براءة ذمة البائع **بها** حقه بعد قبضه
وخالف الظاهرية كما قلناه ولا يرد منه ولو حضر لأعتبار لا يرد لا يكون مغرراً
بوصول حقه إليه لعدم اطلاع عليه وإنما اعتمد على قول غيره **بها** البطل الخارج
من الفرج إذا لم يثبت فانه يحكم بجاسسته وإن كان الأصل فيما عدا الجاسات العشرة
الظاهرة لشهادة الظاهرية من البول إن كان الشاقي بولاً من المني إن كان
منياً **وهي** غيبة المسلم بعد نجاسة ما يصحبه من الثياب ونحوها فانه يحكم
بغيره إذا مضى زمان يمكن فيه الطهارة عملاً بظاهر حال المسلم أنه ينفذه من الجاسة
في ظاهر مذهب الأصحاب ومن التعليل يظهر اشتراط طهارة الغضاءه بنجاستها والحي
ببعضهم اغتفاء سجناب الثرة عنها وإن لم يغتفد نجاستها كالمخالف في بعض الجلسات

التي لا يحكم بنجاستها بل بسن عند الشبهة عنها للخلاف فيها وغيره **ومنها** اذا شك
المصلي في عدد الركعات او في فعل من الافعال وغلب ظنه على فعله فانه يفتي على وقوعه
علا بالظاهر وان كان الاصل عدم فعله وانما كبر الشبهة وان كان بوقوع المخالف
للاصل الا انه لا يظهر منه بشبهة وانما مستند حكمه النص العام برفع الجرح وانه
الجزء الخاص به في الصلوة **ومنها** لو قال له علي درهم ودرهم ودرهم واطلق فان
الثالث يمكن كونه معصوما على الثاني ويمكن كونه ناكبا لاخذ لقطها مغترا بالواو
ولكن الظاهر العطف والاصل براءة الذمة ثم اذاد على الدرهمين وقد رجحوا هنا
الظاهر على الاصل وحكموا بلزوم الثلثة لكن لو قال اردت الناكبة فبطل وزنه **وهنا**
فرجحوا هنا الاصل على الظاهر رجحا الى ثبت النبي لا نفلم الا منه **الفصل الرابع** ما
اختلف في ترجيح الظاهر فيه على الاصل او العكس وهو امور **ومنها** غسالة الحمام وهو
الماء المنفصل عن الغسلين منه الذي لا يبلغ الكثرة حال الملاقاة والمستهور بين الاصحاب
الحكم بنجاسته علا بالظاهر من مباشره اكثر الناس له نجاسة ومستنده مع ذلك رواية
رسالة ضعيفة التند في الحاشية وقد يرجح الاصل لقوته مع معارضة ملك باخره
رسالة مثلها عنه تنفي الناس عما يصيب الثوب منها وهذا هو الظاهر **ومنها** طين
الطريق اذا غلب على الظن نجاسته فان الظاهر يشهد بها والاصل يقضي الطهارة
والمستهور الحكم بطهارة لكن ذهب العلامة في النهاية الى العمل بالظن ههنا
علا بالظاهر **ومنها** ما يابدي المخالفين من الجلد والحم فالمستهور بين الاصحاب
ظاهر مطلقا ما له حكم بكفر من يدينهم وبهصوص كثيرة مؤيدة بظاهر حال
المسلم من خبثه للحرم والخس والمبته وقيل حكم بنجاسته لاصالة عدم التذكية
مع عدم اشتراطهم جميع ما يشرط من الامور المعبرة في التذكية كالعنينة و
العيلة واستحلالهم جلد الميتة بالذبح وبعضه ايضا ظاهر حالهم في ذلك
ومنها لو سمع مسلما يلحن في صلوة او يترك اية او كلمة وكان المصلي غافلا
المعرفة بالفراوة بحيث يظهر انه ما فعل ذلك الا سهوا فحق وجوب تنبيهه عليه
وجهاً من اصاله عدم معرفته بذلك على الوجه المتخبر به في غفلة ودلالة ظاهر
حاله على كونه قد ترك ذلك سهواً والحال انه غير مبطل للصلوة فلا يجب كماله

بثبته على السهو وان استحب معضد باصالة البراءة من وجوب بثبته وهذا هو الاظهر
ولو اختلف في حجة الجحد بذلك وجب تقديم لفظ الاصل والظاهر وعدم معارضة غير
الاصل له فيعمل عند مع احتمال عدم الوجوب ايضا نظر الى الاحتمال مع اصاله البراءة **وهي**
لو ثبت السهو فيقبل بعمل في كل شهر بالاصل وهو التمام فيغد كل ما اشبه ثلاثين قبل
يرجع الى العدد وهو عند خمسة من هلال الماشية او عند شهر تاما وشهر ناقضا عند **الظاهر**
من نقصان بعض الاشهر وغام بعض وهو لا فوي **وهي** الحبل المطروح في بلاد الاسلام اذا
ظهر عليه فرأين التذكية كما لو كان حبل البغض كبتا التي لا يندار لها ابدى الكفار
ثمادة فالاصل يقتضي عدم تذكيتهما والظاهر يقتضيها وفي تقديم ايهما وجهان
والمشهور الاول **وهي** اذا قال احللتك عليه فقتضى فقال الحبل مضد لو كان
وقال الخيال ائتما احللتني بما عليك فالاصل يقتضي براءة ذمة الحبل من حرجي غلب
للخيال والظاهر مع الخيال لان ظاهر لفظ الحواله ارادة مضاهاتها معنى الوكالة و
ان جاز اطلاقها عليها فحرجي ان الوكالة من العقود الجائزة بكتفيها ماد لم يعل الاذن
فيما وكل فيه ولفظ الحواله صالح وقد اختلف في تقديم قول ايهما والمشهور
تقديم قول الحبل لانه اعرف بقضه **وهي** لو اقر رجل قوله لا فضي الحبل ثم ادون
الى ستة اشهر وكانت المرأة حالبة من زوج وموت فان الظاهر وجوده حال
الافترار والاصل يقتضي عدمه وقد اختلف الاصحاب وغيرهم في تقديم ايهما
والمشهور تقديم الظاهر مثله ما ولو اقر صبي له بشي **وهي** واختلف المتألف
ببيع وغيره في بعض شرائط صحته كما لو ادعى البائع انه كان صبيا او غير ذون
له او غير ذلك وانكر المشتري فالقول قوله غلب الا فوي وان كان الاصل عدم
اجتماع الشرائط عملا بظاهر حال المسلم من ايقاعه العقد على الوجه الصحيح وكذا
القول في الايقاعات ويمكن رده الى تعارض الاصلين وقد تقدم **وهي**
اختلف في الزوجين في اصل المهر ولا يثبت فان الاصل يقتضي براءة ذمة مثله
مما زاد عما يعرف به والظاهر لم يثبت لها مهر المثل ففي ترجيح ايهما خلاف و
المشهور تقديم قول الزوج والا فوي عند التفصيل فان كان النزاع قبل
الدخول فالقول قوله لاصالة عدم العتمة وببراهة ذمة وان كان بعده

تعارض فاذكر مع أصالة بثبوت عوض البضع المحرم وإن عدم العثمينة بوجوب مهر المثل
مع الدخول والأصل عدم سقوطه وأما المهر فيجوز به أيضا فيرجح قولنا في مهر المثل بينهما
ويمكن رد هذه المسئلة إلى تعارض الأصلين مع شهادة الظاهر لأحد هاتهما إذا كان
لم يمكن تعلق المهر ببدن غير الزوج ولو أمكن فالقول قوله في نفسه مطلقا إذا لم تعارض لا
صالة براءة ذمته وذلك بأن يكون صغيرا قد تزوج أبوه أو عبدا تزوج مولاه
على خلاف هاتين النسخين تعارض الأصل والظاهر وأنه قد نادى فلا يلتفت إليه
أصالة عدم العثمينة بوجوب مع الدخول مهر المثل على الزوج فيما بين هاتين النسخين
ولو كان اختلافا في القدر مع اتفاقهما على العثمينة فالقول قوله مطلقا عملا بالأصل
ولو كان النزاع بين ورثة أحدهما والآخر أو ورثة كلا الاختلاف بين الزوجين
فمن ثمة حيث يطلقان الدعوى ولو فالأول وارث الزوج لا يدرى ما شكك
لتعارض الأصلين وشهادة الظاهر بمهر المثل مع أصالة عدم المسقط والمنهوي السابق
أنت ههنا وفيها إذا سلم الزوجان قبل الدخول فقال الزوج أسلمنا معا فخرنا
سكاحا وقالت الزوجة بل على التفات فلا سكاح فوجهان **أحدهما** القول قوله
الزوج لأن الأصل معه أصالة تقدم كل منهما فيلزم الاثتان **والثاني** القول قوله
الزوجة لأن الظاهر معها إذ ووجه أسلمنا معا في أن واحد نادى والظاهر خلاف
وهنا إذا خلا بأثره خلوة نامة ثم اختلفا في الدخول فانكروا تعارض ههنا
الأصل وهو عدم الدخول والظاهر وهو الدخول بالحليلة عند الخلوة بها أو
وقد اختلف الأصحاب في تقديم أيهما والأشهر تقدم قول عملا بالأصل **وهنا**
لوقال المقر له يتلبنى أرحق وفترها برودة التلام والعبادة وتسمية العاصق فإن
الأصل يقتضي براءة ذمته من غير ذلك والظاهر لا يثبت بخلافه لأن مثل ذلك
لا يثبت حقا وشبها في معرض الأثر والعرف باباه وقد اختلف في تقديم
أيهما والأقوى تقدم أيهما الثاني لما ذكره لأن المبدأ رصنه الحق الذي يثبت
في الذمة بقرينة على هذه الأشياء لا يثبت في الذمة وما ورد في أن المسألة
على أصل المسألة فلا يترتب براءة سلامته وتسميته خطبة الخ مع تسليم سنده لا
يقتضي استقراره في الذمة وفي بعضهم بين الشيء والحق فيقبل نفسه لهذا

الاور في الثاني دون الاول نظر الى ظاهر المجزئ واليكل بان الشيء انتم من الحق فكيف يقبل
 نفس الاخص بما لا يقبل به نفس الاخص **وهنا** لو قال له على اكثر مما لفلان نعم تاو له بان
 قال مال فلان حرام او شبهة او عيب والحال والدين اكثر نفعاً من ضده بما فالاصل
 يقتضي برائة ومنه من غير ما يعرف به والظاهر لشيء بخلافه وان المراد بالكثر من
 وفي نقد يتم انهما قولان أحدهما نقد به الظاهر **وهنا** فالوادي في اللفظة مدع ومخر
 بأوصاف يخفى على غير ما لكها غالباً فالظاهر يقتضي قولها له والاصل يقتضي عدمه
 وفي نقد يتم انهما قولان اشهرهما جواز دفعها اليه وان لم يجب ومنه ان ينادي
 الاصل **وهنا** لو وجد على اللفظة كالكثر ونحوه ان الاسلام وهو في بلاد الاسلام
 فان المشهور بين اصحاب كونه لفظاً لشيء من الظاهر اسبق به المسلم فبشيء يقبل
 يكون لواحدة لا صالة عدم ملك المسلم وعدم دلالة الاثر على يد المسلم قطعاً لجواز
 وقوعه من غيره هذا اذا وجد في ضربة بأداهاتها وارضى غير مملوكة **ومثله** الموجب
 نجوف سمك اربعة ملكك بالاصطحاب لعدم توجة العضد بخيارتها الى ملكك
 فاما يشاهد في باطنها مما لا يخفى بالبال غالباً ولا صالة عدم ملكك بخلاف المملوكة
 بغيره فاما يشاهد على العضد الى الملك وهذا يظهر عدم الفرق بين التملك والمملوكة
 فان كلا منهما قد تملك بالحجارة **وهنا** فالوادي على الحاكم المغرور **وهنا**
 لشيء ما فاسفين فيل شكك البنية لا غشاً من قبل المال وادعائه مؤيد الفهم
 وقيل يقبل قوله بمنه لان الظاهر من الحكم الاستظهار في حكمهم فخرج الظاهر
 وهو اقوى **وهنا** لو جاسد كبل الحاكم امنا والمغرور فادعى واحد منهما انه
 اخذ شيئاً اجرة قدرها له المغرور لم يقبل وان صدق المغرور لكن هل يقبل
 قوله في قدر اجرة المثل وحجبان **المدعى** الا انه مدع والاصل عدم استخفافه
والثاني نعم لان الظاهر انه لا يعمل بما نادى فانت ضارعه فلا بد من عرض
 لو قد فمحبول النفس وادعى نفسه وانكر المقدوف فهل يخذ فيه قولان لان
 الاصل عدم لزوم الحد والاعتد على الناس بحرية فكانت اظهر ويمكن رده
 الى تعارض الاصلين بناء على ان الاصل في الناس الحرية ويكون الظاهر غاصداً
 له وهذا هو الاقوى لكن يفرز الفارق وطلقا **المقصد السابع** في الاختصاص

والاخر

سنة

والافشاء **مسألة** اخذ لقوا في جواز الاجتهاد لامة محمد ص والى في رصده على مذاهبا احدها
 يجوز مطلقا والثاني يمنع مطلقا والثالث يجوز للعالمين من الفضاة والولاة دون الحاضر
 والرابع ان ورد فيه اذن خاص جاز ولا فلا الخامس انه لا يشترط الاذن بل يكفي السكوت
 مع العلم بوثوقه ثم اختلف القائلون بالجواز **منها** من قال وضع التقييد به **وقم** من
 توقف في الحاضر دون الغائب **وتفريع** وعلى هذا الخلاف جواز الاجتهاد في الاحكام
 بالظن مع القدرة على اليقين بالناجزي في موارد كالاجتهاد في وقت الضلوع مع امكان
 الضرب الي اليقين **ومسألة** وقت الصوم والاحتج الجواز هنا حيث لا طريق الى اليقين
 مجازا بغيره **ومنها** اذا روي الضحاكي حد يباع غيره ثم لقيه ص والى ههنا بلز
 سؤاله منه وجهان مرثبان احدهما نعم القدرة على اليقين والثاني لا لانه لو ان
 السؤال اذا حضر كانت الهجرة حيا اذا غاب **قاعدة المائة** لا يجوز للجهل بعد اجتهاد
 نقليد غيره انفا فافهما مثله مذاهبا احدهما المنع مطلقا والثاني الجواز كذلك
 والثالث فيما يخصه دون ما يفتي به والرابع فيما يفتي وقتا يخصه والخامس
 ان كان المقلد اعلم والثاني ان كان صاحبيا وهو يرجح في نظره من غيره **والسابع**
 كذلك او تابعيا والثامن ان كان اعلم ويقدر الاجتهاد **اذا اقر بذلك** فمن فروع
 القاعدة ما اذا قدر العارف بادلة القبلية على اعتبارها فلا يجوز له التقليد
 ولو خفيت عليه بغيره او ظلمة يري زوالها فوجهان احوطهما الضم لان يثبت
 الوقت او يثبت الحال **ومنها** الا عني اذا امكنه معرفتها بغير الكعبة لا يجوز له
 التقليد وكذا لو امكنه بغير محراب يعتمد بل علامة بضمها له المص المصير وكانا
 عند ابن فانه يقدم على التقليد **ومصفا** عدم جواز تقليد المؤذن الثقة بغير
 وقيل بالجواز هنا لقوله ص والى المؤذنون ايضا فلا يخفى الامانة الا مع
 تقليدهم وفيه اشارة اثبات امانتهم غير تمام فيحقق للمعدود وقرب من ذلك
 جواز الاستئانة لعدم المارة في طلبه والافوي هنا الجواز **مسألة** من لم يبلغ
 رتبة الاجتهاد هل له التقليد فيه ثلث مذاهبا احدها الجواز بل الواجب
 لقوله نعم فاسئلوا هذا الذكر ان كنتم لا تعلمون وكان الحاش يفتي باشتغال
 جميع الناس باسباب الاجتهاد والثاني لا يجوز بل يجب عليه ان يفتي على الحكم

من
 قوله
 لا يجوز

بطريقه ذهب اليه مغترلة بعد ادولسبه في الذكرى الى قدما، علما ثنائيا وفهها حطب
 منهم والثالث يجوز ذلك في المسائل الاجتهادية كازالة النجاسة بالمضاف دون النص
 كخرجه الربوا في الاشياء السنية ولا فرق في هذا الخلاف بين العاجي المحض وغيره و
 فائدة المسئلة ظاهرة في تقليد العاجي في احكام العبادات والمعاملات وغيرهما
ومنها اذا لم يكن عالما بادللة القبلة ولكنه يمكنه تعلمها فقد يجوز له ان يقلد فيه
 خلاف علي ان تعلمها فرض عين فلا يجوزنا وكفاية يجوزنا ولا يظهر الاول فيها بدلية
 بالكون به عابدا دون النادر الا ان يعرض له سفر اليه فيجب تعلم اطار الله **مسئلة**
 اذا وقعت للجهل حادث فاجتهد فيها وانتي وعلم ثم وقعت له ثانيا ففي وجوب
 اعادة الاجتهاد ثلثة اقوال ثلثها ان كان ذا كمال ماضي من طوق الاجتهاد لم
 يجب والا وجب **ومر رفع المسئلة** ما اذا اجتهد للقبلة وصلي ثم خضر وثا حربي ففي
 وجوب تجديد الاجتهاد خلاف صنفين وما اذا طلب المارة في المقدار المعبر وصلي
 بالنيم ثم دخل وقت فريضة اخرى ففي وجوب الطلب ثانيا خلاف صنفين علي
 المسئلة **مسئلة** قال في الحصول انفقوا على ان العاجي لا يجوز له ان يستغني الا
 من غلب عياضه بان من اهل الاجتهاد والورع وذلك بان يراه منصبا للفتوى
 بمشهد من الخلق وبري اجماع المسلمين على سؤاله فان سئل جماعة فاختلفته فتاويهم
 فقال قوم لا يجب عليه التجسر ورغهم واعلمهم وقال آخرون يجب عليه ذلك وهذا
 هو الحق عندنا وهو مطلقا مروي في مقبول عمر بن خطلة المشهور روح فاذا اجتهد
 فان برئ احداهما في طئه بغير العمل بقوله وان برئ احداهما في الدين واستويا
 في العلم او بالعكس وجب الرجوع الى اعلم الورعين واورع العالمين وان استويا
 مطلقا وقد قيل بعدم جواز دفعه خبر والتفريع على ذلك واضح **قابلة**
حاشية القسم الاول ليس كل مجتهد في العقليات مصدرا بل الحق فيها
 واحد من اصابه ومرا خطاه اخطاء وانما اجماعا واما المجتهد في المسائل الفرعية
 فعينه خلاف يبي علي ان كل صورة هل لها حكم معين ام لا وقد لخص الرازي
 هذا الخلاف فقال اختلف العلماء في الواقعة التي لا نص فيها على قولين احدهما وبه قال الا
 وجهه والمساكين انه ليس له نظر فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكمه يقر فيها تابع لنظر المجتهد

وهم الفاعلون بان كل مجتهد مصيب واختلف هؤلاء فقال بعضهم لا يبدان بوجد في الواقعة
ما لو حكم الله فيها حكم لا يحكم الاله وقال بعضهم لا يشرط ذلك والقول الثاني **الطلب** ان الله لا يفر
في كل واقعة حكما معينا وعلى هذا فتلثة اقوال احدها وهو قول طائفة من الفقهاء والمكاتبين
يحصل الحكم من غير لالة ولا اشارة بل هو كذا من غير علم الطالب اتفاقا فزوجه فله
اجران ومن اخطاه فله اجر والقول الثاني عليه مائة اي دليل صني والفاعلون اختلفوا
فقال بعضهم لم يكلف المجتهد باصا فيه لخفائه وعموضه فله ذلك كان المحطى فيه ما جاز
وهو قول جمهور الفقهاء وينبغي ان الشافعي وابو حنيفة وقال بعضهم انه ما مور
الطلبه ولا فان اخطاه وغلب على ضئ شئ اخر غير التكليف وضار ما مور بالعمل
بمقتضى طئه والقول الثالث ان عليه دليل فطعيا والفاعلون به انفقوا على ان
المجتهد ما مور بطلبه لكن اختلفوا فقال الجمهور ان المحض فيه لا ياتم ولا ينقض تركه
وقال لسر الرئي بالنائب والاصم بالنقض والذي مذهبنا ان الله نعم في كل واقعة
حكما معينا عليه دليل طئي وان المحطى فيه معذور وان الفاضي لا ينقض فضاؤه
ان علمت ذلك فلمسده فروع **سها** ان المجتهد في الفيدة اذا ظهر خطاؤه هل
يجب عليه القضاء ام لا والمقصود عندنا وجوب الاعادة ان علم في الوقت لا في
خارجه مطلقا ولنا قول اخر ان المسند برعيه مطلقا وهذا كله صبي على ان
المجتهد قد لا يكون مصليا **سها** لو صلى خلف من لا يري وجوب الشورة او
التسليم او نحو ذلك ولم يفعل او فعله على وجه الاستحياء حب بعير الوجه في
صحته الاقضاء به فلو ان مرثبان وينبغي على القول بالخطية عدم الجواز **سها** انقاد
المجتهد حكم مجتهد اخر بخالفه في ماخذ الحكم وفي جوازه ايض وجها ن مرثبان الى
غير ذلك من الفروع والله ولي التوفيق **الفصل الثاني في تعريف المطالب العربية وما يفرع**
من الحكماء وفيه اربعة مقاصد **المعنى الاول** في الاسماء وفيه ابواب **الاول** في الكلام
وما يتعلق **بمقدمة** الكلام في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير كما صرح الجوهري
ان زاده ايضا ما فقال يقع على الكلمة الواحدة وعلى الجماعة بخلاف الكلام فانه لا
يكون اقل من ثلث كلمات وقال بن عصفور الكلام في اصل اللغة اسم لا يتكلم به من اجل

مفيدة كانت وغير مفيدة وما ذكره فركونه مصدره وانفقا سابقا للحرفي واما في
 بالجل في الفله واخره فكانه غير ذلك فخر الى الغالب هذا كله اذا لم يستعمل استعمال المصدر
 كقولك سمعت كلام زيد وقوله نعم حتى يسمع كلام الله ويخبرك فان استعمل استعماله
 كقولك كلمت زيدا كلاما او بكلاما فاما ما اختلفوا فيه فبئله انه مصدر لانهم اعملوه
 نفا او كلامي زيدا حسن وبئله انه اسم مصدر وفقد ان الحساب عن المحققين وما يدل
 على انه اسم مصدر ان الفعل الماضي المستعمل في هذه المادة اربعة **أفعال** كالم ومصدر
 التكلم لقوله نعم وكلم الله موسى تكليما **والثاني** تكلم ومصدره التكلم يضم اللام ومنه قوله
 وثم بالافعال لا بالتكلم **والثالث** كالم ومصدره الكالم **والرابع** تكلم ومصدره تكالما
 يضم اللام فظهر من ذلك ان الكلام ليس مصدرا بل اسم مصدر والفرق بينهما ان المصدر
 مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظا وذلك الفوق يدل على الحدث ومثله الفعل مع
 اسمه كصه هذا ما يتعلق بالكلام في جهة اللغة واما حده عند الحاجة فيه عبارات
 انه قول دال على نسبة اسناده مفعولة لذاتها واخره بالاسنادية عن الغيبة القبيحة
 كغيبه الاضافه هو غلام زيد ونسبة العت هو جاءك الرجل الكاتب وبالمفعولة
 لذاتها عن الرجل الواردة صلة هو جاء الذي قام ابو **ادعيت** **والثاني** ان يطلق
 على الكلمة الواحدة مستعملة كانت ام لا وان اقل ما يمكن ان يكون الكلمة على حرفين
 وان اشغال الكلمة والكلام الى ما ذكره الحاجة عرف حادث على اللغة وان الامر من
 الافعال المعثلة الطرفين مثل في وع يطلق على الحرف الواحد منها انه كلام بل هو
 بالخمسة لانه جملة مفيدة الشائبة **فخرج** عليه ما ذكره الفقهاء من بطلان الصلوة
 بذلك لان قوله ص واليه ان صلواتنا لا يفتح فيها شي من كلام الادبيين منساقا له لغة
 كما تقدم وعرفا فان المعنى عليه وهو انما نطلق بكلمة واحدة كقول الله يقول الحاضر
 قد تكلم وقد فقص لهذا المدرك فانه ليكل على كثير بسببه حصل الاختلاف في موضع
 وظهر به ان بطلان الصلوة بقوله في اولى من بطلانها بقوله سماء او ارض وبني الكلام
 في الحرف الذي بعده مدة فقد اختلفوا فيه هل يصدق عليه اسم الكلام ام لا وكذلك
 الحرفان الخارجان من نحو الشيخ وظاهر بطلان الكلمة وان لم يكن مفيدة منساقا له **ينظر**

عليه ما اذا حلف لا يتكلم فاني بذلك **قاعدة الحادية والمائة** لا يشترط في الكلام صدوره
من طرف واحد ولا قصد التكلم بالكلام ولا افادة الخطاب شيئا لمحمد علي الصحيح في الثلثة اما
الاول فصورته ان يقول طامثا شخصان على ان يقول احدهما زيدا ويقول الاخر ما هم
ومرئوعها الشبهة لما اذا كان له وكيلان باعنا عبد او بيعه او غيره ذلك فانفضا
على ان يقول احدهما هذا ويقول الثاني خرو مفضي القاعدة صحيحة ذلك لكن لم اف
فيه على كلام احد لا نقيا ولا اثباتا **ومنها** ما اذا قال لي عليك اف فقال المذبحي عليه
الا عشرة او غير عشرة ويحذر ذلك هل يكون مقرا بيا في الالف وجهان فظاهر القاعدة
وخبره لم يوجد منه الا في بعض ما قال حظه ونفي الشيء لا يدل على بئوت غيره وهذا
اقوى واما الثاني فحاصله ادخال كلام السامعي والناظم والطود ويحذر ذلك **معاين** من
الفرع استحباب سجدة الندوة عند قراءة هولا ووجهنا بحث لسمع **ومن قول** ايضا
ما اذا حلف لا يتكلم زيد فحكمنا بما او معي عليه فانه لا تحت قطعا ولكن هل يجمل اليقين
بذلك المتجه ذلك حيث جعلناه كلاما ان قلنا بالاخلال مع السهم والجلد لا شر ان الجميع
في عدم التكليف مع احوال العرف واما الثالث فينبغي عليه ايضا ما اذا حلف لا يتكلم
نقال مثلا النار جارة او النار فوثننا ويحذر ذلك فانه تحت بذلك **قاعدة الثانية والمائة**
كما يطلق الكلام لغة على اللفظ يطلق ايضا على المعاني المتضامنة والصحيح كما ذكره في الاشياء
وغیره انه اطلاق مجازي ويصل مشترك بينهما وهو ضعيف **وانظر** ذلك فن فرغ الغاية
ما اذا حلف لا يتكلم او لا يقرأ او لا يذكر فانه لا تحت الا بما شكل به بلسانه دون ملجئه
على قبله حمل اللفظ على حقيقة **ومنها** ما قالوه في هذا الغيبة انما ذكر الشخص بما
يكرهه ونقدنا جماعة انهما حصل بالقلب والحق ان ذلك يدل خارج **فيها** الكلام
على قوله ص والاذ كان يوم صيام احدهم فلا يرفق ولا يجمل فانما مراد شانه او
فانه فليقل اني صائم هل يقوله بقلبه وبلسانه وقد تقدم الكلام على ذلك في
القسم الاول **قاعدة الثالثة والمائة** اطلاق الكلام على الكناية والاشارة وما يفهم
من حال الشيء اطلاق مجازي على الصحيح لا من باب الاشتراك **ومرئوع** **الف** ما اذا حلف
لا يتكلم فكاتبه او اشار اليه فلا تحت بذلك **ومنها** خله زوجان اذا قال احدهما
طالوا اشار اليه في واحدة منهما فان جعلنا الاشارة كالكلام وفتح ظاهر حتى او ادعى عند

ونصفه فانه يلزم الف وخمسة لالف ونصف درهم وهكذا القول في الوضابا والبيع والوكالات
والاجارات وغيره من الابواب **قاعدة ثانياً والمائة** من المضمر ثلث بفتح التاء في المذكر وكسرها
في المؤنث واختلفوا في حال الفراء جميعه هو الضمير قبل الاسم منه التاء فقط وهي التاء التي
في فعلت ولكن زيد معها ان تكسر اللفظ واخاره ابو حنبلان وذهب جمهور البصريين الى
العكس فقالوا الاسم هو ان والتاء حرف خطاب ووافقه الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء
يعرب وعند غيره بحكي لكونه مركباً من اسم وحرف كذا حزم به في الارشاف وزكريا
في شرح الجمل ما خالف ذلك فانه لما تكلم على فعلين وقال ان التاء فيه اسم عند سبويه
وحرف عند ^{على التانيث عند} ~~الناث~~ لا تخش قال فلو سمي به فانه بحكي عند سبويه ويعرب
عند الاخفش هذا كلامه مع كونه مركباً من فعل وحرف وهو بالكتابة اولى قال ابو حنبلان
واذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلية وسنه العجمة لانه نظيره في كلام
العرب **فان عرفت ذلك** فقد ذكر في الارشاف وغيره انه قد يشار الى المؤنث باشارة
المذكر على ارادة الشخص ونكس كذلك ايضا يتقدم الذات والنسبة ونحوهما ومثله
الصبر **من فروع القاعدة** ما اذا قال لامرأة زينت بفتح التاء او لرجل بكسرها فانه يكون
قد فاع وكذا الوفا لزاينة للرجل وزاين للمرأة وكذا القول في الطلاق والعنف ونحوهما
كما مر من صيغ العقود والايقاعات كقوله انت بالفتح طالق اوانت بالكسر خرا وعبتك
بالكسر او الفتح وما اشبه ذلك **قاعدة التاسعة والمائة** صمير الغائب كما يعود على مطلقه
كالذي بفسره سياق الكلام **من فروع القاعدة** ما اذا قال على درهم ونصفه فانه
يلزم درهم كامل ونصف والتقدير كما قال ابن مالك ونصف درهم اخر اذا لو كان
غائداً الى المذکور كان يلزم درهم واحد ويكون قد اعاد النصف تاكيداً وعطفه
لتغابر اللفاظ **ومثله** لو قال عبتك بدرهم ونصفه ونحو ذلك **ومنها** لو قال
الزوج امرأته طالق رعتي نفسه فني ونحوه وجهان احدهما نعم وهو الذي يقتضيه
القاعدة والاخر العدم لما قلناه لظاهر السياق من عوده الى المتكلم **قاعدة العاشر**
والمائة الصبر المرفوع للواحد المتكلم تاء مضمومة والمخاطب تاء مفتوحة وما جرح
عنه لك لحن ينطلي به العقد حيث يعبر اعرابه **ومن فروعها** ما اذا قال البائع بعبتك
والولي للزوج زوجتك بفتح التاء ونحو ذلك ومقتضى القياس ان العقد لا يصح لانه

خطا بخل بالمعني فان مدلولها ان الخاطب قد باع نفسه او زوجها واذ اخل به بطل كما لو كان
المصلي انتم عليهم بضم الناء او كرها وهذا بخلاف ما لو قال الحمد لله بكسر الدال فانه لا يخل
بالمعني وضع ذلك هو لغة الا انه قد اذ ساد في بني حجاز الصلوة به على حجاز اللحن الذي
لا يخل بالمعني وقد قال به جماعة منهم المرثبي منا وذكر الغزالي في فتاويه اذ قال اولى
زوجك لك اذ ازوجك البك صح لان الخطاء في الصيغة اذ لم يخل بالمعني بطل منسلة
الخطا في الاثر ب بالندكرو الثانيث ولور وحنك و اشار الى ابنه صح هذا كلامه
وحاصله حجاز اللحن الذي لا يخل بالمعني واما مثال التزوج فقد تقدم ما يدل على
حوازه **قاعدة الثامنة والمائة** الظاهر قد يقع موضع الضم في الصلوة وغيرها ومنه قول
العرب ابو سعيد الذي روي عن الحذري اي عنه وقول الشاعر فبارك انت لي
انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطلع اوي في رحمة ومذهب سبغة
ان ذلك لا يقاس وحالف فيه بعضهم وحده مقياسا **اذ عرفت ذلك** فمن فروع القواعد
انه لو قيل لرجل اسم زيد باز يد فقال امرؤ زيد طالق فحكموا فيها بطلاق امرأته
وهذا يصح مع مضاه الى طلاقها وينبغي ان يرجع فيه اليه في ذلك يجوز ان يريد زيد
اخذوا شبه العلم بقضده ففي وقوع الطلاق على زوجته وجهان فظهر ان رادها
واخاها غيرها اخاها وجهها **ومنها** ما لو قال الوكيل بعثك ثوب زيد الفلاني
وسبغه وكتاب زيد واراد به الاول ونحو ذلك فان الصيغة صحيحة لغة فيبطل البيع
حين يعثر العريضة الصحيحة وان كان غير صحيح وينوجب على قول سيبويه الفسخ في صحة
العقد حين يعثر العريضة لان ذلك غير قياس **ومنها** لو قال المصلي في التشهد تشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لله لو قال بعد الشهادة الاولى وحده لا شريك
له ثم قال واستشهد ان محمدا رسول الله او قال عبده ورسوله او جمع بين ذلك
اذ لم يعثر التشهد الخاص كما ذهب اليه بعض اصحاب عملا بظاهر الاخبار والدلالة
على الاجزاء بالشهادتين مطلقا فيصح التشهد كما ذكر ولو قلنا بعدم قياسه لم يصح
واولى منه لو غلبنا التشهد المشهور **قاعدة التاسعة والمائة** اذا اشركت الجملة
الاولى والجملة المعطوفة عليها في اسم جازان باي به في الثانية ظاهر كقولك
في حكمة الشهادتين لا اله الا الله واستشهد ان محمدا رسول الله ونحوها

كقوله من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن عصيها فقد غوي **إذا عرفت ذلك** فنرفع عليه
ما إذا أتى به في الشهادتين في الصلوة من قال رسول الله وفي الألفاء به وجهان ^{مقتضى}
القاعدة الصحيحة حيث لا يعني الشهادتين الخاص لخلق الأيمان بالسماواتين على الوجه المعبر في ^{اللغة}
العربية ولو اعتبرنا الصيغة الخاصة كما يظهر من بعض الأجزاء سقط هذا التفرع وما قبل
قاعدة العاشرة والمائة الفصل من مرفوع منفصل يؤتى به بين المبتدأ والخبر
كقولك زيد هو القاهم أو ما أصل المبتدأ والخبر نحو كان زيد هو القاهم وهكذا
أن وضعت واخواتها نحو وأنتك هم المفلحون ولما اختلفت في لحن الضامون وكنت
أنت الرقيب عليهم وتجدد عند الله هو خير إن نزل أنا أقل منك مالا وازارا لا تقس
وتوقع بين الحال وضامها كما زيد هو ضامها وحمل منه هؤلاء بني هاشم أظهركم
فمن نصب أظهر بشرط كونه معرفة كما مثلنا وأجاز القراء جماعة من الكوفيين كونه بكرة
نحو ما ضمت أحدا هو القاهم وكان رجل هو القاهم وحملوا عليه أن تكون أمة هي أرب
مراقة فقد روي مصنوبا بشرط فيما عده أمران كونه جزا لمبتدأ في الحال أو في
الأصل وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يفيد الـ كما تقدم في خبرنا قبل بشرط الذي
كالمعرفة أن يكون اسما كما مثلناه وخالف فيه الجرجاني فالحق المصداق بالاسم لشا
وحمل منه أنه هو يبدى ويعبد وهو عند غيره نوكيداً ومبتدأ وبعده أبو القاهم
فأجاز الفصل في ومكروا لك هو يور وشرط في نفسه أمران أن يكون بصيغة
المرفوع فيمنع زيدا به الفاضل وأنت إناك العالم وإن يطابق ما قبل فلا يجوز
كنت هو الفاضل وما بعده هو الأعلام من قول الأمر بأن ما بعده جزا لتابع ولذلك
سُمي فضلا لأنه فضل بين الجزأين التابع وعاد لأنه يعقد في معنى الكلام والنوكيد
ولقد لا يجامع النوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ويسمى لذلك دعامه
لأنه يقوي ويؤكد به الاختصاص بمعنى أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون
غيره واختلفوا في حقيقة فضل هو حرف لا محل له ومثل هو اسم محله محسب
ومثل ما قبله محله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ضرب نصيب وبين معمولي
كان وإن رفع أو نصب على القولين **إذا عرفت ذلك** فنرفع عليه النفاذ في كل ما
والإيمان كقوله والله أن زيد هو الذي أبجعه ليوم كذا فهدى حيث ذاباغ غيره ^{فلما}

بها

انه يفيد الخبر كما قلناه واخاره الزمخشر فقال في قوله نعم واولئك هم المفلحون ان ما بدنه الذي
على الواو بعد خبر لا صفة والتاكيد واجبا بان فائدة المسند ثابتة للمند اليه دون حشد
كذا يكذب لو قال والله ان زيد اهو الفاعل اذ كان غيره ايضا قد قام وقيل على ذلك غيره **الباب**
الثالث في الموصولات **قاعدة الحادية عشر** الاصل في مرادها على العاقل ويقع ايضا
على المختلط انما يعقل كقوله نعم ومنهم من عصى على رجلين فانه يشمل الانسان والظائر وعلى
المنزل منزلة من يعقل كقوله نعم وراضل من يدعوا عزونا لله عزلا فيجب له يعني ايضا
وقول الشاعر اسرب الفظا هل من غير جنابه لعل الى من قد هوب اضر فان عبادة الاضياء
ومخاطبة الفظا تنزل لهما منزلة العاقل وذهب قطرب الى ان من يقع على ما لا يعقل من غير
اشراط شي بالكلية وانما ما في لما لا يعقل ويقع ايضا كما قاله ابن مالك على المختلط
بالعاقل كقوله نعم والله ليجد طرفي السموات وما في الارض من راحة ووصفات من يعقل
كقوله نعم والسماء وما فيها وقوله نعم فانكح ما طاب لكم من النساء وذهب جماعة الى انه
انها يطلق ايضا على من يعقل بلا شرط وادعي ابن خروف انه مذهب سيبويه ويطلق ايضا
على العاقل اذ كان مبالا يعقل اذ كره هو ان يعقل كقوله نعم اني نذرت لك ما في بطني
محررا وما ذكرناه من البعير العاقل هو المعروف بين النحاة والصواب كما قال ابن خضو
في امثلة العرب انما هو التبعية باولي العلم لان من يطلق على الله كقوله اني خلقت وقوله
ومن عنده علم الكتاب والله سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ولا جلد ذلك
يفهمون العقلاء الى ثلثة انواع وهي الملائكة والانس والجن وينبغي ان يورد
بالعاقل وروي العلم فامر شانه ان يكون كذلك كالاخماس الثلثة وان كان بعض
افراد الجن غير عاقل ولا عالم كالحيتون والطفل **ادعيت ذلك** فمن فروع القاعدة
ما اذا قال لو كيد من دخل داري فاعطه شيئا فدخل عليه صبي او مخون جاز ان
يطعمها لانها من جنس اولي العلم والعقل ولو دخل بهيمة لم يجز له المعاملة لان من لم
يتنار لها على القول الشهير وعلى قول قطرب بدخل ولو قال فاعطه درهما لم يدخل
مطافا لانها غير قابلة للعطاء ولو قال فاعطه رطله فاعطه فكل الاطعام الا ان يدل
العرف على خلافه ولو قال ما اناك فاعطه دخلت الدابة فطعنا وفي دخول العاقل
ما تقدم **هنا** ما اذا قال غضبك ما تعلم وما انا اعلم به فيل لا يلزم شي لانه

قد يعصب نفسه بجلسه وبشكل بانه جعل المصعب معقولين فيجب معايرته للاول **ومثله**
 ما لو قال غصبتك شيئا ثم قال اردت نفسك وقد تقدم في القسم الاول فروع اخرى عليها
ومنها ما لو نذر ان يكون ما يولد له من مملوك كانه صدقة وله حيوان اصامت والماء
 فان الجمع يدخل في النذر ان لم يستثن بعضه ولو بالنية وان جعلناها مطلقة على الجمع
 والا دخل ما لا يعقل خاصة ولو قال كل من ولد لي بد غير الانسان والاوي دخل الا
 لسان في الاول مطلقا لدلالة العرف على استعماله فيه ايضا **فائدة الثانية والعشرون**
 صيغة ما في قول القائل اعطيتك ماشئت ونحو ذلك يجوز ان يكون موصولة الى الذي
 شئت وان يكون مصدرة بخرقة اي مدته مثبتك **اذ انقر ذلك** فنزوع
 القاعدة ما لو قال لو كبدك اعطاك فلانا ماشئت فانه يخرج في عطائه اي عند شاء
 لكن اذا اعطاه مرة هل يصح له اعطاؤه مرة اخرى ببني على ان ما هله موصولة الى
 خرفته ففعل الاول ينبغي عدم الصحة لامتناع الامر وهو لا يقتضي التكرار وانما دل
 على اعطائه اي عند شاء وقد شاء عدة واعطاه اياه ويجوز ان اعطاه مرة
 اخرى لان العدد المعطى ثانيا اذا انضم الى الاول صار عدة شاءه ايضا ويضعف
 بما فيه من تكرار الامر وهو لا يقتضيه ولو جعلناها خرفته جان لان التقدير مدته
 مثبتك فهو كقوله اكرمه مدته اقامته عندك فيصح تكرار الاكرام تلك المددة فحين
 ينضم على الاذن في التكرار بتعيين المددة بخلاف الاطلاق وحيث اختلفت
 ما الامر بين المبيّن ومنها اقل الحكيم وما زاد عليه مشترك فيه لانها يكون ح
 مشتركة والمشارك لا يحمل على احد معاينه الا بقرينة نعم او اعطاه المرأة الاولى قد
 شارك بينا فرار المشترك فيتناوله الاذن ويقع الشك في الباقي **ومنها** لو قال نار
 على هذا المال ماشئت فقال شئت سنة فهل يصح له ان يشاء ان يبدلها ببني على
 ما سلف **ومثله** ما لو قال اعزتك هذا ماشئت فحين وقنا او عداه عتائتم
 تجاوزوا الى غيره ولعل العرف هنا فاضح جواز تعدد المشية ويؤيده ان ما عامته
 فيتناول ما يشاءه ثانيا او ثالثا ابدا **ومرغ** بعض الساقية عليه ما اذا قال لامرأة
 انت طالق ماشئت قال فيحمل ان يكون المقدار الذي شئت فخرج فيه الى
 العدد الذي لساؤه المرأة من الاطلاق بشرط الفورية فيه كقوله ان شئت فانت

ضك

قال ويحكم ان يرد مدته مستحبك للطلاق فطلق عند صحتها اي وقت شاء **باب الرابع**
 في المعروف بالاداة **قاعدة الثالثة عشر** ^{والمائة} اذا احتل كونه للعهد وكونها غيره كالعموم والجنس فانما
 يحملها على المعهود لان تقديره فريضة مرشدة اليه يحق ذلك بان يذكر الاسم من غير معرفة
 منها او منكر في الاول ومعرفة في الثانية فالاول كقوله نعم ان مع العسر يسرا ثم ان مع العسر
 يسرا والثاني كقوله نعم كما ارسلنا الي فرعون رسولا فقصي فرعون الوشول وكاناسعا
 نكر بنى لم يكن احدهما هو الآخر وكذا لو كان الاول معرفة والثاني منكر او عرّفه والثاني
 لن يغلب عسر يسرين بمعنى ان الله نعم وعهد في الآية بمقتضى القاعدة انه ينزل مع كل عسر
 يسرا لانه جعل العسر فيها معرفة والثاني هو الاول لان حمل اللام منه على العسر
 يحملها على غيره وايضا ليس منكر فيها فدل على تعدد هاتيكاه نعم قال ابن ابي اوزة مع ذلك
 العسر يسرا اخر وكذا حمل على العهد ولو لم يذكر واحتمل مع غيره **وتفريع** على القاعدة قوله
صها لو قال لو كيد ان جاء فلان فبعت بمانه ثم قال ان جاء الرجل فبعت بجهن فبعت له
 ببيع المتاع بجهن عاملا بمقتضى الاذن وان كانت ببيع المتاع لشارعا كثر ولا يصح ببيع
 لغيره بذلك القدر بل بمن المتاع حيث لا يفي غيره ولو قال لعين الرجل وان جاء كيد
 فبعت بجهن فهو اذن في بيعه من اشياء الرجال الذين يحبون اليه سوى الرجل المذكور
 سابقا وغيره **وصها** لو قال فلانة وعني بعض زوجاته طالق ثم قال والزوج طالق
 فانه يتصرف الى المطلقة ولا فان كان قد رجعها ورفع الطلاق عليها ثانيا والا وقع
 لا غيا هذا حب الظاهر وانما يجب لقول امر فبصرف الطلاق الى التي يوافقها من زوجاته
 ونظير القاعدة عند استنباه فانه يعمل بمبدأ لول لفظه ولو ادعى فصد غير
 المطلقة بمذقوله لصلاحية اللفظه وان كان خلاف الظاهر فيدين ببلية فيما بينه
 وبين الله نعم خصوصاً لو لم يكن رجوع في طلاق الاول لان اعمال الطلاق خبر من القائه
 وعوده الى المطلقة او لا بوجبا لقائه **وصها** مسألة الكفالة المشهورة وهي
 قوله على كذا ان كذا ان لم احضر وقوله ان لم احضر كان على كذا ان كذا فان الفرق
 بين الصفتين بحسب اللغة غير واضح لان تقدير الشرط على الجراء وثاخره سببان
 لكن وردت الرواية بالفرق بينهما وانما اذا قدم المال فهو ضامن للمال ان لم يحضر
 وان قدم عدم الاحضار فهو له كفيل وقد اختلفوا في تنزيل الرواية لمخالفتها

للاصول والغرض لها بيان فساد بعضنا وبلادها فانه منفرج على هذه القاعدة وهو ما نقل
عن العلامة انه حمل الرواية على انه التزم في الصورة الاولى بما ليس عليه كما لو كان عليه دينا
يقال ان له احضره فعلى عشرة دنانير مثلا فهذه لا يلزمه المال لانه التزم بما ليس عليه واقا
الثابت فانه التزم بما عليه وهو الدينار مثلا وكانه قال على الذنبا والذي عليه ان لم
احضره وطرف فساد هذا الثاويل من القاعدة ان لفظ الرواية سالته عن الرجل يكفل
نفس الرجل الى اجل فان لم يات به فعليه كذا وكذا رها قال ان جاء به الى الاجل
فليس عليه مال وهو كقيد نفسه اذ الا ان سيدا بالذراهم فان بدا بالذراهم فهو
له ضمان لم يات به الى الاجل هذا لفظها وانت خبرا به الى بالذراهم حيث قال
اولا نكرة ثم اني بها معرفة في قوله الا ان سيدا بالذراهم وقوله فان بدا بالذراهم
وح يجب حمل اللام على المعلوم وهذا المذكور سابقا كما في قوله نعم فارسلنا الى فرعون
رسولا فغضب فرعون الوشول فبطل الشر بل مع ما فيه من ضابط لا يتعلق بالفا
من فروع حمله على المعلوم مع عدم تكرره ما لو حلف لا يأكل الخبز مثلا
فانه حمل على المعلوم منه دون الخبز الهندي الا ان يكون في بلاد نفذه منه حمله
عليه او على ما هو اعم منه **ومثل** لا اكل البطيخ حيث يكون اضافة متعددة و
اطلافة محمول على بعضها وهو واقع فيه في كثير من البلاد حتى قال بعضهم انه لا
يبحث باكل البطيخ الهندي وهو لا حضرو كان هذا الاسم لا يعهد في بلاده اطلا
على هذا النوع والا فهو واقع في كثير فبحث عندنا الا ان اطلافة عليه معروفة **فائدة**
الرابعة عشر والمائة الاسم الموقوف بال التي لبحث للعهد يفيد العموم عند جماعة
من الخريئين والاصوليين منهم ابو حيان وابن مالك واجمع الجميع له بوصف العرب
له بصيغة الجمع حيث قالوا ملك الناس الدنيا والصفر هو الدرهم البيض واستدل
في الارشاف بنعا لابن مالك بقوله نعم او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء
وبها نظر لان الاقل لو كان حقيقه لا حرة وهو منصف مثله في قوله نعم ان
الانسان اني حرة الا الذين امنوا فانه انما صح الاستثناء منه حملا له على الاستغراق
بحاز ابد لبدل عدم اضاده ايضا اذ لا يصح ان يقال رابعا الانسان الا المؤمنين واقا

الثاني فقد نقل الجوهري ان الطفل يطلق على الواحد والجمع **اذ انفرذ لك** فينبغي ان يرفع عليه
 فروع كثيرة اصلية وفرعية وقد تقدم في القسم الاول جملة منها **ومنها** الاجتاج بقوله **وال**
 انما بلغ الماء كذا وقوله **ص** والله خلق الله الماء طهور فان جعلناه للعموم سجد له به على افراد
 الماء والاول باطلا فله عليه ما في ثوبه من النايح وما في الالبسة وما في الحجر وغيره من افراد
 المياه التي اختلف في انفعالها بحرود ملافاة الخامسة وعند من وفي طهوره وعدمه
ومنها لو وقع الي وكبد ما لا يفرقه وقال له اعط الفضة درهما والفضة درهما وغيرهما
 الباقي فان جعلناه للعموم لم يصح الاقتصار على اعطاء اقل من ثلثه من الصنفين والا جاز
 الاقتصار على واحد **ومنها** ما اذا استفاض ان الملك الفلاني وقفا على المسجد مسجد البلد
 الفلاني وفيه عدة مساجد ولم يعلم الموقوف عليه منها هل هو واحد معني ام كثر
 ام الجميع فان جعلناه للعموم وجب صرف ثلثه اليها اجمع بالسوية والا كان لو احدى شيئا
 فيخرج بالضرورة ونظاير ذلك كثيرة **الباب الرابع** في المشتقات **قاعدة الخامسة**
عشر والمائة اسم الفاعل يطلق على الحال وعلى الاستقبال وعلى الماضي ولذلك
 اسم المفعول والطلاق الخافه يقتضي ان يطلق حقيقي واختلف الاصوليين في كونه
 حقيقته بمعنى الماضي فعند اصحابنا والمعتزلة هو حقيقته وعند الاشاعرة مجاز **ينفخ**
 على ذلك فروع **ومنها** ما اذا قال لزوجتي انت طالق وقد جزموا بصراحة ومقتضى
 مذهب الاصحاب ان ذلك لا ينفذ في غير من العقود كقوله انا وافق هذا او
 مطلق للمرأة او بايع الشيء او وجع له او زوج ابنتي واولى منه طلاق اسم المفعول
 بقوله مطلق او مبيع وخونها لان الضبع عند من هو بغيته فلا ينفذ في غيرهما
 ولانه بائنا كونه بين الحال والاستقبال اعم من المطلوب فلا يدل عليه وكذا جعلنا
 منوطا **ومنها** لو عزل عن القضاء فقال امرأة القاضي طالق فبقي وقوع الطلاق على
 زوجته طاهر وجهان والسئلة الثقات الى قواعد **ومنها** ان المتكلم هل يدل
 في عموم كلامه **ومنها** اقامة المظهر مقام المضمرة **ومنها** اطلاق المشتق باعتبار الماء
 هل هو حقيقته ام لا **ومنها** ان المفرد المعرف هل يعم ام لا هذا كله اذا شبه القصد
 اما لو قصدت فلا اسكال ولو ادعي عدم قصدتها وكلينا بالمقتضات الموجبة للدفع

في القول منه نظر والمجته القول **ومر الفروع على** القاعدة ما لو قال انا مقرر
بما ندعيه اولت منكرا له فالمشهور انه فوار مع انه يحمل الاستقبال فيكون وعدا
والمشترك لا يحمل على احد معبده بدون القرينة ولهذا لو قال انا اقر به لم يكن اقرارا
وان اقر بالضمير معه لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال **ومنها** لو وقف على بين
موضع كذا فغاب بعضهم ولم يبع دارة ولا استبدل دارا فان حقه لا يبطل بذلك
ولا ترف في ذلك بين الغيبة حال الوقف وبعده الا ان يخرج عن كونه منهم عرفا
ومنها لو قال او ففت على حفاظ القرآن لم يدخل فيه من كان حافظا ونسبة
بالعرف وان كانت القاعدة تقتضيه وقد تقدم ذلك في القسم الاول **قاعدة**
الثامنة عشر المبادئ اذا ريد باسم الفاعل الحال والاستقبال نصب محموله
وان اريد الماضي فان كانت مع ال جاز النصب به ايضا وان عري منها فلا بد
بتعيين اضافة وقال الكسائي يجوز ان نصب به مطلقا وحيث يجوز النصب به
يجوز انحرافه بل هو اولى عند بعضهم لانه الاصل وقال سيبويه النصب ونحو
سواء ومثل النصب في **اذا علمت ذلك** فنزوع القاعدة طار اذا قال شخص
انا فائد زيد ثم وجدنا زيدا ميتا احتمل ان يكون ميتا كلامه وان يكون بعده
فان تواتر به ونصب به فاعبه ولم يكن ذلك اقرارا لان اللفظ لا يقتضي
توقعه وان جره فكذلك يجوز ان يكون المضاف بمعنى الحال والاستقبال
هذا هو مقتضى القواعد وقال بعضهم انه مع الجر يكون اقرارا بناءا منه على
ان اعمال اسم الفاعل النصب بغير التحصن بالحال والاستقبال وانه بمنع
معها الاضافة وقد عرفت خلافه نعم لو قيل ان اسم الفاعل بمعنى الماضي
حقيقة بناء على القاعدة الاصولية ومع الحال والاستقبال مجاز لشمسية
الشيء باسم ما يؤول اليه توجه كونه اقرارا وان حقت الاضافة على التفادير
الثلاثة ونيل هذا نتيجة لحاق النصب به ايضا حيث يجوز اعماله بمعنى الماضي كما
اذا كان صلة لان كقوله انا الفائد زيد لانه وان احتمل الثلاثة الاحوال
الا ان احدها هو الماضي حقيقة دون الاخرين ولكن الظاهر من كلام النحاة
مطلقا انه حقيقة مطلقا كما تقدم في القاعدة السابقة وح فلا يقتضي كونه

اقرارا موجبا لا مطلقا وهذا هو الاصح **قاعدة السابعة عشر المائة** مفتوح اسم الفاعل
 صدور الفعل منه ومفتوح اسم المفعول صدور عليه **وتنفتح عليه** ما اذا حلف لا
 باكل مسئلة فان كانت حثت بما سئلته هو او غيره بخلاف ما لو محال شيئا لزيد فان
 العرف فيه بالخالف فقط كذا ذكره بعضهم ورضي بينهما بان المسئلة من صفات المأكول
 والفعل واقع عليه من غير اعتبار فاعل معين والذين بد من صفات الاكل امرى بالكل
 لزيدا ويمكن دلا لانه العرف عليه ايضا بقرينة ارادة كسر النفس وفقرها بترك المشيها
 وانما يتم ذلك بما سئلته الخالف دون غيره **قاعدة الثامنة عشر المائة** اسم المفعول
 من فعل المعقل العين كاختار صاوي في اللفظ لصيغة اسم الفاعل منه فاذا قلت
 مثلا هذا مختار فالقصة منتقلة غرا، لحركتها وانفتاح ما قبلها فان كانت حركتها
 كسرة كان اسم الفاعل وان كانت فتح كان اسم المفعول **ادان** **فرد** **لك** تنفتح
 عليه ما اذا اسم الكافر عن محمد لسوء مثلا فامسار اليه في واحدة منهم فقال هذا
 مختار في رجح اليه في البيان فان اراد اسم المفعول كان اختارا واسم الفاعل قال
 لان اختارها له غير معتبر فان تغذرت موت ونحو رجح اليه لانه لفظ مشترك
 فان دللت على احدهما فبنية رجح بها احد فرمى المشترك والا فلا لان الاصل عند
قاعدة التاسعة عشر المائة الفعل التفضيل مقتضاها المشاركة فاذا قال
 زيد اشجع من عمر فحقيقتهما اشتركتا في الشجاعة وزيادة زيد فيها على عمر وبلزوم
 ان يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يفي فرجح في واث وان يكون فعلا فلا يفي
 من فعل الحلف والحرار فلا يقال حلف ولا احرم منه ولين شرط فعلا ان يكون تلامذا
 فلا يفي من فعل ضارب واسخرج واما الفعل ففيل يجوز بناؤه منه مطلقا
 وفيل يمنع مطلقا وفيل ان كانت الهزئة لغز الفعل نحو هذه اللبدا ظلم من
 النارية وبرد وهذا المكان اضر من غيره وسمع هو عم عطا لهم للدرهم و
 اولهم للمعروف وينوصل الى التفضيل فيما امتنع بناؤه منه باسند ويجاب عنه
 بمصدره لك الفعل ثم ان يقال هو ان اسخرجا وانطلقا وحرمة **ادان** **عرف**
ذلك فلا يخفى تغاير القاعدة من التندور والافات والوصايا وغيرها
 كالونذر واوصي واقف على انفي الناس وانزهد هم واعظهم واحملهم واحضهم

وانهم

واعلمهم وهو ذلك ما حكم في النبي ولان هداي واضح واما العلم فقد كثر اصحاب وغيرهم انه
يصرف الى العلم بعالم اشريعة وهي الفقه والتفسير والحديث دون غيرها وان كان مقدما
لها وعند ما لو وصف على العلماء واما الاصل في صرف الى النقاد والعلماء وقبل
الي اجورهم تدبر في دينه ودينه وهو حسن واما الاجتهاد والاحتق فيصرف الى العرف
ومنها اذا شرط الواقف النظر للارشد من اولاده فانه يصر في الي شذ هم ايضا فانه
لان تساوي هذه اثنان او اكثر اشركوا ولو شهد لكل من الاثنان اثنان بانه ارشد اشركا
في النظر من غير استقلال لتساوي البديهيين بخلافها فيصفي اصل الرشيد كما لو قامت
البينة برشد هاتين غيرهما فاضد **ومنها** اذا قال باراني فقال انت ازي مني واشهر
انه لا يكون فاذ قال ان يقول نعم زينت ولكمك ازي مني وكذا لا يكون فاذ قال
قال ابتدا انت ازي مني وهذا مما يخالف القاعدة لاقتضاها اشراكها في اصل
الزني وزيادة للفضل واما لم يجعله فذا لعدم تخرجه يكون المفضل عليه زائبا
والقذف لا يحق الا بالبرهان وقد لا يكون المفضل عليه موصوفا بالصفة المفضل فيها
فان ذلك يفتح حقيقته وان شذ او حجازا مضافا الى اصل البراءة وخرقة حكموا بدشوث
القذف لو قال قبله نعم زينت وكذا لو قال انت ازي الناس فانه لا يكون فذا فاحق
يقول وفيهم زناه ولا يشكل بالقطع بانه في الناس زناه لان الفاظ القذف لا يحمل
على صدور ذلك مع امكان حملها على غيره اما بان يريد انه ازي مني غيرهم او
ان الناس صلحا جي ان هذا ادناهم فيه صلاح فما ظنك بغيره وهو ذلك **ومنها** لو
لا قرب الناس اليه ولا قرب لغيره فانه ينزل على مراتب الارث فيقدم الاباء والاولاد
على غيرهم من الاقارب ثم الاخوة والاحداد ثم اولاد الاخوة وهكذا لكن هنا يشار في
الذكور والانبى والاخ من الابوين والاب والامم وهذا امر يشترط اكثر
مع خبرت اقل لان ذلك حكم زائد في الارث عن القرب وقد يشكل حكم في بعض موطن
كقديهم ابن الاب العلم من الابوين على العلم من الاب حيث انه في الارث مقدم والاقرب
تقدم العلم هنا لاننا نحن هناك على خلاف الاصل وفي مقدمه يصيب الاخ من الام
مع الاخ من الابوين والاقرب السوية بينهما هنا وان اختلفت **ومنها** الحكم على

الحجة المشهورة وهو قول النبي ﷺ والله بيته المؤمن خير عمله وروى أيضا وبيته الكافر شر
من عمله فان عليه اشكال مشهور وهو انه روى ايضا ان افضل الاعمال احمرها والاعمال احمر
من النية فكيف يكون مفصولا وروى ايضا ان المؤمن اذا هم بحسنة كتبت بواحدة فاذا
فعلها كتبت عشر وهو صريح في ان العمل افضل من النية وروى ايضا ان النية المجردة لا تنفع
فيها فكيف يكون شر من العمل وقد اختلف اراء الفضلاء قدما وحديثا في جواب هذا
الاشكال فنرى الناس من جعل الجزأيا مأخوذا او مطلقا مفيدا اي نية بعض الاعمال
بما ركنه الجهاد خير من بعض الاعمال الخفيفة كتسبيحة او تحميدة او قراءة اية لما في تلك
النية من تحمل النفس لمنفعة الشريعة والشرع للمهم الذي لا يحصل تلك الافعال الخفيفة
ولا يجزي ان خلاف الظاهر والحق بعضهم الى ان جزائي الجزئية بمعنى افضل التفصيل
بل هو الموضوع لما فيه منفعة ومعنى الجزئية ذلك ان نية المؤمن من جملة الجزئية
حتى لا يفقد مقدار ان النية لا بدخلها الجزئية الشريعة كما يدخل ذلك في الاعمال او ان
افضل التفصيل قد يكون مجزئ من الترتيب كما في قوله تعالى ومن كان في هذه اعمى فهو
في الآخرة اعمى واضل سبيلا وهذا ايضا يختلف ومنهم من ارجاه على ظاهره وجعل الفضل
عليه هو العمل بغیر نية وفيه ان العمل لا خير فيه مع انقضاء افضل التفصيل المشاركة
في أصل المصداق ان تفصيلها بسبب دواها بخلاف العمل فانه ينقطع احبانا
فاذا نسبت الدائمة الى المنقطع كانت خرامته وفيه ايضا ان النية ينقطع كثيرا فان
نية الصلوة مثلا التي هي افضل الاعمال لا تنقطع الا في الخطات معدودة بخلاف العمل
اولا ان النية لا بدخلها الزيادة ولا العجز بخلاف العمل وفيه ان المراد من الامر بالخالي
والإله يقع تفصيل او ان خلوه المؤمن في الجنة والكافر في النار انما هو على نية
انه لو عاش ابد اطاع او عصي ابد فكانت النية سببا في الخلود بخلاف العمل وهذا
مناق للحكمة والنقد الدال على عدم المواظدة على النية فكيف يدوم العقاب لاجلها
او استحقاق الثواب وانما العدة في الخلود على التمتع وان النية شر لا يطاع عليه الا
وعمل الشرف افضل من عمل الجهر وفيه ان العمل ايضا قد يكون شرا كما لو توى التفكير في المكارم
الذي ورد ان ساعة من خرافة العبادات او توى ان يذكر الله بقلبه فلا يحصل

مرتبة على العمل فكيف يفرض عليه ذلك ولا يظهر في الجواب ان يقال ان الجرحاء على
على عمومهم وان المعنى ان كل طائفة ينظم بقية وعمل كانت البنية من جملة الجرحاء وكذلك
العمل ولكن البنية خير منه وانما سبب كونها خيرا منه فلا يفهم الاخر منهم مفيد الدين
وطريقه ومبلغ اثر الطوبى في الاتصال الى المقصد وفاس بعض الآثار ببعض فان
من قال مثلا ان الجرحاء خير من الفاكهة فانما اراد ان خير منها بالاضافة الى المقصد
القول والاعتداد ولا يلزم ان يكون خيرا منها مطلقا حتى لو استغنى في بعض
الافات عن الغذاء وانفرد الى الفاكهة الحاجة الى التزبيب ونحوه كان الجرحاء افضل
وانما يفهم هذا من علم ان للغذاء مقصدان وهو الصحة والبقاء وان الاعتدال بمختلفة
الآثار فيها وفهم ان كل واحد وفاس بعضها الى بعض وكذا نقول هنا ان الطائعات
غذاء القلوب والمقصود شفاؤها وبقاؤها وسلامتها في الآخرة وسعادتها
وتنعمها ببقاء الله نعم فالمقصد له السعادة بقاء الله نعم وان ينفع به الآفات
محبة الله عارفا به وازجيته الا من عرفه وزينا كذا ذلك لا بالموافقة على الطائعات
واعمال الجوارح الا ان القلب هو الاصل في جميع ذلك وهو بمنزلة الامير والراعي
والجوارح كالخدم والوعايا والابناء ولذا قال النبي صلى الله عليه واله ان في الحبس مضغة
اذا صلت صلح شارب الحبس وقال النبي صلى الله عليه واله اللهم صلح الراعي والوعبة واراد
بالراعي القلب وقال نعم لزيبال الله تحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم
وهو صفة القلب فمن هذا الوجه يجب ان يكون اعمال القلب على الجملة افضل من حركات
الجوارح والبنية خير منها افضل لانها عبارة عن ميل القلب الى الخير واردة والفرق
من الاعمال بالجوارح ان يعود القلب واردة الخير وبوكد فيه الميل اليه لينفجر مشهور
الدين ويكتب على الفكر والذكريات ضرورة يكون خيرا بالاضافة الى غيره من الاعمال
لانه ممكن من نفس المقصود وهكذا نأثر الطائعات كلها انما المطلوب منها
تأثير القلوب ويند بل صفاتنا ون الجوارح فلا نطن ان في وضع الحمية
على الارض غرضا من حيث انه جمع بين الحمية والارض بل من حيث انه بحكم العادة
يولد صفته التواضع في القلب ولهذا لم يكن العمل بغيره مبدء اصلا كما ان
من يمسح راس النبي صلى الله عليه واله وهو غافل بقلبه عن الرقة عليه والسفقة لم يمسح من

اعضائه انما الى قلبه لتأكيد الرقة الذي هو الحكمة في صحه وتقييده وكذلك في صحه
مفعول بالهم بالاعراض الدنيا لا ينشئ من ذلك انما الى قلبه لتأكيد به التواضع فهذا وجه كون النية
خبر العمل وبه يعرف معنى قوله ص والهم حبه ولم يعلمها كذب له حسنة لان الغالب
هو صبه الى الخير والضرفه غريه الهوى وجب الدنيا وهي غايه الحسنات وانما الا تمام بالعمل
يريد بها تأكيد او به يظهر سكونا شرا من العمل وغيره لك في المفاضل التي ترتبت
عليها والله اعلم باسرار **فائدة** لفظ الاكثر بالثناء المثلثة افضل تفضل في اصل الوضع
ومرئيه ما لو قال له على اكثر الدراهم قال بعضهم بل من عشرة دراهم لان ثمانية
ما يغبر عنه بالدراهم عند العود عشرة فيقال ثلثة دراهم الى عشرة دراهم ثم يقال احد
عشرة دراهم ولا يظهر انه يرجع الى بيان **ومنها** ما لو قال المريض اعطوه اكثر ما لو كانت
الوصية بما فوق النصف ويرجع الى الورقة فيما زاد **ومنها** لو قال ضعوا من الحبوب
الكثير بحجر وضع عنه اكثر من نصفها كذلك ويحمل ان يوضع عنه من الحبوب اكثرها
قد ران نقص من نصف المجموع ولو تساوت قدر الثقتين الحمل على المعنى الاول لانها
الثاني ولو قال اكثر ما عليه وضع ان يد من نصف المال ولو قال اكثر ما عليه ومثله
ما انصرف الى الجميع والي في التايد ولو قال اكثر ما عليه ونصف انصرف الى ثلثة
اربعة وتبادله وان قلت وفي اعتبار **ومنها** صفة نصفها الى ذلك عمل انما هو
اللفظ نظر لان الزيادة المعبر في اول الكلام تقبل الجزية الى النصف اقل الى
ان يذهب الى الجوهر الفرد فيمكن فرضها خارج الجانبين وربما اعتبر كونها ممتولة لم يكن
ايرادها بالمعارضة وهو ضعيف لمنع اشتراط ذلك في الوصية ومع تسليمه فانما
يعبر حيث يكون منقوضة اما منضم الى نصف ما عليه او ازيد فلا خلاف انما
كالخبر منه او جوء وان اكثر لا بد ان يذهب الى ما يقول لا بد مركب منها وبعضهم
اعتبر القول في الزيادة على النصف دون ما انضم الى نصفه نظر الى انه يشرح
بالوصية بما لا يتمم حيث ذكر نصف اقل ما يقول فلا يلتفت اليه ومثله
ظاهر مما في رواية **ومنها** لو قال فلان على مال اكثر من مال فلان كان صماها
ونونا وقد ران فتره باكثر منه قدرا وعددا الزم مثله وزيادته يرجع اليه
فيها ولو فتره لاكثر به بالبناء او المنفعة او البركة وجعل في اقل القدر والعدد

بان يقول الذين الكثر بقاء العبيد والحلال اكثر من الحرام وانفع ونحوه فالأقوى القول
رجح فيقبل نفسه بأقل ممنول وان كثر مال فلان وعلم به المفضل ولو قال على من الذهب أكثر
من مال فلان فالأهنام في القدر والنوع والحكام كما سبقوا إلا أنه لا يقبل نفسه بغير
الذهب ولو قال خرصاح الذهب ونحوه فالإفاظ الدالة على النوع فالأهنام في
القدر وحده ولو قال له على مال أكثر مما شهد به اليهود على فلان قبل نفسه
أيض بأقل ممنول قد يعتقدهم سيمود زور ويقصد ان قليل الحلال الاكثر بركة
من كثر الحرام ولو قال أكثر مما قضى به القاضي فهو كالسهادة لحوز الخطاء والشر
عليه **قاعدة** أول الذي هو تفضيل الآخر الصحيح ان اصله أول على وزن افضل مهموز
الوسط فقبلت الهمزة الثانية واو انتم ادعيت قال الجوهري ويدل على ذلك قولهم
هذا أول منك والجمع الأول والأول أي ايهما على القلب وقال قوم اصله أول على
وزن فاعل فقبلت الواو الأولى همزة وله استعمالان **أحدهما** ان يكون اسما فيكون
مصرفا ومنه قولهم ماله أول ولا أخوال في الارشاف وهي مخفوف على ان هذا يؤتى
بالثاء ويصرف ايض فيقول أوله وأخوه بالشوون **والثاني** ان يكون صفة أي افضل التفضيل
بمعنى الاسبق فيعطى حكم غيره من صيغ افضل التفضيل كمنع الصرف وعدم تأنيثه بالثاء
ودخول من عليه فيقول هذا أول من هذين وعارضة مذاول من اصل أي هو ما قبل
اصل قال الجوهري فان لم يره مذ يومين قبل اصل قلت عارضة مذاول خاويل
من اصل ولم يخارز ذلك **إذا علمت ذلك** فغني الأول في اللغة ابتداء الشيء ثم
قد يكون له ثان وقد لا يكون كما يقول هذا أول ما اكتسبته فقد يكسبه بعده
شيئا وقد لا يكسبه ذكره جماعة منهم المصنفين في قوله نعم ان أول بيت وضع
للناس واستدل الزجاج على ذلك بقوله نعم حكاية عن الكفار المنكرين للبعث
ان هؤلاء يقولون ان هي الاثون ثلثنا الأولى فقبر بالأولى وليس لهم غيرها
ومخرج المسئلة ما اذا نذر أو ارضى بالصدقة أو فلان بأول ما كسبه **الكسبه**
تكتب شيئا أو لم يكسبه بعده فيصرف النذر والوصية إلى ما كسبه **ومنها** ما اذا قال
ان كان أول ولد تلده نبي ذكر فهو خير علي وجه التذوق ولد ذكرا ولم تلد
غيره وجب غناؤه **ومثل** ما لو قال ان كان أطول ما تلده ذكرا فله على ان
الصدق بكذا ونحو ذلك **ومنها** ما لو قال ان كان أول ما تلده نبي انفق فانت

على كطهراني فولد ثلثا ولم تلد غيرها وقع الظهار روح فشرط الأول ان لا يتقدم عليه غيره
لان يكون بعده غيره وفيه وجه ضعيف عدم وقوعه جميع ذلك وان الأول يقتضي حرا
كما ان الآخر يقتضي ولا يثبت ان السبق يخالف الاول في ذلك فاذا قال العبد من سبق
منكم فهو حرا لانه نذر فيسوقان ثم جاء بعده فثالث غنما وان لم يجز بعدهما
احد احد لم يقتضا لانه ليس بينهما سابق **ومثله** قالوا قال من سبق لي كن اقله عندي
كن ابرقي النذر والجملة **الباب السادس** في المصدر **قاعدة العشر والمصدر** الملتصق
بالحرفي صنعت ان كان بمعنى الماضي او الحال فيدخل الى ما والفعل نحو ما صنعت
او صنعت وان كان بمعنى الاستقبال فيدخل الى ان والفعل وكذلك ان المستدرة **الفعل**
وذكر في الارشاد ان الحاء فرقا بين انطلق منك وبين انك منطلق بان المصدر
لا دليل فيه على الوقوع في فعل معين والتخفيف وان بدل عليها والعرف بدل على ذلك
ادعيت ذلك من وقوع القاعدة ما اذا قال اوصيت اليك بان تسكن هذه
الدار وبان تخدمك هذا العبد فانه يكون ابا حذ لا عليك حتى ينطأ الوصية بموت
الموصي اليه ولا يوجرو في الامانة وجهان بخلاف ما لو اني بالمصدر الملتصق
فقال سبكتها او خدمتها فانه يكون عليك بمعنى انه يورث عنه ويجوز له ان
يفعل به ما يفعل باملاكه من الاجارة وغيرها **ومنها** اذا وكلتك في ان تبذل هكذا
هذا فليس له التوكيل ولو قال في بيعه ففي جواز التوكيل حيث يجوز له مع الاطلاق
نظرو مقتضى ما ذكر جازه **قاعدة العشر والمصدر** يجوز ايقاع المصدر وهو
فعل الامر كقولك ضرب زيد اي اضرب زيدا ومنه قوله نعم فاذا القيمة
الذين كفروا ضربوا في ما ضربوا فافهم **ومرر** **قاعدة** ان يقول لو كبل
اعناق عبيدي وبيع داري ونحو ذلك فاصدا به الامر وكذا ما اشبهه من العفو
والايقاعات من الطلاق وغيره ومقتضى القاعدة وقوع الوكالة بذلك وهذا
انما يتم لو لم يمتد اللفظ سواء والا كان كما يمتد في مقتضى العزيمة في الدلالة
على احد معنييه **قاعدة الثانية والعشرين والمصدر** يحذف المصدر ويقام صفته
مقامه كقوله ضربته شديدا اي ضربت زيدا وهكذا اقليل وكثيرا ونحو ذلك
ومرر **قاعدة** ما لو وكل في بيع مناع فقال بعه صحا فاعاب قبل البيع فبانه ثم
اختلفا فقال الموكل اردت الامر ببعه صحا في حال صحته فلما غاب لم يكن لك
بيعه

بعد الامر بالشاق وقال الوكيل انما اراد ان يبيع صحى وجعل صحى اصفه لمصدر محذوف
 والتقدير بوجه بيع صحى فحملنا الدعوى على صحى ولكن الاصح تقديم الموكل لانه اخبر
 بنبيه ولان الصحيح على رغبة فينبى فائدة لا ينفاد من اطلاق الامر بالبيع خلاف دعوى
 الموكل فانه فينبى مجرد التاكيد لانه اطلاق البيع محمول على الصحيح وفائدة الناس ليس
 من فائدة التاكيد **ورفع عليه** بعض العامة ما اذا قال انت طالق اقل من طلقين واكثر
 من طلقين فيقول الفاضل حينئذ في غلبته ان هذه وقعت بنيتا بوجه فائى فيها بعضهم
 بوضع طلقين وبعضهم بوضع ثلاث **ورجى الاول** جعل اقل صفة لمصدر محذوف
 اى طلاقا اقل من طلقين واكثر من طلقين وذلك طلقه وسعى فيطلق انسان بالسيئة
ورجى الثاني انه لما اقل من طلقين كانت طلقه وسعى ولما قال اكثر من طلقه
 وقعت ايه طلقان فيكون المجموع ثلاث طلقات وسعى فينبى الثلث ويرجع
 الاول الى الثاني وهو خطأ لان قوله واكثر طلقه ليس بانشاء طلاق بل هو غطف
 على اقل واقل صفة للمصدر المحذوف كحاضر وهو تفسير للقدار فيكون المجموع
 او التقدير ثلاث فاقول من طلقين واكثر من طلقه وهذا المجموع لا يزيد عن
 طلقين فطالعها غايبه بما ذكر وهذا كله عندنا ساقط **فائدة العشرين**
والسابعة اطلاق المصدر على الذات بمعنى اسم الفاعل والمفعول جاز
 كقولك رجل عدل وصوم ودرهم ضرب الامر وثوب بفتح الهمزة اى عادل وصام
 ومضروب ومضوخ ومنه قول الشاعر فانت طلاق والطلاق غريمه ثلاث
 وزيد اعنوا ظم فينبى بهان كنت غريمه فبقية فالامر بعد الثلثة مقدم ثم
 ان قصد باطلاق المصدر على الذات المبالغة لم يزل وان لم يرد المبالغة فقال
 البصريون انه على حذف مضاعفة بوجه وصوم وعدل اى عداله وقال الكوفيون
 انه واضع مواضع اسم الفاعل فينبى بوضايم وغادل وهذا كله اذا لم يكن في اوله
 ضم فان كان لم يجر الوصف به راسا وخر ذلك قوله نعم يا اهدى رب الامم لكم
 اى اقامه فنقول مررت برجل اقامه على النار ولبس الشايقين ولا نقول رجل
 مقام **اذا علمت لك** فيخرج عليه ما اذا قال لزوجته انت طالق او الطلاق فانه
 يكون كناية لا صريحا لان اطلاق المصدر كذلك مجاز لا حقيقة كما صرح به الخاء

الثالثة

والاصوليون فلا يقع به الطلاق عندنا خلافاً للجمهور حيث اوقفوه بمطابق الكناية
 وللبنيين الثابتين مع الرشيد ومحمد بن الحسن والكنايني وافعة مشهورة **الباب**
السابع في الظروف **قاعدة الرابعة والعشرين** **المائة** مع اسم المكان لا استصحاب او
 على حب ما يلقى بالاسم وحركة اعراب ويجوز بناؤه بالسكون على لغة ربيعة وغيره
 قولهم فرلني منكم وهو اي معكم وان كانت ابرك لمانا ولم يخصصها سبويه
 وزعم انه ضرورة واصل مع امعي فخذوا البناء للتحفيف **اذ علمت ذلك** من فروع القاعدة
 ما لو حلف لا يخرج من البلد الا مع فلان فانه يخرج وحدها معاً بغير تقدم ولا تاخر
 ولو تقدم احد هما على الآخر بخصوات يسيرة ففي الحث وجهان احدهما عدم للعرف
ومنها اذا قال بع هذا العبد مع هذه الحاربه فان علم ارادته اجتماعهما في صفقة
 واحدة او في اصلا البيع بمعنى ان العبد يباع كما ان الحاربه كذلك الباع وان ثبت الحال
 ففي حمله على انهما وجهان من ان عادة الناس ضم الودي الى الجيد وبعهما ببيعة واحدة
 وكون ذلك هنا هو الظاهر من احتمال الامرين فلا ينعين الاول لان الثاني اعم
 منه والاجود الاول لانه المبين **ومنها** اذا قال لامرأة زينت مع فلان فانه يكون
 قد فاصرها في حقها وفي كونه قد فاه وجهان فجاز الشبهة في حقها وحرها
 مع تحقق زناها واصل عدمها وظهور القذف من اللفظ وهو الاقوى **ومنها**
 اذا قال له علي درهم مع درهم فانه يلزمه واحد وان كانت المعية بقضي مضاً
 الاخر لانه قد يرد مع درهم لي ويحوزه فيصرف الاحتمال **ومنها** اذا قال بعثك
 هذه الدابة مع حملها فانه كقولها بعثكها وحملها فان كان تابعاً وان كان
 مفصلاً بالذات كالام بطل اما لو قال حملها فانه يحمل كونه كذلك حمله على
 المضاحية والفرق لاحتمال حمله وصفاً لها لانها للحال والتقدير بعثكها حملها والحال
 كالصفة فلا يقدح في الصحة **قاعدة الخامسة والعشرين** **المائة** اذا قطعت مع غير الاضافة
 نون ورج مثلاً ويجمعان في المعنى قاله ابن مالك في السهيل قال في الارشاف
 ومعناه اننا لا ندل على الاتحاد في الوقت بل معناها التاكيد خاصة كقولك كلا
 وكلنا هما قال وذكر احمد بن حنبل اننا ندل على الاتحاد في الوقت كافي حالة الاضافة خلا
 قولنا جميعاً انتهى وبديل عليه قول من بن بويه يربث اخاه مالكا فلما نقرنا كائنه
 ومالكاً

وما كان الطول اجتماع لم يثبت لبلدة معا وكذلك قول امرئ القيس في وصف الفرس مكر
مفر مقبل مد برعاً كجمل وصر خط السبل من على فانه اذا اراد الاخذ في الوقت ولكن
على سبيل المبالغة فلا يستقيم فيه وفي البيت قبله غيره وقد صرح ابن بطيئة بان حاله
في شرح الدرر بدية فانه ذكر في بيتا مر في القيس ثم قال ان هذا الوصف بالمعنة
من الوصف بالمسجل **اذا علمت ذلك** من فروع القاعدة ما اذا قال للامراة
ان ولد غما معا اور خلاهما خلتما فاما على كضرائي او قال لعبد به على وجه النذر
فاما حوران هذل بنو ثقف او فروع على دخولها وهما في معناه في وقت واحد ايكفي
مطلقا الاجتماع فيه وان تفرقا وخيان مبدئان على ما ذكرنا او قال ان دخلتما
جميعا تمقضي كلام ابي حيان الاتفاق على انه غير دال على المعنة ووجهه مع
ذلك من فروع في التاكيد موقع اجمعين وهي لا تقتضي على الصحيح كما سنعرف
في بابها واغرض عليه من حيث الاستعمال والمعنى ما الاول فقوله نعم ليس عليكم
جناح ان تاكلوا جميعا او اشتائا اي مجتمعين او متفرقين واما المعنى فلا
الحال مقتضاة للعامل فاذا قلت جاء القوم جميعا اقتضى ذلك تقييد الجوع بوقت
الجمعة وهو معنى الاتحاد في الوقت **قاعدة السادسة والعشرين** انام الاسبوع
او لها الاحد عند اهل اللغة فضا لواسي الاحد لذلك لانه اول ايام الاسبوع
وليس في الذي بعده بالاشين لانه ثابته ثم الثلاثاء لانه ثالثه وهكذا الارباء
الخميس وذهب جماعة من الفقهاء والمحدثين الى ان اول السبت واحمل به رواية
ومسلم في صحيحه عن ابي هريرة قال اخذ رسول الله ص واله بيدي فقال خلق الله
نعم البرية ايام السبت وخلق الحيوان فيها يوم الاحد وخلق النجم فيها يوم الاثنين
وخلق المكنون يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم
الخميس وخلق الله ادم بعد العصر يوم الجمعة في اخر ساعة من ساعات الجمعة فها بين
العصر الى الليل وفيه ابطر حديث الاثر ابي الذي قال النبي ص واله وهو
يخضب فادع الله عز وجل ان يسقينا الحديث الى ان قال في اخره فوالله ما رينا
الشمس سبنا اي جمعة تغرب باقل ايامها **وسمى** على ذلك ما لو نذر صوم اول
الاسبوع او كل اسبوع او اخره وفرضوا عليه ايضا ما لو عين يوما من الاسبوع والناس عليه

فقبل بصوم اخره وهو الجمعة والسبب على القولين فان لم يكن هو المعين اجاؤه وكان قضاء
والا فبى وجوب صوم اسبوع كامل خراب المقدمة لتوقف يقين البراءة عليه كقضاء
الحسن اربك فراض غر الواحدة المشبهة **فائدة** الاسم الحرام اربعة قال الله نعم منها اربعة
حرم وقد اختلفوا في كيفية عددها وهي في الحقيقة اختلف في اولها فالذي عليه الجمهور
ومنهم اهل المدينة ونجاشيد بالاجاز ان يقال ذو القعدة وذو الحجة وذو الحرام وذو
بعدة هائلته سرى واحد فورا وذهب الكوفيون الى الابتداء بالحرمة وقاعدة الخلاف
تظهر في اندور والاحال والمغالبي فاذا علق وهو في ثقال مثلا حكما على اول
الاسم الحرام فهو ذو القعدة على الاول والحرمة على الثاني **قاعدة السابعة والعشرين**
والمائة صيغة بعد ظرف زمان تدل على ناسخ ما قبلها عما بعد فانما اذا قال مثلا
والله لا ضربين زيد بعد عمرو لم يبرأ الا بضر عمرو ثم زيد وهكذا في التوكيد في عيني
وهو ذلك **اعلم ذلك** فمن فروع القاعدة ما اذا قال وفقت على اولادى واو لا
بطنا بعد بطن فانها يفتى بالترتيب كما ذكرناه وقال بعضهم لا يقيد الترتيب لاحتمال
ان يرد اسحق في البطون الموحدة بعضها بعد بعض مضافا الى الواو والى لا
تقيد ويضعف بان بعد في قضاء الترتيب اصرح من نعم والقاء مع قيام ما ذكر
فيها واو فتر على قوله وفقت على اولادى بطنا بعد بطن ولم يذكر اولادى الا
احتمل قولنا ان يدخل فيه البطون كلها بغزيرة البعد به في البطون وعدم عدم
اقضاء الاولاد ذلك مع احتمال ان يكون المراد من حدث اولاد صلبه وشمه بطنا
لذلك ولو كان حيا اجزا الرجوع اليه **قاعدة الثامنة والعشرين** **والمائة** اذا ظرف للوقت
الماضي من الزمان لانم للنصب على التوقية والاضافة الى جملة صافوظة بيا او
مقدرة واجاز الكوفيون والرجاح بصبه على المعولية وبتغيا اكثر المعربين و
منه قوله نعم واذا ذكرنا انهم وقدروا لفظ اذا كروحيث وقع مذكو ابن مالك
وابن هشام انها تجي حرا للتعليل ونسب بعضهم الى سبويه وحملوا منه قوله
نعم واذا لم يبيندوا به من يقولون هذا انك قد بهم وقوله نعم ولن تنفعكم اليوم ان
ظلمتم انكم في العذاب مشركون ابي ولن تنفعكم اليوم انتم انكم في العذاب لا اجل
حكمكم في الدنيا **اعرف ذلك** فمن فروع القاعدة ما اذا قال انت طالق اذا قام
ديدا

زيد فقلت كذا فرفع عليه الطلاف وإذا التعليل معناه لأجل الضياع
والفعل كما لو قال إن فعلت كذا بفتح الهزء ويكون يمكن الفرق بين خبري
الحو وغيره فلا يقع ممن لا يعرف الحال جواز جعله مطلقا كما في المكسورة وذهب
جماعة منهم ابن هشام في المعنى أنها يقع للزمان المستقبل أيضا كذا وبالعين جعلوا
منه قوله نعم يومئذ خذ أخبارها وقوله نعم وإذا قال الله يا عيسى بن مريم
ه أنت قلت للناس لآية وقوله نعم وسوف يعلمون إذا غلغلا في أعناقهم فأن
يعلمون مستقبلا لفظا ومعنى لدخول حرف التثنية عليه وقد علم في ذلك
أن يكون بمنزلة إذا وقول ورفعة بن نوفل للنبى واله ليتنى كون حيا إذ يخرجك
نومك فقال أو يخرجني هم **ويفرع** على ذلك أيضا ما إذا قال أنت طالق إذا قام زيد
وارجى إرادة ذلك أوله بدنه حيث يكون اللفظ محتملا للامر من فلا يحصل الخرم
بالصفة ويمكن الفرق أيضا بين العارف بالحال والجاهل **فائدة التاسعة والعشرون**
والسابعة إذا ظرف للمستقبل الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وقد يقع للماضي
قوله نعم يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لأخوانهم إذا ضربوا في
الارض وقوله نعم ولا على الذين إذا ما اتوك الخلام قلت لا أحد ما أحملكم عليه
قولوا وإذا رواخارة أو طهوا انفضوا إليها وقد لا يكون فيها معنى الشرط كقوله
نعم والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى أي في وقت جلته ونقشته وإذا دلت
على الشرط فلا يدل على النكرار على الصحيح ومثل يدل على عليه ككلمة واختاره ابن
عصمور **إذا عرفت ذلك** فينبغي على الفاعلة الأيمان والتعاليق والتدريج إذا
قال لغيره إذا فعلت كذا مثلاً ذلك على درهم ففعله مرة بعد أخرى **ومثله** معنى
ومنى ما ومثل أنها للنكرار ومثل معنى ما يقتضيه معنى وكما لا يدل إذا
على النكرار لا يدل أيضا على العموم على الصحيح ذكره في الأرشاف في باب الجوزم
ومثل يدل عليه **ومر من** أن يكون له عيب ونساء فيقول إذا ولدت امرأة
من سباني فعد من عبيد حتى فولدت أربع بالنواحي أو المعينة فلا يعنى إلا عبده
واحد ويحل الأيمان **ومر من** شرطها ما لو قال إذا دخلت الدار فانت على
كظهر أي تنفع الظهار بدخولها كما لو علقه بآل المكسورة وكذا إذا قلت زيدا
ولو قال إذا لم تدخل أو تخلى وضع مع مضي زمان يمكن فيه الدخول مرفوعا للتعاليق

ولم ندخله ويمكن فيه الكلام ولم نسلم خلاف ما لو علقه بان فانه لا يقع الا بالباس من الدخول
كان فاش قبله فحكم بوجوهه وقبل الموت او فاش احداهما قبل الكلام والعرفان ان
حرف ينهض الاشعار له بالن زمان واذا حرف زمان كفي للشمول لا وفاش فاذا قبل
مضى الفاك صح ان يقول مضي شئت او اذا شئت ولا يصح ان شئت فقول ان لم ندخل الدار
معناه ان فاشك دخلها وفوانه بالباس وقوله اذا لم ندخل الدار معناه اي وقت
فانك الدخول فيقع بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم ندخل ولو قال باذا فاش بان
قبل باضنا وكذا ظاهر في الاصح لخصا، **الفرف فاش** حيث كانت اذا للشرط فلا يلزم
انقضاء زمان شرطها وجوابها بخلاف مضي فانه بشرط فيها ذلك فيقع ان يقول اذا
زرني اليوم زرتك عندا ولا يصح ذلك في مضي **وبقي عليه** ما اذا قال اذا جاءك
اليوم فقله على ان اضدق عندا بكذا **فاش** يقول صمت رمضان وثمة ويخوذلك
وارشئت صفت اليه شهر فنقول صمت شهر رمضان او صمته وكلام سبويه يقتضي
جواز اضافة الشهر الى ساير اعلام الشهور وحض بعضهم ذلك برضان والربيعين
وضبطه كل شهر في اوله راء الا رجب وقد ورد عندنا النبي على التلفظ
برضان مزدون اضافة الشهر وهي هولي كراهة **اذ عرفت ذلك** فلكم
الثلة احوال **احدها** ان ياتي بالاسم وحده فيقول صمت رمضان مثلا وسره
ويخوذلك فيكون العمل في جميعه على حسب ما قبله العمل من الوقت فان الصوم صلا
اتما يكون في الاوقات خاصة وكذا الاذن وصلها الشرا لا ان المحض فيه عرج
وفي الاول شرعي **الحال الثاني** ان ياتي بالشهر وحده فيقول صمت شهر فان
الغدة بعينه كذلك **الحال الثالث** ان يجمع بينهما فيقول مثلا صمت شهر رمضان
فذهب الجهور الى ان العمل يجوز ان يكون في جميعه وبعضه وذهب الواجح الى
انه لا فرق بينهما بل كل منهما يخل البعض والنعيم ولو قال صمت الشهر فلا في
فانه نعم ايضا خلافا لابن خروف **اذ عرفت ذلك** فنخرج عليه ما اذا قال لله
علي ان اصوم رمضان او شهرها او عتكفه او شهر كذا او سنة كذا ويخو ذلك
كذا فيلزم استيعاب جميعه على الاصح في الجمع لدلالة العرف العام عليه وان
وقع في بعضه خلاف ويلزم القابل لصلاحة بعضه للبعض والجميع عدم وجوب
الجميع ولو حلف لا يبا كنه شهر رمضان ثم ايضا وكذا شهر ويخو ويحيث ممسا كنه

بمساكنه ولو لحظ في كالحلف لا يحكم الشهر ومبدأ ما جئت بمساكنه جميع الشهر **واعلم** انه
 ينحصر في المسئلة اربعة اقسام فان اصدركان مسبكاً فاما ان يكون معه في كقوله اعتكاف
 في رمضان ام لا كقوله اعتكاف رمضان وان كان متخلاً ففيه الضمان اي كقوله الله على ان
 اعتكف رمضان او ان اعتكف فيه والنجدة في المقرن في عدم وجوب النعمان فيما يجزى باقلاً
 ما شرع ولو يوجب زيد مثلاً وجعله في النذر رخص وفي حوز الاضمار على الثلثة بعد ذلك
 فزاد وفي غير المقرن وجوب النعمان **فايد** اذا عطف فعلا بعلم اعلام الايام كالاستنجور
 ان يكون العمل في جميعه وفي بعضه سواء اضيف اليه او لم يضاف حتى يجوز ان يقول
 ما من زيد الخليل او يوم الخميس وكذا صار وصام وقال ابن خروف انما كالا اعلام الشهر
 فيما فيهما ما سبق فاذا قلت مثلاً سر الثب فان العمل لا بد ان يكون في جميعه حتى
 يمتنع ان يقول ما من زيد الثب وكذا قدم وحقها مما لا يمتد وصول السنة **وهي**
 الصيف والحريف والشتاء والربيع يجوز ان يكون العمل في الجميع والبعض حتى يصلح ان
 يجزى بالحق وجزى بالكم وان يقول انطلق الصيف كما يقول سرته **وتفوق على ذلك**
 ابو النذر والامان وحقها ولو صرح بغيره عدم وجوب النعمان كما سبق **فايد**
 غرة الشهر يطلق الى انقضاء ثلثة ايام من اوله بخلاف المضيغ فانه الى انقضاء اليوم
 الاول واختلفوا في الهلال فيصد انه كالغرة فلا يطلق الا على الثلثة الا وابدو
 اما بعد ذلك فينبغي مراؤضهم رخصه باول يوم وهذا هو الصحيح كما قاله في الارشاد
 وحكي للعوفين قول ابن **احدها** ان هذا الاسم يطلق عليه الى ان يسد برقاع
 يطلق عليه القمر **والثاني** الى ان يسد صوره **اذ نقر ذلك** فتخرج عليه فليقل الاجال
 والندور وغيرهما فاذا قال في السلم لا غرة الشهر الفلاني فانه جل باول جزء من
 الشهر لان الظرفية قد خففت ولو قال في صد النذر اردت بالغرة اليوم الثاني
 او الثالث دين نيت لان هذه الثلثة يتي عذرا خلاف ما لو قال اردت غير الثلثة
 ولو قال في راس الشهر في الحانة بالغرة او حمله على اول يوم حاصه وجهان آخرها
 الثاني **فايد** سطح الشهر وانسلاخه ومصلحة بنظم الميم ونحو الثين واللام وهو اليوم
 الاخر واما التبدل الاخر فاداد البين مملتين بينهما غرة ساكنة وبعد غرة راري
اذ نقر ذلك فينبغي عليه ما اذا علق الاجل والندور وحقها بالسطح الشهر ما

في معناه وفيه اوجاجها اخرجها من الشهر **والثاني** اول يوم الاخير وهو الموافق لما سبق في
من الحاجة **والثالث** بمضي ذلك جزء من الشهر فان كان لا يتجاوز باخذ منه ح وهو ابعدها وقال
لعضدهم اسم السطح يقع على الثلثة الاخره من الشهر كما سبق في الغرة فيحصل ان يقع في اول
جزء من الثلثة **فائدة** الوسطا تكون السنين طرف مكان فيقول زيد وسطه الدار واما
مفقوها فهو اسم يقول طغت ارضيت وسطها والكوفون لا يفرقون بينهما ويجعلون
طرفين وقرن ثلثه وخبره فاما كانت اجزائه منفصل بعضها من بعض كالقوم قلت
فيه وسطا لتكون واما كان لا ينفصل كالدار فهو بالفتح **اذ عرفت ذلك** فاذا اجل
المال في البيع او السلم او الكفاية او غيرها بوسط السنة فهذا هو محمول وجهاً ولو حلف
لحارس وسط الجماعة فان كان عددهم زوجاً ففيه ما سبق وان كان فرداً ففي حمله على
المطلوب **ومثله** استجاب كون امام الغرة وسط الصف ولذا المرأة اذا امت
النساء **فائدة السنين والمائة** يقع ابن لا يمكنه شرطاً واستفهاماً ومضى وان
لا زمنه فيما ايجز وكسره ههنا ايان لغة سليم ولا يفهم بها الا عن المستفصل وجاه
القران كقوله نعم وما اشعر من ايان يبعثون واما اني بئس ديد النون وبالا ف
بعدها فيكون شرطاً في الامكنة بمعنى ابن ويكون ايضاً استفهاماً بمعنى تلك كلمات
وبهي معنى وان وكيف فقال في الارشاد الا انها بمعنى من ابن بزيادة الحرف الدال
على الاستدعاء لا بمعنى ابن وهذا حد لها الا ترى ان مرهم عليها السلام لما قبل لها الى
لك هذا حاجت بقولها هو عند الله وامر بقل هو عند الله بل لو اجاب به لم يحصل
المقصود **اذ عرفت ذلك** فمن مروج القاعدة ما اذا قال مثلاً والله لا تفوتك اتي
زيد فان اراد شيئاً معيناً من الثلثة المنقذ منه فحين وان لم يرد ذلك فان قلنا
بحمل المشرية على جميع معانيه فلا بد من الثلثة والا يخرج عن العهدة بذكر واحد ويحمل
الخروج بواحد مطلقاً **ومما يفرع على ذلك** الاستدلال بقوله نعم فانوا حوكم اني
شتمت احرار الوطى في الدار كما قاله بعض العلماء حملها على معنى ابن ويمكن دفعه
بكونها مشتركة فلا يدل على واحد بعينه بغير قرينة بخلاف ان يراد بها معية حتى
لا يدل عليه ويؤيد اذارة الكيفية ما ورد في سبب نزولها **السادس**
في النفي والجمع **فائدة الحادية والثلثين** بشرط في النفي والجمع وهو ان يكون
المراد

على

اتحاد المفردات في اللفظ وما ورد من خلاف ذلك كالقمرين في الشمس والقمر والعمرين
في أبي بكر وعمر والابوين في الالب والام وخوها وحفظا ولا يقاس عليه وقيل يقاس
وجعلوا ضابطا لذلك انه مع اشتراك اللفظين في التذكير والتانيث وتساويهما في الحذف
والثقل ثبوتان باثباتهما اريد وكذا الجمع ومراخلاها ثبوتان بالاختلاف والمذكور كالقمرين
والابوين وهذا العكس انقل الاول في الاول وثانيه الثاني في الثاني **وهذا**
الباب بعين الفقهاء بالكسوفين والجمعين والظهيرين والعنامين وخوها
ليشترط مع ذلك ان لا يحصل التباس بان يطلق على الابن والابنة ابني وابنتين و
خوه وهذا يشترط فيهما اتحاد المعنى حتى يمنع ثبوت المشترك باعتبار معانيه والحقيقة
والجواز ومخبرها فيه مذهبنا ان اشهرهما كما قاله في الارشاد واصحهما على ما
اقتضاه كلام ابن مالك في التمهيد انه لا يشترط لان الف التثنية في المثنى وواو
الجمع في المجموع بمساواة والعطف فاذا قلت جاء الزيدان مكانك قلت جاء زيد
وزيد واذا قلت جاء الزيدون مكانك كررته ثلثا وكما يصح عطف المثنى في المعنى
بالواو ويصح عطف المختلف **اذ علمت ذلك** فمن فروع القاعدة ما اذا اوجه
للموالي او وقف عليهم او نحو ذلك وله موالي فراسخ وهم الذين اعتفوه وانتقل
اليهم ولاوه من المثنى ووالي فراسخ ولهم عتقواوه فقهه وجوه **احدها** انه
يضم بينهما لثبوت اول الجمع المعروف طما حيث لم يشترط فيه اتحاد المعنى ولان المشترك
جمل على معنيته **والثاني** صفة الي موالي فراسخ لقرينة مكانا فانهم **والثالث** لهم من
لحران القاعدة بكونهم محتاجين غالبا **والرابع** البطلان لان المشترك لا يحمل على معانيه
ولا على بعضها بغير قرينة والفرض انتفاؤها هنا **ومثله** ما لو قال وقف على المولى
بلفظ الانفراد لانه مشترك الا ان الاشكال السابق في جميع المختلف لا يابن هنا
قاعدة الثانية والثلاثين **الباب** القوم اسم جمع بمعنى الرجال خاصة واحدة في المعنى
رجل ولا واحدة فرقها كذا نص عليه النجاة والعريقون ويدل عليه قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تنكروا من قوم اعين ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء منكم
عنه ان يكن خيرا منهن وقوله الشاعر لما ادري ولست احال ادري اقوم الحصن

ام لسان **موضوع** القاعدة ما اذا اوصي بقوم زيد او وقف عليهم ونحو ذلك فلا يصح
للاثبات منهم شيء **وهي** عدم اجزاء التثنية والتثنية في مطلق ما يعبر
نحوه يومك او روكم بل يفظ القوم وان قام غيرهم يعلم **قاعدة الثلاثة** **الثلاثة** **والثلاثة**
ان المضاف اليه لم يدخل عليه الفليس للمعوم بل ان كان جمع كثره فافله احد عشر وان كان جمع
فافله ثلثه على الوجه عند النفاذ وغيره وقبل افله اثنان واما اكثره فعشره ما زاد فافله حاشي
الكثرة اكثر من جمع الفله وهذا الخلاف يجري ايضا في المضاف والمضروب بال اذا اشبع
العموم لما يبع **وتفرع** على القاعدة ابواب الاراء والعق والنذر والوصية والقر
وغیرها كقوله لزيد علي وراهم واشتفت عبيدا او لله علي ان اعتق عبيدا او
اشتد في يد راهم هذا بالنظر الى الاقل فلا يجري اقل من ثلثه ثلثه على الوجه واما
بالغلبة الى الاكثر وافله الكثرة فالحقيق حملة على المتعارف والعرف لا يعرف بين
جمع الكثرة والفله فحل الجميع على ما دل عليه جمع الفله ولا ينفذ ولا يقدركثرة وقد
يقدم في الاصل لا قبل تفرع القاعدة وتمام ذكرناه يظهر ضعف قول كثير من اصحاب
في باب التثنية في تفسير الدلالة والكثرة في الدم القليل ان المراد بها عشرة بناء على انها جمع فله
وان اكثر ما يضاف الي هذا الجمع عشرة كما صنع الشيخ في المذهب او انه جمع كثره ولكن
افله عشرة كما صنع العلامة في المنهاج فان ذلك ظاهر الضاد كما لا يخفى واغرب
منه قوله في الخ انه جمع كثره وان افله فان ادم على عشرة بواحد ثم حملة عليها عملا
بالبراءة الاصلية مصداقا الى ما مر ذكرناه من جهة هذه الاحكام على العرف دون
هذا الاصلاصطلاح الخاص وهم قد اعترفوا به في مواضع **قاعدة الربعة** **والربعة**
جمع الفله خمسة افعال يضم العين كالفلس وافعال كالحال وافعله كالكسبة وفعله
كصبه والخاص جمع السلامة كقائمين وهذه افعال هذا مذهب سيبويه وقيل هو
للكثرة وقد نظم بعضهم هذا اللفاظ الخمسة في بيتين وهما بافعال وافعال وافعله
وفعله يعرف الادبي من العدد وسالم للجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا
تزد **وهذه** القاعدة يعلم ان الدلالة المذكورة فيما تقدم جمع كثره وان اطلاقها
على العشرة لا يستقيم **وتفرع** عليها بعض القاعدة مسئلة استجاب اخذ الحصى من جمع

لدي وإنه هذا باخذ ما يري به ذلك اليوم خاصة وهو سبع حصيات ام باخذ لوي
جميع الايام وهو سبعون حصاة وان الاصح الاول لما روي عن الفضل بن العباس ان النبي
ص واه قال له غداة يوم الحزب النقط على حصى لفظت له حصيات مثل حصى الحذف
فلما خيرا بحصيات وهو جمع فلة على ما تقدم وفيها ستة عشرة كان دليلا على انه لم
يلفظ الباقي وفيه نظر على ما تقدم فان الحواشي العرفية لا يفرق فيها بين
الجمعين والحق عندنا سافط على كل حال لانه اورد عندنا في غداة اخبار الامراخذ
حصى بخمسة من جمع فخر جمع الكثرة مضافا الى جميع **الكتاب التاسع** في الالفاظ الواقعة
في العدد **قاعدة الخامسة والستون** لفظ العدد اقله اثنان وضاعدا فالواحد ليس بعد
بل هو اصله **وتنقح** عليه لامرارة والوضايات والتدوير وحواها اذا قال له على اقل
عند الدرهم او صري له به او نذره صدقة وحواها فبقرعة درهمان ولو قال له
على مائة غدة و من الدرهم فان كان لفظ العدد مجردا مقتضي لقاعدة وجوب
ما تبي درهم لانه اعرف بمائة من العدد واقل العدد اثنان وان كان مصنوعا فاعلم
لانه تفسير للمائة كما لو قال له مائة ثوبا بالنسبة فان المائة يجب كذلك وان كان
الجمهور من النجاة قد منعوا الضرب وان كان مرعى للمائة صهيمة وبلونه تفسيرها
بمالا ينقص قيمته عرف واهم من عند لان يجعل ح بل لا للمائة كما لو قال على الف
درهم برفعها وثوبها بغير ططف فانه يفسر لاف بمالا ينقص قيمته غر درهم ولو
كانا ساكنين واجبا الاقل احوال ارادة هذا اذ لم يكن المتعارف في العدد
خلاف فاذا ذكرناه والاحمل عليه لانه مقدم على الاصطلاح الخاص بل يحتمل الاكتفاء
به بتفسير العدد بالدرهم مطلقا وكذا ينبغي ان يقال في المائة المتضروب بمبرها
عدد احوال تفسير المائة بعدد واحد نحو ان يضرب على الحال او يتقيد برغاصل يقتضيه
والا فوي الوجوع الى تفسيره في الجميع كغيره من الكنايات العددية **قاعدة السادسة**
والثانية كما اسم بدل ما عليه دخول حرف الجر حيث فالو بكم درهم اشترى ثوبا
خلا فالمن زعم انها حرف وهي بسبب خلا فاللكنائي والفر حيث ذهبنا الى
انها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية فحذفت اليها كما تحذف مع سائر
حروف الجر ثم سكنت اليهم لكثرة الاستعمال ولينقل لمطلق لاعداد كقولك خذ

شئت ويكون ايضا استفهامية فتفسر باسم منصوب وخبره للنكبة فتفسر باسم مجرور فيقول كم
 درهم عند زيد مجرور في قوله كم درهم عند كبر من الدراهم ثم الخبرية والاستفهامية بشرط كان في
 وبشرط ان في خمسة فالاول في الاستفهام والابتهام والافتقار الى التبرؤ ودم النقد والابتهام
 في ان الكلام مع الخبرية محتمل للصدف والنكبة وان المتكلم لا يستدعي في محله جوابا
 بخلاف الاستفهامية وان الاسم لم يبدل من الخبرية لا يفرق بجملة فيقال كم عبيد لي حموي
 بل يتوقف بخلاف المبدل الاستفهامية فلا يقال كم مالك عشرون ام ثلثون وان خبر
 الخبرية مفرد او مجموع نقول كم عبيد ملكك وكم عبيد ولا يكون خبر الاستفهامية منصوب
 ولا يجوز حقه مطلقا خلافا للفرق والراجح ابن السراج واخبرني فخر بن محمد ان انا مطلقا
 ومع حقه بحرف جر كهذا بك درهم اشترى **اذ علمت ذلك** فمن مفعول الفائدة ما اذا
 قال لو كبدت مع هذا الثوب بك درهم شئت مجرورا او منصوبا فانه يبيع بالقليل والكثير
 من الدراهم ولكن لا يبيع بغيرها وكان يفتن الحال بعد نقد البلد ولو قال بك شئت بخبر
 مطلقا في الحال ينقد البلد بخلاف ما لو قال انما شئت فان له ان يبيع بنقد البلد
 وخبره لا يما موصوفا للحقيقة الاولى لكن لا يبيع ببيع الا يفتن الحال خلافا لما لو
 قال له كيف شئت فانه يبيع بالحال والمؤجل لان كيف للصفة ولا يبيع الا يفتن
 المثل فنقد البلد لانه لم يزد له في البيع بغيرها فخلصنا الاطلاق عليه كذا اطلاقه
 جماعة ويبلغني نقيبه من يعلم المعنى والا كان ذلك منزلة الاطلاق فيقتضي البيع
 بشئ المثل خلافا لنقد البلد مطلقا **فائدة السابعة والاربعون** ان اصلها كاف
 الغيبة واسم الاشارة ثم ان العرب يقولون ذلك فاسمعوا لها للعدد ولغيره فان كان
 لغير العدد كانت مفردة ومعطوفة فيقول له عندي اي شئ ونزل المصنف كان كذا
 ومررت بدار كذا او كذا امكان كذا او يقول ايضا انجني دار كذا اثنتين دارين صفيها
 بلدة او اذا كانت كناية عن العدد فقد ذهب البصريين ان خبرها لا يكون الا مفردا مضافا
 مطلقا وقال الكوفيون انما يفسر بما يفسر به العدد الذي هو كناية عنه من الثلاثة
 الى العشرة فمثنى مجرور بعد مفرد بخلاف عندي كذا درهم وخر المربك كاحد عشر
 الى تسعة عشر مفرد منصوب بعد تركيب كذا لقوله عندي كذا كذا درهمان وثمن
 العفود بمفرد منصوب بعد افراد كذا فان كبرت فيها غشقة معطوف كاحد عشر

الى نسخة ولشعين عطف وضبت بمبرها وان كنبت المائة والالف فتقدمها كغيرها
اذا قرئت فقد اختلف الاصحاب وغيرهم فذهب الشيخ رحمه الله بنحو
 الى ملوك حاسب ثمانية مفضي نحو وبنده لخصم بمن كان عارفا به ولا يخفى خلافه وان
 يلوهم درهم واحد مع الرفع والتضيق طلقا وفي الخبر لزوم درهم كذلك وخر درهم وهو
 الاقوى ويرجع اليه في تفسيره ولو وقع لزومه الاقل سواء كثر اللفظ ام لا يكثره وسواء
 عطفت مع التكرار ام لا لان كذا كناية عن الشيء مع الرفع يكون الدرهم بدل منه والتقدير
 شيء درهم ومع الضم يكون مثله ومع الخبر فقد راجعنا فيه بياضه تحت المحصل والتقدير
 شيء هو درهم على الاول او يجعل الشيء جزءا من الدرهم اصناف اليه فيلزمه جزء على الثاني وقع
 تكرر يكون الثاني تأكيد للاول ومع عطفة يكون الاول ميبها والثاني معطوفا عليه
 ومثرا ودرهم مثرا او بدلا او بدينا اصناف الخبر الى الخبر كما ذكره ولو قال على كذا رسك
 فهو كقول شيء **ومثله** ما لو وصي له بكذا وكذا بجميع ما ذكر من التفضيل **قاعدة الثامنة**
والثاني والمائة البنف يفتح النون وتشديد الباء مملوكة وقد يخفف يكون بغيرها
 والموت ولا يستعمل الا معطوفا على العطف فاذا كان بعد العطف فهو مائة ومائة وان
 كان بعد المائة فهو للعشر فماد ومائة وان كان بعد الالف قبل هو للعشر فاكثروا في
 الصحاح كلما زاد على العقد فهو ثقت حتى يبلغ العقد الثاني **اعلم** **والثاني** فلا يخفى
 ما ينفرج عليه من الافاريد والوضايا والندور وعزها من الابواب وحيث يطلقه كذا
 يرجع اليه في تفسيره بعد ويصح اطلاقه عليه ولا يقبل بغيره ولو تعدد تفسيره فالتفسير الاول
قاعدة التاسعة والثلاثين والمائة البضع بكسر الباء من الواحد الى التسعة وقيل من
 الثلاثة فان استعمل دون العقد قال الفراء لا يجوز وقال غيره يجوز لقوله تعالى في بضع
 سنين الا انه لا يصدق الا على الثلاثة مضاعفا ويقول في مذكورة عندي بضع
 عشر رجلا وفي الموت بضع عشر امرأة بايثبات الناصع المذكور وحذفها مع الموت
 وكذلك الحكم اذا عطف اليه عليه بغير نقول بضعه وعشرون رجلا وبضع وعشرون
 امرأة بكذا نقول الى التسعين **اعلم** **والثاني** فلا يخفى عليك من قبل الفروع عليه
 في باب الوضاياف والافاريد والندور ونحوها ويلزمه الاقل كما يصدق عليه الا
 ان يفسره باكثر منه **قاعدة الاربعين والمائة** زلها براء مصرية مضمومة وهاء محففة

وجهان ص

وهو من مدد معناه المصدر فاذا قال اوصيت له اقله على الزوايا الفعنة مقدار الالف كذا قال
 الخاء واهل اللغة وقال بعض الفقهاء انه اكثر الشيء حتى لا يحق في مسائلنا حماسة وحمية ولا شاهدة
قاعدة فاعدا لاسماء المشهور بين الخاء والاصوليين ان المسند المحض في خبره دون العكس وال
 لان المسند اما احضن الخبر او مساو الخبر لا يكون احضن من المسند بل اما او اثم او مساو فاذا
 قلت مثلا زيد قائم اما احضن خبرا او مساو الخبر لا يكون احضن من المسند بل اما او اثم او مساو فاذا
 قلت القايم زيد اما احضن الخبر او مساو الخبر لا يكون احضن من المسند بل اما او اثم او مساو فاذا
 جعل الثاني منهما خبرا وسوا في ذلك كانت القضية صادقة او محتملة للصدق كما اذا قال احضر
 اصابا بالنسبة الى قوم محضين ام كاذبة اذا كان الحكم مطلقا وهذا هو ما بين قولنا
 زيد عالم وبين قولنا العالم زيد فان الاول لا يفيد احضار العلم في زيد بخلاف الثاني او
 قول بعض الاصوليين ان قولنا زيد العالم يفيد احضار العلم فيه ايضا فسادا ليدل على
 لو تم وبشكل الحكم في اصل القاعدة من حيث ان الاخبار بالاحضار واقع ايضا وان قل اما
 مطلقا كقولنا حيوان محض كتاب ومن وجه كقولنا زيد قائم فان المراد من الاخبار
 الاستداد في الجملة فلا يجب تساوي المفردين في الصدق ولا في المفروض ولا في السبق
 كقولنا زيد قائم الذي محض تكرار انهم افادة ذلك المحض كثر في الفرق الظاهر عن ما بين قولك صيد
 في زيد وبين قولك زيد صيد في فان الاول يظهر منه حصر الصدق فيه دون الثاني
 كما سلف **انقر ذلك** فقد فرغوا على القاعدة امور **منها** قول النبي صلى الله عليه واله
 محضها التكبير فانه يفيد احضار الخبز بها في التكبير دون غيره من الادكار وغيرهما سواء
 كان تقبضه وهو عدم التكبير وضد وهو خبز واللعب او خالفا وهو الخبز واللعبة
 لغز فلو فعل احد هذه لم يخرج من هذا من التكبير المعهود وهو الله اكبر يجعل الدم للعهد
 او مطلق التكبير يجعله للحيث سواء افاد العموم ام لا فمدخل فيه مطلق التكبير سواء وقع
 بصيغة الفعل التقبض ام لا علق على اسم الله ام غيره باللغة العربية ام غيرها كما ذهب اليه
 الخنفي والصحاح الاثر للنقل والناهي **منها** قوله صلى الله عليه واله في الخبر وخلقها التلبية فانه
 يقضي احضار الحلال فيه ايضا دون تقبضه الذي هو عدمه وضده وهي ضد التكبير
 وخلافه الذي هو الحدوث والكلام في احضار الحلال في الصيغة الخاصة او فيها هو
 اثم منها كما تقدم في التكبير **منها** قوله صلى الله عليه واله في الخبز ذكاه اثم بالرفع فيها
 فانه

قول النبي صلى الله عليه واله
 محضها التكبير
 فانه يفيد احضار الخبز بها في التكبير دون غيره من الادكار وغيرهما سواء كان تقبضه وهو عدم التكبير وضد وهو خبز واللعب او خالفا وهو الخبز واللعبة لغز فلو فعل احد هذه لم يخرج من هذا من التكبير المعهود وهو الله اكبر يجعل الدم للعهد او مطلق التكبير يجعله للحيث سواء افاد العموم ام لا فمدخل فيه مطلق التكبير سواء وقع بصيغة الفعل التقبض ام لا علق على اسم الله ام غيره باللغة العربية ام غيرها كما ذهب اليه الخنفي والصحاح الاثر للنقل والناهي منها قوله صلى الله عليه واله في الخبر وخلقها التلبية فانه يقضي احضار الحلال فيه ايضا دون تقبضه الذي هو عدمه وضده وهي ضد التكبير وخلافه الذي هو الحدوث والكلام في احضار الحلال في الصيغة الخاصة او فيها هو اثم منها كما تقدم في التكبير منها قوله صلى الله عليه واله في الخبز ذكاه اثم بالرفع فيها فانه

فانه يقتضي حصره في زكاة امته فلا يحتاج الى زكاة اخرى ولا يصدق كونه مجازا حيث
 ان زكاة الامم تفرق لاعتناء المخصوصة وهو غير حاصل فيه لانا اضافة المصدر بخالف اسناد فقال
 فيكون فيها ادب ملابسة كقوله نعم والله على الناس حج البيت وانا منعه ان يقال حج البيت على الفاء^{علية}
 وذكية الجنتين على المفعولين ومنزواه بنصب الثانية هو نزع الحافض اي دكانه داخل في
 زكاة امته فحذف حرف الجر ومضيه على المفعوليه كدخلت الدار وبه اخرج الموجهون لكانه
 اي يذكي مثل دكانا فحذف المضاف مع بقية الكلام وافهم المضاف اليه مقامه وفيه مع
 تحاشية لرواية الرفع الصحيحة الموافقة لرواياتنا صرحا تعفف ظاهر **ومنها** قوله في المواضع
 لما عدتها من الاهل ومن اهلها من غير اهلهن فانه يفيد حصر المواضع في الاهل ومن
 العكس لان صهرهن راجع الى المواضع وهو المبدأ وفيه راجع الى اهل المواضع وهو
 الحيز والتقدير المواضع لاهل هذه الجهات اي الاحرام يجب احتضار المواضع فيهم ومن اهل
 عليهم من غير اهلهما ولا يجب احتضار احرام اهل الجهات في المواضع فبنيته للقاعدة وهو عند
 العامة مطلق يخرج الاحرام من غيرهما مطلقا وعند نافع النذر وسببه ومن خالف يقتضي رجب
 قبل الوصول الى اهله حدها للعمرة المفردة في هذا خلاف عيقات الاحرام الزمانية للرجوع وعرف
 التمتع فانه لا يخرج من التقديم عليه مطلقا لقوله نعم الحج اسبقه معلوماً يجب يقتضي القاعدة
 احتضار الحج في الشهر الثالث مطلقا **ومنها** قوله ص والاشقة فيما لم يعم فانه يفيد
 احتضارها في المثل فلا يثبت بحرم الجوار وقد استنفاد ايضا اشتراط قبوله للضمة
 باعتبار وصفه السبلي الدال على ان من شأنه ذلك ولو توفس في ذلك فهو مستفاد
 من دليل اخر والله الموفق **المفصل الثاني** في الافعال **قاعدة الاربعين** **و**
المائة الفعل المضارع المثبت كقولنا زيد يقوم مشترك بين الحال والاستقبال
 على المشهور بين النحاة وزاد ابن مالك ان الحال يخرج عند الجرد عن الضربين وذهب
 بعضهم الى انه حقيقته في الحال مجاز في الاستقبال وبعض الى عكسه واخرون على
 انه حقيقته في الحال خاصة لا يستعمل في الاستقبال الا بصيغة ولا مجازا واخرون
 الى عكسه وهذه الاموال حكاهما ابو حيان في الارشاف واختار المشهور وجعل ظاهر
 كلامه سبويه **ادانقر ذلك** من فروع القاعدة ما اذا قال والله لا ضربين زيدا
 فيخرجين ضربا لان وفي المستند ويجي على القول الثاني والرابع تعين الحال في القول

بوجوب حمل المشترك على جميع معانيه لا يبرأ الا بضربه في الحال وضربه ايضا فيما بعده وبصرح
بعض الشافعية تقربا على مذهبه فيه **ومنها** اذا قال المذبح عليه انا اقر بما ندعيه فعلى
المشهور لا يكون اقرارا لاحتمال الوعد الا انه خلاف المشهور في الفتوى من منع الاقرار بالبدل
واعلن الضمنية مرجحة للحال هنا وانما على قول ابن مالك ورجحه حقيقته في الحال فواضح
وكذا لو حملنا المشترك على جميع معانيه حيث لا يقوم فرضه على البعض فان الحال يدخل ضمنها
ويقع الاقرار **ومنها** اذا روي بما خله هذه الشجرة او الجارية فانه يعنى حمل الحادث دون
الموجود كما في الحال كما ذكره جماعة وهو خلاف الثابت ويشكل على المشهور الامع دعوى اقر
على نفي الحال **ومنها** اذا قال الكافر اسعدان لا اله الا الله الخ فانه يكون مسلما بالانفاق حلا
له على الحال وهو لا يجرى على المشهور ايضا واعلن الشرح حصته به **ومنها** اذا قال انا اقر
الحاكم بصيغة اشهد فاننا يفيد بالانفاق حلا له على الحال ايضا والكلام فيه كالذي قبله
اذا اسلم الكافر على ثمان سنة مثلا فقال اربع اريد كن ولا ربع لا اريد كن ففي
حصول التعيين بذلك وجهان مبنيان على القاعدة مضافا الى فرضه الحال المحض
بالحال دون الوعد **قاعدة الثاني والاربعين** والمضارع على المنفى بلا تخلص للاستغناء
عند سبويه وقال الاخفش انه باق على صلاحته واختاره ابن مالك في التشديد فان
دخلت عليه لام الابتداء او حصل التبيين بغير ما في تعينه للحال مذهبنا الاكرون
كما قاله في اوابل التشديد على انه يتعين ثم صح في الكلام على ما اجازته خلافه
اذا علمت ذلك فبني على هذه المسائل ما اذا حلف على شيء لهذه الصيغة وتفرعها لا
يخفى **ومنها** ما اذا قال لا انكر ما ندعيه فعلى الاول لا يكون اقرارا بل وعدا وعلى
القول ببقائه مشتركا وجهان احدهما عدم الاشتراك الراجع للجزء باحدهما ضمنا الى يوش
واسطة بين الاقرار والاشكال ويحمل كونه اقرارا نظرا الى ان الاشكال وقع نكرة متضمنة
فنتج ما برأضاده مضافا الى دلالة ظاهر العرف عليه ولو قال انا منكر اولست بالوجهان
واولى بكونه اقرارا **ومنها** اذا ادن المرفق للراهن في الضرب ببيع وعق وخرها فقال
الراهن لا اقبل ثم عدل هذا رد الاذن ام لا وجهان مبنيان فان حملناه الاستقبال
له نفي القول بعده وكذا ان حملناه مشتركا لك في المصداق للاذن مع احتمالها طاعة
او مطلقا لبيان الاذن بالرد وقال بعضهم الاذن لا يطل بالرد مطلقا وليس بعد

وعليه يفتقر ما لو رد الاذن في شأول الطعام او رد الوصل الوكالة ثم قبل ان جعلها
اذا ما جردت احضوا اذرة من غير ان يعلم الموكل **ومنها** اذا قال الوصي قبل هذه الوصية هل يكون
رد لها الوجهان ولو قال لست اقبلها او ما اقبلها فاري بكونه ردًا **ومنها** لو قال المالك بعد
ان عقد الفضولي على ماله او الوبي بعد ان عقد الفضولي على المولى عليه عقد النكاح لا
اجبره له الاجازة بعد الوجهان وكذا لو قال لست اجبرها وما اجبر **قاعدة الثالثة والاربعين**
والمائة الفقد الماضي اذا وقع شرط انقلب بالانشاء بانضاف الفخاء **ومرعى** ما
قال ان كنت فانت على كذا فراجعت فلا دخل على قيام صدر منها في الماضي الا بدليل
افتر وكذا لو قال ان دخلت داري فلك على كذا على جهة النذر او قال لو لدته ان حفظت
القران مثلاً فلك كذا ونحو ذلك **قاعدة الرابعة والاربعين** اذا وقع الفقد المذكور صلة
او صفة لتكره عامة احمل الماضي الاستقبال كما قاله في التفسير ومن مثل الاستقبال
في الصفة قوله صم والله نضر الله امرأ سمع مقالتي فو اها فادها كما سمعها وبارخ ابو حبان
بما ذكره ابن مالك وقال الذي نراه حملة على الحقيقة الا ان يقوم دليل من خارج كما في
الاستنباط **اد اعلم ذلك** فن فروع القاعدة ما اذا قال ان اكرمت الذي اهانته قبل
التعليق وبعده وقع الظهار وان اهانته في احد لهما رجع فان تغذرت مراجعته لم
يفع شيء على مقتضى ما قاله ابن مالك وقباس ما قاله ابو حبان من غلظة الماضي فقط
ومرئيه منه ما لو قال ان اكرمت الذي اكرمته فلك على كذا على وجه النذر وما لو
حلف لا يلبيس ثياباً غريبة في خيشه بما غرله قبل اليمين او به وبما بعده الوجهان يروى
قال مما نقله له بحث الامام عده بعد ما كان له لو قال من غرته لادخل فيه الماء
والمشقة وكذلك الحكم في نظائره **ومنها** عموم محرم وسم الدواب على وجهها
فانه روي عن النبي صم والله انه راي خماراً قد وسم على وجهه فقال من لعن الله
من فعل هذا فان هذا الماضي وهو فعل ان كان للاستقبال دل على المحرم وان كان
بافق على حقيقة الماضي فان قلنا ان ترتب الحكم على الوصف بقيد العلة دل ايضاً
على محرمه وكذا ان جعلنا فيه ايما الى العلة وان قلنا لا يفيد لها فان حملنا المشترك على
معينه دل ايضاً على محرمه والا فلا لانه اجبر غرضه الشخص مخصوصه بان الله نعم قد لعنه
او دعاه عليه بذلك وسكت عن الموجب **قاعدة الخامسة والاربعين** كان تدل على انضاف

اسمها خبرها في الماضي وهل يدل على انقطاعه ام لا بل هي ساكنة عنه فيه صد هبان الاكثر
 كما قاله في الارشاد على انما يدل عليه ثم استدل بالقباس على سائر الاعمال الماضية
 وما ادعاه من الانقطاع في غيرها ممنوع **واعلم ان** من فروع القاعدة ما اذا ادعى عبثا
 فشهد له بالبينة بالملك في الشئ الماضي مثلا او انما كانت ملكه فيه او مطلقا او دعي اليه
 واقام بينة بحج ما ذكرناه في قولها وجهان مريان واعلم انما لا يقبل نعم يجوز ان يقول
 كان ملكه ولا اعلم من ذلك فيضدح وان شهد بالملك في الحال استنصحا بالماعرفه مثل
 ذلك من شراء وارث وغيرها **ومنها** لو قال المذبح عليه كان ملك بالاصح فيضدح لا يؤخذ
 به كما لو قامت بينة بذلك فائنا لا يسمع والاصح انه يؤخذ به والفرق بين صحة اقراره بالملك
 في الزمان الماضي وعدم صحة الشهادة عليه ان الاقرار لا يكون الا عن شخصي والاشهاد فيه
 بحجني واستندت الشهادة الى شخصي بان قال هو ملكه اشتره فقلت **ومنها** لو قال والله
 لا اشترى امرأة قد كان لها زوج فطلق امرأته ثم تكلمها هل يثبت بذلك وجهان مبدان
 على ما ذكره وزباده هي ان المتكلم هل يدخل في عموم كلامه واطلافة ام لا وكذا الاستكمال
 لو كانت مطلقة باناله قبل التهنين فزوجها بعد ذلك واذا دلالة كان على النكاح فلم
 اصف فيه للحاجة على كلام نعم اختلف الأصوليون فيه فصح ابن الحاجب انما يقبده قال
 ولهذا استندناه من قولهم كان حاتم يفرق الضيف صح في الحصول انما لا يقبضه
 لا عرفا ولا اعتقاد **السابع والاربعين** **والا** ليس فعل على المسموع وقيل انما حرف منزلة
 ما لعدم نضرهما اذا اصل في الاعمال هو النصرف وايضا فان وزنها ليس على شيء من
 اوزان الافعال واجابوا عن الثاني بان باءها مكسورة في الاصل ولكن سكنوها للتخفيف
 وكان قياسها على هذا كسر اولها عند اسنادها للضم وقد نقله القراء ونقل ايضا ضمها
 وهو يدل على ان اصل الباء فيها هو الضم لا الكسر واعترض على ذلك كله بان الباء لو كان
 متحركة في الاصل لكان يلزم انقلابها الفالخزها وانفتاح ما قبلها ثم اختلفوا في معانيها
 فقبل انما النبي مطلقا وقال الزحزحي لا يصح نفيها للنفيد وقال جماعة لا يجوز نفيها
 للماضي ولا للنفيد الكائنين مع تد لا يقول ليس زيد قد ذهب ولا قد ذهب
 ذهب ابو علي والشلوبي الى انما النبي في الحال في الجملة التي لا يقبض زمانا والمصيدة
 به ما فيها النبي ما دل عليه النفيد وصح في الارشاد نحوه ذكره ابن هشام في المعنى

مفعلا

فجعلها نفى الحال وينفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله **واعلم ذلك** من فروع الفاعل
ما اذا قال لولد يلحق به ليس قد تولدت مني فعلى حمل النفي على الماضي والحامل الشامل
لها والمستفدل يكون نفيا يثبت عليه حكمه وعلى القول بعدم نفيه للمقتضى بقوله
يكون نفيا ولا يثبت عليه اثر ولا فوي تحققة لدلالة العرف عليه مضافا الى ما ذكره
جماعة **ومنها** ما لو قال النبي الفلاني لست املكه ثم ادعاه واقام بيئته فانه صكك بها
على الاقوال الاول فلا يسمع دعواه ولا بيئته وعلى قول السلوبين وابي حبان انما يفيد
نفي الملك فيما دل عليه العقد الزمان وهو المستفدل فلا يثبت ملكه له في الحال فيسمع
ويجوز قوله يا عدم الشئ مطلقا لان ملكه له في الحال يستلزم ملكه في الاستقبال
المستفد به وهو من الدعوى استصحابا باحتمال الملك السابق فينبغي الثاني **قاعدة السابعة**
والاربعة والمائة صيغة تفاعل وما يضر فيها كقولنا تخاصم زيد وعمر وانما ضمان
تخاصم يدل على المشاركة او وقوع الفعل من كل واحد **ومر فروع القاعدة** ما لو باع عبدا
لرجلين بالشرط ان يضا مناه فانه يصح العقد ويلزم كل منهما ان يضمن صاحبه ولكن لا
يفيد عندنا فائدة لا تنقل طاع على كل واحد منهما الى رضة الآخر فيبقى الامر كما كان الا
ان يختلف طاع على كل منهما فدر او صفة كالحلول والتا جيل يفيد وعلى القول بانه ضم
الى رضة تحقيق الفائدة مطلقا يجوز مطالبة كل منهما بالجموع والثانعة مع ظهور
القاعدة عندهم لقولهم بالضم صغوا اشراط التضامن هنا فحيث ان اشراط ضمان
المتبرع بغيره باطل عندهم لانه شرط خارج عن مصلحته فعنده خلاف اشراط ضمان غيره له
قاعدة الثامنة والاربعة والمائة استفعل وما تفرع عليه كالمضارع والامر يدل
على طلب الفعل فاذا قيل استعان فلان بغير قضاءه طلب منه الاغاثة وكذا استنعم
وهو وقد يخرج عن ذلك ويفيد صدق وبراصل الفعل ومنه قوله نعم استوفدنا را
اي وقد **ويخرج** على ذلك امور **مسألة** الاستغاثة في الطهارة فان مقتضاها على الغالب
طلب الاغاثة عليها فلا نكوه الاغاثة مطلقا كما اذا وقعت من غير طلب ومحى حتى على
فرض وقوعها معني الفعل الكراهة وهذا هو الحق لان الاستغاثة ليست لفظ التصريح
واما ورودها بكونها اشراك في العبادة مع ان المعبر المعاني هو حسن الوشا اراد ان

على الوضوء فقال له ما أحسن فقال له يا سيدي نكرو ان اوجز فقال عجب ان اورد انا بهذا
قوله نعم من كان برجا الفاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا وهذه هي
العبادة فلا حث ان يشركني فيها احد في بعض ما كان صبيد بانها فتهاه الامام عنهما مع ذلك بالاه
وح فحمل كلام الفقهاء على اصل الاثانة اولى **وينفع على ذلك** اي كراهة الفعل من كل من العجز
والمستظهر ان النهي تعلق بانفعا الفعل كيف كان وعلى الاول يحمل عدم الكراهة في حق
المعنى مجمل المكره هو الاستغانة لا الاثانة والافق الكراهة في حقها اي كراهة لا معنى
عليها كما حرم الاثانة على المحرم وان لم يكن محرما في الاصل على المعنى كما لو باع عبدا لنداه
من لا يخاطب بالجمعة للخاطب به بالدخول بها لدخوله في عموم ولاغا ونوا على الاثم والمعدون
ويمكن الفرق بان هذا قد تناوله النهي لدال على الجرم واما فاعل المكره فلم يدخل في
نهي الامة فينبغي على اصاله الا باحذ **ومرغز** ارادة الفعل من الاستغناء فوالهم يجب
الاستغناء في القيام للصلوة فان المراد به الافلال وهو الاستغناء من غير معنى لا طلبه
ومنها ما اذا اختلف الاستخدم فلا يخدمه والحالف ثم يطلب ذلك منه فانه لا يحنث
لان مداوله لا ينبغي له وجود ويجوز على المثال ان يار الحنث ولو طلب منه الخدمة فخدمه
حنث وان لم يخدمه فيقتضي القاعدة الحنث اي لتحقيق الطلب اما الاشارة من القادر
على اللفظ فلا اثر لها لان اسم الطلب لا يصدق عليها حقيقة ولو نفذ رغبة النطق
فانما رغبته حنثه **ومنها** اذا قال صاحب الدين اخبرني استوفيت منك او قال
اجبتني له لهل استوفيت من غيرك فقال نعم فيقتضي القاعدة انه لا يكون اقرارا
بالقبض لان معناه طلب الوفاء لا حصوله ولعل الاقرب كونه اقرارا الفضاء العرفية
مع عدم ما فاة الطلب له ولكن هذا يكون اقرارا باستيفاء جميعه او ما هو انتم فيقبل
قوله في استيفاء البعض وجان اورد لها بقوله في البعض حيث لا يدل اللفظ على غيره
ان قال استوفيت مالي منها وجميع ولي ونحوه وكذا لو لم يرد كوا السنين بان قال
البريد او قبلك فقال لي ولو قال السيد استوفيت منه قال الكتابة او ما كالتبنة
عليه او قال البايع قبضت من صبي او قال المور استوفيت الاجرة او اجرة بيتي ونحوه
لو يقبل في البعض وكذا لو قال او قبلك كذا فقال نعم او العبد وقبلك فقال لي **ومنها**

لو قال جارني هذه قد استولد بنا ولو ادعى موت الولد بعد ذلك فالأقوى أنه ميت
ففي بقاء الاستولد بذلك الوجهان ولو ادعى موت الولد بعد ذلك فالأقوى عدم
القبول لأصله بقاءه في كل ما ثبت موته **ومنها** ما لو ثبت الاستولد باني وجه كان
ثم ادعى موت الولد **ومنها** ما ذكره الأصحاب من بطلان جوار المشرك بالنظر في بعض
الوجه الذي من جملة الاستعمال فلو كان عبداً قد صر وهو ساكن في كنفه لم يمنع الرد بعد
صدقه الاستعمال ولا النظر الأول طاب منه ولم يفعل فنفى الاستعمال سقوط الجوار لصده
بذلك وفيه نظر لأن ذلك ليس مدلول النص **ومنها** إرادة أصل الفعل الاستعمال فلو كان
الاستقلال في القيام للصلوة فإن المراد به الإلزام وهو الاستعداد من غير معين لأصله **فائدة**
الناصفة والأب غير المأذون أي لم ينعقد عفوهم عنه قوله الشاعر يا رب الله أكبر من كل شيء محاوله
وأكثرهم جنوداً أي عقلت وعقولهم كقولهم يا رب الله أكبر من كل شيء محاوله
عليه وفردك ملافاً أهل الرافض على الحقيقة لاستعمالهم الألفية كثير **إذا علمت ذلك** فنزوع
القاعدة ما إذا قال العبد أنت تعلم أن العبد الذي يبيع يبيعه حرّاً فإنا حكم بعينه فانه قد عرفت
بعلمه ولو لم يكن حرّاً ذلك الوقت لم يكن المقول له عالمًا بحريته ولو قال أنت تظن أنه حرٌّ لحكم
بعينه لأنه قد يكون مخطئاً في ظنه ولو قال أنت ترى أنه حرٌّ لحكم العتق وعدمه لأن الروي
نظروا إلى العلم والظن وح فلا يقع العتق للاحتمال وحى على استعمال المشتك في جميع مقابله
توجه الحكم بعينه أيضاً والأولى مراجعته في ذلك حيث يمكن والألم بعينه وعلى قولهم أنه قال
عبدي لو زيد لم يصب الأقرار للتناقض ومنه حتى بطلان الأقرار هنا أيضاً لاستحالة وضعفه
بالعبودية والحريّة ويهدف بامكان جملة على أنه كان قبل ذلك حقيقة أو مجازاً وإن العبد
الذي يبيع بالظاهر حرٌّ في نفس الأمر **ومثل** ما لو قال ثوبى أو سباني وما سأكل ذلك لزيد
والأقوى القول في الجميع فإن الأصل أنه يصدق بإدبي ملائمة كوكب الحرف وسجادة الله وبحر
البیت **المقصود الثالث** في الحروف وهي أقسام **الأول** حروف الجر **فائدة الجنتين والمائة** الباء الحرة
تقع للأصناف قبل وهو مفعول لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سببونه ثم إلا لأصناف حقيقته
كأنه يربطها بمقتضى على ثوبى من حمية أو على ما يليه من ثوب وبخوة ومجاري في حرمه يربط
أي الصنف مرفوع بمكان يرب منه زيد **والاستعلاء** نحو إن ناصبه فينظر لا يوجه
الأنه بدل من أصل منكم عليه إلا كما امنتمكم على أجنه من قبل وبحرفه أنه مرفوع بهم فيغامرون

بدليل وانكم لتقرن عليهم **والبعض** ما مطلقا كما اختاره جماعة منهم الفارسي والعيني وابن مالك
 فلعنت فاما اخذوا منها والكوفون وجعلوا منه عينا يشرب لها عباءا والله وقوله شرين بماء
 الخمر ثم زعمت وقوله شربا الزهبا ببرد ما الخبز اومع دخولها على المذقة في نفسه كما
 اختاره جماعة من اصوليين وبه فرقوا بين صحت المندبل وصحته **والسبب** كقوله نعم فبظلم
 الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات حلت لهم وانكم ظلمتم انفسكم باخذكم كالعجل وكل اخذنا بدين
والظرف بمعنى في كقوله نعم واخذ نصركم الله ببدل وجبتا لهم ليجروا انكم لتقرن عليهم مصيبتين وباء
 اي وفي البلاء **واعلم ذلك** من فروع الاكفاء في صح الراس في الموضوع ببعضه كما اختاره طحايا
 حملا للبلاء على البعض مما لا يصح عليه عندنا كما ورد مضرا في خبر ردة اولد خوطا على الملح المذقة
 نفسه ومطلقا على مذهب جماعة او لا شراكتها بين معان منها البعض يجوز الاقتصار على صح
 البعض كصالة عدم وجوب الزايد ويكفي ان الباء هنا للاتصاف وهو لا ينافي البعض مضافا
 الى الاصل مع انه لا مضافا بين الاضاف واللبعض كما لا مضافا بينه وبين غيره من المعاني كما
سبق **وهنا** اذا قال ان عصفت لغيره فانت على كظهر ابي او قال لعبدك ضربك كذا فانت
 اراد احد الامرين الاخرين ثبث الحكم عليه وان نفذ وعرفه ارادة انه او طلق فالجواب ان الحكم
 لا يثبت على احد فلفظ الجواز ارادة الاحراز ولا نه اعم منه فلا يجل عليه بغير قرينة ولا صالة البراءة
 ومن هنا يعلم ان قول الاصحاح ان العاصي في سفره يترخص دون العاصي اسفروا انما يستقيم على
 ان يربد ويا بلاء السببية لا الظرفية فما اخبرنا عنه وقرئوا منه لم يتم معهم مطلقا **قاعدة**
الحادية والخمسة والمائة من بعد ما كان **منها** الاستداه وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان
 سائر معانيها راجعة اليه ويقع في غير الزمان نحو المسجد الحرام وانه مسلمان وقال الكوفون
 وجماعة ونحو الزمان ايضا كقوله نعم زاول يوم وفي الحديث مطلقا من الجملة الى الجملة **منها**
 البعض كقولك اخذت الدراهم ولم يرف صيدا خبثا فانه صبغة بعض مضافا فيقول في
 المثال اخذت بعض الدراهم ومنه حتى تنفقوا انما يخشون وفاء ابن مسعود حتى تنفقوا بعض
 ما يخشون **منها** بيان الخبر وكثيرا ما يقع بعد ما واما ولها بها اولى لا فراط بها مما نحن
 ما يقع الله للناس من رحمة فلا تمسك لها ما ننسخ من اياته مما ناسا به من اياته وهي محضها
 في ذلك في موضع نصب على الحال وروى عنها بعد غيرهما جلون فيها من اسيا وروى ذهب
 وبلديون بيا باخضر من سندس واسنرف والساهد في غير الاولى فان تلك الاستداه وتبيل
 زائدة

فأبدت وهو فاحشوا الرخص من الأوثان وانكروا فمجيء من البيان الحين وقالوا به من ذهب
ومن سندس للبعوض وفي الأوثان لا ابتداء والمعنى فاحشوا من الأوثان الرخص وهو
عبادتها **ومنها** التعليل لقوله نعم كلما أرادوا أن يخرجوا منها فرغم أعبدوا فيها وقوله ثم
خطيباتهم اعرفوا قول الشاعر وذلك من باب جاني وقول الفرزدق بقضي حيا بعضي
منها به ولا يحكم الأخي بنتم **وأنظر ذلك** من فروع القاعدة ما إذا قال بيع فاشئت
من أموال وأبض فاشئت من روبي ونحو ذلك فإنه يحمل على البعض فلا يبيع له ببيع الجميع
فبضه أما لعدم صلاحية غيره أو لك في إرادته والمنهض البعض فبضه عليه ولكن يجوز
إبقاءه وإن قل لدخول ما عداه في المتيعة **ومثل** بيع فاشئت من عبيدي فلو باعهم
الأو أحدا صح **ومنها** أو قال صغوا عن المكاتب فاشيا من مال الكفاية قال العلامة لو شاء
لم يبيع لأن من البعض وهذا مما ينبغي على أنكار مجيئها بالبيان الحين ونحوه في العبارة بمعنى
اختيار كونها هنا للبعوض أي محمولة عليه لا مشترطا فلا يحمل على الحين لك فيه ويبقى
البعض وأخلا على التقديرين وهذا حسن ولكن لا بد من الموازنة على ظاهر العبارة **وأما** ما أو
العلامة قطب الدين الرازي عليه باسكان كونها للبيدين فيصح شبهة لكل فقد عرفت
ما فيه فانه وإن أمكن كونها كذلك لكن لا يحكم به لأن المشتك لا يحمل على أحد معانيه بل
الفرقة ولا فرقة لها على إرادة التبين كما لا فرقة على إرادة البعض وإنما حملناه عليه
لدخوله على التقديرين ولكن النظر وأورد على خلافه كونها للبعوض إن لم يكن منكرا
لذلك المعنى كما أنكره من حكمنا عنه **ومنها** قوله ص واليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
والظاهر أن من فيها تعليلية أي يحرم بسبب الرضاع ما يحرم بسبب وج فكل امرأة خرم
بالنسب كالأم والأخت والبيت والعمة والحالة تحريم بالرضاع كما إذا رصفت أمه أو
نوحته أو جدته أنبي الرضاع المعبران الرضعة بغير منزلة واحدة ممن ذكر وكذا
ما أسبقه مفهوم الحبرضا فالأصل أن التي تحرم بالمصاهرة كبيت الزوجة لا يحرم
بالرضاع **وبقرع** على ذلك تحريم زوجة الفحل عليه لو أَرْضَعَتْ ولدا خيها لا نهج بغير
عمة ولده من الرضاع وعمه الولد محرمة بالنسب خلاف ما لو أَرْضَعَتْ ولدا خيها
لأن حالة الولد ليست محرمة على الوالد ولو أَرْضَعَتْ ولدا لها ابنا أو بنتا صار
جدته ولده و جدته الولد وإن كانت محرمة إلا أن حرمتها ليس محض في النسب بل

قد يكون بالمضاهة كما لا يخفى ومن على ذلك ما يورد عليك في هذا الباب **وهنا** ما لو قال
 لعبدك التوب بمائة ووصيفة درهم من كل عشرة فخذ كون من بعضه فيكون الثمن لسبعين
 لأن الوضع منه من نفس العشرة وكونها ابتداء فيكون في النقض من كل مائة تسلم في فيكون
 الثمن أحد وسبعين الأجزاء من أحد عشر جزءا من درهم وبطلان البيع لا شرها الموجب لاختلاف
 الثمن بسبب الموجب للجهل ورجح الأكثر الأول لا لثنا ظهر مكان في سنة بترجح بعض أو المشترك
وهنا لو قال لو كبد أمض حتى من فلان فامثا فمخل على الابتداء ويجعل مبداء أوها
 المديون فلا يفتدي إلى غير فلو مات طالب الوكالة وليس له القبض من وارثه نعم له
 القبض من وكيل المديون لأن بدو بدو وهو نائب عنه بخلاف الوارث فإن المال لا ينتقل
 إلى الحق النيابة ومن ثم بحث لو حلف على فعل شيء ففعل وكبد له لا يفعله وارثه وهذا
 بخلاف ما لو قال أمض حتى الذي على فلان فانه بفناء الوارث لأن حيلة الموصول و
 الصلة منه صفة للحق وليس منه لعين الموصوف منه بوجه بل لأن تغلق بقبض
 الحق الموصوف بكونه في ذمته فلان لو كبد ببيع الحق حيث ما انتقل ولا يشك
 بأن متعلق الوكالة مركب من كونه حقا وكونه على فلان فكونه عليه بمنزلة الصفة فإذا
 مات ذلك الصفة المحضصة لسفلت الوكالة لمنع كون الصفة هنا محضصة للموصوف منه
 بل للحق بمعنى كونها احتراز من حق له في ذمته غير كما هو الظاهر **فائدة الباب**
والجواب في زيادة من في النفي وبه وهو النفي والاستفهام إذا كان
 الجرح من كونه كقوله ما لكم من الله غيره وما لا يقطر من رفته ألا يعلم ما ترى في خات
 الرحمن من نفحات فاربع البصر هل ترى من ظور وما في الآيات فلا يجوز عند
 سبويه وجمهور البصريين وقال الأخفش يجوز مطلقا كقوله نعم تعفركم من ذنوبكم
 وميدان كانت نكوة جاز كقوله نعم يحلون بينهما مناسا ورواها كانت معرفة فلا
 واختار ابن مالك في الآية الأولى وفي التسهيل الثاني وأجاز الفارسي دخولها
 مع النفي على الشرط كقوله ومما تآكل عند امرئ من خلقه وإن حالها تخفى على
 الناس فقل **أدعيت ذلك** فنفي وعها ما إذا قال الولي زوجت منك فني وموت
 النكاح وجهان مبتدئان على جواز زيادتها في الإثبات والأركان لهما مقصد
 عند من يعتبر الصحيح في اللغة ومن جواز الحق غير المحل للمعنى صحيح النكاح مطلقا وكذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لوقال ذو حجب لك واليك لانا الخطاء في الارباب والند كبر والنايت كما لو قال
ذو حجبك واسار الى ابيته وقد تقدم ان مثل ذلك قد ينزل بنا ويد الشخص ومثله
يجري فيما لو قال لعبت منك واجرت ومرتعت وغيرها من العفود **اللازم من فائدة**
الثالثة والحبس والممانه الى حرف نزل على انقضاء الغاية زمانا او مكانا فنقول سرنا الى
البصر والى طلوع الشمس واذا لم يبق في البيت على ان ما بعد هذا داخل فيما قبلها او غير داخل
ففي حوله مذهب الدخول مطلقا وعدمه مطلقا وعليه اكثر المحققين ودخوله ان
كان من جنس ما قبله نحو بعثك الرومان الى هذه الشجرة فينظر في تلك الشجرة هل هي من
الرومان ام لا ومنه قولهم توات القرآن من قوله الى اخره وخفطته كذلك فان المبدأ
دخوله الغاية لذلك وان كانت من غير ما قد دخل ومن ثم لم يدخل اللب في قوله ثم
انما الصيام الى اللب ودخوله الى ان يقرن بمن نحو بعثك من هذه الشجرة الى هذه فلا
يدخل الغاية ح ولو لم يبق ما قبله سابقا دخل ودخوله ان لم يكن منفصلا عما قبله
بمفضل محسوس كاية الصوم والادخل كقوله نعم وايد بكم الى المرافق فان المرفق
منفصل بغير شبهة وليس بغير بعض الاجزاء او في مرفقين البعض فوجب الحكم
بالدخول وفي المسئلة مذهب آخر **ان قلت ذلك** فينتزع عليه دخول المرافق في
العسل والكعبين في المسح اصاله او من باب المقدمة ويظهر ما بدنه لو فصلت اليد
والرجل من المفضل وبغير المرفق والكعب ان لم يجعلها غيره لكن يبقى فيه حجب وهو
ان اكثر المحققين كما عرفت قالون بخروج الغاية واذا جعل المرفق هنا غاية للعسل
على ما هو المبدأ من يعلق الى باعند لو يكون المرافق خارجة على القول المعبر مع ان
دخولها في العسل اقوى عند المحققين وهو لا يجامع القاعدة ظاهرة وصرح الفاضل
من ذلك ما ذكره بعض المحققين من ان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول
الىها كما يقول ضربته الى ان مات ولا يجوز قبلته كذلك وغسل اليد لا يتكرر قبل
الوصول الى المرافق قال والصواب نعلق الى باسفل واحد وناظرا شامل لرؤس
الانامل والمناكب وما بينهما ونستفاد من ذلك دخول المرافق على ذلك القول لان
الاسقاط ليس من رؤس الانامل اجزاء للمناكب وقد انتهى الى المرافق واذا لم يدخل
في الاسقاط يعني داخل في المأمور بعينه ويمكن التخلص من اشكال غوره الى العسل بجعل

الغاية للمفعول وهو لا في حينها تطلق الا على الاكف خاصة كما بدى النجم وعلى ما زاد
 فصل عند البعد لذلك **فيها** ما لو جعل اجل النكاح ونحوه الايمان والاعراض كمال الاجارة الى يوم
 كذا او شهر كذا فانه جعل باول جزء ^{شهر} اما بناء على خروج الغاية مطلقا او حيث يفصل محسوسا ولدلالة
 العرف على خروجها هنا لكن لكل الاول ما لو جعل الاجل الى شهر مثلا فانه لا يتم الا باخره فطامع
 كونه هو الغاية نعم بنجاة الفرق بدلالة العرف فيها كما دل على خروج بعض الغايات ودخول بعض
 وينضم الى العرف في الثاني فريضة اخرى وهي انه لو ادرج الغاية فيه لحل الموجد والشكر
 الاجل وقد صرح به واما ما فرق بعضهم به من الارين بان المعنى في الميهم صبي المدة وهو لا
 يصدق الا بالجموع والمعنى في المعين صبي المعين وهو يصدق باول جزء منه ضرورة صدق
 الشهر كصفر مثلا باول جزء منه فعنه نظرين لان المطلق لما حمل على الشهر المضل مثلا وهو
 الحلال في انفق والا فمثلا يكون يوما كان الميهم المدة الميهمه هو المجموع المركب من الايام المخصوصة
 المضل بالعقد فان صدقت الغاية باولها ثبت الحكم فيها وانما الفارق العرف **فيها** ما اذا
 حلف لا يخرج المرأة الى العرس فخرجها بقصد ولم يضل اليه فانه لا يحث ان قلنا ان الغاية
 داخله مطلقا لان الغاية لم يوجد وكذا لو خرجت بغير العرس ثم دخلت اليه ولو قلنا
 بخروجها او مع انقضائها محسوسا ومع معا برزها لما سبق فحاشا حث لا تباح لبث داخله
 وقد صدق اخرجها اليه في الاول اما الثاني فينتج عدم الحث مطلقا ولو اتي باللام
 فقال للعريس لم يشترط وصطلها اليه مطلقا بل الشرط ان يخرج له وحده او مع غيره لان
 التغليل محقق **فيها** لو دخل رجل ببيع عتي عشرة الى يوم الخميس مثلا ففي دخول الخميس
 في الاجل ما تقدم وعليه خروجها باحد الامور لا بدخل هنا حتى لو دخل يوم الخميس ولم
 يبعه لم يكن له بيعه لان الاجل الذي هو قيد في الموجد فيه قد فات وبيعه بالحال
 خلاف المأذون فيه ولا يبعه قبل الخميس بخلاف الزمان كيف انفق **فيها** لو حلف
 بقبضه حقة الى رأس الشهر لم يدخل رأس الشهر في اليقين على ما تقدم من الاقوال التي
 لا تدخل هذه الغاية بل يجب تقديم القضاء عليه **قاعدة الرابعة والجمين والمائة في القربة**
 المحققة كقولك زيد في الدار والمجازية كقوله نعم لا صلبكم في جدوع الخيل فانه لما
 كان المصلوب متمكنا على الجذع كما يمكن المظروف في الظرف عبر عنه به مجازا وجعلها بعضهم
 هنا بمعنى على والظرفية يكون زمانية ومكانية وقد اجتمع في قوله نعم غلبت الروم في دني

الأرض ولم يربح عليهم سبغون في بضع سنين وفي المجازية قوله في الفضا حيرة
وباني البصا حيرة نحو ادخاوا في ام فخرج على فومه في زينة وللثعلب خوذ لكن الذي
لمنتني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراءه دخلت النار في هرة وبطنها ورمز قوله
كقوله وهل ينعم من كان عمده ثلثين شهرا في تلك احوال **اذ علم ذلك** فمن فروع وجوب
الزكاة في عين المضاب لقوله ص واليه في خمس من الابل شاة وفي خمسة اوسق زكاة ونحو
ذلك مما لا في على الضيقة حقيقه او مجاز او يمكن جعلها تغلب اي بسببها كما يدل
عليه اللفظ الاول فان الشاة لا بدخل في حقيقه الابل وانما وجبت بسببها وفيه احتمال ^{ثاني}
الجازية نظر الى القيمة ويظهر القاعدة فيما اؤلف المضاب وبعضه بعد الحول وقبل
امكان اداء الزكاة فيجب الوجوب في العين لفظ اخر الزكاة بحسبه **وهنا** ما اذا قال للزوجين
وهما اثنان مثلا انت طالق في مكة فانه يحمل عدم وقوعه لانه غير واقع وبعد
معلق ووقوعه من اجل المطلق في بلد مطلق في باقي البلاد وفيه مع احتمال اللفظ
الامر بان حمل الكلام على قاعدة اولي الغاية وعلى الاول وهو معلق وعند العامة
المجوزين لتغليظه لا يطابق حتى يدخل مكة ولهم وجه او فوعه منجر الماذا كونه **وهنا**
وقال الموصيان كان في بطنها ذكوة فله درهمان وانني قد رهم فخرج معا فلكل منهما
ما عين له لصدف الضيقة في كل منهما ولو اتي بالذي وخرج باطل لان الموصول
وقع صفة للحل فكان شرطا لكون مجموع الحمل كذلك فاذا وجد معاه لصدف ان الحمل
ذكر وان صدق ان في بطنها ذكوة وهذا بخلاف الضيقة فانها لصدف لكل منهما
من غير ثنات ولو اتفق الحمل ذكوة او انثى ففي استحقاق كل منهما ما عين له و
اشتركتا في العين او احدهما خاصة وبخبر الوارث او جرسبق التنبه عليها
في القسم الاول ولو اتفق ذلك مع الاثبات بالموصول بطلت الوضعية ايضا لما ذكر
وقال اشترى دارا في البلد الفلاني فانه يقتضي شراؤها في داخلها وفي ثنائها
للدور المنضلة بها من خارج نظر من وجه خروجها من الضيقة وكونها حلالا مجازا
شاعرا **وهنا** ما لو قال اشترى بها لائتها بمعنى كما سبق مع احتمال الفرق ويناول الدور
الخارجة المنضلة بها هنا حلالا لها على الاضاف حقيقه او مجازا **وهنا** اذا قال له في
هذا العبد الفلاني في يحمل الضيقة الحقيقه والمجازية والسببية والمصاحبة

ومراد منه ان يحتمل ان يكون للمفترق العبد مقدار الف بان يكون قد اشترى بالفين مثلاً
الف للمفترق والشراء لها او يكون قد اوصى له منه كذلك او يكون قد دفع في ثمنه الف للمفترق
والشراء للمفترق خاصة او يكون قد جنى عليه حيازة فوجب ذلك وهو لسحقها وان يكون العبد
الف للمفترق فيرجع اليه في بيانه ويقتل نفسه بانه فزن في شرائه الف ولو في عشرة فيكون
شريكاً بالتبعية حيث يحتمل قيمته ذلك عند الشراء ومثله نقد الف في ثمنه وانا الف فيكون
له التصف او انا الفاني فالتك وهكذا او بانه اوصى له بالف ثمنه فبناج ويصرف اليه
الف ويكون مرهوناً عنده على الف وهذه ترجع الى الظرفية حقيقة او مجازاً وفرب منه
مراد منه من المضاحية وهو فيما عدا الاخير ظاهر فيه ان الدين وان كان محله الذمة الا
ان له تعالفاً ظاهراً بالمرهون فجاز منبته اليه على ذلك الوجه لذلك من احوال عدم القبول
هنا لان محل الدين الذمة والمرهون وثيقة عليه خاصة وكذا يقتل نفسه بارش الحيازة
وهو راجح الى البينة الى غير ذلك من الفروض الممكنة **ومنها** لو قال له درهم في دينار
فجنى فيه الاقسام الشافعة فحتمل فيه الشراكة فيه بحسبه وكونه معه فيلزمه دينار ودرهم
وكونه لزمه بسببه بان يكون قد ادخل عليه نقضاً بقدره ونحو ذلك فيرجع اليه في البنا
لكن مع تعذره بلزمه هنادرهم في الجملة بخلاف السابق **فائدة** الظرفية المستفاد
من في ظرفية مطلقة بمعنى ان استعار لها يكون المظروف في اول الظرفا ووسطه واخره
لاشراك الثلثة في معناه **وتخرج** على ذلك كله فالو وكله ان لشرطي دارا في البلد القتل
وقد تقدم وما لو سلم في بني على ان يؤديه في يوم كذا وباع او احو ذلك تساوي جميعاً
اليوم ويقوي البطلان هنا للجهالة المؤدية الى النزاع واولي منه ما لو قال في شهر كذا او سنة
كذا او في سنة كذا ونحو ذلك بخلاف ما لو قال مؤجلاً الى يوم كذا او شهر كذا فخل باؤله
بناء على خروج الغاية وقد تقدم **فائدة الخامسة** المحسن والمكافاة التسمية كقولك زيد
كالاسد حرف يدل على مطلق التسمية بالقرابن وشعائين محل ذلك التسمية بالقرابن
وقد يخرج من الحرفية الى الاسمية فيجعل فاعله ومفعوله ومجروره ونحو ذلك
فيقول جاءني كالاسد اي مثله وراثت كالاسد ومررت بكالاسد لكن خروجها
الى الاسمية لا يكون عند سبويه والمحققين الا في ضرورة الشعر كقوله فيمكن من
كالبز المثلث فقال كثير منهم الاخض والفارسي يجوز في الاختيار فحوزوا في نحو
كالاسد

كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد محفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا
 في كتب المفسرين كثيرا قال الزحري في فائق الضمير للكاف فكسبه الصراحي فأنقح في ذلك النبي
 المماثل فبصر كسائر الضمير وعكس بعضهم فقال يكون اسما واما وفي معنى الدلالة على
 التشبيه لفظه مثل وما اخذ منها وكذلك المساواة اذا اخذت اوتانا ويقع زائدة مؤكدة
ادعيت ذلك فمن فزعه ما اذا قال احرم زيدا فانه يقع عند الشيخ رحمه الله
 ويصير محرما بنفسه ما احرم به زيد فخرج او عمره او ثمنه او ضمانا او فراد لاقتضاء التشبيه لك
 قال ولولا علم ذلك بان يهلك زيد قبل العلم بما احرم به فله فليتمنع حينئذ بالحق والعمره واجتج
 على جوازه مع تضمنه عدم الجرم في الشبهة بما روي من احرام امر المؤمنين عليه السلام حين جاء
 خراجهن كاحرام النبي صلى الله عليه وآله وقال اهل الاكام لا ينيلن واقره النبي صلى الله عليه وآله ورده ملكا
 لعدم الجرم وحملوا الرواية على عدم عليه السلام بما احرم النبي صلى الله عليه وآله واجازته القائمة به
ومع عليه بعضهم ما لو قال احرام زيد وورثه وكان احدهما محرما بالحق والآخر بالعمرة
 بالعمرة صار فارما ويمكن ان يفرغ على مذهب الشيخ رحمه الله فحصر هنا بين الحق والعمرة فانه
 حكم في الخلاف بان من اهل الحديث او عمرين او بالتقريب انعقد احرامه بواحدة وبطلت
 الاخرى وانه لو احرم ولم يعين حج او لعمرة كان مختارا بين الحج والعمرة انما شاء ففعل اذا
 كان في اسم الحج وان كان في غيرهما لم ينعقد احرامه الا بالعمرة **ومنها** او قال الزوج انت
 طالق كالبطل او كالتار طلفت في الحال وبني التشبيه كما لو قال طلاقا حسنا او طلاقا
 باردا او حاردا او افيح طلاقا واحسنه وخوفك وقال بعض العامة ان قصد التشبيه
 بالطلاق في البياض او بالنار في الاستنشاء طلفت للثنية وان قصد بالطلاق في البرودة
 او بالنار في الحرارة والاحراق طلفت في من اليد عنه **ومنها** او قال للزوج انت على
 كافي وقصد الظهار قبل وضع لاشمال المشية على الظهر وغيره يندخل الظاهر ضمنا و
 لفعل الضاد في رواية سديدة حين سأل عن الرجل يقول لامرأة انت على كظهرتي او
 ككتفها او كبطنها او كرجلها ما عني ان اراد به الظهار وهو الظاهر وهو تشبيه بالادب
 على الاعية والاولوية واضحة والاشهر عدم الوقوع بذلك لان لفظ الظاهر شرط في صحة
 الظهار بطاها لانه لا يشترط في الظاهر وصدق المشق لسانا م صدق المشق منه
 والرواية منوعة والاولوية ممنوعة **ومنها** او قال لزيد على الف والعمرة على كالرشد

فجاءت حروب الالف لدلالة التشبيه عليه والاف في الرفع في نفس الواجب اليه كجواز كون
التشبيه في اصل الوجوب **مثلاً** ما لو وصي لزيد بشئ ثم قال اوصيت لعمركم ما اوصيت
لزيد او مثلاً ما اوصيت له به ما لو قال بمثل ما اوصيت له به كان وصيه له بمقداره **مثلاً**
لو قال اوصيه انت خرم مثلاً هذا العبد ففي غنى المشبه خاصة وهو المشبه به او عدم غنىهما
او جوازها الاخر لا جعل حربة المشبه كالمشبه به والحال انه ليس بحرف فلم يقع العنق على
الاول لعدم الصيغة الصريحة ولا على الثاني لعدم شق اصلاً ويجعل الحربة في كلا من على
حربة الاخلاق ونحوها ولو لم يذكر العبد بل قال انت خرم مثلاً هذا ما اوصيه واوصي بغير
المشبه به لو قيل به ثم والاصح انما لا يعقبان ايضاً ووجه وقوعه على المشبه ان قوله خرم
مثل جازان مستفادان وصيغة المشبه نامة في العنق وانما العنق في المشبه به ان جعل المشبه
مثلاً في الحربة فلا يقع وكون الخمر الثاني صيغة اخرى لعنق الثاني اذ ليس في الكلام
بشرح بانه مثلاً في الحربة فلا يقع الثاني خاصة وهذا محجة لان قيام الاحتمال بوجوب
الذك في غنى الاول وعدم المصريح بصيغة صحيحة للثاني بوجوب عدم غنى ذلك **قال**
من مثل زيادتها المشهور قوله نعم ليس كذلك شي عند اكثر والنقد بر ليس شي مثلاً اذ لو لم
يقدر زيادته صار النقد بر ليس شي مثلاً مثلاً فيلزم ابيات المثل وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل لان زيادته الحرف بمنزلة اغاده الجملة ثانياً قال ابن حنبل ولا يتم اذا بالغوا في
نفي الفعل عز احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ورواهم انما هو النفي عن فاعله ولكنهم اذا نفوه
عن فاعله اخضعوا وصافه فهو فقد نفوه عنه وميل الكاف في الابهة غير زيادته ثم اخضعوا
فميل الزايد مثلاً كما زيدت في فان امنوا بميل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا
ليفضل الكاف من الصبر وفاء ابن عباس بما امنتم به وميل الزايد هو الياء في المفعول
المطلق اي ايماناً مثلاً ايمانكم به اي بالله سبحانه وعجل صم واله او بالقرآن وميل مثلاً
القرآن واما للتقوية اي فان امنوا بكتابكم كما امنتم بكتابهم وميل في الابهة الاولى
ان الكاف وميل الزايد فهما ثم اخضعوا فميل مثلاً بمعنى الذات وميل بمعنى الصفة
وميل الكاف اسم مؤكدة بميل كما عكس في ك قال مضرباً مثلاً كعصف ما كوله وميل
حرف مؤكدة للتشبيه ووجه انك تقول في التشبيه زيد كعم زيد مثلاً عمراً فان اردت
المبالغة قلت زيد مثلاً عمراً ومثل قوله الشاعر ليس كمثل الفتي زهير خلق بولسنة

في الفضائل ويمكن حمل على المعنى الحقيقي فيلزم منه نفي المثل لانه اذا انشئ مثل المثل يلزم انقضاء المثل
 مطلقا لانه اذا انشئ مثل المثل يلزم انقضاء المثل مطلقا ليس لو تحقق المثل في الجملة يلزم
 ان يكون الله نعم مثلا مثلا والنقد بران مثلا مثلا منتف واما الكاف في السائر الوارد
 بعد قراءة التوحيد وهو قوله كذا لك الله ربي فحمل الزيادة ايضا لان الموصوف بالصفات
 المذكورة هو الله لا غيره حتى يشبه به والشيء لا يكون ابلغ من نفسه ويحمل الاضالة بناء على
 ان المقول ما امر به النبي ص واليه خروجه جسد الله نعم فقاربي الشورى لا يكون موحد بمجرد
 قرأنا واما هو مال لما امر به النبي ص واليه في جواب منسلة من المشركون يقولون ربك
 من ذهب وفضة او نحاس او غيرها فنزل قوله نعم قل يا محمد لهم الله احد الخ فاذا قال القاري
 كذا لك الله ربي فقد وجد ويمكن حملها مؤكدة على هذا النقد بر ايضا **فائدة السابعة** **المتن**
والسابعة اللام المفردة المجازة تقع لما كان تدبير غير العشر من منها هنا امور **لحمها** الاستخفاف
 وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الملك له **والثانية** الاختصاص نحو الحجة للمؤمنين
 وهذا الحصر للمسيح والمبشر للخطيب والسبح للذابة والحجة للعبد ونحو فان كان له اخوة
والثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص
 المعينين الاخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة او نحوه ورغبة ابن هشام بان فيه تقييد
 للامثلة وانما اذا قيل هذا المال لزيد والمسيح لزم القول بانها للاختصاص مع كون
 زيد قابلا للملك لتلا يلزم استعمال المثل في محبة ورفعة واكرام بمعنى **والرابع**
 التماثل كقوله وهب لزيد دينار **والخامس** شبه التماثل نحو جعد لكم من انفسكم **والسادس**
 التعليل كقوله نعم وانما تحت الجرس يد اي من اجل حب المال للجد و
 قوله نعم وانما اليك الذكوات **انظر ذلك** فيمنع عليه فروع كثيرة **ومنها**
 الخلاف الواقع في غير الامثلة الزائدة بغير ان مولاها بل استخفا مولاها على الواحى مثل
 لا لهم قوله ص واليه لا مربي وانه بغيره والحق بثبوته لانه عرخر منفعته مما لو كان
 للغير من نوافه بغير ان ممتنومة بالمال ولا دلالة في الجرح لغيره من وجهين **الاول** جهة
 اللام فانها للملك او الاختصاص والاستحقاق والكل منتف عن الامثلة لانها لا تملك
 ولا يستحق ولا يختص وانما النصف باحد فاما مولاها فلا يبا في ذلك اختصاصه و
 استحقاقه ومملكه والحزب انما يدل على حكم الحره للبعي لما ذكرناه من قبولها لاحد الثلث

لا يشبه نفسه لا بالشيء ولا بالذات
 ان يكون ابلغ من نفسه والشيء

ولا يبرأ خصاص لأمه بالمهر على حد اختصاص لعبد بالخدمة والفرس بالترح إذا تعلق للامه به
 اصلا ولا مطالبه ولا يجوز اداؤها اليها ولا مدخل ليدفها فيه بخلاف ما ذكره في الامثلة
والثاني في حجة قوله مهر فانه مختص بالحرة اصطلاحا وانما عوض وحب الامه فلا يطابق
 عليه اصطلاح اسم المهر وانما يطلق العقر والعشرون نصفه او نحوه لك ومن ثم سميت الحرة
 مهيرة **ومن فرق** الشهور لوزن وجهها على انها بنت ماهرة وتظهرت نباشة والمهيرة فقبلة
 بمعنى المفضل اي مهور **ومها** لو قال له عند في بني ثم فسر بالخبر والخبر بان كان المقر
 له كما فيمكن تملكه لهما قبل التفسير بها وان كان ص لما قبل لا يقبل لافادة اللام الملك
 والمسلم لا يملكها وفيه نظر لا مكان كونها لا اختصاص اي مختصة به وشأنها انها مشتركة
 فيلحق بالافراز المجهول فيرجع في تفسيره اليه حيث يحتمل اللفظ ويمكن اختصاص المسلم بالخبر
 بان يكون محرزا لاجل التخليد وكذا الخبر في بعض الوجوه والعلامة حكم في الزكوة
 بصفة التفسير بها محجبا بانه شئ مما عنده مع حرمة في الفوائد بعد ما يحجبا بلام الملك
 ونما على انبه اوضح خصوصا في الخبر **ومها** لو قال له على الف من ثمن حمرا وخمريرا وثن
 مبيع ملك قبل قبضه او ثمن مبيع فاسد وخبر ذلك لا يقبل لدلالة اللام على خلاف
 ما يدعيه خبرا فيكون مفعبا للافراز بما ينافيه فلا يسمع للثاني **ومها** بخلاف الواقع
 بين العلماء في وجوب صرف الزكوة طاهرا على الملك الى الاصناف الثمانية او حراز
 مختص بعضهم وسببه دعوى دلالة اللام طاهرا على الملك الموجب للبط عليهم
 على السور والاسخفاف كذلك وفيه نظر لان الحمل على الملك غير لازم ولا استحقاق
 والاختصاص لا يقيد ان المطر ومن ثم ذهب صحابنا وجماعة من غيرهم الى ان الالة
 لبيان المصروف بمعنى بيان ان الصدقة لا يخرج عنهم بقرينة سياق الالة من رفع عتب
 من عتب على النبي صلى الله عليه واله في شأنها ولمز فيها لان في الرقاب ليس فيه ما يقضي
 الملك ولا قابيل بالعرف **فائدة** لام الجراصلها الفخ وانما كثر مع الاسم الظاهر لزيد
 وعمر مناسبة لعلمها وبدل عليه فخما مع المصير حولنا ولكم ولهم والامار برب الشئ
 الى اصله وليست في ذلك لام المنة فاحات المباشرة لانه ففوضه حتى ياحد لله وانما
 فراه بعضهم الحمل لله بضم اللام مهن غرض الانشاء ومع بقاء المستأمن مكسور **اذ انفر**
ذلك من فروع ما اذا ادعى عليه شيئا فقال مال على حق فان فتح كان منكرا وان لم
 وكان

وكان ممن يحسن العربية لونه والا فلا ولكن هل يلزم الحق المدعي ام لا قال في الجملة ويرجع
في نفسه اليه قال بعضهم بالاول اما لان الحديث عنه وكان المفرد المضاف بهم فلا اقل ممن
ان يتناول المدعي ويحمل الثاني لعدم الاحتمال واشتراك اللفظ واصالة البراءة من الزيادة
عما يقتضيه **ومثله** ما لو سمع مثل هذا المال ضايع فقال له مالك عندي فانه يكون
افرازا بوصوله واولي منه ما لو قال في يدي او في ذمتي وخوذه لك **الفصل الثاني** في
العطف **قاعدة السابعة والحبس والماله** واللعطف يقيد مطلق الجمع من غير ترتيب
ولا مضية وان كثر فيها الترتيب وفل نكس وثما عطف فيه الشيء على صاحبه فاجبتنا
واصحاب السقينة ونحو سابقه ارسلنا نوحا الي ابراهيم ونحو لاحقته وكذلك نوحا اليك
والي الذين من قبلك واذا مثل قام زيد وعمر واحمد الثلاثة ويجوز ان يكون بين متعاقبيها
نقارن ونراخ كما في انا رادوه اليك وجاء علوه من المرسلين هذا هو المختار عند اكثر
المحققين بل ادعي عليه الاجماع وزه بعض البصريين وجماعة من الكوفيين منهم القراء
ونقل عن الاخصاف والكشاف ونحوه والرعي وابن درسيه وبعض الفقهاء انها في
الترتيب مدحج من افادة مطلق الجمع وذلك على الوجه **اجدها** بمعنى او قولنا الكلمة
اسم وفعل وحرف وهي النسبة وعجناها في الاباحة كجالس الحسن وابن سهر بن وعجناها
في الحبس نحو قالوا ثا فاعترض الضير والباء **والثاني** بمعنى باء الحر نحو انت تعلم ومالك
اي بمالك **والثالث** بمعنى لام التعليل مثل بالبنية منه ولا نكذب بال **والرابع** بمعنى دار
الاستنباط نحو لا تأكل الثمك وتشرب اللبن فمن جرح **والخامس** بمعنى واللفظ
مع كسر والليل **والسادس** واوالضم ولا تدخل الا على مظهر لا يتعاقب الا بحذف وفجر
والقرآن الحكيم فان ثبتهما واخرى قال انه للعطف والاخراج كل الي جواب نحو والذين
والزيتون **والسابع** واورث فلا تدخل الا على ضمير **والثامن** الزايد مثل حتى اذا
جاوها فحذف الواو **والناسع** واوالثمانية مثل سبعة وثما منهم كلمهم **والعاشر** واو
الوقت وبقر بمر واو الحال مثل عمل عمل وانت صحيح الحال مثل البنية والشمس طالعة ذكر
نحو ذلك في الفاموس وزاد في معانيها الي نحو من سبعة وعشرين معناه سبعة ذكرنا منها ما بنا
المقام والفكر في المعنى واوالثمانية غايبة الانكار ومعنى قولهم لو اودع الله الجمع انه جمع بينا
بين امرين في يوت نحو ضرب زيد واكرم عمرو وفي حكم نحو ضرب زيد وعمره وفي ذات نحو

ضرب واكرم زيد **ادخل ذلك** فالظاهر عند الاطلاق والجزم غير الفرض الدالة على احدها حالها
 على الجمع مطلقا كما قرئناه لمبادرة الذهن اليه عند اطلاق قولك جاء زيد وعمرو واكرمك حالا
 ويكر او يخذلك **ورفع** عليه صور **منها** ما لو قال بعثك الدار والنوب بكذا فانه يحمل على
 بيع الاثنين معا دون احدهما وغيره فما حمل على اللفظ انهما معا ويوزع الثمن بينهما بنسبة زيدا
 وكذا قال بعثك الدار بالف درهم ومائة دينار ويخذلك **ومنها** او قال وكلتك في بيع
 الدار والنوب في شراهما فيضله بيع كل واحد منهما وبيعهما معا وشراهما كذا على الجمع
 والتقريب فقد ما لكل منهما **ومنها** ما لو قال تزوجت ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت
 على كطرفي فلا بد من اجتماع الشرطين ولا فرق بين ان يتقدم الكلام على الدخول وينتظر
 عنه ويجيء على القول بانها الترتيب شرط تقدم المذكور **ومنها** اذا وصي في مرض
 موته بعق سامة وغنام وصاف ذلك عنهما فان جعلنا الاول للترتيب فلا اشكال في
 تقدم الاول والا احمل سائرهما فيعتق من كل منهما بحساب ما خصه من الثلث والآخر
 تقدم الاول مطلقا **ومنها** اذا قال لو قبله خذ مال فزوجني وطلقها او خذ منها كذا
 وطلقها ففي الترتيب لا بد من اخذ المال منها قبل الطلاق والا فجهان من عدم انقضاء
 الصيغة ترتيبا وزاته هنا احتمال الاحمال انكارها بعد الطلاق والاحتمال في مال
 الموكل واجب على الوكيل اذا لم يكن في لفظ الموكل ما ينفعه ولو قال طلقها وخذ
 مالي منها لم يشترط تقدم اخذ مالي الاحتمال وفي وجوبه مطلقا فخذ والعلم
 بمقتضى دلالة اللفظ حيث لا يدل العرف على خلافه فوي **ومنها** لو قال خذ هذا اربعة
 يوما وغارية يوما قبل هو ودبعة في اليوم الاول وغارية في اليوم الثاني ثم
 لا يعود ودبعة ابد المغلق الودبعة في اليوم الثالث على شرطها فيبطل خلاف ما اذا
 قال خذ ودبعة يوما وغيره ودبعة يوما فانه يكون ودبعة ابد كذا نقل العلامة
 في التذكرة وغير السافعية وحكم بموجبية ونسبته على القاعدة مشكل **فائدة** ذكر
 جماعة من الخلفاء منهم ابن مالك في شرح الفهيد في الكلام على المشترك وجميعه ان
 واو العطف بمبانية الف التثنية مع الاثنين ومبانية واو الجمع مع الثالث فصاعدا حتى
 يكون قول القائل قام زيدان كقوله قام زيد وزيد **ويخرج** على ذلك **ومنها** ما لو
 قال بعثك هذا بكذا فانه لا يعرف بجهة وبين قولك بعثك هذين بكذا وكذا
 غيره

غير العفو كونهك واجرتك وامرضتك هذا وهذا كذلك الفسخ ويشكل ذلك
بما مر من جهة وضيق المريض بعقوبته وتمام حبه حكوا بعقوبه الاصل خاصة حيث يصنف
الثلاث منها بخلاف ما لو قال اعنقوا هذين واعنقهما محتررا لذلك فانه يفرع بينهما
في كل واحد جزاء فكذلك لو قال انت طالق وطالق فانها مطلق واحدة عندنا
وبلغوا الزائد ورفع الجميع عند العامة بخلاف ما لو قال انت طالق فانها واحدة
لا يقع عندنا الخالفة الصيغة المنقولة شرعا ومعهما يقع واحدة خاصة **ومنها** لو قال
له على درهم ودرهم ودرهم فبأنه ثلثه لما ذكرنا ان يقول امرئ بالمالك ثاكيد الثاني
فيقبل بلونه ودرهمان ولو قال امرئ بالثاني ثاكيد الاول لم يقبل لان الثاكيد
اللفظي ليس له اتحاد اللفظ والثاني والثالث متفقان فيه بخلاف الاول ولو قال
له على درهم ودرهم ودرهم الادريهما فبأنه **احد** انا جمع هذا المقوف ويصح
الاستثناء فكانه قال على ثلثه درهم الادريهما **والثاني** ان الاستثناء يعود الى
الجملة الاخيرة فيبطل الاستثناء لكونه متفرقا هذا مما لا يخالف فيه ولو اعطف
الف الثنية وعا والجمع فانه لو قال له درهمان الادريهما صح قول واحد الا عند
من يجوز استثناء المتناوب والاكثر وباني الخلاف في ما اذا كان المتنبئ منه مجموعا
والاستثناء متفرقا كقوله له على ثلثه الادريهما ودرهم فان جعلنا اطلاق الصبر
متفرقا وان لم يجمع صحنا الاستثناء في درهمين واطلقنا في الثالث كقولنا **والثاني**
ومثل لو قال درهمان ودرهمان الادريهما او ثلثه ودرهمان الادريهما او ثلثه
وثلثه الا ثلثه وهو ذلك وهذا كله خلاف القاعدة **ومنها** لو قال لعبدك
بدرهم ودرهم صح البيع بدرهمين لانه في معناه كما لو قال بدرهم وتوب محض
وهو ذلك **ومنها** لو اكرهه على طلاق حفصة مثلا فقال لها ولعمري انما طلقنا
وقد انما بطلقنا لانه عدل غير المكره عليه فاسعرا لا خينا بخلاف ما لو قال
حفصة طالق وعمر طالق فان المكره عليها لا يطلاق وطلاق الاخرى ويحمل وتوقع
الطلاق بهما في الصورتين للعدول عن المكره عليه كما لو اكرهه على طلاق حفصة
فطلق عمر فعلى الاول يخالف القاعدة وعلى الاحتمال **الثاني** الواو العاطفة يجوز
حذفها اذا دل عليها دليل على ما ذكره جماعة منهم الفارسي وابن عصفور وابن مالك

واسندوا بقول العرب بآكل كما سكا نرا وخرجوا عليه قوله في السورة العاشرة وجوه
بومئذ حاسعة عاملة ثم قال وجوه بومئذ ناعمة اي وجوه وزهبت بن جنة والسهميل
الي منع ذلك في غير الشعر **اعرف ذلك** فيخرج عليه ما اذا قال مثلا بعنك عبيدي سالما
عائما بالفا وزوجك بنتي فلا ريب خالي فلا نة وجوه لك من العقود مرد العطف
فانه يصح ولو كان العقد مثا ليقبل به الشخص كما لو وقف والعنف والطلاق انجى الرجوع اليه
فيه **قاعدة الثامنة والخمسة** الفاء العاطفة تفيد ثلثة امور **احدها** الترتيب المعنوي
كقام زيد فعمرو والذكرى وهو عطف مفضل على محل نحو فازل لها الشيطان عنهما فاحرهما ثا
كاثابه وثلثا فسدسا واموسي كبر ذلك فقالوا ان الله جهم ومادي نوح ربه فقال
ان اثني اهل وحقوا فاعل وجهه ويد به وصرح راسه ورجليه وقال القراء لا تفيد
الترتيب صلتا وهذا مع قوله الشايقان الواو وتفيد الترتيب ترتيب واجبة بقوله ثم
فجاءها بسنا بيانا او هم فاملون واجب بان المعنى اردنا اهلها كما بقوله ثم فازا فرت
القران فاستعد بالله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا واهلها للترتيب الذكرى وقال الحري
لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بل تدل قوله بن الدخول فهو على وقوله مطونا
مكان كذا المكان كذا وان كان وقوع المطر بينهما وقت واحد **ثانيها** التفضيل
وهو في كل شئ بحسبه فيقال تزوج فلان فولد له ازاله يمكن بينهما الامدة الحلال وان
طالت ودخلت البصرة فبعد اذ اذ لم يقيم في البصرة ولا بين البلدين ومنه قوله نعم ان الله
انزل من السماء ماء فنضج الارض مخضرة وقيل الفاء السببية وهي لا تلتزم التفضيل
بدليل صحتها قوله ان اسلم فهو يدخل الجنة مع ما بينهما من المودة وقيل تقع الفاء بمعنى
ثم في قوله انا خلقنا المصفاة خطا ما فكسونا العظام كما كثر احي ما بين معطوفاتها
وبمعنى ولو كقول بن الدخول نحو **ثالثها** السببية وذلك نال في العاطفة جملة
او صلة نال اول نحو فوكوه مويي فقصي عليه فتلخ آدم فزنيه كلمات متتابع عليه
والثاني نحو لا يكون شجر من قوم فمالتون منها البطون فمشاربون عليه فالحجيم وقد
يجي في ذلك لجرى الترتيب نحو فزاح الى اهله فجا يعمل مدين ففرت به اليهم فاذ كنت
في غفلة فزهدا فكفنا عنك خطاك **اعرف ذلك** فيخرج عليه مور **منها** اذا قال
دخلت الدار فقلت زيدا فاني على كظهرتي اسرها فقد بم الدخول على الكلام في

[illegible]

وحملوا على ذلك قوله نعم حتى اذا صاغت عليهم الارض بما رحبت الي قوله ثم تاب عليهم واجيب
بشرحها على نقد بر الجواب **واما** الترتيب فخالف فيه من تركه كما نقوله نعم هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وابدأ خلق الانسان من طين ثم جعل له منسلا له من
ماء مهين ثم سويته ونفخ فيه من روحه ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم انبأ موسى
الكتاب وقوله الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك حذره واجيب
عن الآية بان العطف على محذوف اي من نفس واحدة النافها ثم جعل منها زوجها وان الذر
محمولة مظهر ادم كالذر ثم خلقت خوارق منضرة او ان خلق خوارق ادم لما لم يجر العادة بمثله
حي يثم ابدا انا بترتبه وتواخيه في الانجاب فطهر القدر لا للترتيب انما ان وتواخيه
انه للترتيب الاخبار كما نقول انجبني فاصنع اليوم ثم فاصنع اصرا عجايب خبرك بان
الذي صنعت به اعجب ولا جربة الكنافة انفع من هذا الانهاض في الترتيب والمهلة وهذا
بشيء الترتيب فقط ان لا يراخي بين الاخبار بين ولكن الجواب الاجر نعم لانه يصح ان يجاب به
عن الآية الاخيرة والبيت واجيب عن الآية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية
وعن البيت بان السور قد بان في الاصل من الادبي كما قبل وكراب قد عا بالبرذوي حب كما
علمت برسول الله عند ان **واما** المهلة في اعم القراء انها تخلف الآية الاخيرة وقوله اعجبني
الح وقد تقدم مع جوابه **واذا عرفت ذلك** فنشرح عليه امور منها اذا قال لو كيد بع هذا ثم
هذا ونحو ذلك في الوصف اذا قال وقف لزبد ثم عروا وقال اوصيت الي زبد ثم عمر
وقلا بد من الترتيب وقياس كونها لا انفصال ان لا يصح تصرف الوكيل والوصي منفصلا
بولاية الاول وان يكون الوقف منفصلا في لحظة ولشكل بطلان المنقطع والاولي حمل
ثم هنا على معنى الفاء كما تقدم في عكس **ومنها** لو قال لو كيد طلق زوجي ثم خذ مالي
منها وقد قال بعضهم ههنا انه يجوز تقدم اخذ المال لانه زيادة خبر خلاف القاعدة
وقد نضلا انه ممنوع من الفضل اذ ذلك وزيادة الجرائم النوع للوكيل اذ لا يصرح الموكل
بخلافه كما لو قال تعبه بانه ولا يبعه بزيادة عليها فانه لا يبيع بذلك وان كان فيه
زيادة خبر نعم او استغنى ذلك من القرائن العربية امكن الرجوع اليه لذلك لكنه بعيد
ومنها لو قال لعبد ان صحت يوما احرقا فانت حر على جهة التذرية فمقتضى القاعدة انه
لا يكفي اليوم الذي لعبد الاول لانه منفصل به اذ اللبيل لا يقبل الصوم فلا بد من الفصل
يوم

يوم ولغيرهم غراوا ويحملوا الكفاة بذلك لصداق الفضال في الجملة **قاعدة السنين**
والنار او حرف عطف وتقع لمعان **منها** الخبر وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمنع
من الجمع نحو تزوج هذا واخفا وخذ من مال درهما وديارا **ومنها** الاباحة وهي الوا
بعد الطلب قبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وعلم الفقه او الحرفاذا
دخلت لا الناهية امسح فعمل الجمع نحو ولا تضع منهم امنا وكهونا اذا المعنى لا تغفل احدهما
وكذا حكم النبي الداخل على الخبر كذا قاله في الارشاد والمغني قال انزكيتان لا يلزم
ذلك بل يجوز الجمع والبعض **واعلم ذلك** من فروعه ما اذا قال والله لا ادخل هذه
الدار وهذه فانها دخلت على الاول خلاف الداخل بين اثباتين فانها يغني بوث
احدهما حتى اذا قال لا دخلن اليوم هذه الدار وهذه فبطل بدخل احدهما وعلى قول زكريا
اذا دخلت بين نصين كفي للبران لا يدخل واحدة ولا يضر دخول الاخرى كما يكفي الواحدة
في حر والايثا وعلى الاول لو دخلتا هدا يلزم كفارة او كفارتان المبحر الاول لا ي
بين واحدة كما لو قال والله لا ادخل كل واحدة منهما ويحل اليدين بالدخول الاول الاول
ومثله ما لو حلف لا يطأ واحدة منهما او لا ياكل لهما او خربا ونحو ذلك هذا كله اذا لم
يقصد احد الامرين والاغنى ما يقصده **منها** لو قال بع هذا او هذا ثم نهى عنه
باللفظ المذكور واجبت لك هذا او هذا فخذ ايها شئت ثم نهى عنه طهذه
او قال اعبد هذه خط هذا القميصا وذلك ثم قال لا تحطه ذا او ذا او امر الخشاما لذلك
ثم نهى فبني اسحقا في الاجرة على ما فعل وعند من على القولين **ومرئيه** فيها يمنع فيه
الجمع ابتداء الكفارة والعذبة وان امكن الجمع بينهما فذبة مستقلة فلو نوى بالنار
الكفارة او العذبة لم يجر ذم معاني او الجمع المطلق كما قاله الكوفيون والاختصاص
الجرى ومنه قول الشافعية الاينما هذا الحمام لنا الى حمامنا او نصفه فصد منه
الواو في قوله نعم ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوتنا بانكم الاية فيصح
الاكل من بيوتنا الجمع على الجمع وزعم ابن مالك ان واى الاباحة حالة فيحمل الواو
وزكر الخسري عند الكلام على قوله تلك خمره كاملة ما يؤيد ذلك فقال ان
او ثاني للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وانما ثانيا بالقد لك دفع النظم
ارادة الاباحة في فضيلام ثلثة ايام في الحج وسبعة ازارجهما وانكر ذلك كله ابن

هنا في المعنى ثم اعترف به في حرمي التخييل وعليه يتفرع على ما ذكرناه في الابهة وغيرها
من معانيها بطلان التفسير لقوله الكلمة اسم او فعل او حرف والصلحارة وضوا وعند
او يتم من كان الكلام حراما لشيء فليقيا كان ام محجرا **ومرقة** ما اذا قال ان دخلت كذا
زبد فانت على كذا في نفع باهما وجد وعلق الابدل صمها على احدهما كذلك لو قلنا
بضعة الابدل المعلق لكن هنا يحل البين بانها فلا يلزم بالاحرف **ومها** لو قال انت طالق
وهذه او هذه ولم يشترط تعيين المطلقة رجع الى قصده فان اراد ضم الثانية الى الاولى
فما ضرب والثالثة ضرب والطلاق مؤثر بين الاولى وبين الثانية والثالثة فان عين الثالثة
طلقت وحدها وان عين الاولى او احد بينهما طلقتا وان ضم الثانية الى الثالثة وجعلها
ضربا والاوى ضربا طلقت الاولى واحدي الاخرين وهذا الضم والخبر يعرف من قرينة
الوقفه والنفقة فان لم يكن قرينة ونعذر الرجوع اليه في التفسير لمقتضى الواجب بين الاولى و
الثانية في الحكم بجهل ضربا والثالثة ضربا هذا اذا كان عارفا بالعريضة ولو كان جاهلا بجهل
الاولى بالبين وخبر بين الاخرين او وقع الاستبراء بينهما ولو انفسخ هذا طالق
او هذه وهذه قبل طلقت الثالثة ويعين من الاول والثانية وهو يتم انفسخ عطف
الثالثة على احدهما فلو مضى على الثانية عين الاولى والثانية او الثالثة ولو مات
مبطل التفسير فرفع ومبطل لا يقع الطلاق على غير وجهها بالصيغة دون غيرها كان
حسنا **ومها** لو قال بع هذا العبد او ذاك قبل لا يصح التوكيد حالا ولا على التخييم
او الشك لقوله نعم لثبنا يوما او بعض يوم او الا بهام كقوله واذا او اياكم لعل هدي
او في ضلال بين والساهد في الاولى ويحمل على الصحة حالا على الخبر والاباحة
فيكون كقوله نعم احدهما وحملها على الشك بعبد لانه انما يحذف ويظهر في بني رفع ويمكن
ان يقال اشتركتا بين المعاني المتباينة الدالة بعضها على صحة التوكيد وبعضها على بطلان
بوجوب عدم الصحة للشك في ارادة انهما نعم لو دلت القرينة على ارادة بعضها فلا اشكال
في الحمل عليه والعمل بمقتضاها من صحة او بطلان **ومها** لو قال بعك بدرهم او دينار وخمسة
فان اراد الجمع فلا اشكال في الصحة كما لا اشكال في البطلان لو اراد احدهما لا عين
اشا كعبد محجرا او مشكوكا فيه وهو وان اشبه الحال بطل لا شك اللفظ بين المصحح
والمبطل فلم يحصل الشرط هو تغير العوض بما لا يحتمل الزيادة والنقصان **ومها** لو قال

له على رهم او ديار لزمه احدهما وطوب بالبيان فان غير مثل ولو عكس قبل يلزمه ديار
 لعدم قبول الرجوع الى الاقل بخلاف الاول فانه رجوع الى الاكثر وبشكل يجوز كونه ساكنا
 في انهما اللازم فلا يكون اقرا ولا خراب نقض الاقرار بالثاني والا لزم مثله في
 جميع الصور فيقال في الاولى يلزمه درهم ايضا وكذا في غيره ولو قال انما درهم او درهمن
 ثبت الدرهم وطوب بالجواب عن الثاني فلعله يذكّر ان كان ما سببا **فيها** لو قال هذه
 الدار لزيد او عمر فملزمه بالبيان فان عين قبل ولا حوا خلافا واخلاق الاخر وارجح
 بالاقرار الى الثاني عن نفسه له الا ان يصدق الاول وهذا خلافا الاول وجهان
 مكذب لنفسه في اقراء الاول ولا يلتزم اليه وفراصحا ان ذكره في دفع غرضه الغرم
 ولا ان الاول لو اقر لزمه ولعله ينكح خالين وهو في ان اظهر لا قراء الاول ناويا
 ممكن القبول نعم للثاني خلاف الاول قطعا ولو قال هي لزيد او للحايط ففي صحة الاقرار
 وجهان فالقول بدين يملك هو في قوة هو ان يرد او يبر له فلم يبعد زيادته على عدم
 الاقرار وقران زيدا هو الذي يملك منها وهذا اثر يملك في غير الذي يملك ويبيع
 هو ولا ذكر الحايط وجوده كعدمه **فائدة الحاربه والنسب** بل حرف عطف واخر
 ان نكاحها مقرر ثم ان نفقها امر واجب كضرب زيد بل عمر وقيام زيد بل عمر
 في جعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ ويثبت الحكم لما بعده وان نفقها
 نفق او نفق نفقها على حاله وجعل ضده لما بعده هو قيام زيد بل عمر
 ولا يتم زيد بل عمر واجاز المرح وعبد الوارث ان تكون نافذة معني النفق والنفق
 الى ما بعدهما على قولهما فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وبل قاعدا ويختلف المعنى
 فتكون الحالتان متعينتين في الاول دون الثاني ومنع الكوفون ان يعطى لها
 غير النفق وشبهه والحق جوازها وان قل وقوعه ويزاد قبلها لا لتأكيد الاضرب
 بعد الاجاب ولو كيد نفقها قبلها بعد النفق ومنع بعضهم زيادتها بعد النفق وهو
 محجج بالوقوف من الحجج بكلامه كقوله وما لم يجرىك لا يزداد في سقفا لغيره بعد تراخي
 الاجل وان نكاحها حيلة كان معني الاضرب ما الابطال بخروفا لو اتخذ الوثن ولدا
 سبحانه بل عبادة مكرمون اي بل هم عبادة مكرمون وحقام يقولون به حيلة بل جاء به
 بالحق واما الانفعال فمعرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل توفى

ومن لا يملك

الحيرة الدنيا وقوله نعم وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي هنا حرف ضرب خاصة لا الحقة
 على الصحيح ومثل عاصفة البصر كالمطر **اعرف ذلك** فتخرج عليه ما لو قال له على درهم
 بل درهمان وبالعكس وهذا الدرهم بل هذا وفقر حصة بل وفقر شعر وفقر بل فقيران
 وتخذ لك مائة الدرهمان في الثلثة الأولى والفقيران في الآخرين ولو قال درهم بل
 درهم فواحد على الأقوي ولو عني احد بهما واهم الآخر فلك على الأقوي خلاف
 ما لو عنيهما ولو قال درهم بل دينار ثبنا معا ولو قال ماله درهم بل درهمان ثبنا وكذا
 ماله هذا الدرهم بل هذان ولو عني ثبث الدرهم خاصة وتخرج ذلك ونظاير على الفا
 واجه فترتب عليه ما يرد عليك في هذا الباب **الفصل الثالث** في حروف متفرقة **قاعدة**
الثانية والستون لو حرف يدل على امتناع لا امتناع اي يدل على امتناع الحجاب لا امتناع
 الشرط هذا هو المشهور على السنة المعرب وهو باطل بموضع كثيرة **وهنا** قوله نعم ولو اننا
 نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموحي وحسنا عليهم كل شئ قبل ما كانوا البؤس ولو
 ان ما في الارض من شجرة افلام الى قوله ما فقدت كلمات الله لان كل شئ امتنع ثبث
 نقضه فان امتنع ما قام ثبث قام وبالعكس وعلى هذا فنلزم في الآية الاولى بوث
 ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموحي حشر كل شئ عليهم وفي الثانية نقاد
 الكلمات مع عدم كل ما في الارض من شجرة افلام انكبت الكلمات وعمره لك وفرم
 ذهب بعضهم الى هذا لا يقيد الامتناع الى اطلاق بل يدل على مجزئة التعليل في الماضي
 كما دل على التعليل في المستقبل وهو خلاف اليد بيني والحق اننا يقيد امتناع الشرط
 خاصة ولا دلالة لها على امتناع الحجاب ولا على بؤسه ولكنه ان كان صا وبالشروط في
 العموم لوم انتفاؤه والافلا فظهر ان الحق عرفنا ما قال ابن مالك وان همام اننا
 حرف يقتضي امتناع عليه واستلزامه لنا عليه وقد نافي لو حرف شرط في المستقبل
 كان الا انما لا يحزم أقوله نعم ولجئت الذين اوتوا كواثر خلفهم ذرية ضعا فافوا
 عليهم وعليه نيل قوله صم واله نعم العبد صهيبي اوله خجل الله له بعضه وانكروا
 هذه المعنى فزم منهم المبدلين مالك **اعرف ذلك** فتخرج الفاعلة ما لو
 قال انت على كذا رأي اورد قلت التار ومقتضى الفاعلة اذن يرجع اليها اليه في
 التفسير فان ارد معنى ان فواضع وان ارد انية او حصل في الماضي دخول لكان يقع الظاهر

في الماضي

فبذلك لا يقع فان تعذر الرجعة فالاصل عدم الرفع ولا في الرفع لو على الوجه
الاول اكثر من اثنين **قاعدة الثالثة والسبب** **ولما** لا يقع لان **احدنا** ان يكون حرف
امتناع لوجود نحو لا زيد لا كرمك ايا منفع الاكرام لاجل وجود زيد وح قد دخل على جملة اسمية
وفعليه لزم بها امتناع الثانية بوجود الاولى وما يلزمها من رفع بالابتداء عند الاكثر وخبره كون
مطلق محذوف فان اردنا ان يكون المفعول محذوف مصدره هو المبتداء او قد دخل ان على المبتدأ
نقول لولا قيام زيد لا نبتك او لا ان زيد اقام لا نبتك وان وصلها هنا مبتدأ
محذوف والخبر وجوب او مبتدأ لا خبره او فاعل ثبت محذوف فاعلى الخلاف ولا نقل لولا
زيد فاهم ولا حذفه وبذلك يجوز عليه نزول قوله ص واليه لولا فمك حدثوا عهدا بالاسلام
لهذه الكيفية **وبما فيها** حرف التخصيص وعرض بمعنى فلا هذا فنخص بالمضارع او ماضي ثانيا
نحو لولا استغفرون الله لولا اخرثني الى اجل مزيب والفرق بينهما ان التخصيص طلب محذوف
وارغاج طلب ثلثين وثارب **وبالجملة** ان يكون للنبوة والتدريج فنخص بالماضي لولا جاوا محي
عليه بارجعة شهداء فلو لم يضرهم الذين اتخذوا خزائن الله مزابا لله اذ سمعوه فلم
لولا ازجاءهم باسمنا فضرخوا فلو لا اذا بلغت الحافوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب
اليه منكم لا ولكن لا تنظرون فلو لا ان كنتم غير مدبرين ترجعونها المعنى فلو لا ترجعون
الروح اذا بلغت الحافوم ان كنتم غير مدبرين وحالكم انكم تشاهدون ذلك ونحن
اقرب الي الخضر منكم لعلمنا او بالملائكة ولتكن لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية
نكرارا لا اولى وزاد بعضهم رابعا وهو الاستفهام ومثله بقوله نعم لولا اخرثني
الى اجل مزيب لولا انزل اليه ملك وانكره الاكثر وجعلوا الاولى للعرض والثانية
للتبويج وخاصة هو التي بمعنى لم وجعل منه قوله نعم فلو لا كانت فريضة امت فنفقها
انما هنا الاقوام بولس ويمكن جعلها للتبويج وبذلك فراءة بعضهم هذا **واعرف**
ذلك فينفع عليه ما اذا قال لو كيد وكلتك في بيع العبد لولا فلو لا كان في
رفع الوكا له صيغة محذوف لولا تخضعة او توبخية فالعبارة غير صالحة او عدمه
جعلها حرفا امتناع كل محمل والحق انما لا يشرها امتناع من الجملة على احدها بغير
فريضة فان وجدت عملها في حادث عليه والا لم يقع لك **وبما** لولا انت
طالق لولا دخلت الدار وخوت الكلام فيه كالشاق اذ جعل ارادة التخصيص

وما في معناها وانما بعد ايقاع الطلاق انما حلتها على الدخول او انكار او
لا ايقاع وهو الظاهر ويحمل ارادة الامتناع الا انه اخطا في الاثر فاني بالحمل
الفعلية غلبتها والاسمية جوابا لها وح فارجع اليه في الارادة فان تغذرت حرجبه
ففي الوقوع نظر والاصلح بغيره عدمه وكذا لو قال انت علي كظهر امي لو لم تكن
كذا نحو ذلك **قواعد ثلثة** تتعلق ببناء الثابت **الاولى قاعدة الزا والسبب** هذه الباء
تدخل على اسم العدد وتلك الى عشرة اذا كان المعدود مذكرا فان كان مؤنثا لم
تدخل عليه فيقول ثلثة رجال وثلث لئله قال الله ثم سخرها عليهم سبع ليل بال و
ثم ابنة ايام حوصا هذا هو الاصل على تفصيل لا هذا العربي بطول ذكره **اذ عرفت ذلك**
فمن فروع ما اذا كان اوصي فقال اعطوه عشرة او عشرة من الابل بالنساء او حدة منها
فيه وجهان احدهما سلوك قاعدة العريضة فان في بالنساء اعطي ذكورا وان لم يات
فيها اعطي اناثا واصحها جواز اعطاء النوعين في المالين لان الاسم يتناولهما معا
مطلقا ولغة بالناويل وعليه نزل قوله صم واليه في خمس من الابل شاء وغيره ما دل
على الثابت مع وجوب الزكوة في الذكور والاناث **ومثله** ما لو وصي بصرف مال
مختص او على خمسة من المسلمين مثلا او حصة او نصف كذلك او وكل وكيل في
الصدة عليهم كذلك ونحو **الخامسة والسبب والمائة** النساء المذكورة ثانيا للمباينة
ومنه قولهم ربيعة لكثرة الزيادة ولكن اقول العرب ما من لفظة الا ولها لا فظة
قال بعضهم معناه ان ما خشي ينتمي في السقوط الى الغاية لانه من باب الغ في
النفاطة ويحصر عليه واما قولهم علامة ونسابة فالنساء فيه لتأكيد المباينة
لحصول اصلها هذين اللفظين قبل دخول النساء فان فعلا المصدرا العين للمباينة
في فاعل **اذ عرفت** ذلك فمن فروع ما اذا قال للرجل لرجل يا زانية فان المجد
يجب عليه ولا يمنع ذلك حصول الناء فانها ثانيا للمباينة فيكون ابلغ من النسخة بالزانية
وذكر بعضهم ان ورودها للمباينة لا يقاس وهو غير فادح فعلا لانه دال على القد
بالزانية **قاعدة السابعة والسبب والمائة** الناء في اسماء الاحباس كالنساء نحوها لبيت النساء
بل للدلالة على الوحدة بخلاف ما حدث منه فان افله ثلاثة ومنه البقرة كما
نص عليه الناف واللغوون قال الجوهري البقرة تقع على الذكر والانثى **اذ عرفت**

ذلك من فروع ما اذا وصي ببناء في جواز اعطاء الذكر وجهان احدهما الجواز للفتا
ومنها لو وصي بغيره فمقتضى القاعدة اجراء الذكر الا ان الاصح هنا وجوب الانثى لفضا
العرف المقدم على لغة نعم لو اضطررت رجعت الى اللغة وهي دالة على اجرائه واقاما اشهر
بين الاصحاب خروجه كقولنا البقرة في البر فحمل الرجوع فيها الى اللغة فكذلك النور
والى العرف وهو الاجود فنحن بالانثى ولكن هذا حكم غير مفضل بالنسبة ونحن لا نقول
به فيها بل نحن بما لا نض منه كما حفظناه في محالة **فائدة الثاني والثالث** ان حرف الجواب
سنة اجل رجل اي وبلي ونعم وان **فالأول** بلام ساكنة حرف جواب مثل نعم فيكون **الثاني**
للجواب على ما للمخبر وعند الطالب فيقع بعد نحو قام زيد واقام زيد واضرب زيد
وقبده بعضهم بالجزم المتيقن والطلب بغير التني وقيل لا يحى بعد التني والاستفهام
ومثل يحى فيما عدا الاستفهام وقال الاخفش ام يحا باضطافا قال وهي بعد الجرح احسن
من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها ومثل نحنض بالجرح وهو قول الزمخشري وابن
مالك **والثاني** اجل بيا موحدة وجيم مفتوحة ولام ساكنة ومعناه معني
نعم وقد باي اسم فعل بمعنى بكفي واسما راد فالحب ويقال على الاول جلني والثاني
الجلي وهما نادران **والثالث** اي بغيره مكسورة وسكون الباء ومعناه نعم الا انه لا يده
من القسم بعده كما قال الله نعم **فلان وربنا** **الذي** وزعم ابن الحاجب انما يحب بعد
الاستفهام كما رفع في الابه وازايد اي والله كما سقط الواو وجاز وسكان الباء
وفتحها وحذفها على الاول بينتني ساكنان على غير حدتها **والرابع** بلي وهو
ثلاثي الموضع ومثل الاضرب والرد ومثل للثاني كالنار في ربه ونعم بدليل
اما لها ونحنض بالنفي ونفد اباطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان
يبعثوا فل بلي ورب اومض ونا بالاستفهام حقيقه كان نحو ليس زيد بقاتم
منقول بلي او التوبيخ نحو ام يحبون انا لا لنعم ستر لهم ونحوهم بل احبب الانسان
ان لن يجمع عظامه بلي ونفد بربنا نحو الم بانتم نذرت قالوا بلي جرد التني مع
النفي بجرى التني المجرد في رده ببل ولذلك قال ابن عباس لو قالوا نعم كفروا
ووجه نعم ضد بلي للمخبر بغيره او الجواب وخد الجواب بها بعد الاستفهام المجرد
في التني على فله ومنه في الحديث قوله صم والله لو جدارا ذهبا لعصر اولاده

اعلم ان في هذا الكتاب
الكلام في النجاسات
الاصحاح في النجاسات
الاصحاح في النجاسات
الاصحاح في النجاسات

انظر ان يكونوا في البرسور قال بلي قال فلا اذن وقوله ص والذات الذي لعنني بمكة
 فقال له المحبس وخرتم اذهب بعضهم الى عدم اختصاصها بالنفي وانع في المحكي
 عن ابن عباس **والحاصل** نعم وفيه اربع لغات فتح العين وكسرهما وبه قراءة الكسائي و
 ابدال عنها جاء كذلك وبه قراءة ابن مسعود وفيه لغة خاصة وهو كسر النون ابتداءا
 العين نزل بها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد بكبريتي كما نزلت منزلة الفعل في الاما
 وهي حرف مضد يوقد وعد واغلام فالاول بعد الجزر الثاني بعد الفعل وما في معناه
 كهل الفعل وبعد الاستفهام نحو هل يخفي والثالث للتعجبين للنفيين بعد الاستفهام
 نحو هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ان لنا اجرا ثم ان وقعت في موجب وسؤال عنه
 مني مضدين للثبوت وان وقعت في جواب النفي والسؤال عنه مني مضدين للنفي فاذا
 قال تام زيد او هل قام زيد فقلت نعم فعناه انما قام فاذا قال لم يبق زيد او لم يبق
 زيد بالهمزة فاجيب بنعم فعناه انما لم يبق ومنه ما تقدم نقله عن ابن عباس ان
 الايات مضدقة نعم وتكذيب لا والنفي مضدقة نعم وتكذيبه بلي دون الايات
 لنفي الايات لا لنفي النفي والاستفهام كالحجزة عند فاذا قيل اقام زيد فهو مثل
 قام زيد تقول في اياه نعم وفي نفيه وممنع بلي واذا قيل لم يبق فهو
 مثل لم يبق في اياه سل دون لا وفي نفيه قال الله انكم تذبذبون قالوا بلي
 اوله نؤمن قال بلي وخرها جرح قول ابن عباس **والحاصل** ان بلي لا ياتي الا بعد
 النفي وان لا ياتي الا بعد الايجاب وان نعم ثابتي بعدها هذا هو المشهور بين
 النحاة وذهب بعضهم الى ان جواز وقوع نعم بعد الاستفهام المنفي المراد به التضرع
 المنفي رغبة للفظه والايجاب رغبة لمعناه عليه جاء قول الانصار للنبي ص واله
 وقد قال لهم انتم ترون ذلك كنتم وقول حيدر الجسر الليل جمع او عمرو وانا
 فذاك بيان اني نعم واري لهدال كما تراه ويعلمون الفارق كما علمني **والسادس**
 ان المكسورة المستدرة قال سيبويه وجماعة تكون بمعنى نعم وخالف ابو عبيدة وابن
 عصفور واستدل المتبدلون بقوله ويقلون شيب فذلك وفذكرت
 وثلاثه وقوله اكنن بياي وامثله وقله لثان الزائده اي نعم وقال ابن
 السكيت الزبيل لمن قال له لعن الله نافة خمانني البك ان وراكها اي نعم

لعنني ص

المراد

ولعن الله ركبها وحمل عليه قراءه ان هذان لسا حيران والمعكرون باولوا السواهد **ادع**

ذلك فتفرع عليه ما لو قال لي عليك كذا فقال نعم او جلا او جلا واي فانه يكون اقرارا بخلاف

ما لو قال لي فانه لحن لا يقيد نقبا ولا ابنا ما لو قال ان يني على القولين ويبنى الرجوع فيه اليه ولو قال

ليس لي عليك او مالي عليك كذا العكس حكم فان قال نعم واخرها لم يلزمه شيء وان قال لي لزمه

ولو قال ليس عليك كذا فقال لي كان اقرارا لما ذكر وان قال نعم فعلى المشهور لا يكون اقرارا لانه

مصدق على الشيء واباياته على القول الاخر يحمل الاقرار والعرف لا يبدله ايضا فالأقرب فادنه

الاقرار للعرف الموافق للاستعمال **قاعدة النسيان والملك** فداخرية تدخل على الماضي المنصرف

للقرب زمانه من الحال فانك اذا قلت قام زيد حمل القرب والبعيد فاذا قلت قد قام خنص

بالقرب وبنى على افادته ذلك انما انما لا تدخل على ليس وعني ونعم ويبنى لئلا يثنى الحال ولا

ينصرف فاشتهر الاسم وتدخل على المضارع وتفيد تفعلا على المشهور كقولك وقد يقدم

الغائب اليوم من يتوقع قدومه وثبته مؤم في الماضي ايضا كما اذا قلت قد فعله لقوم يتصورون

الجزء منه قول المؤخر قد قامت الصلوة لان الجماعة يتصورون لذلك وفي التنزيل قد سمع الله

قول النبي جادل لك لما كانت يتوقع اجابة الله لدعاها وانكر بعضهم فيه من حيث ان التوقع

اشطال للرواج والماضي قد وقع وذكر ابن هشام كونها للتوقع مطلقا لاستفادته في المضارع

مزموز قد اذا ظاهر من حال الجزع مستفيدة متوقعة وانما في الماضي فراجع وروى للتحقق

نحو قد افلح من كبريا وقد تفيد التقليل للفعل كقولك قد صدق الكذوب او متعلقة كقوله

انهم قد علم ما انتم عليه اي ما انتم عليه اقل معلوماه وقد انما للتحقق وان التقليل

قد استفيد من الصيغة لامن قد وتفيد التاكيد عنه مسبوقة والزمحري وجعل منه قد في

تقليد جعلك في السماء **ادع** فتفرع عليه ما اذا قال لعبد العير قد اعتققتك

فان ذكره في معرض الانشاء فلفظ وان ذكره في معرض الاقرار واستثبه الحال حكم عليه به

ان ملكه وانما جعلناه مع الاستثناء اقرارا لان قد مؤكدا معية الماضي في الفعل وهو مشتق

سبق عنقه بخلاف قوله اعتقتك محررا فانه يحمل حمل الامر بن على التوارى مرجع اليه فيه

وحمل في الحكم عليه بالاقرار هنا ايضا لذلك بل لان حقيقة الفعل الماضي وقوة

سابقا وطه على الانشاء خلاف مدلوله لغة فلا يبار اليه حيث لا يقصد الانشاء

ولو قال البائع قد ايجاب تدعيتك حمل عدم الصحة نظر الى ان الانشاء تفيد تحصيل

مدلوله من اللفظ وقد يقيد بفريق الماضي من الحال لا تخفيفه ومن ثم لم ندخل على ما يقيد الحال وحيد
الوضع بذلك الشافيا الى ان ذلك هو الاصل فيها حيث ندخل على الفعل الماضي وهنا قد دخلت
على صيغة منقولة الى الانشاء فلم يقصد منه لازمه مع الفعل بل مجرد التحقير وهو قوي ولو
ان في المشتري فقال قد قبلت فالوجهان وفي صحة منك شك ثان وهو كونه فاصلا بين الاحباب
والقبول بما هو مستغنى عنه ويقوي اعتقار صدق ذلك لانه لا يعد فاصلا لا لغة ولا عرفا بل هو
كالجزء من القول مقيد للقاء مدة منه لم يحصل بدونه وهو ثاكد بثبوته وتخفيفه ولم يعهد
السار المصانفة في فعل ذلك ولا في ما هو ابلغ منه وهذا البحث في سائر العقود اللازمة
كالاجارة والوقف والكاخ واولي منه في اللازمة من جهة كالأرهن اما الجارة فلا يؤخذ
فيها مطلقا **قاعدة الثاني والثاني** الا لكبر الخمر والتدبدب على الحمر قطعاً وكذا انما
عند كبر المحققين لفظها المركبة خزان المشبهة وما النامية الى هيئة مقيدة للغة
كانفلة جماعة عنهم قال في القاموس انما يفتح الالف بفعل الحمر كما ثما بكبرها واخفاها في قوله
لعمري انما انا لبرؤمكم بوحى الى انما الحكم واحد فالاولي تفصيل الصفة على الموصوف
والثانية تعكس لولما ذكره في المحصول ان ان للابيات وما للنفي ولا يتوار وان على
محل واحد ولا يمكن صرف النفي الى المذكور والبيان الى غيره فتعين العكس على هذا فلا
عليها بالمضوف لا بالمعزوم وبه صرح الفارسي وجماعة ومثل انما يدل بالمعزوم ومثل
لا يدل عليه مطلقا لانه لمع افادة التركيب ذلك لان انما تنضي التحقيق وان دخلت
على السالبة يكون تخفيفا للسلب وعلى الموجب فيكون تخفيفا للايجاب فلا مانا فان طن
بين ان وانما وان ما لبث النفي لان ان لا ندخل على الاسم وما النافية لا تنفي الا
ما دخلت عليه وان رفوعها غير الحمر لغة ثابته كقوله نعم انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله
وجلست فلو بهم مع الاجماع على ان من ليس كذلك قد يكون مؤمنا والاعتماد على النقل هو
حجة راجحة باب التاويل **واعرف ذلك** فمن فروع الاكفاء به في الخالف
حيث يثبت بين المتبايعين والمنواجرين او غيرهم وذلك لانه لا بد فيه من الجمع بين النفي و
الابيات في معنى واحدة فيقول مثلا والله ما بعته بكذا ولقد بعته بكذا لانه مدعي
ومدعي عليه فلو قال والله انما بعته بكذا فنقضني القول بالحادتها الحصر لا كفاء بذلك
شما اذا كان ذلك في باب المضوف ولكن انما يجيء ذلك اذا قلنا ان نفد هم النفي على الابيات
ليس بواجب وظاهرهم وجهه بل الاقوي جواز الاقتصاء عليه وناجزة بين الابيات الى
بمحل

ينكح الآخر غرضه فيحلف الأول عليه لا يثبت حلفه إلا لم يتوقف عليه وعلى هذا يفسد التفرع و
القابل بوجوب الجمع بين النفي والاثبات في البين الواحدة يكفي بالاثبات السابق على تقدير
نكول الآخر **ومنها** لو حلف أن لا يفعل اليوم إلا كذا فإنه يحث حيث يفعل غيره وأوجب لا
يفعله وإن لم يفعل غيره وأوجب يفعله ويفعل معه غيره وإنما يبرأ بفعله دون غيره ولو
قال إنما أفعل كذا يعني على القولين فعله أفاضه المحر حكمة كذلك وعلى الآخر إنما يفعله تأكيد
اثبات فعل المذكور ولا يلزم ترك غيره **ومنها** لو قال لو زوجته لا أفعل اليوم إنما كذا
وإنما يقع منك اليوم كذا ثم قال إن خالفني سرحي فانت على كظهر ارجي ففي وقوع
الظهار يفعله غيره ما عني على الثاني القولان ومن على ذلك نظاره **قاعدة السبعين وما**
أن المكسورة المحففة تقع على وجه **أحد** **بها** أن تكون شرطية نحو أن يذهبوا يغفروا لهم ما قد
سلف وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين وقد يفتر بل النافية نحو ألا تنصروا فقد
نصره الله ألا تنصروه يفد بكم وألا تغفروا وترجي أن من الخاسرين **ومنها** أن تكون نافية
وتدخل على الجملة الاسمية نحو أن الكافرون إلا في غرور أن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم
وأن خالها الكتاب إلا يومئذ به أن اردنا إلا الحي أن يدعون فزونه إلا أنا أن لبثتم
الأقليات أن يقولون إلا كذبا وقد ترد النافية بغير إلا خلا فالبعضهم ومنه أن عندكم
سلطان أن هذا هذا أن ادري أقرب ما يؤعدون وإن ادري لعلة فشئ لكم **ومنها** **ناله**
أن تكون محففة من المقتلة فتدخل على الجملة فإن دخلت على الاسمية جاز أفعالها
خلا فاللوكوفين ويدل عليه قراءة الحرميين وسعيه وإن كل ما البوقينم رتبك
أعمالهم ويكره أفعالها وقوله نعم وإن كل ذلك لما مشاع الحيوة الدنيا وإن كل لما
جميع لدينا محضرون وقراءة حضرات هذان السحران وكذا قراءة ابن كثير إلا أنه
شد دون هذان منه وإن كل نفس لما عليها خافض في قراءة خر خفف لما وإن دخل
على الفعلية وجب أفعالها وحيث وجب أن وبعدها اللام المفتوحة فاحكم بأن
أصلها السد بد وحيث لهدج اللام بعد ما للفرق بينها وبين المفتوحة **على** **تفصيل**
فيه مذكور في موضوعه ومنه قوله نعم وإن كانت لكثرة وإن كادوا يفتنوك وإن وجد
أكرمهم لفا سفين وأنكر الكوفين مخففة وألوا ما ورد من ذلك فأن فيه نافية واللا
مفعلة **الأول** **بها** أن تكون بمعنى قد ذهب إلى ذلك تضرب وجعل منه قوله نعم قد ذكر

وخاصتها

ان نفقت الذكوي يعني ان ذهابا الى الكوفيين وجعلوا منه قوله نعم وانفقوا الله ان كنتم مؤمنين
 لدخول المسجد الحرام ان شاء الله امين وقوله صوابه والله وان شاء الله بكم لا حقون وبحر ذلك
 مما العفل محقق الوقوع **اذ لو عرفت** ذلك فمن فروع ما لو قال انت طالق ان دخلت الدارون
 كلمت زيدا فعلى المهور يقع لا غيا العلفه على الشرط وعلى القولين الاخرين ليس بفسخ وان راد
 بمعنى فدا وان وقع فخر او بغيره ففسخه ولو فسخه رخصه فالاصل بفسخه عدم الوقوع ولو وقع
 الظاهر كذلك مطلقا لكن يرجع اليه في الفسخ فحسب الخبر والتعليق ولو فسخه رخصه
 على التعليق اما لانه الاغلب والله في الخبر فان دخلت او كلمته ورفع فسخا الحق الشرط
 على الفسخ برين **ومنها** لو قال ان هندا طالق بالرفع فان جعلناها محففة فمملة كما قاله
 البصريون ورفع الطلاق وحجوه كالعقود اذ قال ان فلانا حر وحجوه وان قلنا بمقالة الكوفيين
 اخذ ان لا يقع لبعده عن الانشاء وكذا الوجه به فقال ما هندا الا طالق او ما عدي الا
 حر وحجوه ولو نصيب كان معال لها وتعين ان يكون محففة برفع وكذا القول في الظاهر **فائدة**
الاشهر والتعريف والمأنة ان المصنوعة الهرة الساكنة النون اذا كانت حرفا نفع على
 وجه **احد** انها ان تكون حرفا مصدرا يأسوا ونفت بعد المضارع كقوله نعم وان رضوا
 خير لكم وان لم يرضوا خير لهم وان نفخوا افرج للنفوس ام بعد الماضي نحو لو لا ان من الله
 علينا لو لا ان تبتناك **وابيها** ان تكون محففة من الثقيلة فتقع بعد قبل اليقين او ما
 نزل منزلة نحو فلان يرون ان لا يرجع قوله علم ان سيكون منكم مرضي وحسبوا ان لا
 تكون فتنة في من رفع تكون وان هذه ثلاثة الوضع وهي مصدرة ايضاً تنصب الاسم
 وترفع الخبر عند غير الكوفيين وعندهم لا تفعل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضمير مخدور
 وتدينك وخبرها ان يكون جملة الا اذا ذكر الاسم بخبرها لان **وبالهي** ان تكون
 مفسرة بمعنى اي نحو ما وحسبنا اليه ان اضع الفلك ونودوا ان تملكوا الجنة وانكروا
 الكوفيين وجعلوها مفسرة **وابيها** ان تكون زائدة نحو ولما ان جاءت رسلنا
 لو طاسي بهم **اذ عرفت ذلك** فيخرج عليه ما لو قال لو زحيت انت طالق ان دخلت الدار
 بالفتح والسكون فان للطلاق يقع خبرا حملا لان على المصدرية ضمير لام العلة اي لاجل
 دخولك كما في قوله نعم ان كان دامال وبين ولا فرق بين كونه صادقا فيما عدا به وكانها
 بخلاف ما لو كرر الهرة فانه ليس بفسخ كما في **ومثل** لو قال لو كيد به عبدي ان فعل كذا

فمنع الوكاله بخرقة على الفخ احد احوال غير المصدرية وليس من مع كون الكسر فان فخرها بمعنى فداؤه و
مخرقة وان فخرها بالشرعية بمعنى بني على مخرقة المطلق الا ان حيث تكون مشروطة وعدمه ونظير
العائدة في فساد نحو جعل المشروط بها ولا يظهر البطلان مطلقا ولو قال بعبد انت حر ان فعلت
بالفخ او الكسر كالاتلاف لا بشرط الخسر في العتق عندنا ولو علقنا بقبول التعليق على عدم ^{جواب} كد
لرفع الاباليس من الدخول كان مائة مائة صغار فاعليه قبله فبحكم بالرفع قبل الموت ان افاد
قائده ولو قال انت طالق ان طلقك وقع في الحال لان المعنى انت طالق لاني طلقك ورفع
في الحال لان المعنى انت طالق لاني طلقك والظاهر ان الواقع هو الطلاق بالافراد لا بالصيغة
لاستثنائه الا من اريد به سابقا لطلاق الواقع بعد غيبه وقع لفظا شرطا ولو جعل العدة هذا الطلاق
الواقع لم يكن التعليق صحيحا لكن يقع به وكذا لو قال اذا طلقك ويكون في جميع هذه الفروع الفرق
بين الخفي وبين غير الخفي ما ذكرناه على العارف واذا غيبه فقبوله منه ويحمل فصدده حرفا للجاهل
كما اورد في التعليق بان المفتوحة ونحوه **قاعدة الثانية والسبعين والثمان** واورع مولاك لا ضرب
زيدا وعمران الذي يرد به العطف بل المعينة تدل على المقارنة في الزمان ويعلم ذلك من حديثهم للمفتوح
منه وقد حذره ابن مالك في التمهيد بقوله هو الاسم الثاني واربعها انقبها في المعنى كجور ومع
وفي اللفظ كمنوب معدي وفي التوابع هو اسم فضلة نال لو او بمعنى مع وقد سمي في
باب الاسماء ان مع تقييد المقارنة في الوقت واقامها لمنوبة كقولك جاز الزيد ان معافى ولا يفا
على الاجاد خلاف او ضحناه هناك في اعيه ولا يخفى ما ينفع على القاعدة من ابواب الفقه
كما لو قال وكبد مع هذا العبد وذلك مراد المعينة ونظير الامر لو كان الاصل غير مضمون بكونك
في بيع العبد وتوبا فلا يجوز له ان يبايع ولو قال ان دخلت على فلان وفلاننا فانت
على كظهرني لم يقع الامع وخوطها عليهما معا ولو قال لعبد به ان دخلت على فلانا وفلاننا
او كلنا فلانا وفلاننا فصددا والمعينة فانما حزن على جهة التذرع وتوقف الاعفاء على
دخولها عليهما معا وكلهما كذلك ونحو ذلك **قاعدة الثالثة والسبعين والثمان** ^{الموضوعة}
للتعريف كالدخول على القدام ونحوه تقوم مقام الصبر فضا كاف اليه كقولك مررت بالرجل
الحسن الوجه بالرفع اي وجهه عند الكوفيين وبشعهم ابن مالك والوجه في وجهه منه قوله
بعض حبات عند مفتحة لهم الابواب اي بوابها وقوله نعم فان الحبة هي الماوي وان حجم
هي الماوي اي ماونه ونسبه بعضهم بسبويه ايضا فانه نص على ان يدل البعض الكل

لا بد فيه من صريح ثم نشر قول العرب ضرب زيد الظهر ليطن بقوله اي ظهره ويطنه وطالفت
في ذلك اكثر البصريين وسببونه على المشهور عنه **اعلم** ان فن فروع القاعدة بعينك
العبد حيث لا معهود من يدعي وضد المشتري فان الضد يقع صحا في نفس الامر بان قبل
قول البائع في عدم ضده فعينا وكذا لو قال العبد خوله يعني ثم اجزا بارة عبده قبل
وحكم لعينه بملك الصيغة ولو قال الزوج قبلت النكاح او التزويج صح العقد بذلك
عنه غير صيغة النكاح ويؤخذ الى قبلت الا فاضد اللام مقام المضاف اليه وان امكن الصيغة
وجعل اللام للعهد اي المعهود الذي اوجبه المولي والفرا ان ارادة العهد لا يعلم الا من جهة
فلا يحكم بغير العلم الضد العقد بما لعدم اصلاح الشهود عليها خلافا للام المحبولة عوضا
عن المضاف اليه وعندنا هذا الفرع ساقط لعدم اعتبار الصيغة وعدم اعتبار اصلاح الشهود
على ما مضى عنه **وقوله** اذا اذ قال الكافر امننت ويحجل النبي فانه يكون ايمانا برسوله
صته واليه خلاف ما اذا قال امننت ويحجل الرسول لا يكون الا الله نعم فالمضاف اليه الذي ناب
عنه اللام معلوم بخلاف الرسول فانه يكون لغيره فلم يحضر المضاف اليه في الله نعم والله اعلم **المفرد**
الرابع في التواضع في بابي التواضع وما يتعلق بها من المعاني وهي **الاول** في تواضع الاستثناء
وقد تقدم المنهم منها في الضم الاول ونذكر هنا بقية هذا **فائدة** **الرابعة** **والسبعين** **المائة** اروث
الاستثناء محض في ثمان عند الجمهور وهي حرفان **الا** عند الجميع **شيئا** عند سبويه ويقال
فيها حاشا وحشا وفلان **ولها ليس** **وايكون** ومثوران بين الحرفية والفعلية وهما **خلا** عند
الجميع **فعل** عند سبويه واثمان **ولها غير سوي** بلقائنا الرابع و زاد القراء وعلى ابن
المنار ك الامر والعهد ما النافية وجعلوها نفع للاستثناء وخرجوا على ذلك قول العرب
كل شئ اجهن هذه ما الدنيا وذكر هو لغة الا القاء فان الكلام في الحرف صعد الجمهور
صعد ذلك وخرجوا ما ورد على انه منصوب باضمار عدا وينفرد عليه اذا قال له علي عثره
فانك مثله فاعل القول صحيحة الاستثناء بها قبل وعلى المشهور ففي قوله نضلك ان الاضمار
على خلاف الاصل وينبغي قوله ممن يعرف الخلاف ويدعي رادة الاستثناء دون غيره **فائدة**
الخامسة والسبعين والمائة الاستثناء بالاي كلام موجب بوجوبه المستثنى ليس الا
فمنه بواضحة لا فليلا منهم وفي غير الواجب ان كان ناقما والاستثناء منفصلا فالارج ابشاع
المستثنى المستثنى منه بدل بعض عند البصريين وعطف نون عند الكوفيين نحو ما فعلوه الا
فليلا

فليلا منهم فلا تفرقهم ولا ينفق عنكم احدا الا انزك ونفقت من جهة زيه الا الصالح
وجوز النصف الا انهم وهو عريف جسد وقد فراه في السبع في قليل وانك وان كان
منفطعا وان لم يكن نكاح الفاعل على المشتري والنصفان فاعرف ما زاد هذا المال الا بعض
او لا يقال زاد البعض وان كان نكاحه تجاز النصف وهو لغة الحجاز وفيه فراه الشبهة فالحكم
به من علم الا ابتاع الضئ وهو لغة عنهم وعليه حمل الزمخشرى فلا يعلم من في السموت والارض
الغيب الا الله وان كان غير نام وهو الذي له يذكر في المشتري منه فلا عمل الا بل يكون الحكم
عند وجودها مثله عند فقدتها وقد يكون الا بمعنى غير موصوفتها وبنا إليها جمع منكر او
شبهه ومنه قوله تعالى لو كان بينهما الهة الا الله لقد ناعدا عند الجمهور **ادعوت قال** فمن فزع
قال قال له على عشرة ادرها بالنصف من لغيره لانه لا استثنى بموجب فالتصنيف
بعد ما يكون ما بعد ما مرفوعا والتقدير له على عشرة موصوفة بكونها غيرهم وكل عشرة
هي موصوفة بذلك فالتصنيف هنا مؤكدة صالحة للاستقفاط مثلها في نسخة واحدة فلو قال
قاله على عشرة ادرهم بالرفع فهو قرار به درهم لانه نفى لعشرة واستثنى منها الدرهم من
بعد مرفوعا بعد الاستثناء من المنفي الثاني ولو قال ادرها بالنصف فالمشهور ان لا يكون
مقرا لشيء لانه وان جاز كونه منصوبا على الاستثناء كالمرفوع الا انه يحمل كونه منصوبا
على الاستثناء من الموجب على امله ثم ادخل على الجملة المشبهة على الاستثناء حرف النفي والا
فلا يكون مقرا لشيء اذا التقدير عشرة ادرها لشيء له على واذا كان ذلك محتملا من
اللفظ وان كان خلاف الظاهر حصل التثنية في لزوم شيء لهذا القرار فلا يلزم شيء
ويحتمل ان يلزم درهم كالرفع لما تقدم من ان المشتري يجوز رفعه ونصبه ولو قال قاله
على عشرة وادرهم بالرفع لزم ما بعد الاستثناء لانه المشتري من النفي النافض ولو
المشتري كان لاحار في كونه اقرارا بالمشتري نظر من ظهور كونه استثناء من المنفي وان
كان لخاصة لو كان جاهلا بالعربية وراح حال كون النفي دخلا على المشتري وان لم
يكن التركيب عربيا صحا فلا يكون مقرا لشيء واصله براءة الذمة فنقص ذلك وبما
حققناه يظهر عليك فساد ما علة به كثير من الاصحاب عدم وجوب شيء لو قال قاله على
عشرة ادرها حيث جعلوه غير موقوف على الاستثناء من المنفي بل حضوره يكون النفي
دخلا على المجموع فتأمل في كلامهم **قاعدة النافية والسعنية** انفق الحاجة على ان
اصل غير هي الصفة وان الاستثناء به عارض خلاف الا فانها بالعكس ولشروط في غير

ان يكون ما قبلها بطلان على ما بعدها فتقول مررت برجل غير صوبل او صوبل غير غافل ولا
 بجوز مررت برجل غير امرأة ولا راب صوبل غير مضرب خلاف لا النافية فانها بالعكس نعم ان كان
 علمي جاز العطف بلا وغير **واعرف ذلك** فمن فروع ما اذا قال له علي درهم غير وافق قال
 الخاف ان رفع غير اضربه درهم تام لانه صفة والمعنى درهم لا راق وان نصب فقال الفارسي
 انه منصوب على الحال واختاره ابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه بغير هذا بل هو درهم
 كامل ومثل انه منصوب على الاستثناء وهو المشهور فيلزمه حسن دواني ويؤيد هذا صالة
 براءة ذمته من الزائد مع امكان البراءة **ومنها** اذا قال كل امرء لي غيرة او سواك طالق فانه
 لا الا الحاصلة وتفرقه على كلام الخاف قد علم مما سبق والمخافة ان الطلاق لا يقع حمل الغيرة
 على الصفة ووجه ذلك استثناء كان مستغرا فيجوز بطلانه وقوع الطلاق بها والامر في
 سوي اقرى لان جماعة قالوا انها لا يكون للصفة وكذا الواو واللفظ المخرج فقال كل امرء
 لي طالق غيرك او سواك فانه لا يقع ايضا لان الفصل بين الفصل للصفة والموصوف بالخير جاز كما
 سباني انشاء الله تعالى **قاعدة السابعة والسبعين** **ومنها** اذا قصد بالنفي نفي الكلام على من وجب له
 اتيانا **صالة** اذا قال القائل قام القوم الا زيدا والشامع يعلم ان الامر على خلاف ما قال فقد
 كلامه بان يقول ما قام الا زيدا اي لم يقع ما قلت **وهذه** القاعدة ذكرها ابن مالك في
 التسهيل وشرحه وسبعة اليها ابن سراج وخرج ابن مالك على ذلك بقاء الضم على حاله و
 ان كان بعد نفي لان المستحتمل بقصد النفي والاثبات بل النفي المحض **واعلم ذلك** فمن
 فروع ما اذا قال له علي افضا لامة بالضم وليس له عشرة الا خمسة فلا يلزمه شيء
 حملا على فروع لدفع كلام موقوف او موقوفهم ويجوز تحليله بما سبق من توجه النفي الى
 جملة المستثنى والمستثنى منه فان الالف الامانة مدلولها له لشعانة وح مكانة قال للب
 لك على هذا العدد على هذا القياس عشرة الا خمسة ويحذر ذلك وقال بعضهم يلزمه مائة
 في المثال الاول وحملة في الثاني وهو ضعيف لقيام الاحتمال لما منع من التزوم **قاعدة الثامنة**
والسبعين والمان اذا ناخر الاستثناء عن سمين يحمل غوره الى كل واحد منهما فعرف
 الى الثاني اولى فاعدا كانا ومفعولا نحو غلب مائة مؤخر كما في الاستثنى لان الاصل في
 المستثنى ان يكون متصلا بالمستثنى منه وان تقدم عليه فانظر ان لم يكن احدهما مرفوعا لا
 في اللفظ ولا في المعنى فعرف الى الاول اولى نحو استبدلت الارز بد اصحابنا باصحابكم لما
 ذكرناه من الاتصال وان كانت احدهما مرفوعا لفظا نحو ضربا الان بد اصحابنا اصحابكم ومع

مخاضها وملكنا الا اطفال غيبنا ابناؤنا فعوده اليه ولي منفذ ما كان او مشا
اذ نقر ذلك لم يخفي نزل الغرور عليه كما اذا امر وكيد بالاسبئدال وهو
ذلك وهذا كل اذا لم يكن الاستثناء متغنيا للكل فان كان معجبا متغنيا لها نظران
كان العامل فيها حدا عاد الى جميعها كقولك اهر بني فلان وبني فلان الا الصالح
منهم وكذا الرغاد اهر ثانيا للتوكيد ولو كان العامل مختلفا فان اختلف المعول ايضا
عاد الى الاخرة خاصة كما قال ابن مالك وغيره كقولك اكس الفقراء وطعم المساكين الا
الفقعة وان اخذ كقوله نعم والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء
فاحلدهم ثمانين حبة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداء وانك هم الفاسقون الا
الذين تابوا فقال ابن مالك يعود الى تلك الجملة وقال الفارسي يعود الى الاخرة خاصة
وقد تقدم في القسم الاول خلاف الاصوابين في ذلك وما يفرع عليه **الثاني** في الكا
قاعدة التاسعة والسبعين والمائة الحال وصف فرجة المعية حتى يفيد التقييد به
في الاشياء وغيره ما اذا قال مثلا اكرم زيد صالحا استشهد مستفدا تقييدا الامر
بحالة الصلاح كالوقال اكرم زيدا ان كان صالحا **اذ علم ذلك** فمن مفعول ما اذا
قال انت ان دخلت الدار طافا بفتح ان وضبط طالق واقض عليه فان قال تضيت
على الحال ولم اتم الكلام مثله من ولم يرفع الطلاق وان قال اردت فابرار عند
الرفع ويحذف وان لم يعبر العربية الصحيحة والافلا وكذا لو قال ان دخلت الدار
بكر الهرة عند من قال بوقوعه معلقا الا انه قال هنا يقع اذا دخلت الدار حيث
يريد مدلول الرفع **ومنها** اذا قال انت طالق مرضية لم تطلق الا في حال المرض ان
انقضى وقت الطلاق وعلم به لان العهد مؤكد لم يفدنا بده رابدة عند القامة
القال بوقوعه معلقا بحكم بوقوعه من مرضية وان لم تكن مرضية عند الابقاع ولو
دفع كان خيرا اخر ورفع حجر املا خربانه مصد الحال ولكن نحن او ما معنى الحال احتمال
القول حيث يمكن في حقه منكون كالاول خصوصاً لو لم تكن مرضية طاهر عند
الصيغة وعلى الاول فالأخبار بعضها غير ضارة بوقوع الطلاق فخر وان كذب خبره
او جعل على مرض باطني او نفسه غناه **ومنها** لو نذر ان يصلي فابا انما القيام حيث
يلزم في الواجبة وهل يجب القيام في جميع الصلوة ام يكفي القيام في جزء منها وجهان

اوجهها الاول لانه المفهوم منه عرفا ووجه الثاني انه بالقيام في جوف الصلوة الصليحية يصدق
 عليه انه قام في الصلوة بدليل ما لو حلف لا يصلي فانه حيث يحجز الاحرام صحاحا فاما
 في بعض الصلوة صدق عليه انه صلى في حال قيامه وفي الثاني اهد نظر **وهنا** لو نذر ان يصلي
 فريضة مثلا جماعة فانه يجب عليها عليه خربها وينتهي على وجهه كذا ولا يخفى حصول حجة
 اهل الخلاف وان قامت ثواب الجماعة الصليحية وزيادة وهل يجب عليه جعل جميع الصلوة حجة
 بحيث يلبس بها في صلوة الامام لنا وفي عدد فريضة ويدخل في اول ركعة ام يخبر بالدخول
 لها في جزء منها وجهان احدهما الاول لان الفدر المتخلف في صلوة غير صلوة الامام نفع فريضة
 فلا يصدق ايقاع جميع فريضة جماعة ولكن خبره ان يدخل في الركعة الاولى والامام راع
 بحيث يدخل الركعة مع حمال وجوب الدخول في اول الركعة ووجه الاخر بادراك خرو
 من الصلوة ولو قبل المصلي صدق اسم الجماعة في تلك الفريضة حصول ثواب الجماعة به كما
 يفتوا عليه فلا يجب الزائد **وهنا** لو نذر ان يصليها في جماعة لتحقيق معنى كالتامة الموجب
 لا يضاعف جملة الصلوة في تلك الحالة **وهنا** لو نذر الحج ماشيا فبان له المشي من احرام
 فضا الى حين التخلل التام وميل يجب عليه وهو قوي لان يريد غيره ويحمل قويا
 في جانب الاجراء ان يجب اليه ان يحمل افعاله وان حصل التخلل بطواف النساء ولو عكس
 فقال الله تعالى ان اضيى حاجا فكل اعكس ويحمل قويا بحيث لا يخطئ بعد الاحرام لصحت
 مشيه في حال كونه حاجا كما يقال جامع محرما او صائما ويخذلك بخلاف العكس وهكذا
 لو اني بالمال جملة سمينة كانت افعاله في الاربع **قاعدة الثماني والمائة** لا يكون الحال
 لغیر الاقرب الى المانع كما قاله في التمهيد فاذ قلت مثلا لفت زيدا ركبا كان ذلك
 حاله زيد بخلاف ما اذ قلت لفتي راكبي فانه يتعين كون الحال منهما المانع وهو
 لغدر اخضا صه بالراكب المشي وفي كلام العرب لفت زيدا مصعدا هذرا وقد خالفوا
 فيه فالصحيح كما قاله في الارشاف ان الاول للثاني والثاني للاول لان فيه اتصال احد الطرفين
 بصاحبه وميل بالعكس من انما لما سبق **اذ انظر هذا** فنزوع القاعدة ما اذا قال
 ان كملت زيدا في المسجد فانت على اظهر من غير حصول المشكك فيه بدون الحكم بالعكس
 وكذا ان ضربت زيدا فانه شرعا حصول المضروب فيه ووزن الضارب حي ولو كلفه او منه
 من خارج المسجد لم يقع واورثي ارادة العكس واردة الحال منهما ما ظاهره الضيق خصوصا

مع قيام القرينة بصدقه كقوله ان شئنه في المسجد صلا حيث جعل الغرض الاصناع غمنا
 هيك حرمة المسجد والهنك يحصل بذلك **هذا** اذا وقعت الحال بعد المفرد شافا لو
 بعد الجمل فالمحققون على انها تعود الى الجمع الامع القرينة كالا ستثناء وغيره **ومن فروع**
ذلك هذه القاعدة اذا قال وثقت بفلان ولا دار ولا دي محتاجين يثبتك اللفظ
 حتى يكون حالا فان الاحتياج يكون سريحا في الجمع وعند بعضهم يعود الى الاخرى كالا ستثناء
 واستثنى بعضهم ذلك ما لو قال زيد خل الدار غيبدي وبكلم فلا نا وهو راكب فهو
 على وجه النذر فان الجملة الدالة على الركوب حال خالق العبد المحكم لا خلاف لان كالة الحدس منه
 بالامالة **قاعدة الحارثية والثمانية** يجوز ايقاع الجملة موضع الحال كقولك جا زيدا وهو
 راكب عوضا عن قولك راكبا وهو ظاهر **وانشور ذلك** فليشفر عليه فروع كثيرة
 من الايمان والنذور والتعلقات كقوله والله لا اكل منكيا وانا منكيا او نذر ذلك
 او قال ان اكلت منكبة او واثت منكبة فانت على كظهر ابي ويحذر ذلك وفروا بعض
 بينهما فيما اذا قال لله علي ان اغتصم تلك ايام ضل صابا فانه يلزم هذا النذر ثلثة
 اشياء الصوم والاعتكاف وكذا الجمع بينهما خلاف ما لو اثنى بالجملة كقوله وانا صائم
 وما في معناه كقولك وانا صائم فان النذر المذكور لا يوجب صوما وان وجب
 ايقاعه حالة الصوم ولو اعتكف في رمضان صابا اجزاء لانه لم يلزم الصوم واعتنا
 نذر الاعتكاف بصفة وقد وجد في الفرق مذمذموا والمجتهد من وان حكم الاول
 كالاخر ولو قال ان اغتصم بصوم فحكمه حكم المفرد لانه في موضع او متعلق بمفرد كما قاله
 ابن مالك وجماعة وقد يراه كايما بصوم **الثالث** في العدد **قاعدة الثمانية والثانية**
والسابعة اذا نذر العدد المربك كقولك عندي سنة عشر عيدا واحدة ودرهما
 ودينار كان المجموع سنة عشر فقط ثم ان كان العدد يقضي امر التضييف كمالنا
 كان الثمن منضفا وان كان لا يقضي كخمسة عشر كان ثمنه محلا حتى يحتمل ان يكون
 العبد اكثر او قل كذا جرم به في الارشاف **واعلم ذلك** فلا يخفى ما ينبغي
 عليه من الفروع في باب الامارة والنذر واليهن والوكالة في الجمع والالتصاف
 ونحوها ولو قال له علي اثني عشر درهما واثنيان فان مضى منها على الفسحة كما من
 مائة من سبعة دراهم ويحتمل ان ياتي بمرورهم واحد ويجعل البواقي دراهم لانه

اعتكاف بجمع مع صاع
 سنة احد عشر عيدا ودرهما

تحتمل

المبتقن والاصل به، هذه الذمة في الزائد وحكي بعضهم في المسئلة وجهان ثالثا وهو انه يلزمه
 ثمانية دراهم الا اذا انفاجوا ان يريد اثني عشر من الدراهم وثمانية ما يصدق
 عليه اسم الدراهم خمسة لان ما زاد عليه لم يسمي درهما يجعل الدراهم خمسة والباقي وهو
 السبعة دراهم ومجموع ذلك ثمانية الاسد ساكنا ذكر وهذا وجه لطيف تنفرع على الضيف
 مع زيادة نظر ولو رفع وانفا او خفض لزمه اثني عشر درهما بزيادة دانق وهو المعدس لان
 العطف يقتضي الزيادة ولو اني بالدانق ساكنا غير الخالي الى الالف خصر في الرفع والخبر من قوله
 حكمها وفيه وجب معه الاقل لانه المبتقن فيكون حكمه حكم المصنوب ويضعف بانه غير
 عربي صحيح ان له حجة في حق المقر مثله فلو قيل باخضا صرنا في افضل العالم بالعربية والرجوع
 الى تفسير غيره كان حسنا **قاعدة الثالثة والثمانين والمائة** اذا وقع المختلط ثمة العدد مضاف
 فله طالعان **احدهما** ان يكون له شصت حكي كقول له عند عشرة اعيد وافاء ولا يد في تفسيره
 من جمع لكل من التوعين وقال الفراء لا يعطف المذكور على المؤنث ولا المؤنث على المذكور بل ان
 وقع ذلك كانا كمالين مستقلين حتى يلزم في مثالنا عشرة اعيد وعشرة افاء **الثاني** ان
 يكون له شصت حكي فيعطف على المعدود كالمعدود وبصير المحطوف مجمل فاذا قال صلوا
 له على اربعة اعيد وافاء يجب رفع الافاء وح فبلونه اربعة من العبيد وثلث من الافاء ولا
 اقل الجمع ولو جرف فيه نظر مع امكان الجوز وفناء التركيب **واعرف ذلك** فانفرع عليه
 لا يخفى **الرابعة والثمانين والمائة** احد عشر الى تسعة عشر بدل على المعدود والمعروف لكن هذا يدل
 على جملة العدد بالمطابقة بحيث يكون الواحد والعشرة واحدا عشر مثلا كالاسين والثلث
 في انهما جران من المعنى يدل اللفظ عليها بالنظر ام يدل على الواحد بالمطابقة وعلى العشرة
 ايضا بالمطابقة واذا اجزاء العشرة فبالنظر مفتحة كلام الخوئين هو الثاني لانهم يمتثلوا
 على ان احد عشر اصلا واحد وعشرون الواو مقدرة بعد التركيب وانه ينبغي لاجل ذلك
 وقولهم انهما جعلتا بالتركيب اسما واحدا لثبانه لان ذلك صحيح بالعبارة الى اللفظ فانها
 لا يبرهان حتى لو اضيف التركيب يعني البناء ايضا وجوز اعراب لغير واحد في لغة وكل
 هذا دليل على انها في اللفظ خاصة كالاسم الواحد **واعرف ذلك** فنفرع عليه ما اذا
 قال له عند واحد عشر درهما فان هذا الثمن وهو الدرهم يعود الى الافراد كلها ولو صرح
 بالعطف لكان فيه وجهان وان كان الاصح غوره ايضا على الجمع **وفرح عليه** القاعدة

المحذوق من الرفع الطلقات فلاه فالو قال لزوجته قبل الدخول ان طالق احدى عشرة طلقة فعلى الاثر
نفع تلك وهو الذي جزم به الراجح وعلى الثاني نفع طلقة واحدة لانها بانث بها فاشبهه فالو قال
احدي وعشرين طلقة فبها وجهان عندهم اصحها وضع الوحدة فقط **واعلم** ان تعليلهم الثاني
لشعربان التبرع يعود الى المعصوف والمعصوف عليه فاذا قاله عندي وخمسة وعشرون درهم كان
الجمع دراهم والاخر بان الامر كذلك لدلالة العرف عليه ويجمل عوده الى الثاني وبقاء
الاول لتمامه في غيره بما اراد وكذا الوضوء الى ما ذكرناه لفظ المائة فقال مائة وخمسة و
عشرون درهما او ضم ايضا لفظ الالف اليه وكذا الوقال الف وثلاث في الباب بخلاف الف
وثوب فان الف يقع مبيها **قاعدة الخاصة والثاني والمائة** اذا قلت له عندي عشرة بنين
عبد وامنة كانت العبد حمسا والامانة حمسا فاذا عطفت فقلت اربعة وعشرين بنين عبد
وامنة فكذلك على ما دل عليه كلام النخاعة بخلاف ما لم ينقسم كاحد وعشرين من رجوع في
البيان ومقتضى المذهب وجواب السؤال حيث يمكن كما انقضاء كلام النخاعة وقد سبقوا
عليه فيما لو قال الدار التي في يدي بن يزد وعمر **الرابع** في العطف **قاعدة السابعة**
والثاني والمائة اذا قلت قد قام زيد وعمر ونحوه فالصح ان العامل في الثاني هو العامل
في الاول بواسطة الواو وباني الاقوال ان العامل فعل اخذ **اعلم ذلك** من فروع
القاعدة ما اذا لا باكل هذا الرغيف وهذا الرغيف فعل الاول لا يثبت الا باكلها كما
كما لو عثر بالرغيفين وبني القول بانه مفقود يكون كل منهما محالوا عليه بانفراذه فثبت
باكل كل منهما وكذا على الثالث **ومنها** ما اذا قال وفقت هذا على زيد وعمر ثم
على الفقراء ثم مات احداهما فان قلنا ان العامل مفقود فثبتا حملنا ان اذا التقدير
وفقت على زيد وفقت ايضا على عمر ولكن ظاهره مستحيل فيكون المعنى وفقت نصفه
على زيد ثم الفقراء ونصفه الاخر على عمر ثم على الفقراء فاذا مات احداهما صرف الى
الفقراء وان قلنا بالاصح ان العامل هو الاول بواسطة الحرف فاذا مات احداهما صرف
الى صاحبه لانه حيلة واحدة دالة على وقف واحد على مفقود ثم على الفقراء **ومنها**
هذا يجب في الشهاداة ان شهد في المرة الثانية فيقول واسهذان محمل رسول الله
او مع ما جاء معه من العرب فيه خلاف فعلى القول الاول يكون الايمان به ثابتا ناكدا او
وحدفه مفقوت لذلك ويؤيد في الجواب الصحيح وعلى القول بالتقدير لا يجب لان

ح لا يختلف بين تقديره والمصريح به وهو خضار العلامة **قاعدة النشأ والماء** **الماء** **خط**
 على معنى باعادة لا الثانية كقولك خافم زيد ولا عمرو كان ذلك نصبا لكل واحد خلافا
 ما اذا لم يكن معاده فانه يكون نصبا للجمع حتى يصدق ذلك بانتفاء قيام واحد كذا جزم به
 في التسهيل وشرح **واعلم ذلك** فمن فزع ما اذا قال والله المحكم احكم زيد ولا عمرو **يخت**
 الخالف بكل واحد منهما ولا يخل اليه باحدهما بخلاف ما اذا لم يكونا فان ذلك يكون نمكة
 واحدا حتى يعكس الحكم الذي ذكرناه في الحث باحدهما ويحمل كون المصورين بمنى واحدة
 ولا اثر لتكرار الاو في ذلك نظيره **قاعدة النامنة والماء** **الماء** **خط**
 ينصرف في المعطوف عليه ويعبر عنه ايضا بعبارة هي اعز مما ذكرناه فيقال ينصرف في التواني **قاعدة**
 ينصرف في الاوائل وبيان ذلك بذكر المسئلة **الاولى** الاسم الفاعل المفرد بال يجوز اضافة
 اليضاية ال فيقول الضارب الرجل بالكره ولا يجوز عند سبويه والجمهور اضافة الى الفاعل
 عنها فلا تقول جاز الضارب زيد بالكره بل بالنصب فان كان معطوفا على فاضية ال كقولك
 جاء الضارب الرجل وزيد فقال سبويه ومنعه المبرد **الاولى** جزم رتب لا يكون الا
 نكرة فلا يجوز الا ان يكون ضميرا لكونه معرفة ويجوز ان يعطف على جزمها مضاف اليه
ومنه قولهم رتب شاة ومخلها ورب رجل وابيه كذا قاله الاخفش وغيره واختاره
 ابو حنبلان وعلل بانه ينصرف في التواني ما لا ينصرف في الاوائل ويشل ان الضمير النكرة نكرة
 ايضا ونقل ذلك عن سبويه وانشا اليه في التسهيل في الكلام على حد المقار حيث غير
 بقوله ثم ضمير الغائب لسالم من ابيهم وفي هذا لا يتم ما ذكره **واعرف ذلك** فمن فزع
 القاعدة ما اذا وقف على اولاده فان اولاد الا و زيد خلون فلو نص عليهم فقال وعلى
 اولاد ابي دخلوا وان كانوا معدومين حال الوقف مع انه لو وقف ابتداء على من
 حدث له منهم لم يصح **ومنه** ما لو وقف على مدرسة او مسجد سببته لم يصح فان
 على هذه المدرسة او المسجد وما سببته منها صح **ومنها** اذا وكل باسبغاء حقوقه
 وما حدث منها وحدث ذلك كالنوكيل في بيع ما هو في ملكه وفي صحة رجحان ولو
 وكل في تزويج امرأة وطلاقها او شراء عبد وعقده واستدانته دين وضاعفه
 فانه يصح كما جزم به العلامة في النذكرة مع انه لو وكل فيما سببته في ابتداء لم يصح
 ويقر بترك ذلك ما لو وكلته المرأة في العقد عليها مبرم معين وبراءة الزوج منه

الناينة

كما ينبغي
 في قوله
 جزم رتب لا يكون الا

وفي قوله
 جزم رتب لا يكون الا

منه

او من بعضه **ومنها** لو باع حبل الدابة او الجارية ابتداء لم ينجح للجهالة ولو باعها كالحمل والحمل
 صحيح واعتبرنا الجهالة لان الجهول تابع والمعتود بالذات معلوم ومنه كل مجهول يضم
 الى معلوم بحيث يكون تابعه فانه يصح خلاف ما لو انفرد **فائدة التاسعة والثمانون**
 اذا ملك عود المعطوف الى ما هو اقرب لم يعد الى الا بعد فان الاصل في التابع ان يلبس المتبع
 ولو عذر الله عوده صرف الى ما قبله بغير قصد من السابق هكذا **اذا انفرد ذلك** فمفروق
 ما لو قال له على عشرة الاثنته وثلاثه فيعود المعطوف الى المستثنى قبله فيبقى من العشرة
 اربعة فلا يجعل الاثنته الثانية معطوفة على العشرة فتكون المعرفة ثلثه عشرة استثنى
 منه ثلثه كما لو قال له سبعة وثلاثه وبعض الفقهاء والمستثنى فضله وكان الاول
 اولى وهو باد رصيف **فائدة السبعين والمائة** اذا حكم على الغام حكم ثم خطف عليه
 فرد فراده محكوما عليه بذلك الحكم لم يقض ذلك العطف عدم دخول ذلك الفرد في الغام
 كما صرح به ابو علي الفارسي وابن حنبل وزهد ابن مالك في باب العطف من العنيد الى
 اقتضائه عدم دخوله فيه وبناء عليه وجوب عطفه بالواو خاصة ومنه قوله بغير من
 كان عند الله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقوله حافظوا على الصلوات
 والصلوات الوسطى **اذا علمت ذلك** فمن موزعه ما اذا قال اوصيت لزبد وللفقراء ثلث
 مالي وزبدى فقير سوء وصفه بالفقرام لا وسوء قد مر على الفقراء او اخره وفي
 مفترق الاستخفاف وجوه **احدها** انه كاحدهم ويجوز ان يعطى اقل ما يتمول ولكن
 لا يجوز حرمانه **والثاني** ان يعطى سهمان من سهام القسمة فان قسم المال على اربعة من الفقراء
 يعطى زبد الحمن او على خمسة فالسدس على هذا **والثالث** ان له ربع الوصية والثاني
 للفقراء لان الثلثة اقل من يرفع عليه اسم الفقراء **والرابع** له النصف ولهم النصف **والخامس**
 وهو انصافها ان الوصية له باطلة لجهالة ما اضيف اليه والوجه الاول والثاني
 متفقان على دخوله والثالث والرابع على عدمه ولو وصف زبد بغير صفة الجاهل
 فقال اعطوا ثلثي الزبد الكاتب والفقير اقول الوجه بالنصف **الخامس** في الثلث
مقدّم الثلث تابع مستثنى او ما قبل به يحدد شخص متبوعه او نوعا وغيرهما
 ومن الاول قوله بغير فقر بر رتبة مؤمنه ومن الثاني نفقة واحدة وعشرة كاملة
 ولا تحذف والهيبة اثبت ومما صرح اعز بالله الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

فان عطف ذلك يعود الى مستثناه
 لانه هو المنعور بالكلية

الحمد لله رب العالمين فان الغيب الاول للذم وفي الباقي المدح **اذ عرفت ذلك** فيشرع عليه
فروع منها الاختلاف في ملك العبد من قبله ثم عبداً مملوكاً لا يفدر على شيء فان جعلناه
ول على عدم ملكه مطلقاً وان جعلناه للتخصيص فنقول من الملك لان التخصيص بالوصف لا يدل على
نفيه عن غيره والحق ان اشراكه يمنع ذلك لا يجوز **ومنها** الاختلاف في اشتراط القبض في الوهن
من قبله نعم من هناك مقبوضة فان جعلناها للتوضيح دل على اشتراط والتخصيص فلا يدل بفتح
تخصيص الوهن من الوهن الذي يحصل به الوثوق لصاحب الدين ويؤيده قرينة السبب في حيث
ربط على السر وقد كاتبت مع انما غير شرط فيه والقول في دلالة كالأول **ومنها** الاختلاف
في الغاية فاما عندنا لا تضمن الا بالشرط او مع كون المستعار ذهاباً لا فضاء او لا وهن على
ما قصد وعند بعض العامة تضمن من غير شرط لان البقيصة والاشتغال من صفوان بواقعة
در عافقال له اعضبنا فقال البقيصة والى بدل غاربه مضمونة فخذ الوصف للتوضيح ويجوز
عندنا كونه للتخصيص ويكون ذلك شرطاً لصحانها **ومنها** لو قال لو كبد استوفي ديني الذي
على فلان فمات استوفاه من وارثه لان الصفة للتوضيح وقال بعضهم بالمنع بناء على انها
للتخصيص وهذا خلاف ما لو قال امض حتى فلان لان الجار متعلق بالقبض لا في الحق ومن
ابتدأ بنية والقبض من وارثه ليس بضمناً منه بخلاف الاول فانه قبضه من المورث بقض للحق
الذي على المورث وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة **ومنها** لو قال لن زوجة ان طهرت
من فلانة الا جنبية للتوضيح وظاهرهما بعد تزويجها ورفع الظهار وان جعلناها
للتخصيص يقع لان التزويج يخرجها عن كونها اجنبية وهو الذي نراه الاصحاب فعذا اذا
لم يقصد احدهما والا اضر الى ما عنده **ومنها** لو حلف لا يكلم هذا الصبي بضار شجنا
او لا باكل من لحم هذا العمل وضار كبتا او لا يركب دابة هذا العبد ففتق وملك
دابة فركبها فعلى التوضيح حيث وعلى التخصيص لا ويضرب منه ما يعبر عنه الفقهاء
باجتماع الاضافة والاشارة كقوله لا تكلم هذا عبد زيد وهذه زوجة فان الاضافة
في معنى الصفة فان جعلناها للتوضيح فإيماننا بامية وان زال الملك والزوجة والتخصيص
اخلت بزوالها **فصل في الحاربه والعقوب الملك** الفصل بين الصفة والموصوفين بحوزة المبدء
كقوله نعم اني الله مثلك فاطر السموات والارض وبالحجر كقولك زيد فاهم العاقل ويجواب
الضم كقوله نعم فلدي وربنا لبا نبتكم عالم الغيب **اذ عرفت ذلك** فيشرع ما تقدم في باب

الاستثناء

الاستثناء وهو ما لو قال الزوج كل امرأة في غيرك أو سواك طالق ولم يكن له إلا الحاجة فأنها
لا تطلق وكذا الآخر سري وخونها وفصل بالجزء وهي صلتنا وقد تقدم مثله لو قال المهر
كل دابة تحت يدي لفلان سوي هذه الفرس وكل دار سوي هذه أو قال المهر لي أو المهر
ذلك فان الأثر والبيع والإجارة لا يثنا ولها **قاعدة الثانية والسبعون** **المادة** إذا نفقت البنت
جملا متعده ففي رجوعه إلى الجميع أو الأخيرة أو التوقف أو التفصيل بالأثر بغير الأثر وفي نفق
إلى الأخيرة وعدمه فيعود إلى الجميع خلافا لما تقدمت الإشارة إليه في الغنم الأولى وإن
عوده على الجميع ماله نفق فزينة على خلافه أظهر وتفصيل أبي الحسن يرجع إلى الفرية ولا تراخ
فيه معها **واعرف** فينفذ عليه ما إذا وصي لأولاده وأولاد أولاده المحتاجين أو قال
لو كسبه تزوج هذا المال على الفقراء وطلبه العلم الصالحين أو العبد أو وقف على أولاد
وأولاد أولاده المتصفين بطلب العلم مثلا ويؤخذ من ذلك فاعلم ما أخرناه يرجع الوصف إلى
الجميع في هذه الفروع لعدم الفرية وإن فرضنا بيعت ومنه كل ما ينفذ عليه غير
أمهات النساء عند الدخول بالانزاج وعدمه **ونفخ الميراث** أنه لا خلاف في اشتراط الدخول
بالأم في تحريم الرتبة وإنما الخلاف في اشتراطه في تحريم أم الزوجة ومثناه الخلاف من
قوله نعم وأمها نساءكم وبناتكم اللاتي في حجركم من نسائكم اللاتي دخلنكم رهن
مذكر جملتين أحدهما أمها نساء نساء النساء والثانية أو باب ثم وصفهن بقوله من
نسائكم اللاتي دخلنكم رهن فإن جعلنا الوصف واجبا إلى الحمل الأخيرة مطلقا أو مع
الحال اختص شرط الدخول في التحريم أو باب وبقي جملة أمهات النساء غاملة
شاملة لأمهات المدخلين وغيرهن وإن قلنا بعوده إلى الجملتين فهم مراد
البنات هنا وحمل الدخول بالنساء شرطا في تحريم أمهاتهن وبناتهن أما جهة
مفهوم الوصف أو من قوله بعد ذلك فإن لم تكونوا دخلنكم رهن فلا جناح عليكم
وإلى هذا القول ذهب ابن عبيد بن رافع بن عباد وهو أحد فروع السانعي بناء على أصلها
منع الوصف إلى الجميع ومنع عوده هنا إلى الجملتين لغا رضوان غاد اليها
لولا وهو في معنى الفرية الصارفة عنهما وذلك من جهة قوله نعم من نسائكم فإن الجار
أن يعلق بنسائكم من قوله نعم وأمها نساءكم كانت لبيان الحق ونفي المدخل من
النساء من غير المدخل بها ولو جعلنا هنا الاستثناء لكان التقدير وأمها نساءكم
الساكنات من نسائكم اللاتي دخلنكم رهن فيفعل المعنى إلى شرط الدخول بأمهات

النسا وهو فاسد الوضع واذا علو برأيكم من قوله نعم وبرايتكم اللاتي في حجره كانت من
 لا ابتداء الغاية كما تقول فان رسول الله صدى واله خد يجزوح فتمنع تغلفه بها معا حدا
 من استعمال المشترك في معنييه دفعه واحده فح سيقن عوده الي احديها فلا قابل يعود
 الي الاولى دون الاخره فبقيت الاخره ولا عوده الي الثانية اتفاقا بل مخصص
 وكذا حكمها خلاف الاولى وهذا هو الذي يمتك به في الكشف على نقل الحار بالثانية
 ومما لا يري ثم جوز جعل من الحذر الاضلال على حد من قوله نعم المانفون والمنافقات ذرية بعضها
 من بعض والنفاء مضللات بالنساء فانهم انما هن كما ان الزنايب مضللات بانها هن لا بن
 بناتهن **واعلم** ان ابن هشام نقل في المعنى عن جماعة ان سائر صفات من راجعة الي الابتداء بعد ان
 جعله الغالب وعلى هذا فالحال على الابتداء ممكن ولو شكك في نفوذ الاسكال في الآية **وما الا**
 تمفارقة الخ الجانين وكيف كان فالمنهبا خصاص الوصف هنا بالثانية والله اعلم **والسادس**
 التوكيد **قاعدة الثالثة والعشرون** التوكيد التثنية مدلول ما ذكر بلفظ اخر وهو هنا
 معنوي كقولك جاء القوم كلهم اجمعون او لفظي وهو ما وقع باعادة اللفظ الاول كقولك جاء
 القوم جاء القوم بالانكار وقد انقضوا على ان التوكيد خلاف الاصل لان الاصل في موضع الكلام
 اثنا هو اتمام النامع ما ليس عنده فاذا دار اللفظ بين التأسيس والتوكيد فعين حمله على التأسيس
ومن وقع القاعد كثير وقد يقع النفي في بعضها **فمنها** اذا كرر المنكر كقولك انت على كذا فري او
 نكررا الطلاق في علي مذهب القاعده وفي حمله على التأكيد والتأسيس وجهان وكذا القول لو
 كررا الا بلاء **ومقتضى القاعدة** القطع بالتكثير مطايعا لكن الاصحاب في الا بلاء على خلافه واختلفوا
 في تكرار الكفارة في الظهار والافوي التكرار لذلك ما تكرار العفو كالبيع والشح وغيره
 فلا يبعد شيئا الخفق الحكم بالاول بنفوت شرط الصحة في الثاني فيكون البائع مثلا مالكا
 للبيع والمشتري مالكا للثمن والزوجة قابلة لعقد الكاح وغيره قد تكررا المهر بذلك سواء
 رفع المعتقد بذلك ظاهرا ام سري بالانفاق **فمنها** لو كرر القذف الموجب للحد وغيره
 من اسبابه كالسرب في الزنا والسرية ومقتضى القاعدة تكرره ولكن الفتوى على اشتراط
 تجلي الحد والام بتكرره وذلك بدليل خارج اما ما يوجب التكرير بان كان مقدر
 فالحكم فيه كالحد والامر بظهره فائدة لان تقديره منوط بنظر الحاكم فيجوز له الزيادة
 في القرب عما لو اخذ التسم من قبل نظره ان زيادة وقد يلحق بالحد ايضا في جناب الزيادة
 فان الواجب فيه ان لا يبلغ الحد ولو حكما مفعلة امكن زيادة المجموع عنه ان الواجب

ان لا يبلغ الغريب غير المجموع ذلك فيكون هنا في معنى الحد **ومنها** اذا ذكر الجملة الشرطية دون
الجزء كقوله ان دخلت الدار فانت على كذا في اوطاف عند القائمة فعد يكون ناسبا حتى
لا يخرج ولا تطلق الا بالمدخل مرتين ويضرب كانه قال ان دخلت بعد ان دخلت كما لو انما
الشرط فقال ان دخلت هذه الدار ان دخلت تلك او ما كيد لانه المبدأ في مثل ذلك ولا
اضالة الناس بها وضربها اضالة بقاء الحل والزوجية وجهان والثاني لا يخلو لفرقة ولا
فرق بين تقديم الشرطين وتأخيرهما وتفرقهما ولو ادعى المتألف ان اراد احدهما فلا اشكال
في القول خصوصا لو ادعى ارادة التاكيد **ومنها** لو كرر المتكلم ما التائبة وحرفها فقال
مثلا ما خذ قام زيد فالمعنى في كلام العرب كما قالوا ابرحنا بل صرح بعضهم كقولهم
لا ابرح بحرفة الى ان الكلام باق على التقي وان التائبة تأكيد لفظي للاولي **وتنفع على**
ذلك فروع كثيرة تجري في ابواب متفرقة كقوله ما لو سدي شي وما ما بعينه هذا العين
وحرفه لك فلا يثبت على هذا الكلام على شي لكن ذكر بعضهم ان في التقي اثبات وان التقي
يصرف في المثالين له عندي وبعينه هذا العين بناء على ان الناس بين جنس التاكيد وهو بعيد
لعم لودعي المقر ان ارادة قبل منه ولو ادعى المقر له ارادة المقر ذلك في توجيه اليه على
المقر وجه قوي ما حده عموم اليه على منكر وجه العموم انه اختلاف في ارادة وهي من
الامور الخفية على غير المريد وفي ابواب العفة نظائر كثيرة تنوجه فيها اليه على مذهب
الارادة وهي بؤيد الاول **فايده** قال بعض العلماء والعرب لا يوجب كذا اكثر من ثلث مرات
وليس هذا الحديث انه صم واله كان اذا ذكر كلاما اعاده ثلثا **ومع** عليه ان ذكر ما ذكر
التكرار اربع مرات مثلا وادعى ضد التاكيد ولا يثبت في الرابعة والخمسة خلاف ذلك
وقول التاكيد مطلقا وان خرج عن القانون الخوي على تقدير تسليمه **فايده الرابعة**
العين حرم الخويون بان فائدة التاكيد بكل ونحوه رفع احوال الخصم وعلى ان
فايده في القضاة العين رفع احوال الخوي فانك لو قلت مثلا جاء الامر بمحمد ارا
ايتاعه وخدمه **فايده** ذلك فمقتضاه ان احوال زوجاته كل من حوائف وعبيد
كلهم احرار وخرج بعضهم ببطلان بؤيد الخصم شيئا والحق جواز لانه اوضح لانهم
المتزوج به وليس كذلك بدليل قوله نعم فبغرتك لا غوتهم اجمعين الا شيئا منكم
المخلصين وحيث يثبت الخصم فهو بحسب الواقع ولكن هذا يثبت قوله في ضده بحتم

لأنه لا يعلم إلا بغيره وعدمه لمخالفة دلالة اللفظ كما لو ادعى عدم القصد إلى الصيغة الصريحة
 في موضع لا يجوز له الرجوع والخفى ما قاله البنايون من احتمال التاكيد فوايد غير ما ذكره **وهنا**
 نقر بالسند إليه ومحقق مفهومه بحيث لا يظن به غيره نحو جاز زيد إذا دخل غفلة **وهنا**
 غرضنا المسند إليه وحمله على معناه **وهنا** دفع السهو كالمثال مراد بذكره دفع توهم أن
 الجاني محروم مما ذكر زيد على سبيل السهو ومثله في دفع السهو يأتي لتاكيد الجمع دفعاً لتوهم
 أن الحكم على واحد ولا سنداً للجمع وضع سهواً وصل هذا بقيد التخصيص حيث ينبغي أن يرد
 من واحد **قاعدة الخامسة والستون** الحرف الذي يحجب به مثل نعم وبلى ولا يجوز تكراره
 للتاكيد وإن لم يجب به قال ابن السراج والتضييق لا يجوز تكراره إلا بأعادة ما دخل عليه
 نحو إن زيد أقام وخالف الزمخشرى وابن هشام فجوزوا تكراره وحده **إذا تكرر ذلك**
 فادور المسألة كلها نافية لا ياتي بدخولها على الكلمة التي صاحبها نحو لم يزد شيكراً لم يزد
 لأن نحو ذلك كان الحرف مؤكداً والكلام لائقاً ما كان عليه وإن كان شأداً عند بعضهم وهذا
 إذا كرر ليس فإن كرر ما النافية فعيل مثلاً ما أقام زيد فالمعنى من كلام العرب أن الكلام
 باقي على النفي وإنما الثانية تأكيداً للنفي **ويضع على ذلك** فروع كثيرة مخبرية في أبواب متفرقة كالأمر
 والامتنان فإذا قال ما له عندي شيء لم يثبت عليه شيء وقد استشكل بعضهم ذلك بما تكرر
 من أن النفي إيجاب وإن فائدة التاكيد في نفي ما يثبت التاكيد فيلزم أن يكون إقراراً بشيء
 يرجح فيه إليه وفيه نظر لأن الصيغة المذكورة لما كانت مشتركة بين التاكيد ونفي النفي
 فلا يجب حملها على ما خالف البراءة الأصلية وغيره من الأصول العامة لفعلية مجرور وروود
 له خصوصاً مع دعوى المفسر راداً التاكيد **قاعدة** إذا ثبت باجمعيين في التاكيد فقلت
 مثلاً جاء القوم اجمعون أو كلمهم اجمعون قال الفراء لا يفيد الاتحاد في الوقت والجمهور
 على أنه يفيد وإنما هو عبارة كل ودليله قوله نعم فبغزلك لا غزيتهم اجمعين كان وقت
 اغتوائهم مختلفاً متعاضداً **قاعدة** فتنفرد عليه ما إذا أمر وكيل منصرفات هذه
 الصيغة أو حلف على ذلك نعم لو رعت لفظاً اجمع منظومة على الحال أفادت الاتحاد في الحال
 كما سبق أيضاً في باب الظروف في الكلام على مع **قاعدة السادسة والسبعون** لا يجوز الفصل بين
 المؤكد والمؤكد **قاعدة** لو قال له درهم ودرهم ودرهم وقال أردت بالدرهم الرابع
 تأكيداً للثاني فإنه لا يفيد ولو قال أردت تأكيداً الثالث قبل وكذا لو قال أردت

فأدبر

بالثالث تأكيد الثاني ولو قال هذا وادى بالاربع تأكيد الثاني قبل ايضا لانه بمنزلة تأكيد الثالث نظير جاء الفوم كلهم اجمعون ولو قال اوردت بواحد من الثلاثة تأكيد الاول بالمراد لعدم اتفاق اللفظين باعتبار الوارد ولو قال له علي درهم ثم قال اوردت بالثاني تأكيد الاول ولو قال اوردت بالثالث تأكيد الاول لم يقبل الفصل ولو قال اوردت بالثاني تأكيد الاول وبالثالث الاستيناف وبالثالث تأكيد الثاني وقس على ذلك نظائره **وعلم ان**

حمل اللفظ على فائدة جلية اولى من حمله على التأكيد لان الاصل في وضع الكلام انما هو نظام السامع ما ليس عنده ويختم حمل ما تقدم من الامثلة على الناسب مع مكان حمله على التأكيد الامع دعواه ارادته **وفروع ذلك** كثرة فقد منها جملة في القسم الاول وفي بعضها خلاف وفي بعضها ما يخالف القاعدة فراجع ثم **التابع** البديل **قاعدة التامعة والمعيق والمنا** البديل هو التابع المعصود بالحكم من غير توسط حرف متبع كقولك مررت باخيتك زيد وبنت اخيتك واخوتك بالعبد الاول غير النعت والتأكيد وعطف البيان وبالعبد الثاني غير العطف **واعرف ذلك** فمن زرع ما اذا كان له بنت واحدة اسمها ربة مثلا فقال زرع عطف بني حفصة فنقضي ذلك وبه صرح بعض النحاة انه ان قصد البديهة مع وان قصد عطف البيان لم يصح والفرق ان البديل يجب تقديره العامل معه فهو ههنا في تقدير حملتين فكانه قال زرعيتك بنتي زرعيتك حفصة ولو نطق هكذا اوضح العقد صحا بالحل الاول عند من يجوز الفصل البعير لا يخفى خلاف عطف البيان فان العامل ليس مفقودا بل هو عامل واحد توجه الى **قوله** بنتي المفسرة بحفصة ولو قال ليس له بنت لهذا التفسير وايضا فان البديل لا يستلزم ان يكون مدلوله مدلول المبدال منه فانه قد يكون للاضرب وقد يكون للخطا وعطف البيان يستلزم ذلك فمراده بالبنت هو ما بعده وليس له ذلك فاطلبناه والاولى البطلان مطلقا للفضل وان كان الفرق المذكور حسنا لو تم اعتقاد ذلك **الفضل ومنها** لو كانت له بنتان فادى تزويج احدتهما فلا بد من غيرها غير الاخرى اما بالاشارة او بالنبذة او بالصفة وبحوزة لك فلو من غيرهما فقال مثلا بنتي فاطمة فنقضي ما تقدم عكس ما ذكر فان اراد عطف البيان صح لانه بين مراده وان اراد البديل لم يصح لانه لو كانت له بنتان فاطمة وزينب فقال زرع فاطمة ولم يقل بنتي فاطمة لكثره الفواطم فاداة البديل ههنا بحملة حملتين

فيل **قاعدة** ما لو قال اوردت بالثاني الاستيناف صم

كما تقدم فكأنه قال زوجتك بطني زوجتك فاحلة ولو قال هكذا لم يصح لأنه لم يحصل تفصيلا للبيت
ولا فاحلة ولو قال بطني وحمل على عطف البيان **قاعدة** فاستوف العطف والغث والناكب البديل
لبني نوابع لأنها تتبع الإسلام السابق في الأثر وفي غيره كما أوضحه في موصفه والنابغ لا يكون
له نابع أي لا يعطف على المعطوف فإذا قلت جاء زيد وعمرو بكر فلا يكون بكر معطوفا على عمرو
بل على ما عطف عليه عمرو وهو زيد وكذلك في باقي النوابع وجوز بعضهم أن يكون للنابغ
نابع **إذا علمت** فكيفها فروع مناسبة للمسئلة وإن لم تكن لازمة لها **منها** إذا خطب امام جهة
بأقل عدد تنفذ بهم الحجة ثم أحرم بهم ثم تحفهم عدد آخر بينهم وأحرزوا مع الإمام ثم انقض
النامعون جميعهم وبقي العدد الآخر وهم الذين لم يسمعوا الخطبة صح الحجة بهم بغير التامع
المنقضين وإن لم تنفذ بهم ولا التدبيرة فلو لحق بالعدد الثاني ثالث بينهم وانقض الثاني
أيضا فالأظهر الصحة أيضا بغيرها للثاني الذي هو تابع للأول **ومنها** إذا حضر الحجة فلا تنفذ
كالمرأة لم يصح إحصاء الأعداء حرام العدد الذي يتعقد به ولأنه تبع له كما في هذا الحال
مع الإمام كذا ذكره بعضهم وفيه نظر والأجود **ومنها** إذا بناه المأموم غافلا أكثر
من القدر المغفور وكان بينهما شخص يحصل به الاتصال صح بشرط أن يحرم قبله لأنه تبع له كما
أن الواسطة تابع للإمام ولو انقضت صلوة الواسطة قبل البعيد وجب على البعيد الإتيان
ببذل انتفاء صلوته والانتقال إلى موضع نفي مع القذوة إن أمكن والأشد صلوته
لنزول الواسطة المصححة وجوز بعض الأصحاب بحرم البعيد قبل القريب ووافق على الحكم
الثاني وهو ضعفه لأن الحكم فيه أقوى من السابق فحسب أنه مؤتم بالبعد وقد انقض
صلوته على الصحة والاستدانة أقوى من الاستدانة بخلاف الأولى فلو عكس الحكم أمكن **الثاني**
في الشرط والجواب **مقدمة** إذا خرض جملة شرطية على مثلها أقوله نعم وامرأة مؤمنة
أن وهبت نفسها للبيتي أن أراد البيتي أن يستنكحها خالصه لك الامة وقوله نعم ولا ينفعكم
نفي أن أردت أن تنفخ لكم أن كان الله يريد أن يعويكم وكقول القائل أن أكلت أن قلت
كان كذا فقه مذهبنا أحدهما وهو ما جزم به ابن مالك في شرح الكافية أن الشرط الثاني
في موضع نصب على الحال والثاني وهو ما صح في الارتشاف المذكور تأييدا منقده
في المعنى على المذكور أولا وإن تأخر في المعنى على المذكور أولا وإن تأخر في اللفظ لأن
الشرط متقدم على المشرط والشرط الثاني قد جعل شرطا يجمع ما قبله ومن جملة ذلك الشرط

الأول والأية السابقة تدل عليه لأن الشرط الثاني وهو إرادة الله تعالى سابقة على إرادة
المخلوقين وفي المسئلة قول ثالث بنسب إلى الفراء أنه إن كان بينهما ترتيب كالعادة في كل
مع الشرب قدم المعتاد وإن لم يكن فالمقدم هو الثاني **واعلمت ذلك** فينتزع عليه ما هو
قال إن دخلت الدار إن كنت زيدا فانت على كظهرائي ففيه وجه **أحدها** اشتراط تقدم
على الأول سواء كانا منفصلين على المشروط أم متاخزين أم بالتقريب وسواء كانا متفقين
كأذكرهم مختلفين كان وإذا وجه يظهر مما سلف وكان التعلق بفعل التعلق فعلى هذا
لو قدم الأول لم يرفع **والثاني** أنه بشرط تقدم المذكور **والثالث** عدم اشتراط الترتيب
مطلقا بل يقع حيث يجمع الشرطان ومطافا ولعله انزعف ويمكن بناؤه على حذف حرف العطف
ويكونان شرطين للظهور لا أحدهما شرط للآخر ولو كان الشرطان يفيد واحد كما لو كان
دخلت الدار فالمنجى حمله على التاكيد **قاعدة الثامنة والهمين ولما** إذا عطف شرط على تنجى
بالوارة كان باعادة إرادة الشرط نحو إن صمت وإن قرأت فانت حر على وجه التذكير
وجردا أحدهما في حصول العتق وإن لم يكن باعادة فلأبد منها كذا جزم به في الارتشاف
في أبواب الجواز وقال بعض الفقهاء لا بد من تحفظهما معا في الضررين لأنه علق على الأول
معا ولو كان العطف بأوفى الجواب لأحدهما حتى لو اختلفا بالندوب كبر والافراد وضد
كت بالبحار في مطابقة ما شئت فتقول إن جاءك زيد وإن جاءك همد فأكرمه و
أرشت فأكرمها **أدعيت ذلك** فلا يخفى ما ينتزع عليه من الفروع في باب التعلق
والندوب **قاعدة** التكليف الشرعي بالتمسك بالمقبول الشرط والتعلق على الشرط أربعة
اقسام **الأول** ما لا يقبل شرطا ولا تعلقا عليه كالإيمان بالله ورسوله والائمة عليهم
السلام وبوجوب الواجبات الفطرية وحريم المحرمات كذا **الثاني** ما يقبل الشرط
والتعلق على الشرط كالعتق فإنه يقبل الشرط في العتق المنجز مثل أنت حر وعليك
كذا ويقبل التعلق في حدود النذور والتبذير كالوصية فإنها تقبل الشرط كما
لو وصي لولده مع بقاءه على الاستغفار بالعلم وعلى العدالة وعلى أم ولده ما لم يتزوج
وبناءه ما لم يتزوج ويقبل التعلق كما لو قال إن مت في مرضي هذا أو سفرى هذا
فأعصم فلانا كذا وكذا استكاف فإنه يقبل الشرط كالرجوع فيه متى عرض له غرض أو
شاء والتعلق بالنذر وشبهه **الثالث** ما يقبل الشرط ولا يقبل التعلق عليه كالبيع
والرهن والصلى والإجارة فإنها تقبل الشرط السابقة كالبيع بشرط الرهن والكفيل

ونحوه والإجارة كذلك والوقف على أولاده ما داموا بوصف حاضر كالأشغال بالعلم و
 الفرائض والصلاح أو على أمثالهم ما داموا في داره أو لم يزد حن أو نباهة كذلك وعلى عدد
 جهة تطبيق العقود على الشرط مع الاتفاق عليه بأن الانتقال مشروط بالرضا والرضا إلا
 مع الجزم ولا جزم مع التعلق لأنه يعرضه عدم الحصول وأوفد رغم حصوله كالمعلق على الوصف
 الذي يعلم حصوله عادة كطالع الشمس لأن الاعتبار بحسب الشرط دون الزمانه وإفراجه اعتبارا
 بالمعنى العام دون خصوصيات الأفراد كما في نظائره من القواعد الكلية المعلة بامور حكمية تختلف
 في بعض مواردها الخيرية **الرابع** ما قبل التعلق ولا قبل الشرط كالتذرع واليمن المتعلق
 بالصلوة والصوم فيجوز تعليقه على الشرط كبر المرض وقدم المسافر ولا يجوز إفراجه بشرط
 مثل صلى على أن يترك سجدة ونحوها **بده** إذا قال أي عبيدي ضربك من حر علي وجه
 التذرع فضر به الجميع عتقوا وإذا قال أي عبيدي ضربته فهو حر فضر به الجميع عتقوا واحدا
 فان شئتوا عتقوا الأول وان ضربوا دفعة اختارا واحدا منهم كذا ذكره ابن جني والحنفي
 في خطبة المفضل شقوا به وجرحها من الحجة وفوق بوجه **منها** وهو الاستمرار فاعل
 الفعل في الكلام الأول هو الضمير في ضربك عام لأنه ضمير في وجع فيكون الفعل الصار عنه
 تاما لأنه لا يخل بعد والفاعل وإفراد الفعل إذ فعل واحد هم غير فعل الآخر فلهذا قبل التعلق
 الجميع وأما الكلام الثاني وهو قوله أي عبيدي ضربته فالفاعل فيه وهو تاء الخاطب
 حاضر العام فيه إنما هو ضمير المفعول أعني الهاء وأحد الفعل مع تعدد المفعولين ليس
 محالاً فان الفاعل الواحد قد يوقع في وقت واحد فعلا واحدا للمفعولين أو كثر
ومنها ان الفاعل كالجرح في الفعل بدل ليل لشك في آخر الفعل الماضي إذا كانا فاعلا
 ضمير مع قولهم ان الماضي يبنى على الحركة وان كان الفعل والفاعل كالجملة الواحدة فيمنع
 من أحدهما عموم الآخر فلهذا قلنا يفتق الجميع وأما الكلام الثاني فالعام فيه إنما هو
 الضمير المفعول أعني الهاء من ضربته وهو مفعول في الانفعال غير الفعل وليس كالجزء منه
 بدل بقاءه على فتحه فلذلك قلنا لا يبعد وفي الفرائض نظروا في أصل الحكمة أسكال
 ولو قبل بالغم في الصورين كان حسنا عملا بالعموم وقال الغزالي في فتاويه أنه
 لا ينكر بينهما عملا بالميتقن وهو وجه في المسئلة **منها** ما لو قال أي عبيدي ضربت
 حر علي وجه التذرع أو قال لو كبدا أي رجلا دخل المسجد فاعطه دهما فدخل وخرج
 جماعة فضر به لو قال ملو من السابغ من شئت أو من شئت أو شئت فضر به من شئت

او من شاء اربع مراط في مائت وخمسة عشر **قاعدة الثاوية السبعة** **والماء** اذا وقع الجملة الاسمية
جوابا للشرط فلا بد من قصد برها بالفاء ارباذا الفجائية ومنه قوله تعالى ان تضيقهم سجنه
بما قد من الله عليهم اذا هم يفتنون وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير وضابطا يجب
اكثره باحد هما ما يمنع جملة شرطية الجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فابتغوا
قوله الشاعر من يفعل الحسنات الله ليكرها والشر بالشر عند الله مثلك فان
ساذ او ضرر وقال ابو حيان في حقه ان بعضهم انكر هذه الرواية فله وان الرواية
من يفعل الخير فلو حزن ليكره كذا ذكره في الارشاد شرح الشهيد وهذا الذي ذكره
وله الشخص نافله قد نقله البرز وفيه عند الرازي في المحصول والمنهج وخرج عليه في
قوله تعالى ان ترك خير الوصية للوالدين **واعلم** ان من مرويها اذا قال ان دخلت الدار
فانت على كظهر ابي فلا شبهة في وقوعه تحت الصيغة ولو قال بعد الشرط انت على
كظهر ابي بغير فاء فان كان عارفا بالعربية سئل فان قال اردت ان يخرج حكمه وان قال
اردت المغلق ففي وقوعه كذلك وفي اعتقار هذا الحق وجهان احدهما ان وقوعه قد
يبدل انه لعله كما عرفت فلا اقل من اعتقاره حيث لا يغير المعنى ولو عذرته من جهة
ففي جملة على النجاسة مفعلي المفعول على اللفظ الصحيح او الغالبية والاصالة عدم المغلق
او على المغلق لاصالة عدم النجاسة وصونا للفظ اخر المهدر ان يقع الشرط بدونه لغوا
وجهان احدهما الثاني ولو كان جاهلا بالعربية حمل على المغلق مطلقا ان لم يفسره بغير
ولو قال ان دخلت الدار وانت على كظهر ابي بالواو ورجع مع اصكانه فان قال اردت
المغلق قبل مع حمال عدمه نظر الى الحق او النجاسة فيقع كذلك وان قال اردت بعد
الدخول وظاهرها شرطان لا مراحلة لفظ به قبل لا مكانه فحسب قول الصغيلة
فان لم يقصد شيئا او عذرته من جهة ففي وقوعه صحرا والفاء الواو كما لو قال
ابتداء وانت على كظهر ابي اردت وقوعه مطلقا على الشرط وجهان واو كان جاهلا
بالعربية فوقعه مطلقا اظهر وان لم يفسره بغير ولو قال من يعرف العربية اردت بان
النافية والواو بعدها للحال قبل ولم يقع او والعطف وقع صحرا والمجروح عدم
الوقوع لو عذرته من جهة لا تشارك لفظه بين ما يقع مطلقا وما يقع معلقا ونجرا
واوجه حاله هل يحسن العربية ام لا ففي وقوعه كما جاهل وجهان لاصالة عدم

الموضوع منه وهذا يكون بمعنى اللام لأن الموصفة على حد المراجعة المتقابل بينهما كما انضمت
المراجعة المعنى الثاني فكذلك الموصفة ويقل بطل العقد لا حتم الامرين الموجب بحالة التمن
ويضعف الاول بما ذكرناه في القاعدة فإن شرط الاضافة بمعنى من ان يكون لها شيء بحيث يمكن
الاخبار بالمضاف اليه غير المضاف كخاتم فضة وباب ساج واربعة دراهم فانك تقول
هذا الخاتم فضة وهذا الباب ساج وهذه الاربعة دراهم كما في قوله نعم فاجتنبوا الرخص
من الارثان اي هو لا رثان وهذا ممنوع في المسئلة المفروضة لأن الموضوع وان امكن كونه لبعض
الغرفة الا انه لا يصح الاخبار بهما عنه كما لا يصح اطلاق زيد والقوم في قولك يد زيد وبعض
القوم على المضاف لأن الكل لا يطلق على بعضه بل الكل على خبره مع انه لا ينبغي كون الموضوع
بعضا من الغرفة لانها اذا جعلت بمعنى اللام كان المضاف خارجا عن المضاف اليه فنفي كون
الاضافة منه بمعنى اللام فقط وسقط وجه البطلان بالاشراك كما ضعف وجه كونها بمعنى من
على حد المراجعة فانه لا ملازمة بين الامرين بل الوجه ما حفظناه فننبه له فانه مما غفل عنه
نسبوا الفقهاء المحررين للمسئلة **فائدة التزم** الرخص حذف واخر الاسماء في البداء وجوز
الرخص في غير النداء للضرورة **واقر بذلك** فنزوع المسئلة ما اذا قال ايت طال فخذ
القاف فهي نزوع الطلاق مجرب انه افعال في الجملة والافري العدم افعال في غير
النداء على الضرورة ولا ضرورة هنا او الحاشية للصيغة المعهودة سرعا وجوز العامة القائلون
بوتوع بصيغة النداء ايقاعه به هنا الصيغة ح اختيارا ولهم وجه اخر بعد ما لا خصاصة
بالشراخي قد ينضم مدلول الكلام بحرف التقديم والتأخير الجائز من ذلك ما اذا قال على
دراهم ونصف او مائة درهم ونصف فليس النصف محلا على قول بخلاف ما لو عكس فانه محمل
انقاف **اخرى** اذا قال لا اكلم زيدا مادام عمر فاما في الاول ذلك هو لا صناع الكلام
مداه يوم انضاف عمر بالقيام فلو فقد عمر ورثتم قام انقطع النداء وح تفضي اللفظ
انه لا يثبت وعليه ينفرج نظره في باب الايمان والنداء ورثها **اخرى** ابدال الهاء
من الحاء لغيره فليد ذلك ابدال الكاف من القاف **ومن نزوع الاول** اذا قرأ في الصلوة
الحمد لله بالهاء عوضا عن الهاء والرحمن الرحيم كذلك فان الصلوة لا يطل عند من لا
يبتليها بخالفة القراءة المتواترة حيث يكون صحيحا في العربية اوجب لا يخل المعنى كما في

وجماعة من العامة ولا فري البطلان به مع مكان النصح والاعمال من افراد الالغ **منه** لو فراء
 المستقيم بالهاتف المعقودة المستقيمة للكاف وهي قاف العرب فائنا لغة عربية والكلمة
 باقية على مد اولها ولو ابدل قاف طالق بالكاف المذكورة ففي صحتهما وجهان من حيث
 انه لغة صحيحة ومخالفة المعهود سراً وهذا بخلاف الايتان بالبدال المهملة في الذب
 عوضاً عن المعجزة او بالنزاع المعجزة عوضاً عنها فائنا مبطل مع مكان الايتان بالصحح وللغة
 خلاف في ابدال ضاربي المضروب والضالين بالظاء وكذا في غيرهما بسبب التميز
 في المخرج وعدم ظهور حالة المعنى **واما** اصحابنا فاطموا القول بالبطلان بابدال الضا
 ظاء وبالعكس مطلقاً لانه نحن خصوصاً في الضالين للفرق بين الكلمة بالضاد والظاء فلا بد
 من الايتان بالمطلوب سراً في الفاشحة لسأل الله نعم حسن الخاتمة كما اصح لنا الفاشحة انه حو
 كرم وحيث انهي العرض ونتم العدد الذي مضى فاحمل الله نعم على الشهادة وتوفيقه وتصل
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم هذا الى الله نعم بهم عليهم السلام في بقوله واجرائه في مخاف
 الحشرات وان يغفر لنا ما اخطانا فيه بسبيل الصواب انه غفور رحيم فرغ من اللفظة عصر
 ابراهيم بن محمد الفوائد كما هو مقرر عن ابيهم المرحوم ملا محمد بن محمد **بسم الله الرحمن الرحيم**

١٢٢٧



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين واتباعه الأولين والآخرين محمد وآله وصحبه أجمعين
 فلما كثر كتاب عهد الفوائد الذي ألفه عمر بن قيس صاحب الفوائد الكلية في ما كان
 بعض مسائل المطبوع في أوائل الكتب المذكورة في واحد وبالعكس أحده في الإشارة إلى جميع
 مسائل على وجه يسهل تحصيله ونعم بفعلة انشاء الله تعالى **فإذا** اردت المسئلة فراجع الفوائد التي فانظر
 الى حروف الجمل موزعة بالاحرف غيب كل مسئلة واطلبها منها **فإذا** كان غيبا مسئلة فاعلم
 انها مذكورة في القاعدة الاولى **وب** هي الثانية وهكذا اذا وجدت غيبها **يد** مثلا فالدال
 باربعة والباء لعشر هي في الرابعة عشر **و** هي في المائة وعلى هذا وانما استرنا اليها في الغرض
 ستجمله ليرجع اليها في محله ويكون كالعنوان لها **و** اذا كان الحكم مذكورا في مسئلة او قاعدة
 لينتهي الى القاعدة التي قبلها فاعلم ان المسئلة لا يرد اليها فاما اذا لم تجد لها في نفس القاعدة
 فاعينها فيما بعد فاحذر المسائل والفوائد الى ان تصل الى قاعدة اخرى وان كان الحكم مذكورا في
 مقدمته لينتهي الى القاعدة التي بعد فاحذر منها وكذا ان وقع في مسئلة او قاعدة فاعلم ان
 واذا كان الفتح مذكورا في ثمانية او اكثر ذكرت حروفها جميعا فاصلا بينهما بواو اسود وعلو الله
 نصر

وغير مسائل
 جملة مسائلها في باب الفقه المأثورة

مضد البسبيل وهو حبي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة** لو حدث الصبي أو المجنون حديثا لم يجب عليها الطهارة
قبل التكليف ويجب بعده لا ينعقد صلوة غير المكلف بالحدث **ح** اذا خرج منه شيء ولم يعلم هل هو
او بول وجب الوضوء والغسل **ح** كراهة الحدث تحت المنيخ فخص بزمان الثمن **ط** الاستنجاء بالا حجارة حصى
لا غريرة **و** يجب الاستنجاء غسلا عند القدز الماء ونحوه عند وجوده **ف** الطهارة بالماء المسخن بالشمس
للأجباء وبالنار للموتى مكروه **ب** بل يغتفر في المسحات الثلث تلك مواضع لم **ح** تقدم عند الجمعة
تخالف غفر الماء **و** اذا صح الرأس بازدياد اصبع بعد بوصف بالوجوب **لا** او صح جميع مقدم
راسه هلياب **ام** **لا** يخرج في صحه صماء فضله للباء في الآية **ق** دخول المرفق في الغسل والكعبين
في المصهل صالحة او مقدسة **ف** يجب غسل جزء من الرأس والرقبة في غسل الوجه وعند خروجه من الغسل
في غسل اليد وجزء من الشايف او ما يجاوز الكعب في مسح الرجلين **ح** وكذا يجب في الغسل ارجل خروجه من كل
أجزاء من حد الأعضاء **ح** وغسل العورتين مع الرجلين ولا يغسلان عليهما ولا يؤخران **ب** لو شك في عدد
الغسلات بنى على الأقل **ص** الطهارة بالمعصوب باطلة **م** غسل الجنابة واجب **ح** لو حدث
أحدان كبر في فوي بعضهما بعد رفع الجميع **ام** **لا** **ص** لو وجد على بدنه او ثوبه المختص من أحكام نجاسة
خارجة او جنابة ظاهرة **ص** فقد المندوب تقية حيث لا ضرر **ح** **و** يكره فيه كذلك مع
خوف الناس على العامة **و** لو شك المتوضي عند جلوسه في موضع التقية او مسح خفه كذلك واني
بالمسح بطل **ب** تحقيق الاستغانة المكروهة في الطهارة **ف** لو شك الخاضع في انقضاء أيام
العادة مع استمرار الدم فالأصل بقاؤه **ص** وكذا لو شك في انقضاء المدة التي يحقق معها اليأس
ص لو شك في كونها فرسية فالأصل عدم كونها منها **ص** المسحاضة رجع الى عادتنا عند الاستغناء
بهم الى التيمم الى تسامها ثم الى الروايات على ما فصل **ح** لو أكره على وجلي كما يصح لم يجب الكفارة
والرجح **ب** لو ضلت المرأة طرزا الحوض في أثناء الوقت بل يغتفر عليها تقديم الصلوة في الوقت
الموئع **ام** **لا** لو ضل الناس والمجول انقطاعه في بعض الوقت مقدار الصلوة وجب عليه
توخيها **و** لو دخل وقت الصلوة فحاصت او نقت قبل مضي زمن سجدها فلا قضاء **ب** لو زال
العذر أخر الوقت وقد بقي مقدار ركعة مع باقي السرايط وجب **ب** لو جهل الميت الى الغسل
وحمله الى المغسل وضده وكفنه والصلوة عليه وحفر قبره ودفنه فيه واجب على الكفاية
ح لو أشبهه موثقا المسلمين بالكفار وجب غسل الجميع وكفنههم والصلوة عليهم محضضا
للمسلم بالنية **ح** **لا** هل يجوز كفنه الكافر في الحرب **ام** **لا** **و** اذا لم يعرف ان الميت مسلم سجد للدار

من لم يعلم بل هو شهيد لا وجب عليه وتكفيه **لو** اكره على ترك الوضوء فنتيم لم يقض
 اذ وجد المنيم الماء ويمكن استعماله انقضت نيته **لو** اذا عرض له مانع من اكمال الطهارة المائنة
 بل ينزل ما حكم به من الانقضاء **لو** هل يعجز في الضرب لاعتداد ام يكفي المنيم الوضع **لو** دخل
 في الصلوة بالنيم هل يجوز له الاجتهاد في ابطاله بوجوب الماء ام لا **لو** طلب الماء ثم صلى بالنيم
 دخل وقت آخر هل يجب تجديد الطلب **لو** اذا اشبه التوب الخبز في باب طاهرة محصورة
 منه يجد الظاهر وجب تكرار الصلوة فيما بين يده الخبز الواحد **لو** لو خفي عليه مقدار العفونة ولم
 يجد مفرقا ما حكم به **لو** اكره عليه ذبائح الميتة طهره عند مصلته به **لو** يخضو قوله صارا
 بلغ الماء كرا لم يجل حثا **لو** قال لا يقبله سائلة لا بخير الماء القليل بموته فيه **لو** واشبه
 انما يجز او ميت بمذكي ام محرم باخيه اجنبية الجمع مع المحرم والافلان **لو** وجد باسعر وخطا
 ولم يد رهل هو من كراول اللحم ام لا **لو** هل استعماله ام لا **لو** واشبه الدم الطاهر بالخمر والمعتق
 عنه حكم بالطهارة والعصف **لو** لو يعلم النبي مثلا بل هو ضاح او مملوك هل غسل استعماله ام لا
لو لو علم نجاسة الماء بعد الطهارة وشك في سبغها عليها فالاصل عدمه واول علم سبقها وشك في
 بلوغ الكربة فالاصل عدمه **لو** والشك في الفعل مطلقا بعد الفراغ منه لا ينفذ اليه **لو** منه
 الضئيل الواقع في الماء القليل بعد الارصه بما يمكن موثقه واشبه استئثاره ونه البهاج **لو** وضع في الماء
 القليل رونة وشك بل هي ما كرا اللحم الا او فاش فيه حيوان وشك بل هو زهرام **لو** وضع
 الذباب على نجاسة رطبة ثم سقط بالفرس على ثوب وشك في خفاف النجاسة **لو** واخره والبد
 بالنجاسة او الطهارة مثل **لو** لو يثقل طهارة ثوب او ماء او أرض وشك في زوالها او بالعكس
 استصحى الميثق **لو** واخره خبر الطهارة او رثت عليها الفرائ هل يقبل ام لا **لو** لو وجد كلب
 حار جازيت فيه انا ومكونه ومعه ارض ميا سرة هل يجوز ام لا **لو** البلد الخارج بدون الاستبر
 خروعه طاهر **لو** غيبة المسلم بعد نجاسة مظهره لبرطها **لو** غشاة الحمام بل هي طاهرة ام لا
 طين الفرائق اذا غلب على الظن نجاسة هل يحكم به ام لا **لو** ما يابى على الخافين مما يقتر فيه التذكية
 بل هو طاهر ام لا **لو** الجلد المصروح في بلاد الاسلام بل يحكم بطهارته ام لا **لو** لا يخرج النساء
 والخنا في البيضاء في نزع الزواح **كتاب الصلوة** الصلوة في الاوقات الخمسة المكروهة
 الصلوة في الاوقات **لو** كراهة الصلوة في الاوقات الخمسة هل يشترط ام لا **لو** لا يكره القضاء
 في الاوقات المكروهة **لو** الشفعا المعبرة في العشاء هو الاحمر لا الابيض **لو** لو شك في دخول
 الوقت

الوقت فان كان له طريق الى العلم لم يصح بدونه والا بنى على الظن لو شك في خروجه فلا صل
بقاؤه لو اجر الواحد للعدو ورد حول الوقت قبل **ص** هل يقبل اخبار الموزن غير المقر
ام لا **ص** و **ف** لو اجر الواحد يكون الجدي في محله المقر هل يقبل ام لا **ص** اذا اجهد في
ثم حفر وقت آخر فيجب جدد الاجتهاد ام لا **ف** اذا ظهر خطأ المجتهد في القبلة هل يجب
عليه القضاء ام لا **ف** اذا ادرك ركعة في الوقت هل يكون مؤذيا للجميع ام لا **و** اذا حرم بالصلوة
في وقتها ثم صدقها هل يكون البطلان قضاء **و** لو ضل صلا المانع قبل احوث الصلوة فصدقت
و لو اخرتها فاحد ما كان الفعل بعد ما هل يصير قضاء ام لا **و** الصلوة في المكان المعصوب باطلا
ب لو اذن المالك مطلقا لم يدخل الغاصب **و** التوب المكي غير المحرم وغيره اذا شك في اشهاد
الحرم هل يجوز له ام لا **و** هل يجب مع الكافر من الذهب والحرير ام لا **و** لو صلى منحيها للمقصود
غير مشترط هل يصح صلوة ام لا **و** يجوز الصلوة في بيت غريب في الحاجة وان كان الظاهر
جاسها **و** لو صلى ثم وجد على ثوبه او بدنه نجاسة وسك هل تحققت قبل الصلوة ام بعدها
ص لو سمع مؤذنا بعد مؤذن هل ينجى له اجابة الجميع ام لا **و** هل يسمع له حكاية اذان نفسه
ام لا **و** اذا لم يسمع بعض الفصول هل يحكيه ام لا **و** تحقيق قوله صخرتها النكير وخلقها نكاح
و لو كبر بغير العتبة او بمرافقه هل يخبر في النكير والتليم بغير المعصوم نظرا في عموم اللفظ ام لا
و اذا انت المراءة بدناء الاستفحاح هل بقوله وما انا من المشركين او من المشركات **ب** لو قال
الحمد لله بكسر الميم هل يصح ام لا **و** لو قرأ الحمد لله بالهاء او الرحمن الرحيم هل يصح من حيث انه اخذ
عريته ومثله قراءة المستقيم بالفاء المشبهة بالكاف **و** لو ابدل الذاك المعجز من الذين وحده
ذايا بطل وكذا لو ابدل الضاد وظاه وحده **و** لو شك الكفا والنامين للنفقة لم يطل **ب**
لو سمع ملحنا في صلوة هل يجب عليه تنبيه ام لا **و** استحباب الجهر بالسبيل في مواضع الاختفاء
استحباب الجهر بالقراءة في الجمعة وظهرها **ب** استحباب قراءة سورة معينة في الفريضة والنوافل
ب استحباب جهلا امام بادكار الواجبة غير لقراءة والاختفاء للمأموم لو صلى **و** لو سلم
على المصلي فرد غير هل يجوز له الرد ام لا **و** لو زاد على السجدة في الركوع والسجود هل يوصف
الزائد بالوجوب ام لا **ب** وكذا لو زاد على التسبيحات الاربع في الاخيرين **ب** لو زاد على التراتيل
الحجرات التسبيح هل يجب كمال ما سعى فيه زائدا ام لا **ب** حليته الاسترخاء عبادة او عبادة
ف لو قال في الشهادتين لا اله الا الله وحده لا شريك **ب** لو قال لشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك

او قال وحده لا شريك له ثم قال واسهذان محمد رسول الله او قال عبده ورسوله الله او جمع بين ذلك
 هل يرفع ام لا **لا** لو قال اسهذان محمد رسول الله يرفع **فيم** يخص الكلام المبطل للصلوة **فان** لو ترك اداء
 الدين مع المطالبة واستغف بالصلوة مع السعة هل يرفع ام لا **لا** لو ترك المجدل رد التلويح هل يبطل ام لا **لا**
 لو وجد في المسجد جماعة مكنونة ثم صلى مع السعة هل يرفع ام لا **لا** لو اكره على مقصد في الصلوة هل يرفع ام لا
لا الجف من استجاب بالحجة من حيث لم يخرج الوجوب **لا** اذا بطلت بالحجة يخرج وفيها قبل ادراك ركعة
 هل يقبل ظهر ام لا **لا** اذا اذن السيد في صلوة الجماعة وجبت **لا** الدعاء في خطبتها هل يجوز فيه لا **لا**
 على الموضين ام لا **لا** المولات فيها وفي خطبة العبد واجبة **فلا** لو صلى جثمانان فصاعدا في
 منبر واشبهه الشق والافران **لا** لو شك هذا ذلك الامام راكعا او رافعا **لا** لو خطب الامام الجماعة
 بانك العدد واحرم به ثم لحقهم عدد اخر واخر صوامع الامام فانقض الشايعون هل يرفع ام لا **لا** اذا
 حضر الجماعة لا يقعد كالمراة هل يرفع شره قبل خروجه بعد المعتبر ام لا **لا** اذا حضر الجماعة لا يرفع
 به كالمراة هل يرفع شره قبل خروجه بعد المعتبر ام لا **لا** اذا خطب الامام بغيره الامام موم بالشيخ
 او القراءه فاصدا النبيه فطما **لا** لو بناه الامام غلما موم لم كر من الهدر المعتبر وكان
 بينهما شخص يحصل به الاتصال **لا** ولو انقضت صلوة الواسطة او منشا وانقضت المعتبر
 الافراد والتقدم لو صلى خلف لا يقعد وجب بالسورة او التلويح وهو لم يقعد او فقل
 منجا هل يرفع قد وندام **لا** اذا صلى على الجبارة واحد مكلف كفي وهل بشرط فيه العدالة ام لا
 ولو كان غير بالغ هل يرفع ام لا **لا** لو صلى عليها اكثر من واحد دفعه متعاقبين فاجمع واجب
لا لو نوى الصلوة على الجبارة بالكره لرفع الا مع قصد الميت **لا** صلوة الزلزلة يجب على
 الفور ولو اخل به يقبض **لا** لو علم الشهور وشك هل هو موجب للسجود ام لا او علم الجاه
 وشك هل مع الشهور **لا** او علم احضاره فيما يوجب الاحياء او التلافي **لا** لو سعى بعض
 الافعال غير الاركان لم يبطل **لا** لو شك في شيء من افعالها بعد الفراغ لم يلغ **لا** لو شك
 بعد خروج الوقت في الصلوة لم يلغ **لا** لو شك في الافعال او الركعات ثم غلب على ضيق
 بني بني عليه **لا** كبر الشهوة يفي على وضوح المشكوك فيه **لا** هل القضاء واجب على الفور والترك
لا لو نسي صلوة من الحسن ولم يعرف غيرها وجب عليه الحسن او ثلث فربض **لا** لو يقن فساد ههارة
 من الحسن فذلك **لا** ولو كان صائرا فالحسن او ثمانية مطلق ومغرب والواشبهه السفر والحضر فالثالث
لا يجب الفضل على النائم والسكران **لا** قوله من تمام غرض صلوة اوليتها بدل على ان التارك عند لا يقض

افهم الاداء

والجنت شرعية قضاء الصلوة وغيرها **مسد** لو شك في افعال الصلوة في وقتها وجب
 لا بعده **مسد** يجب اخذ الثلاث في صلوة الخوف مع الاختيار **مسد** المني والاسند بار لا يبطل صلوة
 الحرف وهل يبطلها العقد غير الكنية غيرها ام لا **مسد الزكوة** دفع الزكوة واجب على الفور حيث
 يجب وكذا المحرك كالدين عند المطالبة **مسد** لو قال لو كبدت ارضي زكوة الفطور خرج الوقت
 قبل اداؤه لو زاد في الزكوة غير الواجب هل يوصف بالوجوب ام لا **باب** الاسند لا يعل
 وجوب زكوة الجند ونحوها ما وقع فيه الخلاف لقوله نعم خذ من اموالهم **مسد** هل يجوز اخراج
 الفضة في الزكوة ام لا **مسد** التل هل يلحق بالخطبة ام بالشهرام حلت براسه **مسد** لو وجب عليه
 زكوة او خمس او غيرها وشك في اداؤها فالاصل عدمه خلاف ما لو علم الضاب فخرج **بعضه**
 بحيث يشك في بلوغ الباقي فانه لا يسطر الواجب **مسد** لو شك في ثقل الوجوب بالمال ابتداء
 فلا صلوة **مسد** العبد لا يقبض خيره هل يجب نصرته ويجب يجوز غشقه عن الكفارة **مسد**
 الزكوة يجب في العين **مسد** هل يجوز تخصيص بعض الاضمان ام يجب التبع **مسد** **فصل الصوم** **المندوب**
 وسفر **باب** صوم المدر الى طعام **باب** الصوم يوم غزوة مع الضعف واستثناء الهلال **باب**
 صوم النائم **مسد** الاكل سهوا في الصوم لا يفيد **مسد** اذا فعل موجب التكفير في رمضان ثم
 حرق وانما هذا يسطر الكفارة ام لا **مسد** اذا نذر بعد وجوب الكفارة وسقط عنه الصوم
 هل يسطر عنه الكفارة ام لا **مسد** لو اكره على تناول مسند الصوم هل يفيد ام لا **مسد** هل
 اثم الكافر على الاكل وهو في شهر رمضان **مسد** الصوم الواجب سفر باطل عند الاستئذان
مسد حكم النازلة من الراس **مسد** لو طعمه فوصلت الطعمة الى جوفه مع قدرته على
 رفعه هل يفيد ام لا **مسد** لو فعل مع الصائم ما يفتني الاضمار مع قدرته على رفعه هل يفيد
 ام لا **مسد** لا يصح صوم العبد ندبا بغرا من سيده وان لم يضره **مسد** يجوز الاجتهاد في الليل
 وان رجي العلم **مسد** لو شك الصائم في دخول الليل او النهار استصحى المعلوم **مسد** سجادة الواحد
 بالهلال هل يفيد ام لا **مسد** لو شك في انقضاء الشهر يعني على تمامه **مسد** لو شك في السنة
 بعد الزوال لا يلتفت **مسد** لو شك في دخول الليل ولا يخرج الى العلم يعني على الظن **مسد**
 لو عنت السجود هل يعمل على تمام ام لا **مسد** **فصل الاعتكاف** سهو المعتكف لا يفيد **مسد** لو نوى الاعتكاف
 كالصوم **مسد** لو اخرج المعتكف مكرها لم يبطل الا ان يجول زمانه **مسد** يجوز للمعتكف الخروج
 من المسجد لاجل الاكل الا ان يكون مخرج او معلو الباب فوجهان **مسد** لو شك المعتكف

هل خوجه طوبى يخرج عن الاعسكاف ام لا فالاصد المصلحة هو الاعسكاف فيقبل الشر والغلبي على
الشر **فصل في الحج** الحج واجب على الفور عند **الط** اذا لم يكن له حج ثم ما قبل التمكن منه هل يجب
ام لا **لا** ولو ذهب فانه قبل مضى زمن يمكنه فيه الحج **بو** اذا وجد المصوب من الحج هل يجب ام لا
كا الحج المندوب بدون اذن الزوج والمولي باطل **ب** لو اذن السيد في رجل المحرم وجب عليه الحج
او العرة **نا** استجاب الطرولة بالتمني في موصفه واستجاب الطرولة في واري محشر **ب** لو احرمت بالحج
ثم افسده هل يكون الواقع بعده فضا ام لا **لا** لو فعل الممنوع سهوا لم يفسد احرامه **به** اذا جاوز الكاثر
المبقات ثم اسلم هل هو كما لم يفسد او لا **لا** لو قال احرمت كاحرام زيد **فنه** ولو غلط بالحج بالقدوم ثم
يوم الثامن لم يخرج خلافه **نا** لو اذن في الحلق غرضناه هل يوصف بالوجوب ام لا **لا** او اهدى
ازيد من واحد هل يجب الاكل من ازايد ام لا **لا** لو ضحى بازيد من واحد استجبت الاكل من الجميع
هل ينوي على ما راد من واحد الوجوب ام لا **لا** لو نذر النخبة بحيوان معين لما قبل امكان
ذبحه **ف** يلو حلق الشعر وتقليم الاظفار لم يند النخبة **ل** اذا احرم في ملكه صيد فمات قبل
التكثير من ارساله **بو** لو اكره المحرم على قتل الصيد فلا حمان **بو** لو اسأجره للحج عنها فاحرم عنها معا
لم يفسد **نه** رجل النبي صلى الله عليه واله من ثيبه كذا ابتداء لا اتفاقية وكذا نزوله بالمحصب وغزابه
وزهايه في العبد بطريقه وعواه من اخرج **في** لو حلق المحل راس المحرم مع قدرته على منع لزم
الكفارة **ح** لو شك هل احرم بالحج قبل اتمه ام فيها كان محرما بالحج **ص** نخصي الاحرام من غير المبقا
وفي غير اشهر الحج من الحديث **فصل في الجهاد** الجهاد واجب على الفور حيث يجب **ط** رد السلام واجب على
الفور **ط** ووجبه على الكفاية **ح** وكذلك النفقة وحفظ الفران ومعرفة المحتاج واقامة
الحج العلية **ح** لو سلم على جماعة فترك اكثر من واحد **ح** لو سلم على جماعة منهم رئيس هو المصوب
بالسلم هل يكفي رد غيره ام لا **ح** هل ينفق استخفافا الشك في الاذن الاقام ام لا **ط** لو فطر
بعض المتركين الهدنة ومكث الباقون هل يكون نقضا منهم ام لا **ح** لا يقبل الصبي وان امكن
بالوقفة او في استيصال الابنات بالذواء قبل **ص** و **ح** لو ادعى بعضا فانه هل يقبل ام لا **ح**
الامر بالمعروف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور **ط** هل وجوبها على الاعيان ام الكفاية
ح ه البيع بيع العريشة في البيع وغيره من العقود اللازمة **ك** لو قال يتركك بمعنيك
ح كا ولو دفع اليه فالا وقال اعطاني شئت هل يجوز له اخذ منه ام لا **س** لو قال يتركك
او اوجرت رهنه وخوه هل يصح ام لا **ط** لو طالب كورا وانا فقال يتركك وخوه لم يدخل

الأشع مضد من **سب** لا يكفي الكتابة بعد البيع وغيره من العقود والذمة مع القدرة على النطق **ح** لو قال
بعثك بدرهم ونصفه فالتمن درهم كامل ونصف **ق** لو قال بعثك بفتح الباء هل يصح أم لا **ق** لو قال بعثك
الذبة وحملها أو مع حملها وكان بايعا صح ولا **فك** لو جله إلى غرض التفرغ وسخه أو وسطه على ما جمل
لو قال المالك بعد عقد الفضول لا أخبر هل يكون ردًا أم لا **ح** لو اشترى عبد أخذ منه من غير أمره لم يعد
نظرًا خلافا لما ارتبط به منه **ح** لو باعه ثمانية ووصفه درهم من كل عشرة **فنا** لو باع العبد المأذون
أو غنقه هل ينزل أم لا **ح** لو أخرج أحد المبتاعين من المجلس كرها لم يطل خياره **ح** لو أكره المشتري
على قبض البيع دخل في ضمانه إن كان المكره البائع حيث يجب قبضه **ح** لو أكره على البيع بغير حق لم يقع
وكذا غيره من العقود **ح** بيع العرايا رخصه **ح** التواخي على البيع خذرا من غلب **ح** لو باع ثم ادعى عند
إراوة المعنى من اللفظ **ح** لو باع الشغل لم يدخل الحايط **ك** لو أسلم إليه في بني على أن يسلمه في البلد
الفلاني كفاه تسليمه في أول حي من البلد **ل** لو أسلم في بني على أن يودبه في يوم كذا الرباع أو أجز
كذلك هل يصح أم لا **فند** لو أجل البيع إلى خمادي أو بيع حمل على امرئها ومثله الخمر ومثله **ل** بيع الربوا
والفر باطل **م** حرار بيع ما رفع فيه النزاع استناد إلى قوله نعم وأحل الله البيع **ح** لو أذن تعبد
في بيع ماله أو جاريته هل يجب له بيع نفسه وأجاز ثلثه أم لا **س** بيع العرصة مستثنى من محرم بيع
المراشنة وطفيه عليه السلام غرس الرطب بالتمر **سد** إذا قلنا بالخالف عند الخالف في التمسك بخلاف
ما عينه لا يكاد هل يكفي غير التمسك بالجماعة بين النبي والنبات أم لا **سط** لو قال بعثك الصبر الآخر
منها لم يقع أو الأضاعا وأراد واحد غير معين وبأني فسام الصبر العشر **ع** الهني غريب عالم يقبض
هل يقبض بالطعام أم يغم ما كمال ويوزن **ح** لو حضر المالك عقد الفضول لم يكن الجارة **ح**
لو صح أخرج أحد المبتاعين من المجلس كرها فان لم يقع من التلغظ انقطع خياره والأقل **ح** لو باع
شخصا بالغا ومساكن هل يكون انقار عكده أم لا **ح** المنع من بيع كل رطب يساويه **سد** ابتداء
خيار الرطب هل هو من حين العقد أم التفرق **ند** لو ادعى المشتري العيب ونفذه فالأصل عند
صو لو شك في انقضاء مدة الخيار فالأصل بقاءه **صو** لو قال بعثك الشجرة بعد ثباتها
وقال المشتري قبله قدم البائع **صو** لو اختلفا في غير البيع حيث يحمل أو انقضا على غيره واختلفا
في نفذه وناخذه أو وجداه نالفا واختلفا في التقدم **ح** لو ادعى ثمانية وهو صبي ومحنون
ومحور من العقود **ح** لو كان التمسك في يد المسلم إليه واختلفا في قبضه قبل التفرق أو بعده أو
بالعكس لو قال فسخ في وقتي وانكر الآخر **ح** بكرة معاملة الظالمين وفرا لا يتوفى المحارم

قوله لو نفق المستعير على العين **هـ** لو ناله شتمه فقل اعزها لنفسه فيها **ك** لعمري انك هذا ما كنت تقدر
وقد اهل تجاوزه ام لا **ق** الغاربه هل يضمن مطلقا ام لا بالشرط **فصل اللفظة** لو نفق الملقط هل يرجع
التعريف واجب على القور **ط** لو نفق الملقط ثلث اللفظة قبل التعريف او المحل ضمن **ص** لو ادعى
اللفظة مذبح وعرفها باوصاف خفية هل يجوز رفعها اليه ام لا **ص** لو وجد على الكثر اثم الاسلام
في بلاده هل يلفظ **ط** لو ادعى في بلد غيره ثم قال فله خمسة **ك** لو قال فدخل داري فله
درهم فدخل دار اثم اخبر اسحق درهمين **ل** لو قال لجماعة كل من سبق منكم فدا ديار فسبقوا ثلثه
او اقله على **م** لو قال لغيره اذا قرأت القرآن فلك كذا فهل يتوقف الاستحقاق على قراءة جميعه **و**
بعضه كون عرض الحمال حرمولا على بعض الوجه **ط** يصح ضمان مال الحماله قبل العمل على قوله **ط** لو قال
راخري بقدوم زيد او بموته فله على كذا فاجره محرم كاذبا هل يضمن ام لا **ص** لو قال حصلت في بلد
قبل المحل وقال لا اخبر بعد **هـ** لو قال فسبقوا الى كذا فله كذا **ق** لو قال اذا فعلت كذا فلك
على درهم ففعله ثم اخبر هل يضمن ام لا **ق** لو صدر الخراج على المالك بغيره هل يضمن ام لا
فصل العصب لو عصب لوجا وادخله في سفينة واشتبه لزمه نزع الجميع ولو كانت في اللجة وحيد
العرف لم يجز النزع الا ان يشرف سفينة المعصوب منه على العرف ايض **ي** لو اكره المعصوب
على اكل المعصوب وانكاه لم يبرأ الغاصب **ز** اذا عصب خراجا في موضعين فباعهما فلهما
ر لو ائلف شيئا بغيره فلكه ضمن **ح** لو ائلف شيئا بغيره فلهما فباعهما فلهما فباعهما فلهما
المسحق **ح** الامنة الزانية بغير ان يولاها هل يضمن خراجها ام لا **قوله الجارة** لو استأجر رجل
له مدة حمل على ما جرت العادة بالعدل فيه دون غيره **ع** الهني خجارة الارض للزراعة
بالحنطة والشعير هل يخضع بما يخرج منها ام لا **ح** لو استأجر لصبي مدة يبلغ فيها بالسن له يصح
في المعاملة فيه وفي الحمل برأعي **ص** لو اجر عبده او سلمه ثم ادعت اباه فريده او رخصه
ص الوكالة لو ادعى الوكيل والعين **هـ** لو وكل في زوجة في وقت فخرج الوفا قبل
معه **و** لو خرج الوفا بعد زيجها وقبل نفقتها **و** اذا كالم بيع هذه الثلثة في هذا الشهر فلم
ينفق ببغها فيه **و** لو وكل في عتق عبده او طلاق زوجته في وقت فخرج قبل الفل **و** لو وكل
في عتق عبده او طلاق زوجته في وقت فخرج قبل الفل **و** لو وكل في بيع مناعة بمائة جان
بارد **ك** **و** لو قال بيع وليا لم يورث هذه العين بعشرة وكانت لشاربي لم يضمن البيع مطلقا **و**
بيع لولي ولا يبيع باكر من طاقه او قال بعه بمائة ولا يبعه بمائة وخمسين **ك** لو قال لو كبله اقبل كذا اثم

قال افعله في هذا اليوم او في هذا المكان **ح** لو قال لعه يوم كذا او مكانه كذا غيره من العقود والايضا
ح لو وكل جماعة في بيع او تزوج ونحوه ثم خصص واحدا بالاذن لا يكون رجعا عن الاصل **ك** لو قال لو يد
 من وبيع هذه السلعة هل يكون امره الثالث ام لا **ل** ولو شرط الثالث قبل الاذن الثاني هل ينقد
 نضره ام لا **ل** لو كان له وجهان فقال لعه طلق زوجتي بالانكسار او بغيره وقال اعني عبدي كذا
 له نطق المارئة او عبدي **و** لو قال لو كبله ببيع هذا العبد فباعه فزاد عليه عبدا بعبيل وبعد بشرط الحيا
 ففتح المشتري لم يكن ببيعة ثانيا **و** لو قال لشخص ببيع هذه السلعة فقبضها الشخص واخر بغيرها فقلت هل يضر ام لا
ط لو قال لجماعة ببيع هذه السلعة قال لهم زوج في شرط اجتماعهم **و** لو قال لو كبله في رجل
ن لو قال لو كبله ببيع يوم السبت هل يتم الاول وما بعده ام لا **و** لو وكله ببيع شيء هل يجره ببيعة
 فريضة ام لا **س** لو قال لزوجته طلقني فليس لي من ثمنك هل له ان يطلق نفسه ام لا **س** لو قال لو كبله في الضيف
 اشتره لي الميراث سراؤه في الشئ **س** لو قال طلق هذه اليوم وزينب ونحوه من النكاحات هل الظرف
 اليها ام لا **ف** لو وكل شخص في اغناف واحد منهم هل يبيع الجميع ام لا **و** لو قال لو كبله اعني هو لا
 الا واحد **ف** لو وكلت المرأة جماعة في تزويجها ثم اذنت لواحد معين هل يكون صفا لغيره ام لا
قا لو وكل في تزويج ابنته محمد موش موكل وروى النكاح وشك في السابق **ح** يقبل شهادة
 الواحد في غزل الوكيل **ص** لو كان وكيلان فقال احدهما لعينك هذا مثلا وقال الاخر بكذا اهد بضح
 ام لا وكذا غيره من العقود والايضا **ث** لو قال الوكيل لعينك ثوب زيد الفلاني ربيعة وكتاب
 زيد واراد به الاول هل يبيع ام لا **ح** لو قال لو كبله خذ داري فاطمه شيئا فدخل صبي او تحبون
 جازا طما طما هما **ث** ولو دخل دابة هذه اطلقها ام لا **ث** لو قال انط فلا ما شئت بخبري بانه
 ساء لو كبله **ث** لو كبله لو كبله ان جاء فلان ببيعة بكذا ثم قال ان جاء الوكيل ببيعة بخبرين
 صح ببيعة بخبرين **ح** ولو قال ان جاءك ببيعة بخبرين صح له واخر **ح** ولو قال وكلتك في ان يبيع
 كذا فلبس له التوكيد ولو قال في ببيعة جاز **ك** لو قال لو كبله اغناف عبدي ببيع داري فاصلا
 لك مو وكذا غيره من العقود والايضا **ث** لو قال ببيع هذا العبد مع هذه الجارية هل يقضي الضيف
 فاعا قبل البيع فباعه ثم خلفا في الحال **ك** لو قال ببيع هذا العبد مع هذه الجارية هل يقضي الضيف
 الواحد ام لا **ك** لو قال لو كبله ببيع بكم شئت او با شئت او كيف شئت على ما جمل **ل** لو قال ببيع ماء
 من موابل وافض ما شئت فزاد في حل على البعض **ث** او قال افض خفي من فلان ارايتم خفي
 الذي على فلان والفرق بين الصنفين **ث** لو وكل في بيع غير لغفر الي يوم الخميس مثلا هل يخل

ولو قال لو كبله ببيع
 في هذا اليوم او في هذا المكان
 او في هذا اليوم او في هذا المكان

الخ

الخليل ام لا وكذا غيره من الاجال **فج** لو قال اشترى دارا في البلد الفلاني على ما جمل منه **فقد** لو قال
 وكلتك في بيع الدار والنوب او في شراهما هل يقتضي الجمع ام لا **فج** لو قال خذ مالي من زوجي وطلعتها
 هل يفيد الترتيب ام لا **فقط** لو قال بيع هذا وهذا نهى باللفظ المذكور وقال بيع هذا او ذاك هل
 ام لا **فج** لو قال وكلتك في بيع العبد لو لا فدل كذا اهل بفتح ام لا **فج** لو قال بيع هذا او ذاك
 مراد المعينة وهو ذلك **فج** لو قال لو كبله مع عبدي ان فدل كذا بالفتح باعه منجزا **فج** لو قال
 في استنفاة حقوقه وما يجب منها وفي بيع ملكه وما سواك او تزوج امرأة وطلعتها او شراها
 وعنفه او استدانه دين وقضاه **فج** لو قال لو كبله فمئذ لهذا المال
 طلبه العلم والبراءة الصالحين هل يعود اللفظ الى الجمع ام لا **فج** لو قال لو كبله مع عبدي
 اجمعين وهو هل يقتضي اخذ العبد في الوثاق ام لا **فج** لو وقف على الفقهاء او وقف
 على مكان موضع فخرج احدهم كرها هل يخرج عن الاستخفاف **فج** لو غاب واحد منهم لم يطل حقه
فج لو وقف على خضاة القرآن هل يدخل زليخة بعد خضاة ام لا **فج** لو وقف على مؤنة
فج **فج** لو وقف على مؤنة مولده وليس له الا اولاد **فج** شرا ووقف مدرسة على مدرستها
 ان يلقن كل يوم مائتين من علوم ثلثة هل يكفي الواحد **فج** لو وقف على الفقهاء وكان فقرا دخل
فج لو وقف مسجد على المسلمين ودخل فيه الا ان يصرح باخراج نفسه منهما **فج** لو وقف على الاكبر او
 ابيه او لافقه وكان هو الاكبر **فج** لو وقف على بني زيد لم يدخل الاناث ولو وقف على بني هاشم
 وهو دخل **فج** لو وقف على اولاده واولادهم المحتاجين هل يكون الحاجة شرا في الجمع **فج** لو وقف
 وقف او وصي الفقراء انصرف الى فقراء ملذذ الموصي والواقف **فج** لو استفاض ان الملك الفلاني
 وقف على المسجد وفي البليدة عدة مساجد كيف الحكم **فج** لو وقف على مكان محل معين فباع بعضهم
 افضى الترتيب **فج** لو اقتصرت على اولادهم واصناف الباقي هل يقتضيه ام لا **فج** لو وقف على زيد
 ثم عمرا افضى الترتيب **فج** لو وقف على اولادهم وان اولادهم محتاجين هل يكون حالهم
 او خراجها هل يصرف نصيبه الى صاحبه ام الى الفقراء **فج** لو وقف على اولاده لم يدخل اولادهم
 ولو ذكرهم دخلوا وان كانوا معدومين **فج** لو وقف على مسجد سبينة لم يصرح ولو قال على هذا
 وما سبينة صح **فج** الوصايا لو وصي في الكفارة الحجرة حصلة معينة زيد على غيرها من الخصال
فج لو وصي باخراج زيد من حصلة فيها هل يجب الزايد من الثلث ام لا **فج** لو وصي بعين
 ثم قال هي حرام على الموصي له هل يكون رجعا ام لا **فج** لو قال اوصيت لزيد بمائة ثم قال

لو قال وقف على زيد ثم عمرا
 فافضل من وقف على زيد
 فانما احداهما هل يصرح بغيره

اوصيت له فخمين او عكس لوصي بعين الزيد ثم اوصي بها لعمرو مخرج **كط** و **صر** لوصي
 له بدنيا رحل على الذهب **كب** لوصي له بدانية على ما جعل **كب** لوصي لزيد والفقراء مثلث
 ماله وزيد فقيرا يكون نصيبه باكثر من الثلث وفقير على الاجازة **با** لوفال لجماعة اوصيت اليكم
 افضى الجماعة **مو** لوصي بما جعل هذه الشجرة او الجارية ولم يبين المدة هل على المجدد ولكن
 هل يدخل الجميع ام الاولى خاصة **فط** لوصي للفقراء هل يجب عليهم **لا** لوصي جميع
 غير مضاف ولا مقرر هل يفيد العموم **لا** لوفال ان ولدا ذكر فله الف وارثن ثمانية فلو
 ذكرين او اثنتين **ند** لوفال اوصيت لزيد بمثل ما اوصيت لعمرو كان نصيبه بمقداره **ح**
 ولو خلف البناء هل ينضم اليه ام لا **لا** وكذا لوفال اوصيت لعمرو كما اوصيت لزيد **ح** انما
 عدالة الوصي **ح** لوفال اعطوه ثلث مالي الا كثيرا او الا قليلا او الا شيئا **عب** لوصي لزيد
 لغيرة ذابن وثلثه للفقراء وزيد فقير هل يعطي من الدنانير شي من الثلث ام لا **ف** لوفال اوصيت
 لزيد هذه المائة ثم قال اوصيت له بمائة او بالعكس هل يحمل المطلق على المقيد ام لا **ح** لو اختلف
 الموهوب له والوارث في رفع البهائم في المخرج **ح** او المرض كيف الحكم **مو** لوصي بما جعل
 ثلاثة ما يتفق وجوده حال الوصية **مو** لوفال اوصيت لعمرو بالذي اوصيت لزيد ونحوه كان
 رجوعا **صر** لوصي او نذر او وقف لا يفي اولا زهدا ولا علما ولا اعتقلا ولا اجلا ولا احمقا
 ونحو ذلك **فط** لوصي من الناس اليه الا اقرب اقاربه او وقف عليهم **فط** لوفال اعطوه
 اكثر مالي على ما جعل **فط** لوصي او نذر باقل ما يكسبه من ركب سوى مئة **فط** لوفال
 اوصيت اليك بان تسكن هذه الدار وبان يخدمك هذا العبد **فك** لوصي لقوم زيد لم يرد
 الاثاث **فلب** لوصي له بدراهم على ما جعل **فك** لوصي باقل عدد الدراهم مثلا على
 ما جعله **فله** لوصي بما جعله الدابة او الشجرة مثلا الحادث دون الموقوف **فا** لوفال لا قبل
 هذه الوصية هل يكون رد الم لا **فب** لوفال ان كان في صحتها ذكر قدر هان او انفي قدرهم
 او قال ان كان الذي في صحتها الى اخر **فند** لوصي بعين رغبة سالم وعائمه وصاف
 الثالث عنها كيف يصنع **فج** لوفال اوصيت مالي فلان ثم فلان افضى الزبيب لوفال
 اعطوه عشرة او عشرة من الابل ما يعي **فشد** لوصي بصرف المال على حملة او حسن مثلا او نصف
 كذلك هل يعم الذكور والاثاث ام لا **فشد** لوصي لبناء او بفرة هل يدخل الذكور ام لا
فصر لوصي لا ولاده وارلا ولاده المحتاجين هل يعود الغنم الى الاخبار الى الجميع وكذا

الوف **ص** الوضبة نفيد الشرط والمعلق على الشرط **فتح النكاح** اذا ولى زوجة طانا
انما زوجته هل يوصف بالحلام المحرمة **الكاح** حقيقته في العقد محان في الوجه وقد بالعكس **ك**
يجوز النظر الى امره بزيادة نكاحها وهل ينجب ام يباح **ل** هل يجب النكاح على الفادام لا فحيت
اطلاق الامر **ج** اذا تزوجت النكر في نفسها ثم افاقت ورضيت هل ينجب ام لا **هـ** لو قال الولي
للزوج زوجتك بفتح الناء هل ينجب ام لا **ز** لو قال الولي للزوج زوجتك بفتح الناء ووزن
لك او ابك ونحو ذلك هل ينجب ام لا **ح** لو اكرهت على الارضاع لتزويج زوجة لمهرج بفتح
النكاح ونحوه **ز** اذا ملك اثنين وولى احدهما حرصا لآخر **ط** لو ولى لآخرى هل يحرم
الاولى ام لا **ي** لو اسلم على حمول سنة فولى احديهن هل يكون مغيبا ام لا **ب** لو ولى ثلثا منهن
فخر احد الباقين **ع** اذا اشبهت زوجة باجنبية وجب الكف خراج الجمع مع الحر **و** لو اشبهت
في غير محضر حل الجمع **يا** او اكره الحلال على الولي تحقيق الخليل **ز** لو تزوجها بالف واصطفا على ارادة
القابن منها هل ينجب ام لا **ج** لو رتب الصغرة فامتنعت من الوضوح **ح** هل يجوز تزويج الفاسق
بغير **ح** لا يقيم الكافرة بقدر المسئلة **خ** لو اذنت له في تزويجها من شاء هل يزوجها بغير
ام لا **س** هل يشترط في الرضاع اخذه من الثدي ام لا **س** لو قال زوجك بنتي ولد نبات فولي
معتقه **ع** لو استوفيت البكر منك كفي دون غيرها **ح** لو ارضعت الزوجة الصغرة
من الكبيرة فغير ضارتها هل يجب عليها المهرام لا **ح** لو شك هل المنصور ممن يجوز النظر اليه ام لا
جاز النظر **و** لو شك المرصعة في عدد الرضعات او ابتداء الرضاع فالاصد بقاء ما كان في حال
او حرمة **و** لو شك في وقوعه في الحولين او بعدها **ح** لو ضرب للعين الاجل واختلفا في صيانة
والمرأة يثبت **ح** لو اسلم الزوجان بعد الدخول واختلفا في وقوعه في العدة وعدمه **ح**
لو اسلما قبل الدخول فقال الزوج اسلما معا وقالت الزوجة بل على الغائب **ط** لو قال
اسلما فذلك فلا نفقة لك وانكرت **ح** لو اختلفا في عدة النسيئة هل النفقة **ح** او غشت
النفقة مع حبها له هل يقبل ام لا **ط** لو ثبت عقدان بمهرين فقالت كاخا وقال واحد
مكره فثبت الزوجة **ط** لو ادعى زوجة امرأة وارثت اخوها زوجة **ط** اختلف
الزوجين في المهر ولا بنية **ط** لو اسلم على حمول سنة وقال لو احدى استخار رجلا به في البطان
فتح لو اسلم على ثمانين فقال لاربع اريد كن ولا ربع اريد كن هل يحصل به الغيبين ام لا **ط**
لو قال لولد بخوبه ليس قد تولدت مئتي يكون نفيا **هـ** تحقيق قوله ص واليه يحكم من الرضاع

روضة ام لا ومثلهم
 وقال ابن النعمان في قوله لا يرفع عليها لولا
 انما هو قوله في قوله لا يرفع عليها لولا

ما يحرم من النكاح ويخرج من الزوجه بارضاع ثبت اجنها وحكم ما لو ارصفت ولد ولدها ونحو ذلك
 هل يحرم امها انما النساء عند عدم الذحول بالازواج ام لا ويحقق الخلاف **مضب** لو كان له
 واحدة اسمها ريت فقال زوجها حفظه هل يصح ام لا **مضب** لو كان له بنتان واراد تزويج احدتهما
 فلا بد من غيرهما غير الاخرى **مض** لو قال الطلاق لازم لي او واجب علي **مض** لو طلق واحدة
 لا ينعينها حرم وحي زوجها **مض** لو طلق واحدة قبل النكاح هل يكون نكاحها ام لا **مض** لو نزل
 عن الفضا فقال امراه الفاضى طالق وقع **مض** **مض** لو قال انت طالق والطلاق لم يقع **كب** لو قال
 احديكما طالق ونوافهما جميعا هل يطلقان **كب** لو قال زوجي فاحمذ بنت محمد طالق ثم قال ارث
 بنت الذي يدعونني زيدا هل يطلق ام لا **كب** لو طلق الحامل فولدت توامين **مض** لو طلق نساء العا
س لو قال لساى طالق ثم قال كنت اخرجت ثلثه هل يقبل ام لا **مض** لو قال غلث واحدة او اثنين
 فوجهان ولو قال لساى طالق ونوى اخراج واحدة قبل ولو قال اربعين الا فلا نه لم يقع عليها
مض لو قال كل امراه لي طالق الا عمره ولم يكن له غيرها هل يقع الطلاق عليها ام لا **مض** لو قال لساى
 ونحوها لم يقع **مض** لو انكث فاحمذ عن الطلاق فقال فاحمذ طالق هل يقبل دعوى اراده غيرها ام لا
 لو قالت له زوجته اذ اسالك الطلاق ما نقول فقال اني طالق هل يطلق بذلك ام لا **مض** لو قالت
 طلقني على الف ثم اخلفا فادعى بغيره للسؤال وارعت الزاني فاقول قولها **مض** لو طلق لاسه
 طلقين واعققت وشك في السابق **مض** لو انكث في الرجعة وانقضت العدة ثم اخلفا في البتة
مض لو ادعى المطلق الرجعة والعدة باقية وانكرت **مض** نقبل قول المعنونة في انقضائه
 العدة حيث يمكن **مض** لو ادعت المطلقة ثلثا الخليل او صابه الخلل قبل **مض** امراه المفقود
 تزوج بعد الحيض عنه اربع سنين عملا **مض** لو كان له زوجتان فقال احدتهما طالق واسار الي
 واحدة هل يقع بها ام لا **مض** لو كتب صبغة الطلاق مع قدرته على التطوق هل يقع ام لا **مض** لو قال
 لامرأه انت فسخ النكاح لنا طالق صح **مض** لو قال لامرأته وعني نفسي هل يصح ام لا **مض** لو قيل له جل
 اسم زيد باريد فقال امراه زيد طالق هل يصح ام لا **مض** لو قال انت طالق اقل من طلقين واكثر
 فطلقه كم يطلق عند راعيه **كب** لو قال انت طلاق او الطلاق فهو كناية **مض** لو قال انت طالق
 اذا قام زيدا واذا فعلت كذا وقع كما لو قال ان فعلته بالفتح **مض** لو قال لزوجته بالسام انت طالق
 في مكه هل يقع ام لا **مض** لو قال انت طالق كالنخل او كالتار او احسن طلاقا او فسخا او باردا او حارا
 او نحو ذلك طلق في الحال **مض** لو اكرهه على طلاق حفصة فقال لها ولعمري انما طلقناك **مض** **مض**

ام لا **ف** وكذا لو قال خفضه طالق وعمره طالق **ف** لو قال انت طالق وهذه او هذه او عكس
 وتحقق الحال في حكمها **ف** لو قال انت طالق ان دخلت الدار وخروجي **ف** لو قال انت طالق ان
 دخلت الدار وان كلمت زيدا وتحقق كل **ف** لو قال ان هذا طالق هل يقع ام لا **ف** لو قال انت
 طالق ان دخلت الدار ورفع حجر **ف** لو قال انت طالق او طلقك ورفع في الحال وكذا ان طلقك
ف لو قال انت ان دخلت الدار طالفا بالفتح بها وتحقق حاله وكذا بكون او انت طالق مريضة
ف لو قال زوجاني كلهن طالق او اخرج بعضهن بالنية هل يقع ام لا **ف** لو قال انت طالق بالزنا
 هل يقع ام لا **س** لو قال انت طالق بالكاف هل يقع ام لا **الجمع** جواز مخالفة الزوجين عند الامن
 من افاته حدود الله **ك** لو قال لزوجتي ان اعطيني الف فانك طالق فزادته **ل** لو قال خلعتك
 الف في ذمتك فقال في ذمة زيد **ص** **الظهار** لو غلى الظهار رطل بئرها فري ما اكلت غما
 اكل او غلى اجناره بعد رجاء الزمانة **ل** لو قال ان طهرت خرفلا نية الاجنية فانك على كظهر
 ابي فزوجهها وطهرها هل يصير مظاهرا ام لا **ل** لو قال لزوجتي ان اعطيت فلانا مائة فانك على
 كظهر ابي ثم قال لا تخلي زيدا فكلته هل يقع ام لا **م** لو قال ان خالفت هنيي ثم قال قوي ففقدت
م لو قال ان فعلت ما ليس لله فيه رضي فانك على كظهر ابي فزكت صوما مثلا هل يقع ام لا **ع**
 ولو شئت او زنت ورفع **ع** لو غلقة على اكل رغيف لم يقع باكل بعضه **مد** لو رفع حجر من سطح
 فقال ان لم يخرجني من الساعة رماه فانك على كظهر ابي **ط** **فنا** لو قال ان كان الله يعذب
 الموحدين فانك على كظهر ابي **قا** لو قال فزله بخبري مكان بعد اذ كعبت الصلوة المفروضة
 فهي على كظهر ابي فقال واحدة سبع عشرة واخرى خمس عشرة وثالثة احدى عشرة **و**
 لو راى امرأته تحت حشبه فقال ان عدت الي مثل هذا فانك على كظهر ابي فثبتت اخرى فكل
 ام لا **س** لو قال ارجع بوما في بيتي فانك على كظهر ابي لم يدخل ايام الصوم **سد** لو قال ان
 خالفت شيئا لم نقول به فانك على كظهر ابي فزاد ما يوجب نية **سد** لو قال انت على
 كظهر ابي استغفر الله ان دخلت الدار ورفع حجرا **سد** لو قال ان رايتك تدخلين هذه الدار
 فانك على كظهر ابي فدخلت ولم يرها هل يقع ام لا **س** لو قال ان لعبت الثوب الفلا في فانك
 على كظهر ابي ونوب دفعا معينا اخضر به **س** لو قال ان دخلت الدار فميسك على كظهر ابي
 ففعلت ثم دخلت هل يقع ام لا **و** لو قال من اخبرني بخبري عذرم زيد فهي كظهر ابي فاخبرته كاذبة
 ورفع الظهار **س** لو قال ان يخرجني بعد رجاء الزمانة فبذكرها فانك على كظهر ابي وكيفية

لو قال لا امرأته ان طلقها
 واعدت زيدا ففعلت
 امرأتي فانك على كظهر ابي

الخلام منه **لو** قال الزوج ان كنت حاملا فانت على كظهر ابي هل يجب التفرغ الي ان يستيقظ
 بها ام لا **لو** قال ان كان اول ما تلد به انثى فانت على كظهر ابي فلو تلد غيرة **لو** قال
 لا مرشده ان ولد غما معا او دخلتما فانما على كظهر ابي هل يتوقف دخولها على وقت واحد ام لا
 وكذا ان دخلتا جميعا **لو** قال اذا دخلت الدار فانت على كظهر ابي وقع بدخولها ولو قال
 اذا لم يدخل وقع مع مضي زمان يمكن فيه الدخول بخلاف ما لو علم بان **لو** قال انثى
 فانت على كظهر ابي لم يحمل على القيام لماضي **لو** قال ان اكرمت الذي اهنه ونحوه فانت
 على كظهر ابي هل يحمل على ما بعد الظهار ام لا **لو** قال ان عصبته لسفك فانت على كظهر ابي
 هل ينظر في معنى البناء **لو** قال انت كاي وضد الظهار هل يقع ام لا **لو** قال ان دخلت
 الدار وكلت زيدا فانت على كظهر ابي هل يعتبر تقديم الدخول على الكلام ام لا **لو** قال ان
 دخلت او كلت زيدا فانت على ابي وقع بايها وجد **لو** قال انت على كظهر ابي ان دخلت
 الدار مع اليه في التفسير **لو** قال لا يفعله اليوم الا اذا اتم قال ان خالف شرعي فانت على
 كظهر ابي هل يقع بفعلها غير ما عتبه ام لا **لو** قال ان دخلت على فلان وفلان فانت على
 كظهر ابي لم يقع الا مع دخولها عليهما **لو** قال ان طهرت من فلان الا جنبته فانت على كظهر
 ابي هل يقع ام لا **لو** قال او كرر النحر كقول انت على كظهر ابي هل يفيد التاكيد او التامس **لو**
 لو كرر الجملة الشرطية دون الجواب كقول ان دخلت الدار مرتين فانت على كظهر ابي هل يكون
 تاسيسا ام لا **لو** قال ان دخلت الدار ان كلت زيدا فانت على كظهر ابي ففي شرط انقضاء بحث
 ولو خصف شرطه على شرط بالواو ومحو ان فعلت فانت على كظهر ابي هل يكفي وجود واحد لها
 في الوقوع ام لا وكذا في النذر وغيره من النعالب **لو** قال ان دخلت الدار انت على كظهر ابي بدو
 الفاء هل يقع ام لا **لو** قال وكذا ان دخلت الدار وانت على كظهر ابي **لو** قال ان دخلت الدار
 فانت على كظهر ابي هل يقع ام لا **لو** قال والله لا اجمع واحدة متكاثرة ثبت الحكم
 لكل واحدة **لو** قال الشايعه بعينها الا ان فيها تفصيلا **لو** قال اذا دخلت المولي بها ذكره لم يحمل
 عليه وهل يحصل العتق ام لا **لو** قال ولو كان لا بد على شرط هل يقع ام لا وعلى تقديره لو علم على
 احد الامرين **لو** قال او كرر الصيغة هل يفيد التاكيد او التامس **لو** قال واشتق احد
 امينه من غير تعيين ثم رجلي احدهما هل يكون بكونه عتقا ام لا **لو** قال واشتق العبد المادون
 هل يقع ام لا **لو** قال السيدان راي عينا فانت حر على وجه النذر والعتق عنده روية

لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت على كظهر ابي
 لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت على كظهر ابي
 لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت على كظهر ابي
 لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت على كظهر ابي

اوّل عليه **كا** لو قال بواحد كالم حرار لم تقب عبيده خلاف ما لو قال عبيد الدنيا **وسد** لو قال
 لعبدك انت حر مثل هذا العبد **ح** لو قال انتم احرار ونوبي اخرج بعضهم لم يفع على الجرح **سد** لو قال لعبدك
 احدكم احرى حر ام بالنفسين **الح** لو قال المذكور انت حر بكسر اللام اول لا نبي بالفتح **ح** لو قال لعبدك
 حر مثل هذا العبد هل يفتان ام لا وكذا لو قال انت حر مثل هذا **سد** لو قال لعبدك غيرك انت عتقتك
 مني بالقي او فراق **ح** وحكم عليه واملكه ولو قال اعتقتك بغيا حمل الامر من **فح** لو قال لعبدك
 حران فعلت كذا بالفتح وفتح **نفا** لو قال العبد حر ثم اجبر بارادة عبده قبل **فح** لو قال
 عبيدي كلهم احرار واخرج بعضهم بالبنة هل يفتح ام لا **سد** الفتق يقيد الشرط والتلقين على
 الشرط **فح** المكاتب **ح** يعتبر الحر لما مور بالكتابة معه **كا** هل هي مخيطة ام مباحة **ح** الخ
 للمرابي امانة المكاتب ان له يجب عليه زكوة والا وجب **سد** لو قال عبدك زيد يمتك غرة من الحر
 له يجب الزايد عندنا **ح** او خلف المكاتب ومولاه في قدر المال او الجوم **ح** لو قال صغوا عن
 المكاتب اكثر خوص او اكثر ما عليه او اكثره وصله او ونصفه ويخلف **فقط** لو قال صغوا عنه ماشاء
 فزال الكتابة على ما جعل **فنا** الاقرار **ح** لو قال انا مضرب ما ندعيه او لست منكوا له كان اقرارا وانا
 مضرا او اقر به **بيد** **وسد** لو قال لغيرك انت تعلم ان العبد الذي في يدي حر متوفى ولو قال لظن
 لم يقب ولو قال نربي رج **كا** **وسد** لو اقر له بدنيا حمل على الذهب الا ان العرف على غيره ولو
 اخذ وحمل على الاغلب فان تناوت حمل على افقه **ح** لو قال عبيدي او نوبي او داري لزيد
 يفتح **ح** **وسد** لو قال له على الف اذا جاء واسر اليه لم يلو فيه شيء **ح** لو اقر على عشرة فاجاب
 لا بل مني تسليم هذا الملك اليوم هل يكون اقرارا ام لا **ح** لو قال اعلم اني طلق زوجتي
 هل يكون اقرارا ام لا **ح** لو اقر بجمع غير مضاف ولا مقرر هل يقيد العموم ام لا **سب** لو قال لعمرو
 على كذا لزيد او كذا لذي له هل يتعين القدر ام لا **ح** لو قال هذه الدار لورثة ابي هذا بعد
 معهم ام لا وكذا الاقرار بدين **سب** لو قال هذه الدار لزيد وهذه البيت لى او الحائمه له فضة
 بل قبل **سد** لو قال له على الف اخطمها او اسننته قبل **سد** لو قال له الف استغفر الله الا
 مائة او الف فان الامانة لم يقيد الاستثناء لو قال له على الف عشرة دنانير مائة ولا دينار
 الاستثناء **سح** لو قال له على الف اثوبا وخوص **ح** رج اليه في التفسير **سب** لو قال له على الف الا
 ثلثة دراهم را اليه في الف **سج** لو قال له على عشرة الا خمسة او قاله على الا خمسة لزم خمسة **سح**
 لو قال قال على عشرة الا خمسة لزم خمسة ايضا **سل** لو قال له على ثلثة دراهم الا درهما ودرهما

اليه في تفسيره

اوله على درهمان ودرهم الادرها اوله على ثلثة الادرها ودرهما ودرهما اهل بطلا الجمع والاخر
لوقال له خلة الاخلة لم يصح الاستثناء **ف** لوقال له على عشرة الاسعة الى الواحد فهو اقرار بحصة ووقال
لعبه الا اشترى الى السعة فواحد **ع** واذا تعدد الاستثناء وكان الثاني بقدر الاول او ازيد او معطوفا
فارجع الجمع الى المستثنى منه فالمرسب تغرق فيبطل ما لم يحصل به الاستغراق **ج** الاستثناء عقيب الجمل
يعود الى الجمع الا مع الفريضة **د** **و** لوقال له على خمسة وعشرين درهما او مائة وخمسة وعشرين درهما
فالجمل دراهم بخلاف الف ودرهم او الف ودرهم **هـ** الاستثناء المحمول كله درهم الاستثناء جائز **ز**
لوقال له على عشرة الاخنة او ستة هل يلزم اربعة وخمسة **ح** لوقال لزيد عندى الف ثم احضرها فقال
هذه التي اقررت بها كانت وبعده هل يقبل ام لا وقله لوقال له على الف ثم احضرها وقال هذه
له وكت قد عدت فيها **ج** لوقال له على عشرة الا انى بانتم فشر التوب بما لا يستغرق العشرة قبل و
ان استغرق قبل الاستثناء قبل التفسير **و** لوقال ان شهد على شاهدان بكذا انهما صادقان لزم
في الحال ومثله ان شهد على شاهد بخلاف ان شهد على فلان فهو صادق **ح** لو كان المقر كان ملكك
بالامر او قال المدعي هل عليه هذا بخلافه **لا** **و** امر جميع ما في يده ونحوه لغيره ونحوه
في بعض ما في يده هل كان موجودا ام لا قدم المقر **و** لوقال له على درهم ودرهم ودرهم ما يلزم
و لوقال لفلان ائني الجمل فادرن هل يحكم ام لا **لا** لوقال له على اكثر مما لفلان ثم
نار له بان ما له حرام او شبهة هل يقبل ام لا **لا** لوقال عليك الف فقال المدعي ما الا عليه عشرة ونحوه
هل يكون مقرا ام لا **لا** لوقال له على الف درهم ونصف لزمه الف وخمسمائة وكذا غيره من الجمع
والوضايا ونحوها **د** لوقال له درهم ونصف لزمه درهم كامل ونصف **و** لوقال انا فاني
زيد بالحر كات هل يكون اقوال **ف** لوقال له على اكثر الدراهم ما يلزمه **ف** لوقال له على
اكثر ما لفلان او من الذهب اكثر مما لفلان او اكثر مما شهد به اليهود عليه واكثر مما حكم به
الحاكم ونحوه **ف** لوقال له على درهم مع درهم لزمه واحد **ف** لوقال له على درهم على ما يحمل
ف لوقال له على اقل عدد الدراهم لزمه درهمان **ف** لوقال له على مائة عدد من الدراهم
على ما يحمل **ف** لوقال له على كذا ادريها او كذا اوكنا او كذا بالحر كات ما ذا يلزمه **ف** لوقال
مائة ونصف ونحو ذلك **ف** لوقال له مائة ونصف ونحوه **ف** لوقال له زهاء الف ثم لوقال انا
اقر بما يدعيه هل يكون اقوال ام لا **لا** لوقال لا انكر ما يدعيه هل يكون اقوال ام لا **لا** لوقال

لوقال له على عشرة
وخرج اهل بطلا ام لا

لَوْ أَنَّ لَنَا زَكَاةً فَكَأَنَّمَا خَلَّيْنَا إِلَى رَبِّنَا بَابًا فَهُوَ مُجِيبٌ

لغزبه استوفيت منك هل يكون اقرا ام لا **الخ** لو قال جاربي هذه استوفيتك هل هو اقرا
بالاستيفاد ام لا **الخ** لو قال له هذا العبد الف على ما جحد **فنه** لو قال له عندي شيء ثم فتره بالجر
وخو هل يفيد ام لا **فنه** لو قال له على الف من خمر او ثمن مبيع ملك قبل قبضه او مبيع فاستدلم **يفيد**
فنه لو قال حاله على خن يفتح اللام او ضمها هل يكون مذكرا او مقرا **فنه** لو قال مالك عندي يفتح
اللام او ضمها او قال في يدي ارفي ذبتي **فنه** لو قال له درهم ودرهم ودرهم رج اليه في التخصير ليس
التاكيد وخو لو قال له درهم قدرهم لنزعه درهمان **فنه** لو قال درهم او دينار حطب بالبيان
فنه لو قال هذه الدار لزبد او عمر حطب بالبيان او قال هي لزبد او الحطب هل يفتح الاقرا
ام لا **فنه** لو قال له درهم بدل درهمان او بالعكس وهذا بدل هذا او فطر حنطة بدل سبعه وفقر بل فقرا
او درهم بدل درهم او بدل هذا الدرهم او درهم دينار او قاله درهم بدل درهمان او قاله هذا او بالعكس
او نحو ذلك **فنه** لو قال لي عليك الف فقال نعم واجد او جلد او اي وان او قال العبد لي عليك اربعا
عليك الف فقال نعم واجد او جلد او اي وان او قال العبد لي عليك اربعا فقال كذلك
الخ **فنه** لو قال له على عشرة مائنه هل يفتح الاستثناء ام لا **فنه** له عشرة الا درهمان عشرة والا درهم
عشرة وقاله عشرة الا درهم ودرهم والا درهم الا ربعي وقاله الا عشرة الا درهم فابعد الا ويا **فنه**
لحن وفي كونه اقرا انظر **فنه** له درهم غير مائة بالضم والرفع وتخصير قاله بذلك **فنه** قاله الف
الا مائة بالضم وليس له عشرة الا خمسة لا يبي **فنه** له اثني عشرة درهم او ثلثا بالرفع والضم والجر
ما يلزم **فنه** له عشرة الا ثلثه وثلثه عاد الى الاول **فنه** كل دابة تحت يدي لفلان سوى هذا الفرس
وكل دار سوى هذه لم يبنها ولها الاقرا وضمه البيع والاجاره **فنه** لو كوزها النافية فقال حاله عندي
شيء وخو لم يكن اقرا **فنه** ودرهم ودرهم ودرهم وقال ردت بالترابع تاكيد الثاني
او الثالث او ما الثالث تاكيد الثاني وبالترابع تاكيد الثاني ايضا هل يفيد ام لا **فنه** له على درهم
له على درهم ثم قال ردت بالثاني تاكيد الاول قبل وكذا ما زاد **فنه** له على درهم ونصف
او مائة ونصف فجميع دراهم بخلاف ما لو عكس **الافتراف** لو استلحق بالقائمه وهو
ساكت لم يلحق بدون الصديق **فنه** لو اقرا احد الولدين بئالت ثم مات الممكوك ولم يخلف غير الاخ
ساركة المقت بالانصاف **فنه** **البيان** لو فعل المحلوف عليه ما رواه بهت وهذا يخل اليه بذلك
كالهد ورجان **فنه** اذا حلف لا يشكر او لا يذكر لم يجز حلف القلب **فنه** و **فنه** لو حلف على الاكل
واراد به المني **فنه** لو حلف لا يبي نبتا حنث بجسده مطلقا **فنه** لو حلف السلطان ان يفر عبده

توبا بالامره مع وقوعه **ب** لو حلف على طاء غايطا او لا ينزى رواية او دابة حمل على العرف **ب**
لو حلف على الشكاح واطلق هذا حمل على العضد او الوحي **ب** لو حلف ان يصوم نصف يوم ونحوه جميعه
لرضه فانواه وكذا لو نكض بالركوع والنجوى ونوى الركعة او حلف على ليرب ماء من عسل ونوى جميع
الاشفاغات سري الى الجميع **ب** ولو حلف لا ينزى من هذا الشهر حمل على الركوع او الاثم **ب** لو حلف
لا ياكل من هذه الشجرة حمل على ثمرها دون غيرها من زرعها ونحوه **ب** و **ع** حلف لا ياكل من هذه
الشاة حمل على لحمها وفي سبها وحمها **ب** حلف لا ليرب ماء الفرس ضرب بعضه هل حثت ام لا **ع**
حلف لا ياكل رقيقا لم حثت باكل بعضه **د** حلف على اكل رقان بئر ياكل واحدة ولو حلف على تركه تركه
الا يترك الجميع **د** حلف على معدود كالمساكين هل يعتبر الجميع ام لا وكذا في النقي **ا** حلف يصوم من الايام
هل حمل على العمر او على ثلثه **ا** حلف لا ليرب الماء حمل على المعهود **ا** حلف لا ياكل البطح حمل على المعهود **ا**
و **ع** حلف لا ياكل الجوز لم حثت بالهندي **ا** و **ع** حلف على جمع غير مضاف ولا مفروق هل يفيد العموم
ام لا **ب** حلف لا ياكل احدها او احدهم او احدا منهم حثت بالواجد ولو حلف انبانا او كالا هل يبر بالواحد
ام لا **ع** حلف لا يري صدرا الا رفعه الى الفاضي هل يغم او يخص بالمصوب حاله اليمن **و** قال لعبد
والله فاعمل منكم كذا ضربا هل يبرض باحدهم **و** قال والله لا اكل احد ونوى زيدا او لا اكل طعا ما ونوى
معينا هل يخص **د** حلف على الصلوة ونحوها على المعنى الشرعي **د** حلف على اكل الروس لم يدخل
العضا **د** و **ع** هل البعير في العرف يلد الخالف ام ما هو منه **د** حلف لا يلد على زيد فتسلم على نوى
هو منهم واستثناه بالشيء لو حثت بخلافه حلف لا يدخل عليه فدخل على قوم هو منهم **د** حلف
لا ليرب الماء حثت بما البحر **د** حلف لخدمته بالليل والنهار لم يدخل من الاكل ونحوه وكذا لو حلف
ليضرب بالليل والنهار **د** حلف لا ياكل الا هذا الرغيف او لا يعطيه الا درهما او لا يطا هذه البنية
الامرة واحدة ونحوه ولم يفعل حثت ام لا **د** قال والله ما لي الا مائة درهم وهولاء بلك الا
خمسين هل حثت ام لا **د** حلف لا ليد توبا الا الكتاب فصعد عاريا هل حثت ام لا **د** حلف لا
ياكل البض لم حثت ببض الثمن ونحوه **و** حلف لا ياكل اللحم فكذلك **د** حلف لا يدخل بيتا
فدخل مسجد او حتما فالحرم حثت **و** حلف لا ياكل لحم بقر يضرب الى الابد **و** حلف لا ياكل ثمرا
او شجر لم حثت **و** حلف لا ياكل لحما لم ينسأ ولا المحرم **و** حلف لا يدخل هذا البيت واراد هجران قد
عليهم بيتا اخر هل حثت ام لا **د** حلف لا ليرب له الماء ونوى الاصناع فجميع ما له حثت ببناء
ما يلك **و** حلف لا يضرب ونوى ان لا يؤلمه حثت بكل ما يؤلمه **و** حلف على المرأة لا يخرج في ثيابه
ولا

ولا تفرقة ونوت ان لا يخرج اصلا حيث يخرجها مطلقا **في** دعي الى موضع منه نكر فحلف
لا يدخل ذلك الموضع هل يختص بزمان المنكر ولا بشر **في** حلف بغير زمان يد اخبة فانه خيبة
فصره بالعكس بالشرط **في** حلف لا يدخل الدار محل حيث ام لا **في** قبل له كل يوم **في** فقال
والله لا كلمته هل يعمل بجل على اليوم ام الاطلاق **في** حلف لا يغفل عن الحيازة في وقت معين في
تجامعها الحضر وان شئت له في ذلك الوقت هل حيث ام لا **في** تحقيق الكلام لو حلف لا يتكلم
حلف لا يتكلم فقال النار حارة مثلا هل حيث ام لا **في** حلف لا يتكلم زيدا فحلفه شائنا **في** حيث
وهو يدخل اليه ام لا حلف لا يتكلم فحلفه او اشار اليه لم حيث **في** لو قال والله ان زيدا هو الذي
ابعه اليوم كذا هل حيث اذا ما عهده ام لا **في** حلف لا ياكل مثلذا حيث بما ياكله هو
وغیره غلا في قوله لزيدا فانه يختص به **في** حلف لا يخرج من البلد الا مع فلان برا يخرجها
عما لو تقدم فليلا هل حيث ام لا **في** حلف لخرقة اني اريد على ما حلف **في** حلف بغيره هل
بغتين الحال ام لا **في** حلف لا يلبس مما غرلته هل حيث بما غرلته قبل اليه ام لا **في** حلف لا يخرج
امرئ الى العرس فاخرجها اليه ولم يرض حيث ام لا **في** حلف بغيره حلف الى راس الشهر
يدخل اليه الراس ام لا **في** حلف لا ادخل هذه او هذه او لا ادخل هذه او هذه او لا ادخل
كل واحدة منهما او لا بطا واحدة منهما او لا ياكل لهما او خيرا او خرد لك ويختص حكمه **في** حلف
الا يفعل اليوم الا كذا حيث بغيره **في** حلف لا ياكل هذا الرغيف وهذا الرغيف هل حيث
باحدتها او بها **في** حلف لا يتكلم زيدا ولا عمر وحيث بكل منهما ولا يتكلم اليه باحدتها
خلافا اذا لم يتكلم زيدا **في** حلف لا يتكلم هذا الصبي وصنا وشيخا او لا ياكل لحم هذا الحمل
وصار كيتا او لا يركب دابة هذا العبد فاعتق هل يتكلم اليه ام لا **في** اليه يقيد الغلق
على الشرط ولا يقيد الشرط **في** حلف لا يتكلم زيدا فاما ام عمر فاما بما تفقد ثم قام هل يتكلم
اليه ام لا **في** لو افسد المذور المطلق هل يكون فداء ام لا **في** لو ضل النار مطلقا
الوفاء قبل الفعل الواحدة تغني عليه **في** لو كذب بجنة او مكن فداء ثانيا بعد ان اهل يكون
فداء ام لا **في** لو نذر اصحبه في وقت فخرج قبل الفعل **في** لو نذر صوم بعض يوم هل
عليه يوم ام لا **في** لو نذر الصلوة في وقت له فضيلة تغني له ولو حلف بها هل يغني ام لا **في**
لو نذر الصلوة ليد الفدر اخضر الوقت في العشر الاخير من رمضان **في** لو زاد في النذر غير الزيادة
هل يوصف الزايد بالوجوب ام لا **في** لو نذر الكافر لم يعقد **في** لو نذر الصلوة ونحوها

الالفاظ المنقولة من غير حمل على الشرعي **لو قال** الله علي ربي ان ارجع ما شئت من وكنه الوجه والراس
 ونحوها **لو نذر** عني الكافر فاعتق مؤمنا او عبدا فاعتق سلبا والصدقة وبخطة ردة به مضد في
 مجبده **لو نذر** الصوم يومئذ امرانه فوالت نوا من كل واحد في يوم **لو نذر** لا يحل ان يذبح
 او يلبس هذه الثياب ونحوه لم يحث الا بالجمع **وكذا** لا يحل ان يذبح او يلبس هذه الثياب ونحوه لم يحث الا بالجمع
 لانها مبنيان وكذا احداهما **نذر** لا ياكل بسيرة لاربها فاكل منصفها هل يحث ام لا **نذر** لا يلبس جلبا
 فلبس رد **نذر** ان يدخل الدار من عبده لعنفه **كان** رقيقا كفار فقال الله علي ان اعنف
 كل من منكم **لو** يدخل الاناث والخفاف الا مع رضاه **نذر** ان ياتي ما شئت حتى يكون صيده
 وفضله **نذر** صوم الدهر لم يدخل العيد ونحوه مما حرم ويدخل رمضان **نذر** الصدقة بجملة
 ونوي **نذر** ما عتبا اخضر به **لو نذر** صيام سنة معينة لم يحث قضاء العيدين وانام الشرعي
 ورمضان ان قلنا بعدم دخوله **لو نذر** صوم شهرين متتابعين فمكفارة فبطل وطهار ونحوهما ونذر
 صوم الاشهر واما فقدم صوم الكفارة **لو قال** من حج لله علي ان انا حج ثم قال الله علي ان انا حج في هذا العام كفارة
 واحدة وكذا ما اشبهه من الصدقة ونحوها **لو نذر** من اخرجه بكذا فاجر به كاذب هل يحث ام لا **لو نذر**
 ما في قدم يوم الخميس ان قدم عمر فقد ما معا يوم الاربعاء اخر الخمس عنها **لو نذر** ان يكون ما يولد من مملوكاته
 صدقة وله حيوان ضامث واما دخل الجمع **لو قال** كل من يولد لم يدخل غير الانسان **لو قال** علي وجه
 النذر اول ما نلد به فهو حرم فلم يلد غير واحد **لو نذر** الصدقة باول ما يكسبه فلم يكسب سوى من
لو قال احببته من سبق منكم من حج علي وجه النذر فسبق انسان ثم جاء ثالث او له حج **لو قال** من سبق
 الي كذا فله عندي كذا **لو نذر** صوم اول الاسابيع او اخره علي ما جعل **لو نذر** ان يولد له او احله
 علي اول الاسهر الحرم علي ما جعل **لو قال** اذا فعلت كذا فلك علي درهم تفعل ثم بعد اخري هل ينكر
 ام لا **لو قال** اذا ولدت امرأة فلتاتي فعبد من عبدي حتى يولد لي ربيع بالتوالي هل يعينوا زيد
 من احد ام لا **لو قال** اذا جاء زيد اليوم فله علي ان ارضد بكذا **لو قال** لولده ان حفظ القرآن
 فلك علي الماضي **لو قال** لعبده ان صفت يوما ثم يوما اخر فانت حر علي وجه النذر هل يقضي بفضا
 الثاني من الاول ام لا **لو قال** لعبده ان فعلت كذا وكذا بفضد المعينة فانما حران علي وجه النذر
 نفق عليهما **لو نذر** والصلوة كما لو صحت بغيره في اليوم مرة وهل يجب في جميع الصلوة
 ام لا **لو نذر** ان يصلي فريضة جماعة هل يجزي البعض ام لا وهل يجزي حضور جماعة اهل الخلقة
 ام لا **لو نذر** ان ياتي ما شئت فاحدا وله واخر **لو قال** من يدخل الدار من عبدي ويحلم فلانا

ما يولد له
 كذا لو قال ان دخل الدار من عبدي

وهو ركب فهو حر على جهة النذر في الحال من العبد المشكوك لا من فدان **فصل** لا نذر ولا ياكل منكبا او وهو
وخصيق حكمة ومصلحة اليدين ونحوه من التعاقبات **فصل** النذر يقبل المتعلق على الشرع فلا يقبل الشر
الفرق بين قوله اي عبيد في فريك فهو حر واي عبيد في ضربه فهو حر على وجه النذر ويختص
الحال **هـ الكفارة** هذه الكفارة واجبة على الفور **لا** اذا في جميع الخصال الجزية
هذه **بام** لا **لا** لو ترك جميعها عوف لا قل **لا** لو في الكافر بما يوجب الكفارة على المسلم وجبت عليه
بجب الكفارة على الفانل عدا كالحاجي المخصوص **س** واجبا بما ياكل فبا ساعا الوقوع يقبل
الصيد عند اقباسا على الخطاء **س** لو فعل احد من الخصال الجزية ثم نوى بالثانية الكفارة قبل
ام **لا** **هـ الصيد** لا **لا** اكل المضطر هل يوصف بالا با حرام **لا** لو اكره على الذبح سقطت **ب**
هل يجوز النذر او يغير ابوال ابل من الجزية **لا** لو سقطت ثمة بخبة بين تركها طاهر
وجبا خبنا بالجمع مع احتضاره **لا** مع عدمه لو جرح الصيد وناب ثم وجده ميتا **س** خفيف
ذكرة الجنين ذكاة **س** في ارش الفانل لكرها وجرها كالفانل خطاء **س** لو تزوج ونفقه
فماث الزوج واخذ في تقديم العتق والاسلام على الموت وناحرة مع انفاقها عليها **س** **فصل**
لو اكره على الفضا مع نفقة عليه نفقة فضاوه **س** الفضا واجبة على الفور **س** لو قال وليك الحكم يوم السبت
ثم الاول واما بعده **س** لو كان في يد شخص عيني وهبها فلان وقام ببنية بانه رجع فيها وهبها
بنوع العين فبده **ام** **لا** لو قال المذني لغيري بنية خاضرة فحلف المذني عليه ثم جاء ببنية بتمنع
فخلاف لغيري ببنية مطلقا **س** لو غارضت البنية في مال فساقتا **س** هل يقضى المفاضلة
على اذنا الحاكم **ام** **لا** لو ادعى غيبا فمقدت له ببنية بالملك سابقا هل يقبل **ام** **لا** لو غارض
الملك القديم واليه الحادثة من الميراث **س** لو ادعى غيبا وقام ببنية لم يسحق تناجها وثمرتها من
البنية **س** لو قامت البنية بان جميع الدار لو يد واخرى ان جميعها لغرو من بيتها **س** لو ادعى
على الحاكم المفزول القضاء لبها دة فاسقين هل يسمع **ام** **لا** لو حاسب وكيل الحاكم امنا
المفزول فادعى حدهم انه اخذ شيئا اجرة هل يقبل **ام** **لا** هل يجوز انفراد محبته باله
في ما خذ الحكم **ام** **لا** لو قال لست املك كذا ثم ارعاه هل يسمع **ام** **لا** **س** لو زكي
واحد في ملك من الناس ولم يذكر عليه لم كيف ذلك في عند الله عندنا **س** لو شهدنا البنية
لاحد فها بالملك والاخر باليد في الحال قدّم الملك **س** لو اقرنا الشاهد بصيغة شهد بكذا
مبدا وان اختلف الاستيفان **س** لو شهدنا البنية بانه كان في ملكه في الماضي هل يقبل **ام** **لا**

وكذا لو قال المذبحي كان ملكي بالاسم **الحديث** اقامته الحدود واجب على الفور **بجوز**
اظهار كلمة الكفر عند الاكراه **بجوز** الحد على الزاني سكرانا والفاذف كذلك **الاكراه** على الزنا
لبسط الحد مطلقا **اذا زني الذي** وجب الحد ونجس فيه الامام **اذا زني المحبون** ليعاقل الحد
ام لا **اذا اكره الذي** على السهاري لم يكن اسلا ما خلا في الحرب والمرث غير ملة والمرأة **بجوز**
لو اكره على كلمة الكفر جانب **لو اكره على السرفه** وشرب الخمر فلا حد **لو قال يا هلال** بابن الحلال
ونوي الزنا **رج** **لو قال الكافر** احمد ابو القاسم رسول الله هل يكفي ام لا **لو قال الكافر**
لا اله الا الله الخ بالفتح هل يحكم باسلامه ام لا **رج** **لو قال الكافر** انا مسلم هل يحكم باسلامه ام لا
لو كثر القذف للموجب الحد وغيره كالسب والسرفه هل ينكر الحد **المراة** لا تقتل بالاد
مطلقا عندنا **لو قذف فاذف** وادعي وقوعه حالة المحبون **رج** **لو ادعي** المحمل بنجر بم الزنا
او تحريم الخمر او وجوب الصلوة ونحوه قبل مع الامكان لا بد منه **لو قذف** محمول السب وادعي
دفعه هل يحذام لا **لو قال لامراة** زينت بفتح الناء او الرجل بكسرهما كان قذفا وكذا لو قال زانية
للمرء وزان للمرأة **لو قال يا زاني** فقال انت ازني متى ارايت ازني الناس ونحوه **لو قال زينت**
مع فلان هل يكون قذفا فلان ام لا **لو قال الكافر** اسعدان لا اله الا الله الخ حكم باسلامه في الحال
وان احمل الاستقبال **استنابة** المرث هل هي واجبة ام لا **رج** **لو قال** لرجل يا زانية وجه الحد
لو قال الكافر انت بمحمد النبي قبل خلاف محمد الرسول **ه** **الجواب** ضمان البني والمحبون
ما ينلفانه من الاموال قتل الخطاء هل يوصف بالاباحذام لا **لو اقتصت** من الجاني قسرت الى نفسه
لو اكره على القتل لم يخبر **يحقق** الاكراه في غير القتل **لو اكره** على اطلاق مال الغير فلا ضمان **لو اقا**
في نار لا يمكنه التخلص منها ثبات **رج** هل يقتل المسلم الكافر ام لا **رج** **لو قتل** كافر يعرف ثم ادعي
رقدا وكفه وانكر الويت **رج** **لو جني** على رطب خا ط فاقط ولدا واخلفا في جونه عند الوضع **رج**
او قتل طفلا فادعي انه كان ميتا وادعي الويت جونه **رج** **لو زاد** في حيا الفضاخ واخلفا في
حصول الزيادة باضرار لمقتض منه وعدمه **ه** **بجوز** لا يدخل في ابر القصد
اذا وقعت واقعة ولم يوجد مقتضى فيها **اذا قتل النبي** ص غيره على فعل من الاعمال هل يدخل على
المحوز من جهة الشرح ام من جهة البراءة **ثواب** الواجب افضل من المندوب **فرض** الكفاية
اقصد من فرض العين **مغفور** له من فان امرأته او فائدة فليقل اني ضامم هل يقول
بقلبه ام بلسانه **العينة** يحصل باللسان والقلب **رج** **رواية** الحديث بالمعنى

معقول قوله ص أمث فأنزل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الخ **الف** تفسير قوله ص لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب ولا تكاح الا بولي ولا طلاق الا مع والده الخ **الب** تفسير قوله ص لا سبق الا
 في حفرة الخ **ب** اوفال ابرائك في الدنيا وانا لا احيى هل يصح ام لا **ال** لو قال لمن يجب عليه
 اهل ولم يحرم بصرح بما يقتضي الوجوب هل يدل عليه ام لا **ج** يجب بالصلوة على النبي ص كل
 ذكرا ام لا **د** لو اشار السيد الى نبي من المباحات وقال لعبد لا تفعله او اذنه في النصف
 ثم ذكر هذا اللفظ او ان النبي في ملكه ثم هي بالصيغة المذكورة هل يفيد الحرمان ام لا **هـ** التلخيص
 بملك المملوك هل يصح ام لا **و** الدعاء للمؤمن بمغفرة جميع الذنوب هل يصح ام لا **ز** جعل الله نكاح الزوج
 النبي ص ولله امتهات المؤمنين هل يطلق على بناء من الاخرة وعلى اخرات من الحولة ام لا **ح** اوفال
 السيد يا عبدي ليحل واحد منكم محرما منك واشترى عبدا هل يدخل في الامرام ام لا **ط** هل يجب
 خزان حتى المسك ام لا **ي** يجوز اكل الصنف بجرد النقد بهم وكذا النصف في الهدية غير
 لفظ والبرجوع الى المير في مؤلفا ودخل الدار **ق** اذاروا الضمان حديثا ثم لقي النبي ص وواله
 هل يلزمه سؤاله ام لا **ك** هل يجوز للغاية التقلب ام لا **ف** الكلام على قوله ص بنية المؤمن خسر
ب محراب وسم الدراب على وجهها للعين النبي ص من فعله **ش** تحقيق معنى قوله نعم ليس كمثله شيء
 ومعنى الكاف في قوله كذلك الله ربي **ص** ثم هنست
 كتاب في عهد القواعد على يد **الف** الفقه الى الله نعم على اكرابن المرحوم ملا محمد تقي
 بنارنج بيت وثمان مائة في الفقه مشهور سنة ١٢٢٠

